

العقيد الطاهر زبيري

نصف قرن من الكفاح

مذكرات قائد الثورة الجزائرية

قناة الجزائر
algeriachannel.net



الشروق
السلام والحرية

عنوان الكتاب: نصف قرن من الكفاح: مذكرات قائد أركان جزائري

المؤلف: العقيد الطاهر زيري

الناشر: الشروق للإعلام والنشر

دار الصحافة فريد زويوش - القبة - الجزائر

الهاتف: 021-48-47-54 / 021-28-47-84 الفاكس: 021-28-30-18

الموقع: www.echoroukonline.com

البريد الإلكتروني: infos@echoroukonline.com

تصميم الغلاف: م. دراوي

الإيداع القانوني: DL 2011-3676

ر.د.م.ك 0-5-9951-9961-978 I.S.B.N.

الطبعة الأولى: 2011

جميع الحقوق محفوظة

Copyright©

All rights reserved

جميع الحقوق محفوظة. ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو جزءاً أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف لذلك إلا بموافقة الناشر على ذلك خطياً ومسبقاً.

الشروق
للإعلام والنشر

العقيد الطاهر زبيري

قناة الجزائر

algeriachannel.net

نصف قرن من الكفاح

مذكرات قائد أركان جزائري

تحرير: مصطفى دالع

إهداء

أهدي هذا الكتاب إلى جميع القادة السياسيين والعسكريين الذين ساهموا في بناء الدولة الجزائرية الحديثة وحافظوا على وحدة أراضيها ومؤسساتها، وأخص بالذكر مفجري ثورة التحرير الذين وصلوا من بعدهم معركة تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة خصوصاً قادة وضباط الجيش الوطني الشعبي الذين وقع عليهم القدر الأكبر في إنجاز هذه المهمة.

كما أهدي هذا الكتاب إلى ابنتي نورة التي أتمنى لها الشفاء.

العقيد الطاهر زيري

شكر

أشكر الكاتب الصحفي مصطفى دالع الذي ساعدني على تأليف هذا الكتاب، دون أن أنسى كل من ساعدني في إنجازه بأي شكل من الأشكال وأخص بالذكر زوجتي فائزة وبنتي زهرة ونبيلة.

العقيد الطاهر زيري

توطئة

لقد كان انتصار الثورة الجزائرية على الاستعمار الفرنسي بمثابة حلم بعيد المنال لكنه تحقق، بل هزّ هذا الانتصار أركان الاستعمار ليس في الجزائر فقط بل في العالم أجمع، وأعطى الكثير من الشعوب المستعمرة في إفريقيا وآسيا الأمل في إمكانية الانعتاق من قيود الاحتلال مهما طال الزمن، لأن الجزائر كانت تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية وراء البحار بنص الدستور الفرنسي. وبعد أزيد من قرن وربع قرن من عجز المقاومات الشعبية والسياسية عن طرد الاحتلال كاد أن يتحوّل حلم التحرر من القيود الاستعمارية إلى أشبه بالمحال من الطلب.

أذكر جيداً ذلك اليوم الذي أُلقي فيه القبض عليّ في اشتباك بجبل سيدي أحمد بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية في جانفي 1955 وجسدي يتزف دما بفعل إصابتي بطلقة بارود، والحركي وعملاء الاستعمار من حولي يشتمونني ويقولون لي ساخرين: «أنتم تخرجون فرنسا من الجزائر؟» وكانت شتائمهم تلك أشدّ إيلاسا من غرزهم عود الخيزران داخل جرحي الدامي؛ لم يكن في حسابهم أبداً أن عدداً قليلاً من المجاهدين وبأسلحة شبه بدائية بإمكانهم إخراج أزيد من 850 ألف عسكري فرنسي من الجزائر ومعهم مئات الآلاف من العملاء والخونة. لكننا استطعنا طرد فرنسا فعلاً من أرضنا، وصار المحال واقعا نستشق

عقبه كل يوم، والحلم حقيقة لا يشعر بروعتها ولذتها إلا من عاش
ويلات الاستعمار من ظلم وذل وعذاب.

فثورتنا انطلقت ضعيفة محدودة السلاح والرجال بل كنا في الأيام
الأولى نحمل "أسلحة من خشب" للتمويه، وحزب الشعب الجزائري
بقيادة مصالي الحاج (حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد حل
الحزب) والذي كنا نعول عليه لقيادتنا نحو الثورة دخل في صراع عميق
بين أنصار مصالي (المصاليين) وأعضاء اللجنة المركزية للحركة
(المركزيين)، مجسدا الصراع بين فكر الزعيم وفكر القيادة الجماعية الذي
استمر إلى ما بعد الاستقلال وفي أشكال مختلفة وبين فاعلين سياسيين
وعسكريين متعددين حسب كل مرحلة.

لقد رفض مصالي الحاج أن تفجر الثورة باسمه قبل أن يقضي على
خصومه، بينما حاول المركزيون إقناع مجموعة الـ 22 بالعدول عن تفجير
الثورة حتى لا يعاني الجزائريون - حسب رأيهم - مجّدا كما حصل في مجازر
8 ماي 1945 التي أريد فيها 45 ألف جزائري في أيام معدودة. لكن كلّ
هذه المثبطات لم تنل من عزيمة الثوريين الذين حسموا أمرهم بتفجير
الثورة مهما كان الثمن، حتى إنّ عمّد بوضياف قالها صريحة أمام جمع من
مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية: « سنفجر الثورة بكم أو
معكم أو حتى ضدكم إن اقتضى الأمر... سنفجرها ولو مع قردة الشّفة. »

لم تكن لدينا أموال لتفجير الثورة وحتى عندما طلب مصطفى بن بولعيد من أحد قيادتي المكتب السياسي للحزب الذي كان يسيطر عليه المركزيون تزويده بالمال للتخصير للثورة لم يمنح سوى 500 ألف فرنكاً فرنسياً، فرماها على الأرض وقال لهم: « أبخمس مئة ألف فرنكاً تفجرون ثورة؟ » كان بن بولعيد رجلاً ميسوراً ولكنه آمن بقضية شعبه فوهب ماله وروحه للثورة. والعربي بن مهيدي لما رأى أن ما تم جمعه من المال والسلاح والرجال غير كافٍ لتفجير ثورة بإمكانها اقتلاع الاستعمار الفرنسي من جذوره بالجزائر قال كلمته الخالدة: « ازمؤا بالثورة للشارع محتضنها الشعب. »

وكذلك كان الحال، فقد اندلعت الثورة في غرة الأول من نوفمبر 1954 وشملت لأول مرة منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في 1830 جميع ربوع البلاد وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية لانتصارها، وصارت في كل عام تكبر ويزداد لهيبها، ويتضاعف عدد رجالها ويتحسن تنظيمها وتسليحها ويتعاضد التأييد الشعبي والدولي لها، حتى صارت واحدة من أكبر الثورات إن لم نقل أكبر ثورة في القرن العشرين.

ورغم اعتبار المصاليين والمركزيين أن الثوريين خرجوا عن الشرعية وزادوا في انقسام الحزب إلا أن الأيام أثبتت صواب قراراتهم الصعبة التي عجّلت برحيل الاحتلال، كما أن استئثار مصالي الحاج بقيادة الحزب ورفضه تبني الثورة جعل الثوريين يقرّون مبدأ القيادة الجماعية حتى لا

يقعوا في مساوى عقدة الزعامة، وحتى لا تزول الثورة بموت أو استسلام الزعيم.

غير أن القيادة الجماعية أنتجت سلبيات هي الأخرى، فبدل الزعيم الواحد أصبح هناك مجموعة من الزعامات الصغيرة التي ترى نفسها أولى بالقيادة من غيرها؛ فقبيل اندلاع الثورة تنازل مصطفى بن بولعيد عن مسؤولية منتق الثورة لمحمد بوضياف لتفادي أية حساسية قد تعرقل تفجير الثورة؛ وهو ما أوضحته بالتفصيل في كتابي "مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين".

ولكن بعد استشهاد كل من ديدوش مراد قائد الشمال القسنطيني (1955) ومصطفى بن بولعيد قائد الأوراس (1956)، واعتقال رابع بيطاط قائد وسط الجزائر (1955)، واضطرار محمد بوضياف المنتق العام للثورة إلى السفر إلى الخارج لإجراء عملية جراحية، بزغ نجم آخر هو عبان رمضان مهندس مؤتمر الصومام الذي أعاد تنظيم الثورة خاصة من الناحية العسكرية والتنظيمية. لقد كان عبان رمضان يتمتع بثقافة عالية وشخصية قوية مما جعله يطمح إلى قيادة جيش وجبهة التحرير خصوصا وأنه أصبح عضوا في هيئة التنسيق والتنفيذ التي هي أعلى هيئة قيادية في الثورة.

إلا أن العديد من القيادات السياسية والعسكرية أصبحت تتوجس خيفة من طموحات عبّان رمضان الذي أراد - في رأيهم - أن يتزعم الثورة والخروج عن مبدأ القيادة الجماعية. كما أن مبدأ أولوية السيامي على العسكري وأولوية الدّاخل على الخارج جعل القيادات العسكرية وعلى رأسها كريم بلقاسم أحد القادة السّنة المفجّرة للثورة وأول قائد للولاية الثالثة (القبائل) ولخضر بن طوبال قائد الولاية الثانية (الشّمال القسنطيني) وعبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة (وهران) بالإضافة إلى محمود الشّريف (قائد الولاية الأولى (الأوراس) يتحالفون مع أحمد بن بلّة مسؤول الوفد الخارجي لتقليص نفوذ عبّان رمضان وذلك في مؤتمر القاهرة في 1957 الذي أوكل لعبّان مسؤولية الإعلام في هيئة التنسيق والتّنفيد قصد تهميشه، قبل أن تتمّ عملية تصفيته في المغرب في ظروف غامضة.

وبعد استشهاد العربيّ بن مهيديّ في 1957 واختطاف طائرة القيادات الثّارخيّة ممثلة في أحمد بن بلّة ومحمّد بوضياف وحسين آيت أحمد ومحمّد خيضر في 22 أكتوبر 1956 لم يبق من مجموعة السّنة المفجّرين للثورة في الميدان سوى كريم بلقاسم الذي أصبح يرى نفسه بهذه الصّفة الأولى بتزعم جيش التحرير الوطنيّ وجبهته خاصّة وآنه أصبح وزيرا للقوّات المسلّحة ونائبا للرئيس الحكومة المؤقتة، إلا أن كلّاً من عبد الحفيظ

بوصوف وزير التسليح (مخابرات الثورة) ولخضر بن طوبال وزير الداخلية بالحكومة المؤقتة نبهاه إلى أنه لا يمكن ضمن مجموعة الـ 22 التي انبثقت عنها مجموعة الستة بحكم كونها أسبق منه في التحضير للثورة حيث كانا ضمن مجموعة الـ 22. لذلك تم تشكيل اللجنة الوزارية للحرب المتكوّنة من الباءات الثلاثة (بلقاسم، بوصوف، بن طوبال) وهذه القيادات الثلاث هي التي قادت الثورة إلى الاستقلال من نهاية 1958 إلى 1962.

ولكن بعد تشكيل هيئة أركان جيش التحرير الشرقية والغربية في الأول من أكتوبر 1958 تم توحيدهما تحت قيادة العقيد هوارى بومدين الذي نجح في ضبط النظام على الحدود الشرقية التي عرفت عدّة انفلاتات عسكرية، أصبح نفوذ هيئة الأركان العامة يتعاظم على حساب الحكومة المؤقتة وباءاتها الثلاثة الأقوياء، وحدثت أول مواجهة بين الهيتين عقب إسقاط جيش الحدود لطائرة عسكرية فرنسية على الأراضي التونسية وأسره للطيار الذي كان يقودها. لكن فرنسا ضغطت بشدّة على الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لإطلاق سراح الطيار، فقام بورقيبة بالضغط هو الآخر على الحكومة المؤقتة التي أمرت هيئة الأركان بإطلاق سراحه وهو ما رفضته هذه الأخيرة، ممّا دفع أعضائها إلى تقديم استقالتهم وأكسبهم ذلك تعاطف ضباط وجنود جيش الحدود.

أصبح العقيد هواري بومدين يتطلّع بشكل جدّي إلى السّلطة بعد أن أصبح استقلال الجزائر قاب قوسين أو أدنى. لكن سيطرته على جيش الحدود القوي لم يكن كافيا للوصول إلى السّلطة لأنّه كن يفتقد للشرعية التاريخية فراح يبحث عن التحالف مع شخصيّة تاريخيّة تمكّنه من الحكم من خلف ستار، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لمقابلة بوضياف في السجن ليعرض عليه فكرة التحالف. لكن بوضياف كان يميل أكثر للتعامل مع كريم بلقاسم وزير القوّات المسلّحة فرفض عرض بومدين، فلجأ بوتفليقة إلى أحمد بن بلة الذي كان يحظى بدعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ووافق بن بلة على هذا العرض.

وبعد إطلاق سراح الرّعاء الخمسة من السجن عقب التوقيع على اتفاقية إيفيان ووقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 تجددت الصراعات بين مختلف الرّعات في الدّاخل والخارج؛ العسكرية منها والسياسيّة، ولكن بأكثر حدّة هذه المرّة، فالمتنصر منهم سيحكم الجزائر المستقلّة بدون شك.

وانعقد مؤتمر طرابلس (من 27 ماي إلى 7 جوان 1962) الذي كن معوّلا عليه أن يفصل في الخيارات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة للجزائر المستقلّة، وأيضا الخروج بقيادة تتسلّم مقاليد الأمور بعد الاستقلال وتعمل على إخراج البلاد من حالتها المأساويّة التي تركها عليها الاستعمار. وفي الحقيقة

لم يحصل أيّ خلاف جوهريّ بخصوص الخيارات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة لكنّ الصّراع احتدم حول تشكيلة المكتب السياسيّ لجهة التحرير الوطنيّ وهو الهيئة التي كان مقرّراً لها أن تستلم السّلطة من الهيئة التنفيذيّة المؤقتة "بالصّخرة السوداء" (الروشي نوار أو بومرداس حالياً) بعد الاستفتاء على تقرير المصير في جويلية 1962.

لقد كان محور "بن بلّة- بومدين" مصراً على إبعاد الباءات الثلاثة من المكتب السياسيّ رغم أنّهم قادوا الثورة إلى النّصر، وذلك حتّى لا يكونوا عقبة في طريقهم إلى السّلطة. أمّا القيادات التاريخيّة الأخرى مثل محمّد بوضياف وحسين آيت أحمد فعمل بن بلّة على احتوائهما ولم يكن من السّهل تحييدهما عن الصّراع. لكن نقطة ضعف بوضياف وآيت أحمد أنّهما لم يكونا يستندان إلى قوّات عسكريّة تدعم موقفهما بشكل مباشر لذلك سعى بوضياف إلى التحالف مع كريم بلقاسم الذي يملك نفوذاً قوياً في الولاية الثالثة (القبائل)، كما عمل حسين آيت أحمد على التحالف مع الولاية الرابعة (وسط الجزائر).

انفضّ مؤتمر طرابلس على وقع الصّراعات بين الزّعامات التاريخيّة والتي تكتّلت في مجموعتين رئيسيّتين؛ الأولى تدعى "مجموعة تلمسان" وهناك من يحلو له تسميتها "بجماعة وجدة" وكانت تضمّ أغلب الزّعامات السياسيّة والعسكريّة في البلاد وعلى رأسهم أحمد بن بلّة نائب

رئيس الحكومة المؤقتة، وآخر قائد المنظمة الخاصة، العقيد هوارى بومدين قائد أركان القوات المسلحة لجيش التحرير، بالإضافة إلى قادة ثلاث ولايات (العقيد الطاهر زبيري والعقيد سي عثمان بوحجر والعقيد محمد شعباني) وهم قادة الولايات: الأولى والخامسة والسادسة على التوالي.

أما مجموعة تيزي وزو فكانت تضم محمد بوضياف المنتق العام التاريخي للثورة ونائب رئيس الحكومة المؤقتة، كريم بلقاسم قائد القوات المسلحة لجيش التحرير، محمد أولحاج قائد الولاية الثالثة (القبائل). أما الولاية الثانية فوقفت إلى جانب الحكومة المؤقتة، في حين ادّعت الولاية الرابعة الوقوف في الحياد في هذا الصراع.

و مما تجدر الإشارة إليه أن كريم بلقاسم كان يواجه تحدياً صعباً بعد فقدانه لنفوذه في جيش الحدود لصالح هيئة الأركان، كما فقد نفوذه في الولايات في الداخل باستثناء منطقة القبائل التي كان أول قائد تاريخي لها خلال الثورة. ورغم مطالبة محمد أولحاج بضم كريم بلقاسم إلى المكتب السياسي فإن طلبه قوبل بالرفض.

و كنت أنا خلال انعقاد مؤتمر طرابلس من الداعمين لضمّ الباءات الثلاثة في المكتب السياسي للحزب، وأصررت على كريم بلقاسم.

إن احتدام الصراع بين زعماء الثورة وقادتها وتمسك كل طرف بمواقفه كان يدفع الأمور إلى حسمها عسكرياً؛ فبومدين عند لقائي به في "غار النعّاء" على الحدود التونسية الجزائرية في جوان 1962 قل لي: «اجعلوا السلطة نصب أعينكم». «وقال لي بالفرنسية: «il faut viser le pouvoir» وهذا ما يؤكد عزمه على تولي السلطة ولو باستعمال القوة العسكرية. وعندما عزل بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة أعضاء هيئة الأركان وأمر بإلقاء القبض على العقيد بومدين قرّر هذا الأخير من قبضة الحرس الوطني التونسي واستجد بي في مقرّ الولاية الأولى الذي كان في "بوحملة" بجبال الأوراس وكان بإمكانني حينها القبض على بومدين وتسليمه للحكومة المؤقتة التي كانت الهيئة الممثلة الشرعية في ذلك الوقت. وبذلك كان بالإمكان إنهاء المسار التاريخي للعقيد بومدين وتقريباً بنفس الطريقة التي انتهت بها مسار العقيد العموريّ وعواشريّة ونواورة الذين حكم عليهم بالإعدام من قبل محكمة عسكرية نصّبتها الحكومة المؤقتة وعيّنت على رأسها العقيد بومدين نفسه؛ وعليه فالتاريخ كان بالإمكان إعادته لو قمت بتسليم بومدين للحكومة المؤقتة. لكن هذه الفكرة لم تدر أبداً بخاطري بل على العكس فقد قرّرت مباشرة التحالف مع بومدين وبن بلة لأنّي رأيت أنّ ذلك في مصلحة الجزائر وفي صالح حماية وحدتها وعدم تمزيقها، وهو الهدف الذي دفعنا الغالي والنفيس من أجل تحقيقه.

أما أزمة صائفة 1962 فقد دفعت جيش الحدود مدعماً بالولايات الثلاث (الأولى والخامسة والسادسة) وشطر من الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) إلى الزحف على العاصمة من ثلاثة محاور والدخول في مواجهة عسكرية حامية مع الولاية الرابعة (وسط الجزائر) والولاية الثالثة (القبائل)، وانتهت لصالح جماعة تلمسان (وأبرز وجوهها: بن بلة، بومدين، فرحات عباس، العقيد زيري، العقيد سي عثمان، العقيد شعباني، علي منجلي، قايد أحمد، بوتفليقة، شريف بلقاسم، مدغري، الطيبي العربي... إلخ).

وصار أحمد بن بلة رئيساً للحكومة في 29 سبتمبر 1962 بعد استقالة بن يوسف بن خدة، ثم أصبح رئيساً للدولة بل الزعيم الذي يهدف باسمه الشعب في كل ربوع البلاد. أما العقيد هواري بومدين فقد صار نائباً للرئيس وتولى وزارة الدفاع إلى جانب رئاسته لهيئة الأركان العامة للجيش الوطني الشعبي، غير أن الصراع على السلطة لريسته باستقلال الجزائر وتراجع جماعة تيزي وزو والولاية الرابعة، بل بقي الخطر يهدد وحدة الوطن بسبب استمرار الصراعات بين زعاماته وقياداته السياسية والعسكرية.

وقد تحدثت في كتابي الأول "مذكرات آخر قدة الأوراس التاريخيين" بالتفصيل عن هذه الأحداث التي ميّزت ثورة التحرير بشكل خاص، وسأحاول في هذا الكتاب تقديم شهادتي بكل أمانة عن مرحلة

حساسة من تاريخ الدولة الجزائرية المستقلة، والتي كُتب عنها القليل والقليل ولازال الكثير من أحداثها مجهولا وغامضا لدى شرائح واسعة من الجزائريين. بل إنّ هناك تحاليل وتعاليق حول قضايا وأحداث جرت خلال هذه المرحلة جانبت الصواب لافتقادها للمعلومة الصحيحة التي كانت عادة محصورة بين عدد قليل جداً من قيادات الثورة الذين مات معظمهم دون أن يدلوا بكامل شهادتهم حول هذه المرحلة.

لقد سعينا بإخلاص للحفاظ على أمانة الشهداء بحماية وحدة هذا الوطن التي كانت مهددة من الداخل كما كانت مهددة من الخارج؛ ففرنسا سعت لفصل الصحراء عن الجزائر خلال المفاوضات التي جرت قبيل الاستقلال، وجيراننا كانت لديهم أطماعهم في أرضنا؛ فحرب الرمال ضد الأشقاء في المملكة المغربية في 1963 إحدى تجليات هذه الأطماع التي تصدّينا لها بصرامة. كما واجهنا عدة تمردات في الداخل على غرار تمرد العقيد شعباني في الصحراء، والمعارضة المسلحة لحسين آيت أحمد في منطقة القبائل، وصراع واسع من أجل السلطة اتخذ عدة أوجه وأشكال. لقد واجهتنا تحديات صعبة ونحن نحاول مجاهدتين توحيد قيادات ورجالات هذا الوطن؛ كانت فعلاً مهمة مثقلة بالمصاعب والمكائد. ولريكن الأمر سهلاً أبداً ونحن نقود معركة البناء في بلد حديث

عهد بخروجه من حرب مدعرة، واستعمار اجتهد في تفكير وتجهيل هذا الشعب حتى يظلّ تابعا له ولو بعد رحيله.

لقد خضنا معارك على عدّة جبهات للنهوض بهذا الوطن، لكنّ الجبهتين؛ السياسية والعسكرية كانتا أكثر هذه الجبهات سخونة وتحديا وإثارة للجدل. ورغم كلّ هذه التحديات التي واجهت الجزائر داخليا إلا أننا لم نتخلّ عن مبادئنا في دعم حركات التحرّر في العالم وتقويض أركان الاستعمار خاصّة في إفريقيا، والوقوف إلى جنب إخواننا العرب في حربهم ضدّ إسرائيل خاصّة حرب 1967 وحرب الاستنزاف التي تلتها مباشرة.

ويروي هذا الكتاب بالتفصيل التصحيح الثوري الذي قدته مع بومدين وعدد من ضباط الجيش والأمن ضدّ الرئيس أحمد بن بلة بسبب استئثار هذا الأخير بالكثير من المسؤوليات على حساب مبدأ "القيادة الجماعية". وكان هذا أحد أسباب أزمتي مع بومدين التي بلغت مداها في ديسمبر 1967 عندما تحوّلت إلى مواجهة عسكرية دامية. وبعد هذه الأزمة لجأت إلى جبال الأوراس التي كنت متحصّنا بها إبان الثورة ثمّ عبرت إلى تونس أين حصلت على اللجوء السياسي. وقضيت عدّة سنوات في المنفى مهاجرا بين عدّة بلدان عربية وأوروبية إلى غاية 1980 عندما اعتلى الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية عقب وفاة العقيد هواري بومدين في ديسمبر 1978.

ورغم أنني شخصيًا لم أكن أرغب في الخوض في تفاصيل الأحداث والوقائع التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال وبالمخصوص أزمتي مع بومدين إلا أن الإلحاح المستمر من الكثير من الأصدقاء بعضهم من الأحياء والبعض الآخر من الأموات - رحمهم الله - وخاصة التشجيع الذي لقيته من أفراد عائلتي الصغيرة الذين اكتنوا بنار فراقني لسنوات والذين أصروا عليّ هم أيضا على ضرورة تسجيل كلّ ما تحمله ذاكرتي من معلومات حول الأحداث التي كنت شاهدا عليها في الفترة التي يغطيها هذا الكتاب. كلّ هذه الأسباب جعلتني أغير رأيي وأدلي بهذه الشهادة بأقصى ما تسمح لي به ذاكرتي بعد أن تجاوزت الثمانين.

والحقيقة أن الكثير ممّن قرؤوا كتابي الأوّل "مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين" ألحّوا على ضرورة أن أقوم بالكشف عن حقيقة أزمتي وخلافي مع بومدين وعن كلّ العوامل التي أدّت إلى أزمة ديسمبر 1967. وهذا لأحضر المادة التاريخية الخام للمختصين الذين سوف يتناولون هذا الموضوع بالدراسة والتحليل طال الزمان أو قصر.

العقيد الطاهر زبيري

قائد الأركان الأسبق للجيش الجزائري

الفصل الأول

تعييني قائدا للأركان

بن بلة وبومدين ركبنا السلطة

انتهت أزمة صانفة 1962 بسيطرة القوات التابعة لهيئة الأركان التي كانت تحت قيادة بومدين على السلطة، وتولي أحمد بن بلة رئاسة الدولة وقد اتخذ فيلا جولي (مقر بنك الجزائر المركزي حاليا) مقرا لرئاسة الجمهورية، أما قصر الشعب المقابل له فخصص للتشريفات. بينما اتخذ العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان ثكنة طقارة (مقر وزارة الدفاع حاليا) مركزا له. وأصبح جيش التحرير الوطني يحمل اسم "الجيش الوطني الشعبي" الذي أطلقه عليه العقيد بومدين خلال اجتماع القادة العسكريين لهيئة الأركان والولايات التاريخية الموالية لها بمدينة سطيف قبل الزحف على العاصمة في نهاية أوت 1962.

لقد أصبح للجزائر قائدان بارزان متحالفان في الظاهر ولكن كلاهما يتوجس خيفة من الآخر؛ الأول قائد سياسي يتمتع بشعبية واسعة ودعم من الخارج خاصة من الزعيم المصري جمال عبد الناصر، وله رصيد تاريخي كبير باعتباره آخر قائد للمنظمة الخاصة التي كانت تحضر لتفجير الثورة، وأحد الزعماء الخمسة، والذي أصبح فيما بعد أول رئيس للجمهورية الجزائرية. لكنه كان بحاجة إلى سند عسكري يدعم خياراته السياسية في مواجهة خصومه الكثر.

أما الرجل الثاني فكان قائدا عسكريًا طلع نجمه بسرعة بعد أن نجح في قيادة هيئة الأركان الغربية في 1958 فيما أخفق غيره مما أهله ليكون القائد الأوحدهيئة الأركان العالمة. ورغم افتقاده للشرعية التاريخية باعتباره ليس من المفجرين الأوائل للثورة إلا أنه تمكن من تقليص نفوذ البعثات الثلاثة الأقوياء (كريم بلفاسم قائد القوات المسلحة، عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاستخبارات، الحضر بن طوبال وزير الداخلية) على جيش الحدود بعدما تمكن من ضبط النظام على الحدود الشرقية التي عرفت عدة اختلالات أثناء حرب التحرير. ورغم إقالته من هيئة الأركان إلا أن جيش الحدود مال إليه وبذلك أصبح الرجل القوي للمؤسسة العسكرية لكنه كان بحاجة إلى رجل سياسي يتمتع بالشرعية التاريخية والولاء الشعبي لتحقيق أهدافه.

إذن كان كل من بن بلة ويومدين بحاجة إلى بعضهما البعض، فكلاهما يكمل الآخر، ولم يكن بإمكانها هزيمة خصومها واستقطاب أكبر قدر من القادة العسكريين والسياسيين حولها إلا بفضل هذا التحالف الذي كان لا بد له أن ينتهي يوما ما؛ فالسفينة لا تقبل إلا ريانا واحدا على ظهرها. ورغم أن بن بلة كان يرى نفسه الزعيم الأوحده على غرار جمال عبد الناصر في مصر، وأحمد سوكرانو في أندونيسيا وكاسترو في كوبا، ويرفض تدخل الجيش في الشؤون السياسية، إلا أن

العقيد هواري بومدين كان يعتبر نفسه شريكا لبن بلة في الحكم ولولا دعم الجيش لهذا الأخير لما تمكّن بن بلة - حسبه - من الوصول إلى السلطة.

تشكيل هيكل الدولة

تركّز هيكل الدولة عند تأسيسها على زعيم سياسي له شعبيته ورمزيته التاريخية في الداخل والخارج مما جعله يحظى بالشرعية التاريخية في الحكم. أمّا الركيزة الثانية فتمثلت في هيئة الأركان التي يخضع لها جيش الحدود القويّ الذي ضمن للسلطة الجديدة هيبتها والقدرة على ردع خصومها داخل البلاد وخارجها. فعلى الصعيد العسكريّ والأمنيّ شرع العقيد هواري بومدين قائد هيئة الأركان في تثبيت قوات الجيش في الشكّلات العسكرية التي خلفها الجيش الفرنسيّ، وتمّ تحويل الولايات الست إلى نواحٍ عسكرية، حيث أصبحت قائدا للناحية العسكرية الخامسة التي تضمّ كلاً من ولايتي الأولى والثانية والقاعدة الشرقيّة (الشرق الجزائريّ). أمّا الناحية العسكرية الأولى فتضمّ الولاية الرابعة والثالثة (وسط الجزائر مع منطقة القبائل). وأمّا الناحية العسكرية الثانية فتشمل الجزء الشماليّ للولاية الخامسة (الغرب الجزائريّ). وأمّا الناحية العسكرية الثالثة فتتمثل الجنوب الغربيّ. وبالنسبة للناحية العسكرية الرابعة فتضمّ الولاية السادسة (الجنوب الشرقيّ).

كما تم تشكيل وحدات للشرطة والدرك الوطني مكونة في معظمها من أفراد شرطة الهيئة التنفيذية المؤقتة لحفظ النظام داخل المدن والتجمعات السكانية؛ فوضع على رأس الأمن طيّبي العربي، وعلى رأس الحرس الوطني أحمد دراية. بينما عين العقيد أحمد بن شريف قائدا للدرك الوطني، فأصبح للجزائر المستقلة بنية أمنية وعسكرية متكاملة. ومع ذلك فقد لقينا عدّة صعوبات في توحيد الجيش لأنّ الولايات الست التي تشكّلت خلال الثورة كان لكلّ منها جيشها الخاص وقائدها الذي تخضع له دون غيره. وهذه "اللامركزية" هي التي أدت إلى حدوث عدّة مواجهات مسلّحة أدت إلى إخضاع الجيوش المتمردة الواحد تلو الآخر إلى سلطة مركزية واحدة.

أما على الصعيد السياسي فالأمور كنت أكثر تعقيدا، فرغم هزيمة جماعة تيزي وزو عسكريا إلا أنّ كلاً من محمّد بوضياف وكريم بلقاسم ظلّا ينشطان في الميدان وينظّمان التجمّعات الشعبيّة لمعارضة حكم بن بلة. بل إنّ بوضياف وحسين آيت أحمد أصبحا يقاطعان اجتماعات المكتب السياسيّ لجهة التحرير الوطنيّ الذي يمثل القيادة العليا للبلاد بعد مؤتمر طرابلس.

ومع ذلك واصل أحمد بن بلة بصفته رئيسا للمكتب السياسيّ تنصيب الهياكل الإداريّة في الولايات الست شيئا فشيئا، ونظّم انتخابات في 20 سبتمبر 1962 لانتخاب المجلس التأسيسيّ طبقا لما تمّ الاتفاق

عليه في اتفاقية إيفيان. وشارك في هذه الانتخابات حسين آيت أحمد الذي انتخب من بين مندوبي منطقة القبائل، أما في الولاية الأولى (الأوراس) فقد اقترحت على المكتب السياسي عدة أسماء للمرشحين الذين يمثلون الولاية الأولى في المجلس التأسيسي، ولم أشارك في المجلس التأسيسي باعتباري عسكرياً، إذ منع العسكريون من الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي الذي صادق على دستور الدولة وكلف أحمد بن بلة بتشكيل الحكومة في 29 سبتمبر 1962.

إلقاء القبض على بوضياف

لقد كانت وضعية الجزائر بعد الاستقلال هشة، وكنا نحاول جمع شتات هذا البلد وبناءه لبنة لبنة، لكن النشاطات المعارضة لمحمد بوضياف أحد الزعماء الخمسة للثورة كانت تهدد بنسف كل جهودنا لتوحيد البلاد، بل وتعرض الوطن الذي خرج حديثاً من حرب تحريرية ممتدة و"حرب داخلية" مؤلمة إلى مزيد من عدم الاستقرار الأمني والسياسي؛ فالضراع بين بن بلة وبوضياف حول من يملك الشرعية التاريخية لحكم الجزائر كان محتدماً. فمن جهة يرى بوضياف أنه أولي بالسلطة من بن بلة لأنه كان ضمن مجموعة الـ 22 المفجرة للثورة، بل "انتخب" المنسق العام بين الداخل والخارج مما جعله أبا الثورة الجزائرية

وكبيرها. أما بن بلة فيستند إلى شرعيته التاريخية لكونه آخر قائد للمنظمة الخاصة التي هي أصل الثورة ومنبعها بدليل أن أبرز القيادات المفجرة للثورة كانت ضمن هياكل المنظمة الخاصة وأن الاجتماع الثلاثي الذي عقده مع بوضيف وأحمد محساس في باريس واتفقوا فيه على تفجير الثورة سبق اجتماع مجموعة الـ22. كما أن بن بلة هو أول من تلاً بيان أول نوفمبر من إذاعة القاهرة وضمن للثورة الجزائرية الدعم الخارجي سواء على الصعيد الدبلوماسي أم العسكري؛ فالثورة هي التي تمثل شرعية الحكم في الجزائر المستقلة، لذلك فمن يملك الشرعية التاريخية في قيادة الثورة هو الذي يحق له أن يحكم الجزائر.

وبعد تراجع جماعة تيزي وزو والولاية الرابعة عسكرياً خلال أزمة صائفة 1962، أراد بوضيف وكريم بلقاسم اللعب على ورقة الرأي العام فشرعا في تنظيم مجموعة من التجمعات الشعبية بدأها من تيزي وزو ثم بجاية ثم برج بوعريش، وبعدها عاد كريم إلى تيزي وزو وعاد بوضيف إلى مسقط رأسه في المسيلة التي كانت تابعة للولاية الأولى والتي كنت مسؤولاً عنها.

في هذه الفترة كنت بالعاصمة بفيلا جولي مقر إقامة بن بلة عندما اتصل بي الضابط عبد الواحد زلامي قائد الفيلق المربض بالمسيلة، ومحمد الصالح بجاوي نائبي في باتنة ومحمد شبيلة مسؤول اللجنة الإدارية

والسياسية في سطيف وجميعهم من مسؤولي الولاية الأولى (الأوراس) وأخبروني كل على حدة بأن بوضياف وصل إلى المسيلة بعدما نظم رفقة كريم بلقاسم عدة تجمعات شعبية مناهضة لحكم بن بلة. لم أكن في تلك الفترة مستعداً لقبول كل ما من شأنه خلق الانقسام والفوضى داخل الولاية الأولى من أي كان ومهما علت مكانته، لأن الأوراس عانى لفترة طويلة خلال الثورة من الانقسامات والانشقاقات والمواجهات الدامية بين قادته وعروشه ولم تجتمع كلمته إلا بشق الأنفس إلا في السنتين الأخيرتين اللتين توليت فيها قيادة الولاية الأولى قبل الاستقلال. لذلك كنت حريصاً على أن لا ينهار كل ما بنيناه خلال هذه الفترة من وحدة وتلاحم، فأعطيت الأوامر لقائد الفيلق بالمسيلة بتحذير بوضياف من القيام بأي نشاط سياسي من شأنه خلق الانقسام والانشقاق داخل الولاية الأولى وقلت له:

« اذهبوا إلى بوضياف وقلوا له أن لا يقوم بأي عمل قاعدي في الولاية.»

ولما أراد بوضياف أن ينظم تجمعه الشعبي في المسيلة تقدم منه مجموعة من ضباط الولاية الأولى وأبلغوه أوامري.

نظر بوضياف إلى الضباط بازدراء واحتقار وقال لهم: «روحوا تروحوا». بمعنى (اذهبوا إلى حال سبيلكم)، فبوضياف كان يعتبر نفسه صانع استقلال الجزائر وهو الذي خلق التنظيم الهيكلي للثورة، وأي مجاهد مهما علا شأنه لا يساوي شيئاً أمامه.

فلما أبلغوني بها حدث، لم يرق لي عدم أخذه لتحذيري بجديّة، ولأنّ الولايات حينها لم تكن قد حلّت بعد، وكنا كقادة للولايات نتمتع بالاستقلاليّة الذاتيّة في اتّخاذ القرارات. أعطيت أوامري باعتقل عمّد بوضياف دون حتّى أخذ رأي بن بلّة أو بومدين، وقلت لقائد الفيلق عبد الواحد زلاّسي: «هزّوه... وخذوه إلى مركز الولاية في باتنة وأنا سألتق بكم». وأمرتهم بحسن معاملته واحترامه وطاعته إلّا فيما يتعلّق بحريّته، فمهما اختلفنا مع بوضياف فلا يمكننا أن ننسى مكانته القياديّة باعتباره أحد مفجّري الثورة.

وقام عبد الوهاب بوجابر مع عدد من الجنود باعتقال بوضياف وضابط من هيئة الأركان يدعى "إبراهيم إبراهيم" كان يرافقه. وينحدر هذا الضابط من ولاية المسيلة وكان قد طلب من الرائد عليّ منجليّ عضو قيادة هيئة الأركان السّماح له بزيارة أهله، فأعطاه رخصة بذلك. لكنّه طيلة مكوثه في المسيلة كان يرافق بوضياف، وعندما أوقفناه أطلّعتنا على

الرخصة التي كانت معه. ولكنني أمرت بإبقائه داخل الثكنة حرًا دون أن يسمح له بالحراسة لعدم الثقة به كما يمنع من التجول خارج الثكنة.

وأخبرت بن بلة بقضية اعتقال بوضياف وقلت له دون أن أسميه:

« ابعث أحدهم ليقف أحد رفقاتكم، لأنه قام بكذا وكذا، وقد أقيت عليه القبض وهو عندي في باتنة.» فقال لي بن بلة: « سأرسل يبطاط لتوقيفه.»

بعد ذلك عدت إلى باتنة، ودخلت إلى البيت الذي كان بوضياف معتقلا فيه، وهو في الأصل منزل كان مخصصا للضباط الفرنسيين وبعد الاستقلال حولته إلى مكاتب للجيش. ودخلت إلى الغرفة التي وضع بها بوضياف فوجدته مستلقيا على أريكة وعلبة سجائر موضوعة على الطاولة وألمه إبريق مملوء بالقهوة. وبلا مقلّعات قلت له معاتبًا: « يا سي محمد، الولاية كانت فيها مشاكل وبصعوبة وخذناها وأنت جئت إليها لتقوم بعمل قاعدي.»

فرد علي متوعدًا: « أنتم سترون تصرفاتكم إلى أين ستؤدي بكم.»

كان بوضياف رجلا حادّ الطباع صعب المراس، ويقول عنه ضباط جيش الحدود بأنه "دائمًا منرفز ومكثّر الوجه"، لذلك لم يستطع أن يجمع الكثير من القادة والرجال من حوله حتّى أولئك الذين يحترمون تاريخه المجيد وبطولاته.

ولرطل قدوم رابع يبطأ إلى باتنة لاصطحاب رفيق الدرب عمّد
بوضياف إلى العاصمة، فعلى العاشرة ليلاً نزل من الطائرة في مطار
قسنطينة، وامتطى سيارة تابعة للجيش وجاء إلى باتنة، وأخذ بوضياف
وعاد به إلى العاصمة لكن لم يطلق سراحه، بل وضعه في إقامة جبرية
حسب أوامر بن بلة. ولكنّي سمعت بأنّه سجن في بشار في الناحية
العسكرية الثالثة التي كان على رأسها عبد الله بلهوشات، حتّى إن
بوضياف كان يسمّى الجنود الجزائريّين بـ"العسكر" وهو الاسم الذي كنّا
نطلقه على العساكر الفرنسيّين حتّى نميّزهم عن جنود جيش التحرير.
وبعد فترة من الاعتقال سمح له بن بلة بالخروج إلى المغرب.

إذا كنت الرائد منجلي فأنا العقيد زيري

قضيت ثمانية أيّام في باتنة بعد حادثة اعتقال بوضياف وقبل أن
أرجع إلى العاصمة أمرت بمنح ضابط هيئة الأركان أجرة سيارة ليعود إلى
مركز هيئة الأركان بمدينة طائرة بسوق اهراس أين كان الرائد عليّ
منجليّ يقوم بمناوبة في هذا المركز بعيداً عن العاصمة، وعندما وصل
الضابط إبراهيم ابراهيمية إلى طائرة حكّن لمنجليّ قضية اعتقاله ممّا جعل
هذا الأخير يستشيط غضباً.

ذهبت إلى فيلا جولي وكنت أودّ أن ألاقى بن بلّة، لكنني قابلت في أحد المكاتب بالفيلّا الرّائد عليّ منجليّ عضو هيئة الأركان وكان بهذا المكتب نحو خمسة أشخاص آخرين كانوا ينتظرون مقابلة الرّئيس، وسألني منجليّ بالفرنسيّة بصوت يحاول كظم غيظه:

« لماذا ألقيت القبض على ضابط في هيئة الأركان؟ »

فأوضحت له سبب اعتقاله، لكنّ منجليّ عاد ليكرّر عليّ نفس السّؤال بصوت لا يخلو من الحدة والتوبيخ، فأجبت باللّغة الفرنسيّة التي كان يحبّ التحدّث بها:

« سيّ عليّ، لقد قرأت الرّخصة التي أعطيتها له (للضّابط إبراهيم) ولكنّ الولاية الأولى مستقرّة وأنا مسؤول عنها ولا أحبّ هذه التّجمّعات. »

فكرّر نفس السّؤال للمرّة الثالثة بصوت رعديّ وهو يزجر غيظًا ويلوح بيده:

« حتّى ولو... لا يحقّ لك القبض على ضابط في هيئة الأركان. »

لم أحتمل هذه المرّة عنجهيّة عليّ منجليّ وهو يخاطبني بهذه اللّهجة التي تحمل قدرا ليس بالقليل من الاستعلاء، فقلت له بصوت غاضب كمن يحاول أن يعيد الأمور إلى نصابها: « أنت لست سوى رائد، وأنت تتحدّث أمام عقيد، لذلك عليك أن تقدّم الطّاعة والتّحيّة العسكريّة. »

فلمدم لكنّه ليرئيس بينت شفة، فقد كنت أكثر منه رتبة عسكريّة، وأملك جيشاً له وزنه واحترامه من بين جيوش الولايات الأخرى، في حين لم يكن منجليّ يملك أيّ جيش، لأنّ جيش الحدود كان بيد بومدين.

وكانت أوّل مرّة تعرّفت فيها على منجليّ عندما فررنا من سجن الكدية في قسنطينة مع بن بولعيد في 10 نوفمبر 1955 والتجأنا إلى بن طوبال في الشّمال القسنطينيّ وهناك رأينا عليّ منجليّ فسألنا عنه فقبل لنا إنّهُ التحق بجيش التحرير منذ ما يقرب من شهر فقط، وقبلها كان منجليّ مسؤولاً عن قسمة عزّابة بسكيكدة في حزب الشعب.

تعييني قائداً للأكاديمية العسكريّة بشرمال

أصبح العقيد هوارى بومدين يشغل - إلى جانب قيادته هيئة أركان - منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الدّولة، وبدأ مرحلة بناء جيش عصريّ، وفق المعايير المتعارف عليها لدى الجيوش الحديثة، خاصّة وأنّ رجالنا كانوا مدربين أكثر على حرب العصابات الّتي تتناسب مع حرب التحرير الّتي تختمل فيها موازين القوّة بين طرفي المواجهة. ولكن هذه المرحلة كانت تتطلّب تدريب الضّبّاط والجنود على القواعد الحربيّة الحديثة. فتشكّلت الأكاديمية العسكريّة بشرمال لتدريب الضّبّاط على القواعد العسكريّة الحديثة في قيادة الجيوش، وكان على رأس هذه

الأكاديمية ضابط فاز من الجيش الفرنسي برتبة مقدم يدعى جبايلي. غير أن الكثير من المجاهدين الذين شاركوا في حرب التحرير لم يستسبعوا الخضوع للتدريب العسكري الأكاديمي، لذلك لوحظ قلة الانضباط لدى هؤلاء وفيهم من قرّ بسلاحه من الأكاديمية ممّا اعتبر عمّدا خاصّة من ضباط الولاية الرابعة (وسط الجزائر) الذين تمّ ضمّ جنودها إلى الجيش الوطني الشعبي في 7 سبتمبر 1962 بعد انتهاء مواجهات صائفة 1962. لذلك كلّفني بومدين بصفته وزير الدفاع وقائد الأركان بقيادة الأكاديمية العسكرية بشرشال لضبط النظام وفرض الطاعة وقال لي: « المجاهدون لا يطيعون إلّا مجاهدا. »

وأشرف مدربون من الجيش المصري وضباط جزائريّون من الفارين من الجيش الفرنسي على عمليّات التدريب في الأكاديمية العسكرية بشرشال لكنّهم وجدوا صعوبة في ضبط النظام لذلك لجأ بومدين إلّي لأنّ الطلبة الضباط كانوا يحترمون المجاهدين الذين قادوا جيش التحرير إلى النصر. وقمت بضبط التنظيم العسكري داخل الأكاديمية وتكوين مسؤولي الفيلق والكتائب الذين لم يتجاوز عددهم 45 مسؤولا.

ورغم تسجيل حالات فرار من الأكاديمية العسكرية إلا أنني لم ألتحق
نظاماً صارماً في معاقبة الفارين بل لجأت إلى استعمال اللين حتى تعود
الطلبة الضوابط شيئاً فشيئاً على ظروف التكوين داخل الأكاديمية
وأصبحوا أكثر انضباطاً مع الأوامر العسكرية.

خيضر: الجيش إلى الثكنات

أصبح محمد خيضر أحد الزعماء الخمسة مسؤولاً عن حزب جبهة
التحرير الوطني، وكان يسعى كرجل سياسي إلى إبعاد الجيش الوطني
الشعبى من المشاركة في الحياة السياسية فقال في أحد تصريحاته: «الجيش
إلى الثكنات». وهو ما أثار حفيظة كبار قادة الجيش.

فتوجهت رفقت العقيد بومدين والعقيد شعباني والعقيد عباس
والرائد علي منجلي إلى بن بلة لإبلاغه احتجاجنا على تصريحات خيضر
وقلنا له: «نحن مناضلون ولنا عسكر فرنسا وإن ارتدنا اللباس
العسكري، ولازلنا مناضلين».

ليرد بن بلة على احتجاجنا وظل صامتا طوال اللقاء ولكنه كان متفهماً
لموقفنا.

فخيزر كرجل سياسي أراد إبعاد قادة الجيش عن القضايا السياسية والاكتفاء بمهامهم العسكرية، متناميا أنّ ضباط الجيش هم في الأصل متاضلون سياسيون في حزب الشعب وحركة انتصار الحريّات الديمقراطيّة وأنّ ظروف حرب التحرير هي التي ألزمتهم ارتداء اللباس العسكريّ وحمل السلاح في وجه الجيش الامتعماريّ. ورغم بقاء الكثير منهم مرتديا نفس اللباس العسكريّ بعد الاستقلال إلّا أنّهم ظلّوا يعتبرون أنفسهم "متاضلين سياسيين مكلفين بمهام عسكريّة".

بومدين اقترحني وبين بلّة نصّبني

لم يكن محمّد خيزر مرتاحا لتعاظم نفوذ العقيد هوايي بومدين وسيطرته التامة على الجيش فأشار على بن بلّة بصفته رئيسا للدولة أنّ يعين العقيد عمّد شعبانيّ قائدا للأركان بدلا من العقيد بومدين الذي عينّ وزيرا للدفاع في الحكومة الجديدة وقال له: «يجب إنشاء قيادة أركان حتّى لا يبقّى الجيش في يد بومدين».

ولاقت هذه الفكرة صدئ في نفس بن بلّة فليس هناك أفضل من شعبانيّ ألّد خصوم بومدين لتخفيف قبضته على الجيش.

وعندما التقى بن بلة و بومدين عرض عليه تعيين العقيد محمد شعباني قائدا لأركان الجيش الوطني الشعبي لكن بومدين رفض هذا الاقتراح بلطف و لباقة متجنباً تقديم رد واضح قائلاً: « نحن في مرحلة تحويل الجيش وعند الانتهاء من ذلك سنضع قائدا للأركان.»

لكن بن بلة لم يكن مرتاحاً لهذا الرد، وظل قلقاً من سيطرة بومدين على الجيش وحده، مما جعل بوادر الخلاف تظهر بين رئيس الجمهورية ووزير الدفاع؛ فبومدين كان منزعجاً من قيام بن بلة بتعيين المسؤولين في مختلف المناصب دون الرجوع إليه متناسياً بأن الجيش هو الذي ضمن له السلطة، بينما كان بن بلة يعتقد أن شعبيته هي التي أوصلته إلى رئاسة الجمهورية، وهو ما جعل الشرخ يتسع بين الرجلين شيئاً فشيئاً.

بقيت قضية تعيين قائد أركان للقوات المسلحة معلقة عدة شهور إلى غاية 1963، حينها عزم بن بلة بصفته رئيساً للجمهورية على تعيين قائد للأركان حتى ولو أذى ذلك إلى خلافه مع وزير الدفاع، فاستدعى بومدين وقال له بلغة فيها الكثير من الحزم: «سأعين قائدا للأركان.»

ولما رأى بومدين الإصرار في عينيه لم يشأ الدخول معه في مواجهة، ولكنه مع ذلك كان مصراً هو الآخر على رفض تعيين غريمه شعباني على رأس قيادة الأركان، فرد على بن بلة بذلكاء: «منصب قائد

الأركان لا يعود لشعباني، بل يعود لزييري لأنه أكثر خبرة منه وأقدم منه في النضال. أنا أعرف ضباطي، لن يقبلوا بشعباني.»

وكان بومدين يقصد "بضباطه"، الضباط الفازين من الجيش الفرنسي الذين كانوا أكثر ولاء له من غيرهم، وكان شعباني يناصبهم العداء ويطالب بتنحيهم من المناصب العليا في الجيش والاكتفاء بالاستعانة بهم في المسائل التقنية.

لرئيس بن بلة في اتخاذ قراره بل فكر في الاقتراح الذي عرضه عليه وزير الدفاع، فمن جهة لم يكن يريد إثارة غضب بومدين الذي لم يكن على وفق مع شعباني كما أنه لم يكن يريد أن يقوي محور خيضر - شعباني (سياسي - عسكري) المتسمين إلى نفس الجهة (الجنوب الشرقي)، فأراد أن يضمن نوعاً من التوازن بين بومدين وشعباني، وقرر الموافقة على اقتراح بومدين على تعييني قائداً للأركان ولكن مع إضافة ثلاثة نواب يكونون معي في هيئة الأركان وهم: العقيد محمد شعباني، العقيد عباس، والرائد عبد الرحمن بن سائر.

وعندما تقدم بن بلة بعرضه الجديد على وزير الدفاع، سكت بومدين ولم يعارض هذه المرة، المهم بالنسبة إليه أن لا يكون قائد الأركان هو خصمه اللدود العقيد شعباني.

وصدر قرار تشكيل قيادة الأركان، وأعلن بن بلة في مهرجان شعبي بالعاصمة عن تعييني قائدا للأركان في الوقت الذي كان يومدين في زيارة خارجية إلى الاتحاد السوفياتي وهذا ما أثار حفيظته عندما سمع بالأمر، لأنه كان يرى بأنه الأول بهذا الإعلان لأنه هو من اقترح اسمي لأكون قائدا للأركان، وقد أخبرني يومدين بتفاصيل ما حدث، وكثير من الكتب والمذكرات على غرار كتاب "عبد الناصر وثورة الجزائر" لفتحي الديب تؤكد بأن بن بلة هو من عيّني قائدا للأركان لكن الحقيقة أن يومدين هو الذي اقترحني عليه بديلا عن شعباني.

لقد كانت الصحافة الأوروبية من جهتها تابع بأهتمام ما يجري في الجزائر من تحولات سياسية وأمنية وقد كتبت إحدى الصحف عقب إعلان تعييني قائدا للأركان: «العقيد الطاهر زيري أصغر قائد للأركان». وكان عمري حينها 34 سنة ووصفتني صحف أخرى "بالرياضي".

أما شعباني فلم يكن راضيا بتعيينه نائبا لقائد الأركان وظلّ غاضبا ورفض الالتحاق بمنصبه الجديد في وزارة الدفاع بل ظلّ متمركزا في ناحيته ببسكرة، وكان اتصاله بالعاصمة مقتصرًا على بن بلة وخيضر دون سواهما مما عطلّ عمل هيئة الأركان التي استحدثها بن بلة بالتشاور مع يومدين.

الفصل الثاني

حرب الرّمال

19 أكتوبر – 2 نوفمبر 1963

بومدين: كل حبة رمل حررتها ملك للجزائر

كانت للمغرب أطماع توسعية ليس على حساب الصحراء الغربية فحسب بل حتى في الأراضي الجزائرية وموريطانيا وشطر من السنغال؛ فقام المغرب بعرض خريطة علينا ادعى بأنها تمثل الحدود التاريخية للمغرب قبل دخول الاستعمار الفرنسي والإسباني لآن أراضيه، وزعم أن القبائل التي تعيش في هذه المناطق بايعت ملوك المغرب وسلاطينه على السمع والطاعة.

ورفض المغرب الاعتراف بموريطانيا دولة مستقلة في 1960 معتبرا إياها جزءا من التراب المغربي، وكان الجيش الإسباني الذي يحتل الصحراء الغربية حائلا بين المغرب وموريطانيا مما جنب البلدين حرما كان من الممكن أن تنشب بينهما خاصة وأن الجزائر رفضت في 1963 أن تسمح باستخدام تيندوف كمعبر للجيش المغربي لاحتلال موريطانيا مقابل تسوية المسائل الحدودية مع المغرب، ولم يعترف المغرب بموريطانيا دولة مستقلة إلا بعد نجاح الوساطة التي قام بها بومدين في 1966. و قد ردت الجزائر على المزاعم المغربية بأن "كل الأراضي التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي وقام جيش التحرير الوطني بتحريرها هي أراضي جزائرية".

وكان الوفد الجزائري المفاوض قد طلب خريطة الجزائر الكاملة أثناء المفاوضات مع السلطات الاستعمارية ويبدو أنه تحصل عليها حسبما ذكره لي المرحوم كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة خلال الثورة.

وسعى الرئيس بن بلة إلى حلّ هذا المشكل مع المغرب بالطرق السلمية وإيجاد صيغ للتفاهم مع هذا البلد الشقيق، لكنّ بومدين كان أكثر صرامة في هذه المسألة وقال بوضوح: « كلّ حبة رمل حرّرتها من أيدي الاستعمار الفرنسي باسم الثورة الجزائرية هي ملكٌ للجزائر ». وسمعته في إحدى المرات يعلّق على المزارع المغربية في الجزائر وموريطانيا والصحراء الغربية والسنغال بقوله: « يحسبون الشعوب قطعان غنم. »

أما شريف بلقاسم فردّ على هذه المزارع قائلا: « المغرب لم يواصل النضال من أجل استكمال تحرير الأراضي التي اقتطعتها فرنسا منه. »

وحقّق عندما كانت الجزائر في خضمّ حرب التحرير أخرجنا الأشقاء المغاربة بمطالبهم في الأراضي الجزائرية، وقد ردّ عليهم فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة: « نحن الآن في حرب، وبعد الاستقلال سيكون هناك مجال للحديث في هذه المسألة والتفاوض بشأنها. » وبنى المغرب موقفه على هذا الكلام.

الشّراكة التي أشعلت الحرب

بعد استقلال الجزائر أرسلنا الجيش إلى المناطق التي يدّعي المغرب أنّ لديه حقوقا تاريخية فيها والتمثلة في بشار وتندوف وأقصى الجنوب الجزائري. فقام المغرب بعمليات لجسّ النبض للتعرف على ردّة فعل

الجزائر؛ فأرسل عدة أفراد مسلّحين من جيشه إلى منطقة حاسي البيضاء الواقعة بتندوف داخل التراب الجزائري بحجة جلب الماء من هذه المنطقة، فوجهنا له تحذيرا من دخول الأراضي الجزائرية لأي سبب كان.

وتكرّر دخول الوحدات العسكرية المغربية إلى الصحراء الجزائرية رغم تحذير الجيش الجزائري لهم مرتين وثلاثا، مما جعل قيادة الناحية العسكرية الثالثة التي تضمّ بشّارا وتندوف تمنع دخول الجنود المغاربة الذين حاولوا انتهاك حرمة التراب الوطني. ووقعت اشتباكات أسفرت عن قتل وجرحى، وحمل كل طرف مسؤولية هذا الاشتباك للطرف الآخر.

ودخل الأشقاء في حرب دامية استمرّت أسبوعين (من 19 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1963) سميت بحرب الرمال لوقوعها في الصحراء، وجرت عدة معارك بين الجيشين الجزائري والمغربي في حاسي البيضاء وعين تينفوشي وبوعرفة وبني وئيف وتندوب وغيرها من المناطق، واستولى الجيش المغربي على بعض الأراضي الجزائرية ولكنّ مقاتلينا أجبروهم على التراجع.

وتولى العقيد بومدين قيادة العمليات الحربية في مركز عسكري متقدّم بتلمسان، ومن هناك كان يوجّه التعليمات العسكرية إلى قواتنا المسلّحة، واستعان بومدين بمحمد الصديق بن يحيى في ملف المغرب وكان يستشير في القضايا القانونية.

ورغم شراسة المعارك إلا أن قيادة البلدين في الجزائر والمغرب لم تكونا متحمستين لهذه الحرب التي اندلعت دون أن يكون هناك سابق تحطيط لها من الطرفين، لذلك حرص البلدان على أن لا تسفك الكثير من الدماء في هذه الحرب.

كانت الجزائر حديثة العهد بالاستقلال، والجيش الوطني الشعبي لم يمرر عليه سوى عام واحد من تحوله من جيش تحرير إلى جيش نظامي. كان جيشنا منقوصا من ناحية التسليح والتدريب على الحروب التقليدية خاصة في الصحراء المفتوحة والمنبسطة، على عكس حرب العصابات التي كنا نجيدها خاصة في الجبال والغابات والأحراش وحتى المدن بالاعتماد على الكرّ والفرّ وإنهاك العدو بهجمات مباغتة وكماثن محكمة.

بينما كان الجيش المغربي حينها أكثر تنظيما ودراية بالحروب التقليدية وذلك لأنّ المغاربة استلموا وحدات عسكرية منظمّة من فرنسا بقيادة إدريس بن عمار قائد أركان الجيش المغربي الذي كان ضابطا كبيرا في الجيش الفرنسي، ويعرف جيّدًا الجزائر والانقسامات التي كانت تعصف بقياداتها.

حقرونا

تعتبر منطقة بوعرفة جييا جزائريًا ممتدًا داخل الأراضي المغربية، وهي واقعة في شمال غربي بشار، وقد سهّل موقعها المحاط بالأراضي المغربية من ثلاث جهات على جيش الملك محاصرة قوّاتنا المرباطة بها، وهاجموا قوّاتنا من الخلف وتمكّنوا من أسر العديد من رجالنا، وكان واضحاً عدم التكافؤ بين الجانبين خاصّة بعد أن بدأ المغرب في استعمال سلاح الطيران. أمّا الجزائر فلم تكن تملك قوّات جويّة بالمعنى الحقيقي باستثناء طائرات هليكوبتر، وطائرات تدريب، وحتى سرب الطائرات الحربية الذي أرسلته إلينا مصر خلال الحرب لنسمح باستخدامه ضدّ أشقائنا في المغرب تجنباً لزيادة ضراوة المعارك.

وفي خضمّ هذه الحرب غير المتكافئة مع المغرب، خاصّة وأنّ الجزائر كانت تواجه تمرد قوّات العقيد شعبانيّ في الصحراء وقوّات محمد أولحاج وحسين آيت أحمد بالقبائل، وجّه أحمد بن بلّة صرخة مدوية قال فيها كلمة مؤثرة: «حقرونا». كانت كافية لتحرك نخوة الجزائريين من أقصى البلاد إلى أقصاها وهبّ أفراد الشعب عن بكرة أبيهم للاستجابة لنداء الوطن والدفاع عن حرمة أراضيه.

كانت مكبرات الصوت المثبتة في ساحات كبرى المدن الجزائرية كعنابة وقسنطينة والعاصمة وهران تبث الخطاب الحماسي لبن بلّة إلى الأمة (لريكن الناس يملكون التلفزيون حينها)، وأهبت هذه الكلمة المشاعر الوطنية لأبناء الشعب الذين التحق الكثير منهم بمقر وزارة الدفاع وبجبهات القتال وتم تزويدهم بالبنادق والرشاشات وحتى بالمدافع، وشكلت تسعة فيالق من المتطوعين، في حين بقي الآلاف منهم في الانتظار، لأننا كنا ننتقي العناصر المدربة على السلاح فقط ونرسلهم إلى نواحي تندوف وعين تيمفوشي وسيدي بلعباس وتلمسان، وفيهم من وصل إلى الحدود المغربية.

حتى الأطفال ألهمتهم كلمة بن بلّة

ومن الطرائف التي حدثت خلال هذه الحرب أنّ طفلا صغيرا في عنابة لم يتجاوز تسع سنوات من عمره كان فوق شجرة يستمع إلى خطاب الرئيس أحمد بن بلّة عبر مكبرات الصوت وهو شبه عارٍ، إذ أنّه لريكن يرتدي سوى قميص وبدون سروال، ويبدو أنّه تأثر بشكل مبالغ فيه لخطاب بن بلّة وراح يصرخ بشجاعة الرجال: « رانا (نحن) هنا يا سيد أحمد! رانا هنا يا سيد أحمد!

وكلما نتذكر هذه الحادثة نضحك كثيرا، ولكنها تعكس قوة التأثير
الذي تركه هذا الخطاب الذي كان مؤثرا للغاية جعل كل فئات الشعب
تفرح من جديد لمقارعة الغزاة الجدد.

حتى النساء أردن أن يذهبن إلى جبهات القتال، فالإحساس بمرارة
حقرة الأشقاء بعد ظلم الأعداء جعل الجزائريين يبون هبة رجل واحد
للدفاع مجددا عن أرضهم وكرامتهم ونشوة النصر على الجيش الفرنسي
لا زالت تراودهم.

أولحاج وشعباني يكفان عن التمرّد و يلتحقان بالجيش

لقد كان لتأثير صرخة بن بلّة صداها في جبال القبائل وفي صحراء
بسكرة، فالعقيد محمد أولحاج المتمرد في جبال القبائل نزل من الجبال وضمّ
خمسة فيالق إلى الجيش الوطني الشعبي وقال كلمته الخالدة: «الجزائر قبل
كل شيء». أما العقيد شعباني فهو الآخر أوقف عصيانه وأرسل ثلاث
فيالق من قواته لمواجهة الجيش المغربي.

وخلال حرب الرمال كنت حديث التّعين في منصب قائد للأركان
وتوليت إدارة الأمور بقيادة هيئة الأركان بالعاصمة بالتنسيق مع وزير
الدفاع العقيد هواري بومدين الذي كان في جبهات القتال ولم يكن بوزارة
الدفاع سواي لتنظيم عملية تجميع السلاح والرجال من المتطوعين

وارسالهم إلى جبهات القتال. وكان أحمد بن بلة يزورني من حين لآخر في قيادة الأركان لمساعدتي في هذه المهمة.

إلا أن بومدين لم يكن متحمساً لقوافل المتطوعين التي كانت تصل من العاصمة ومن مختلف جهات الوطن إلى جبهات القتال، واعتبر أن النداء الذي وجهه بن بلة إلى الشعب بمثابة جلب للفوضى في صفوف القوات المسلحة التي هي في غنى عن هذه الأعداد الكبيرة من المتطوعين، على أساس أن الجيش بإمكانه تجنيد المتطوعين حسب احتياجاته ولكنه ليس بحاجة إلى هذه الأعداد الهائلة.

عبد الناصر وكاسترو يدعمان الجزائر عسكرياً

تجاوز صدئ صرخة بن بلة حدود الوطن ليصل إلى عدة عواصم عالمية كالقاهرة وهافانا اللتين أعلنتا وقوفهما إلى جانب الجزائر دبلوماسياً وعسكرياً، حيث أرسلت كوبا قوات رمزية مشكلة من نحو 50 مقاتلاً إلى الجزائر، كما أرسلت ثلاث سفن محملة بالأسلحة إلى الجزائر ولكنها وصلت بعد انتهاء الحرب بأسبوع لذلك لم نستعمل هذه الأسلحة ضد المغرب. أما "مصر جمال عبد الناصر" فأرسلت إلينا كتيبة من الرجال وزودتنا بسرب مشكل من ست طائرات مقاتلة ولكننا لم نستعملها خلال الحرب.

وهددت مصر وكوبا المغرب بالتدخل العسكري في الحرب إذا واصل اعتداءاته على الجزائر، وبلغ الضغط الدولي على المغرب مداه، حيث طالبت الكثير من الدول الطرفين بتوقيف القتال، وتدخل العديد من الزعماء في العالم للضغط على الملك المغربي الحسن الثاني لوقف عدوانه على الجزائر على غرار "موديو كايتا" رئيس مالي، وتيتو رئيس يوغسلافيا، ونيكروما رئيس غانا فضلا عن جمال عبد الناصر وفيدال كاسترو الذين كان دعمهما للجزائر غير مشروط، كما أبدى الاتحاد السوفياتي تضامنه معنا.

وقف إطلاق النار

الملك الحسن الثاني كان أكثر حكمة من قادة جيشه عندما وافق على وقف القتال والرجوع إلى الخطوط الأولى قبل بداية الحرب، والبداية في المفاوضات بشأن ترسيم الحدود، حيث توجهت مع بن بلة إلى مالي لمقابلة رئيسها موديو كايتا الذي قام بوساطة لحل الأزمة بين الجزائر والمغرب.

وبعد وقف إطلاق النار تم تبادل الأسرى بين الجانبين، حيث أسرت الجزائر نحو خمسين أسيرا مغربيا بينما أسر المغرب قرابة أربعين من رجالنا. وفي نفس العام (1963) تأسست منظمة الوحدة الإفريقية التي أقرت مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار لتجنب اندلاع مزيد من

الحروب بين الدول الإفريقية حديثة الاستقلال بسبب تغير الحدود بعد عقود بل قرون من الاحتلال الأوروبي لإفريقيا.

وكما يقول المثل "رَبّ ضارّة نافعة" فإنّ هذه الحرب زادت من سمعة الجزائر على السّاحة الدّولية وأظهرت قدرتها على حشد التّضامن الدّولي لصالحها، خاصّة وأنّ زخم الثورة الجزائرية كان لازال مؤثرا في استقطاب تعاطف شعوب العالم مع الجزائر.

وزادت هذه الحرب في تلاحم الجزائريين فيما بينهم، وإحساسهم بكيونتهم الواحدة، وإدراكهم للأخطار الخارجيّة التي تهدّد أمنهم ووحدة أرضهم إن بقوا متقسمين. لقد عجّلت حرب الرّمال بوقف تمزّد العقيد محند أولحاج في منطقة القبائل والذي كان من الرّجال الأوفياء لكریم بلقاسم، وحتّى العقيد شعبانيّ الذي كان مخلصا لبومدين تناسى خلافاته وانضمّ مع فيالقه إلى الجيش الوطنيّ الشّعبيّ.

كما سرّعت هذه الحرب عمليّة تحوير الجيش وتطويره من جيش مدرّب على حرب العصابات إلى جيش تقليديّ مزوّد بمختلف الأسلحة الحديثة خاصّة سلاح الطّيران الذي شرعنا في تكوينه وتدريب طيارينا بمساعدة دول صديقة كمصر والاتّحاد السّوفياتيّ.

ومن جهة أخرى اقتنع المغرب باستحالة اقتطاعه لأجزاء من الأراضي الجزائرية بالقوة المسلحة، رغم أنّ الجزائر في حرب الرمال كانت دولة في طور التشكّل، وجيشها في مرحلة تحوّل من وحدات قتالية مدريّة على حرب العصابات إلى جيش نظامي حديث. ورغم الانقسامات التي كانت حاصلة بين أبرز الزعماء والقيادات الغاضبة من حكم بن بلة فقد تمكّن الجيش الجزائري من التصديّ للقوات المغربية بفضل التلاحم الشعبيّ الواسع مع القيادة والدعم الدوليّ الكبير سواء دبلوماسيًا أم عسكريًا خاصّة من الكتلة الاشتراكية، وبالأخصّ مصر جمال عبد الناصر، وكوبا فيدال كاسترو.

الفصل الثالث

إعدام العقيد شعبانيّ

03 سبتمبر 1964

العداء بين شعباني والضباط الفارين من الجيش الفرنسي "DAF"

في أزمة صائفة 1962 تحالف العقيد شعباني بصفته قائدا للولاية السادسة (الصّحراء) مع العقيد هوارى بومدين قائد أركان جيش التحرير الوطني، وقد شكّلت مع شعباني فيالق مختلطة بين الولاية الأولى (الأوراس) والولاية السادسة، لكن جيش الحدود الخاضع لسلطة بومدين دخل إقليم الولاية السادسة من جهة الحدود الشرقية في نواحي بسكرة والوادي ومن الجهة الجنوبية أين كانت هناك قوات لجيش الحدود يبالي دون أدنى احترام لسلطة شعباني على المنطقة، متجاوزين وحداته العسكرية الصغيرة دون أي اعتبار.

ووقعت احتكاكات بين جيش الحدود وبين أفراد الشعب حيث استولوا على شاحنات وسيّارات لمواطنين واعتدوا على أحد المواطنين مما أثار استياء العقيد شعباني الذي انتقد عدم احترامه كمسؤول على الولاية السادسة.

وردّ جيش الحدود ومعهم بومدين باتهامات لشعباني وقادة الولايات خاصة صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية الشمال القسنطيني، وعند أول حاج قائد الولاية الثالثة القبائل ووصفهم "بالولائتين"، وكأنا نريد أن نحول ولاياتنا إلى إمارات ذات سلطة ذاتية مستقلة عن السلطة المركزية.

ومعلوم أن الولايات خلال الثورة كانت تتمتع باستقلالية واسعة في اتخاذ القرارات وفي المبادرة العسكرية وتعيين المسؤولين العسكريين والمدنيين كما اتفق على ذلك المفجرون الأوائل للثورة. ولكن تم خلق عدة أجهزة مركزية بعد مؤتمر الصومام؛ مثل لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعدها جاءت الحكومة المؤقتة، واللجنة الوزارية للحرب، ولجنة العمليات العسكرية، وهيئة الأركان العامة، لكنها لم تتمكن من إلغاء الاستقلالية الذاتية لقادة الولايات إلا أنها استطاعت تقليص نفوذهم بل وتنحيهم وحتى إعدامهم مثلما حدث للعقيد سي الصالح قائد الولاية الرابعة في قضية الإليزي، والعقيد محمد العموري قائد الولاية الأولى، والرائد أحمد نوارة الذي خلفه على رأس الولاية الأولى والعقيد عمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية ونائبه عواشيرة والذين تم تقليص رتبهم العسكرية وفيهم من أعدم بعد ذلك فيما عرف بانقلاب العقلاء.

لكن شعباني كان يرفض حل الولايات التي كانت قائمة خلال الثورة وتحويلها إلى نواح عسكرية، بل أصر على بقائها على أن يتم تحويلها شيئاً فشيئاً، وأن تعطى لمسؤولي الولايات صلاحيات اختيار المسؤولين والإطارات حتى تتم غربة المخلصين عن الانتهازيين الذين اخترقوا الصفوف بأعداد كبيرة بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 على حد قوله.

وفي الوقت الذي تمّ فيه استدعائي من قيادة الأوراس وكُلفْتُ بالإشراف على الأكاديمية العسكرية في شرشال، أرسلت قيادة الأركان كلا من زرقيني وبوتلة وهما من الضباط الفازين من الجيش الفرنسي إلى العقيد شعباني لتأطير المناطق التي كان مسؤولا عنها في الصحراء لكنّه رفضهما، وكان ذلك بمثابة أول عصيان صريح لأوامر العقيد هواري بومدين وزير الدفاع، ممّا جعل العلاقة بين الرجلين تشهد نوعا من الفتور سرعان ما تحوّل إلى برودة فتوتّر.

فشعباني لم يكن راضيا على قيام بومدين بتكليف الضباط الفازين من الجيش الفرنسي بالإشراف على مسؤوليات حساسة في الجيش كقطاعات التّموين والهندسة والعتاد والتي أصبحت مديريات قائمة بذاتها، في الوقت الذي كان بومدين مقتنعا بأنّ بناء جيش حديث لا بدّ أن يعتمد على كفاءات مدربة تدريباً حديثاً. والضباط الفازون من الجيش الفرنسي أكثر من تتوفّر فيهم هذه الشّروط في نظر بومدين، في الوقت الذي كان الضباط الموالون لشعباني يتدربون في الأكاديمية العسكرية بشرشال لكنّهم لم يكونوا قد تخرّجوا بعد، ومع ذلك أصرّ شعباني على رفض الاستعانة بالضباط الفازين من الجيش الفرنسي رغم أوامر بومدين.

كان شعبانيّ يأتي إلى العاصمة ويلاقي بن بلّة وخيضر، لكنّه كان يقاطع وزارة الدفاع حيث إنّهُ لا يحضر اجتماعات كبار الضباط التي كانت تعقد من حين إلى آخر بمقر وزارة الدفاع، وكلّ هذا من أجل تفادي اللقاء ببومدين حيث لم يكن التيار يمرّ بينهما.

باءت محاولات خيضر بتعيين شعبانيّ قائدا للأركان بالفشل بسبب رفض بومدين الشّدِيد لقرار من هذا النّوع، رغم أنّ بن بلّة كان معروفا عنه اتّخاذ القرارات الفرديّة وحتّى الهامّة منها دون مشاورة أحد. وقد أدّى الخلاف بين بن بلّة وخيضر إلى خروج هذا الأخير إلى الخارج فانضمّ إلى المعارضة واستولى على أموال خزانة الحزب واستعملها في تمويل المعارضين لحكم بن بلّة (من بينهم آيت أحمد وبوضياف وكريم بلقاسم).

وقدّ شعبانيّ أهمّ حليف له في السّلطة، واقتصرت زيارته في العاصمة على بن بلّة دون سواه، ولم يكن يأتي إلى وزارة الدفاع رغم تعيينه نائبا لقائد هيئة الأركان، إلّا أنّ خلافه مع بومدين والضباط الفازين من الجيش الفرنسيّ كان يتّسع باستمرار.

شعباني يدعو لتصفية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي

انعقد مؤتمر جبهة التحرير الوطني في 1964 في غياب محمد خيضر الأمين العام للحزب الذي خرج مغاضبا إلى الخارج، واستغل شعباني هذا المؤتمر لتوجيه نقد لاذع ومبطن لبومدين عندما هاجم تغلغل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي داخل هياكل الجيش، وطالب بتنحية هؤلاء من المناصب الحساسة في المؤسسة العسكرية على أن يقتصر دورهم على الجوانب التقنية فقط.

ووجد هذا الطرح قبولا واسعا لدى معظم المؤتمرين لكن بومدين كان أكثر إقناعا من شعباني واستطاع ترجيح الكفة لصالحه، وأوضح في كلمته أن تصفية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والذين التحقوا بالثورة يعني أننا سنضطر إلى الاعتماد على الخبرات العسكرية الأجنبية في تأهيل الجيش، وهذا ما يجعل أسرارنا العسكرية مكشوفة للأجانب، لذلك فالأولى بنا أن نستعين هؤلاء الضباط الذين لا ينكر أحد بأنهم جزائريون جادون في تأطير الجيش وتأهيله خاصة وأتهم يخضعون للقانون الجزائري.

جاءت هذه المواجهة الساخنة بين شعباني وبومدين لتزيد الشرخ بين الرجلين وتبرز للجميع حجم التباين بين نظرة كل طرف في بناء الدولة والجيش، ومع أن بومدين تمكن من كسب هذه الجولة لصالحه، إلا أن شعباني ومعه قطاع واسع من المجاهدين والمناضلين ظلوا قلقين لما

اعتبروه تغلغلا لأعوان الاستعمار من الحركي والمصاليين و"الزرق" وغيرهم في دواليب الدولة ممّا جعلهم يرفعون شعار "التصفية".

ورغم المناصب العليا التي أصبح يتبوّؤها شعباني عسكريًا وسياسيًا إلا أنّه لم يكن يلتحق بالعاصمة إلا لفترات قصيرة ثم يعود إلى مركزه في الجنوب. ومّرت شهور وشعباني على هذا الحال ممّا أثار حفيظة بومدين ودفعه ليؤكد على بن بلّة ضرورة التحاق شعباني بمكتبه في وزارة الدفاع وقال له: « شعباني مهمّته في العاصمة ويجب أن يترك قيادة النّاحية حتّى نعيّن شخصًا مكانه. »

احتار بن بلّة في كيفية التعامل مع شعباني بسبب إصراره على عصيان الأوامر، فقرّر إرساله في وفد ضمّ كلاً من الرّائد عليّ منجليّ وآيت الحسين إلى شعباني الذي كان متمركزاً في بسكرة لإقناعه بالتخلي عن قيادة النّاحية العسكريّة الرابعة، لكنّه رفض بشدّة التنازل عن قيادة النّاحية، بل وانتقد بومدين والضّبّاط الفارّين من الجيش الفرنسيّ، كما انتقد تعيين بن بلّة لشخص من غرداية يدعى خبيزيّ وزيراً في الحكومة دون مشاورته بالرّغم من أنّ هذا الأخير ينحدر من الولاية السّادسة التي يعتبر أنّه لازال مسؤولاً عنها ورفض فكرة حلّها.

القطرة التي أفاضت الكأس

بعد نحو 15 يوما من هذا اللقاء، كرّر بومدين على بن بلة نفس الأمر وشدّد على ضرورة استقرار شعباني في العاصمة لأداء مهامه كنائب لقائد الأركان وعضو في المكتب السياسي للحزب حتّى يتمّ تعيين قائد آخر للناحية العسكرية الرابعة.

لم يكن بإمكان بن بلة ترك شعباني يتهاوى في عصيانه للأوامر ومع ذلك حاول الحفاظ على شعرة معاوية في التعامل معه، فاتصل به هاتفياً متوقّداً إليه: « تعالى بقربي لتعاون.. »

فردّ عليه شعباني بقسوة: « أنت طمأننتي كثيرا في بعض الأمور لكنك بقيت تتصرّف تصرف السياسيين "المتعقّن" ».

وصف شعباني لبن بلة بـ "السياسي المتعقّن" جعله يستشيط غيظا، واعتبر ذلك إهانة لشخصه، فأعطى الأوامر لبومدين فورا للإعداد لعملية عسكرية لإلقاء القبض على شعباني وجميع الجنود الذين معه، وهو الأمر الذي كان يتظره بومدين بفارغ الصبر ولم يتأخّر في تنفيذه وكان ذلك في 7 جويلية 1964.

بلهوشات يلقي القبض على شعباني

كنت حينها في قيادة الأركان ولم تكن لديّ الصلاحيات الكافية لوقف هذه العملية العسكرية ولا تأخيرها فالجيش كان في يد بومدين، لذلك انتقلت في طائرة هليكوبتر مع شخصين آخرين إلى باتنة بحجة مراقبة الناحية العسكرية الخامسة (الشرق الجزائري) التي كنت مسؤولا عنها ولكنتي في حقيقة الأمر توجهت من باتنة إلى أريس ومنها إلى بسكرة عليّ أستطيع أن أصل إلى شعباني لإقناعه بالعدول عن عصيانه قبل أن يصل إليه الجيش الذي كان معظم ضباطه من الفارين من الجيش الفرنسي والذين يحملون حقدا شديدا عليه، وخشيت أن يقتلوه أو ينگلوا به إن وقع أسيرا بين أيديهم، لكنتي عندما وصلت إلى بسكرة كان كلّ شيء قد انتهى وقضي الأمر، لكن لحسن الحظّ شعباني لم يقتل.

حيث قاد الزائد عبد الله بلهوشات قوات عسكرية زحف بها باتجاه معقل العقيد شعباني ورجاله لمحاصرتهم في بسكرة، إلا أنه لم تقع مواجهات دامية بين الطرفين إذ تخلّى معظم رجال شعباني عن ولائهم له، وانضمّوا بكامل عتادهم إلى الجيش الوطني الشعبي، غير أن فرقة من المجنود بقيت إلى جانب شعباني للدفاع عنه. ولما تأكّد شعباني بأنه غير قادر على مواجهة القوات الزاحفة من الشمال فر من مدينة بسكرة وتحصّن

بأحد الجبال القريبة، لكن قوات الجيش لاحقته وجنوده إلى سفح الجبل وحاصرتة وألقت عليه القبض ومن معه أحياء بعد أسبوع من المطاردة.

محاكمة شعباني

أطلق سراح معظم رجال شعباني فيما اقتيد هو مع مرافقيه الحسين ساسي والعریف الجليلي المدعو سليم إلى سجن وهران، وظلوا مدة شهرين (من 7 جويلية إلى 2 سبتمبر 1964) في السجن للتحقيق معهم، وإعداد ملفات محاكمتهم. وقد تولّى هذه المهمة الأخيرة ضابط فاز من الجيش الفرنسي يدعى عمّدت تواتي كان حينها برتبة ملازم ثانٍ في الدرك الوطني وهو الذي أعدّ ملفّات محاكمتي خلال الأزمة التي وقعت لي مع بومدين في 1967 ورفي لي أن أصبح برتبة جنرال في الجيش ثم عيّن مستشاراً برئاسة الجمهورية. وكنت أعتقد أنه مادام شعباني في السجن فلا خوف على حياته، إذ إنه لم يعد يشكّل خطراً لا على بومدين ولا على بن بلة.

طلب بن بلة من بومدين أن يقدم له أسماء الضباط الذين سيحاكمون شعباني في المحكمة العسكرية، فيما اختار هو وكيل جمهورية يدعى "محمود زرطل". أمّا بومدين فاقترح عليه الشاذلي بن جديد والرائد عبد الغنيّ وعبد الرحمن بن سالر وأحمد دراية وأحمد بن شريف الذي رقي لي عقيد حتّى يكون في نفس الرتبة العسكرية مع المتهم.

أما عبد الله بلهوشات فرفض أن يكون ضمن هيئة المحكمة ولم يحضر جلسات محاكمة شعباني، كما حضر جلسات المحكمة التقيب عبد الحميد لطرش.

ونصبت هيئة قضائية عسكرية لمحاكمته في وهران برئاسة محمود زرطال، وعين أحمد دراية وكيلًا للجمهورية، ووجهت لشعباني تهمة التمرد وأضافوا له تهمة الانتماء بمصالح الاستخبارات الفرنسية وغيرها من التهم الملققة.

وردّ شعباني على التهم الموجهة إليه بالتأكيد على مواقفه السابقة الرافضة لهدم الولايات قبل وقتها، متهمًا بن بلة بالتزوير إلى الحكم الفردي، وتمكين بومدين لمن أسياهم "بضباط فرنسا" داخل الجيش، واستدلّ بموقف خيضر الذي ذهب إلى الخارج بسبب تصرف بن بلة الذي اعتبره غير عقلاني.

واستمرت المحاكمة من الساعة الحادية عشر إلى غاية الساعة الثانية بعد منتصف الليل، ورغم أن جماعة شعباني استفادت من البراءة إلا أنهم وُضعوا تحت الإقامة الجبرية، غير أن الحكم الذي نطق به القاضي زرطال ضد العقيد محمد شعباني كان مؤلماً وقاسياً "الإعدام".

محاولتي إنقاذ شعباني من الموت

كنت في اليوم الذي نَقَذ فيه حكم الإعدام على شعباني قد عدت إلى مكنتي في وزارة الدِّفاع بعد جولة قمت بها داخل الوطن، وجاءني بومدين إلى المكتب وقال لي: «هل نخرج إن لم يكن لديك ما تفعله؟» فلم أمانع لأننا اعتدنا من حين إلى آخر الخروج سواء في سيارتي أم في سيارته للتجول في المزارع والحقول المحيطة بالعاصمة.

سألنا عن سائقي أو سائقه فلم نجدهما، فتمشينا في الوزارة والتقينا بالأمين العام لوزارة الدِّفاع عبد القادر شابو ونائبه جلّول الخطيب، فطلب بومدين من الخطيب أن يأتينا بكرسيين، ثم سألني بومدين:

«هل تعلم بمحكمة وهران أم لا؟»

فأجاني بسؤاله هذا، فأجبت عن سؤاله بسؤال آخر:

«ماذا حدث؟»

«لقد حكموا على شعباني بالإعدام.»

صلمني بومدين بهذا الخبر الذي جعلني أضطرب، ولكنني تمألكت نفسي وقلت له وكأني وجدت الحل لهذا الأمر الجلل:

«الذي يملك العفو هو بن بلة.»

فرد عليّ بومدين:

« شعبانيّ في السّجن وقادة النّواحي العسكريّة يطلبون من بن بلّة أن

يعفو عنه.»

« إذن أذهب إلّ بن بلّة وأطلب منه أن لا يتنفذ الحكم.»

فزع بومدين من هذا الأمر وقال لي حازما وكأنّه يوجّه لي أمرا:

« سي الطّاهر، أطلب منك أن لا تذهب إلّ بن بلّة حتّى لا يعتقد بأنّي

أنا من أرسلتك.»

وأضاف:

« دعهم، فهؤلاء كانوا في اتّصال مع بعضهم البعض، اتركهم لبعضهم

البعض.»

وكان يقصد أنّ بن بلّة وشعبانيّ كانا متحالّفين ضدّه، والآن هما

خصمان له، وبالتالي فقد تمكّن بومدين من ضرب عصفوريّين بحجر

واحد، فمن جهة تخلص من الدّ خصومه داخل الجيش، ومن جهة ثانية

سيتمكّل بن بلّة وحده مسؤوليّة إعدام شعبانيّ، لأنّه هو من أعطى

الأمر بإلقاء القبض عليه، وهو من يملك الحقّ في العفو أو في تنفيذ

حكم الإعدام دون سواه.

حصري بومدين في زاوية ضيقة عندما طلب مني عدم الذهاب إلى بن بلة للتشفع لشعباني، فلم أكن أحتمل أن يعدم شعباني هكذا ببساطة رغم أنني كنت أرفض عصيانه للأوامر، بل ومتفهما لقضية إلقاء القبض عليه وسجنه، لكن أن يعدم رغم كل ما قدمه من أجل استقلال الجزائر فهذا حكم قاسٍ... قاس جدا.

رئيس الحرس الجمهوري يتحدى بومدين

بومدين بدوره كان منزعجا من بن بلة، وكان يعتبر أنه هو من شجع قائد الحرس الجمهوري النقيب بوعنان للتمرد على سلطته، حيث كان النقيب بوعنان في اتصال مباشر مع بن بلة، ولم يكن يخضع للأوامر التي تأتيه من وزارة الدفاع، حتى إن عبد القادر شابو الأمين العام للوزارة اشتكى لبومدين من عدم اعتراف هذا النقيب بسلطته عليه، مما أثار انزعاج بومدين وقلقه، فبن بلة صار يحاول "قصصه" أجنحة بومدين وتقليل أظافره إلى أن تسنح له فرصة التخلص منه فيعين أحد رجاله المخلصين على رأس وزارة الدفاع.

استشاط بومدين غضبا من بوعنان (الذي كان أحد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي) حتى اغرورقت عيناه بالدمع من شدة الغيظ وقرر التزول إلى النقيب بوعنان في ثكنته بساحة أول ماي (سوق علي ملاح

حالياً)، وأخذ معه بعض حرسه الشخصي، وعندما وصل إلى الثكنة رفض نائب النقيب بوحنان ويدعى أحمد معلّم أن يفتح له بوابة الثكنة رغم إصرار وزير الدفاع على الدخول، وزاد ذلك يومدين غضباً على غضب.

ضابط بسيط يتحدّى سلطته كوزير للدفاع ونائب لرئيس الدولة وهو قائد الجيش، فزاده ذلك إصراراً على الدخول إلى الثكنة حتّى ولو لم تفتح له البوابة، فقرّر القفز من وراء السور والسيّاح الذي يعلوه، فصرخ عليه الضابط أحمد معلّم متوعّداً وهو يشهر سلاحه الرّشاش في وجهه:

« أقسم أنّي سأقطع جسدك إلى أربعة إن حاولت الدخول. »

عندها تدخل الضّباط والجنود الذين كانوا مع يومدين وأقنعوه بالعدول عن فكرة دخول الثكنة، فراجعوا وغرورقت عيناه بالدمع من شدّة الغيظ... كان مثل أسد جرح كبرياؤه.

وهذه الحادثة جعلت يومدين ينقم أكثر فأكثر على الرئيس أحمد بن بلّة الذي لو لا الحماية التي يوفّرها لرئيس الحرس الجمهوري لما تمجّراً عليه بمثل هذه الجسارة والتّحدي.

وأسرّها يومدين في نفسه، وقدر الانتقام من بوحنان وسيّده وتابعه، لكن قبل ذلك كلّ كان لا بدّ له أن يتخلّص من أشدّ منافسيه عناداً على قيادة الجيش، إنّ العقيد شعبانيّ الذي لم يكن يقلّ عنه جرأة

وطموحا، بل كان خطيبا مفوها يتقن العربية جيّدا، خاصّة وآته كان من تلاميذ المدارس الباديسية، وجاءته الفرصة على صينية من ذهب وبأقل التكاليف.

أمّا النقيب بوعمان فتمّ عزله بعد تنحيتنا لبن بلة في 1965 وقام شابو بإيداعه السجن لأربع سنوات ثمّ أطلق سراحه وأبعد عن الجيش، وبذلك أخذ بومدين بثأره من جميع خصومه.

بن بلة يرفض شفاعتي

بينما كنت محتارا في أمر شعبانيّ جاء السفير الجزائريّ عليّ كافي (الذي شغل منصب سفير في عدّة بلدان من بينها سوريا ولبنان وتونس وليبيا) إلى وزارة الدفاع ليرى بومدين، وعندما دخل المكلف بالتشريفات إلى بومدين لإبلاغه برغبة عليّ كافي في مقابلته، خرجت من وزارة الدفاع، ووجدت سائقي فركبت السيّارة وطلبت منه أن يمضي بي إلى البيت.

وفي هذا الوقت اتصل بن بلة بوزارة الدفاع ليطلبني إلّا أنّني كنت قد غادرت مكنتي فاتصل بي في البيت فوجد بأنني لم أصل بعد، فترك وصيّة لذي زوجتي وقال لها: «عندما يصل الطاهر قولي له أن يأتيني». ولما وصلت إلى المنزل أخبرتني زوجتي بالأمر، فاستبشرت بالأمر خيرا ووجدت أنّ الفرصة جاءتني لأكلّم بن بلة في قضية شعبانيّ.

قصدت "فيلا جولي" وصعدت إلى مكتب بن بلة في الطابق الخامس، ودخلت عليه فوجدته مستلقيا على أريكة بالقرب من الشرفة المطلّة على البحر، فبادرته بالتّحية:

«سي أحمد، كيف حالك؟»

لكنّه بدل أن يردّ على تحيتي أو يحذّني عن قضية شعباني فاجأني بالقول:

«أتصلت بك لتهنئ نفسك لتذهب معي غدا إلى القاهرة.»

وكان مقرّرا أن تشارك الجزائر في قمة لمجلس الدّفاع العربيّ الذي يضمّ رئيس الدولة ووزير الدّفاع وقائد الأركان ووزير الخارجية ووزير المالية لكلّ دولة عربيّة مشاركة في المجلس، لكن بن بلة أخبرني أنّ بومدين سيقيم هنا (باعتباره نائبا لرئيس الجمهوريّة). أمّا عبد العزيز بوتفليقة وأحمد فرانسيس فسرافقانا إلى هذا الاجتماع.

وانتهزت الفرصة لأسأله عن شعباني وقلت له:

«ماذا عن محكمة وهران، كيف الأمر؟»

فانتفض وقال:

«انتهى الأمر، حكمت المحكمة ونفّذ الحكم، ولا بدّ أن نعطي المثال

في الصّرامة؛ فالناس تنتقد غياب الطّاعة والنّظام.»

لرأته إن كان جادًا عندما قال بأن حكم الإعدام قد "نفذ" في حق شعباتي، بل كنت أعتبر بأنه مجرد كلام، فقلت له:

«يا سي أحمد، شعباتي الآن في السجن، ولم يبق له لا ناحية ولا ولاية، ولكن آيت أحمد لازال في الجبال.»

وكان حينها آيت أحمد متمردًا رفقة العقيد الصادق دهيلس أحد قادة الولاية الرابعة (وسط الجزائر) في جبال القبائل، وأردت تشتيت انتباهه إلى قضية أخرى حتى لا يستعجل تنفيذ الحكم في حق شعباتي، لكنه رد عليّ: «لكل أمر أوانه.»

وبينما نحن في نقاش إذ دخل علينا فتال والنقاش وعبد الرحمن شريف، فقالوا له:

«سي أحمد، إننا نحتاج إليك في أمر.»

فنهض بن بلة من أريكته ليتزوي معهم في مكتب آخر، لكنني بادرت به بسؤال آخر:

«غدا متى يكون الملتقى؟ وأين؟»

«في التاسعة بقصر الشعب.»

غادرت فيلا جولي على أمل أن أجد فرصة أخرى غدا لأكلمه في قضية شعباني.

لاقيت بن بلّة صباح الغد في قصر الشعب لكن كان إلى جنبه سفير القاهرة في الجزائر السيّد "خشة" وآخرون، فلم أتمكن من الحديث إليه على انفراد، وحتى عندما ركبنا الطائرة لم أجد فرصة للتكلم معه وهو محاط بمراقبيه، ولما نزلنا في مطار القاهرة استقبل جمال عبد الناصر صديقه، واتجهوا وحدهما في جهة، بينما وجّهنا نحن إلى فندق.

وفي صباح اليوم الموالي وبينما كنت أطلع الصحف المصرية صدمت لما قرأت عنوانا يتحدث عن "تنفيذ حكم الإعدام في حق شعباني"، ولم أصدق الأمر. لقد انتهى كلّ شيء ولم يعد هناك أي أمل لإنقاذه من الموت المحتوم. وعلمت فيما بعد أنّ حكم الإعدام نفذ فجر اليوم الموالي للمحاكمة، أي: ساعات قليلة بعد النطق بالحكم، وكان قد نفذ النقيب عبد الحميد لطرش رميا بالرصاص، وانطفأت شمعة أصغر عقيد في الجيش الوطني الشعبي إلى الأبد.

تعيين عمار ملاح قائدا للنّاحية العسكريّة الرابعة

بعد إعدام العقيد شعبانّ استشارني هواري بومدين حول الشّخصيّة المناسبة لقيادة النّاحية العسكريّة الرّابعة ببسكرة، فاقترحت عليه الرّائد عمار ملاح أحد إطارات الولاية التّاريخيّة الأولى (الأوراس) والذي كان أحد المقرّبين منّي. فوافق بومدين على هذا الاقتراح، وبعد فترة أصدر الرّئيس أحمد بن بلّة مرسوما يعيّن من خلاله الرّائد عمار ملاح قائدا للنّاحية العسكريّة الرّابعة.

الفصل الرابع

المعارضة المسلّحة لآيت أحمد

تهمة الجبهة تلاحق الزعيم

عرف حسين آيت أحمد بشخصيته القوية وثقافته العالية ونضاله القديم في صفوف حزب الشعب والحركة الوطنية، وهذا ما أهله ليرتقي إلى قيادة المنظمة الخاصة عقب إصابة أول قائد لها محمد بلوزداد بمرض عضال. كانت المنظمة الخاصة بمثابة الجناح شبه العسكري لحزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج، وأوكل لها التحضير المسلح لقيام الثورة. وكان آيت أحمد المسؤول عن العاصمة من بين المؤسسين لهذه المنظمة في 1947 رفقة محمد بلوزداد وأحمد بن بلة (مسؤول عن القطاع الوهراني) ومحمد بوضياف وأحمد محساس (مسؤول عن الشرق)، وجيلالي بلحاج (المدعو كويس الذي كَوّن فيما بعد القوات المسلحة التي منها تأسس جيش التحرير).

غير أن حسين آيت أحمد الذي خلف محمد بلوزداد على رأس المنظمة الخاصة سرعان ما أطيح به لاثامه بالتواطؤ مع المجموعة البربرية التي حاولت الاستيلاء على حزب الشعب الجزائري ورفضت التوجه العربي الإسلامي للحزب كما اعترضت على جمع التبرعات لصالح الشعب الفلسطيني. إلا أن آيت أحمد بقي ضمن هياكل المنظمة الخاصة، كما بقي عضوا في اللجنة المركزية للحزب بدعم من مصالي الحاج، وقد خلفه على رأس المنظمة في ديسمبر 1949 رجل لا يقل دهاء عنه، إنه أحمد بن بلة الذي أصبح غريمه التاريخي فيما بعد.

خلال الثورة أصبح آيت أحمد قائدا سياسيًا ضمن الوفد الخارجي، وعندما انعقد مؤتمر الصومام الذي هندس أشغاله عبّان رمضان، واحتجّ بن بلّة على ما اعتبره "خيانة للتوجّهات العروبيّة والإسلاميّة للثورة الجزائريّة". إلّا أنّ موقف آيت أحمد كان متعاطفا مع عبّان رغم أنّ مؤتمر الصومام أكّد على أولويّة الدّاخل على الخارج.

ولما اختطفت فرنسا الطائرة التي كانت تقلّ حسين آيت أحمد مع كلّ من أحمد بن بلّة ومحمد بوضياف ومحمد خيضر في 22 أكتوبر 1956، ظهرت حالة استقطاب بين بوضياف وبين بلّة في السّجن الفرنسي. ورغم أنّ آيت أحمد كان قريبا من بوضياف أكثر منه من بن بلّة إلّا أنّه كان يرى نفسه أولى بتزعّم الثورة من كليهما، وأراد أن يطرح نفسه كخيار ثالث.

وعند تأسيس الحكومة الجزائريّة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 عين آيت أحمد وزيرا للدولة رغم أنّه كان في السّجن، بينما عين غريماه ورفيقاه في السّجن بن بلّة وبوضياف نائين لرئيس الحكومة المؤقتة.

لريكن آيت أحمد يحظى بدعم كبير من القيادات المؤثرة في الثورة، وحتىّ كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة ووزير القوّات المسلّحة أثار التحالف مع بوضياف على التحالف معه رغم انتهائهما لنفس الجهة. بل إنّ كريم بلقاسم كلن ينازعه الزّعامة على منطقة القبائل التي يعتبرها حاضسته للشّعبية.

وخلال مؤتمر طرابلس 1962 بدأ التشاؤم على آيت أحمد وهو يرى ذلك التأييد الشعبي الذي أصبح يحظى به بن بلة، والتفاف معظم للقيادات السياسية والعسكرية حول غريمه القديم الذي جعلته آلة الدعاية المصرية زعيما أوحده لدى الشعب الجزائري، فسافر إلى سويسرا وبدأ يفكر في تأسيس حزب جديد.

وعندما كنت قائدا للولاية الأولى قبيل انعقاد مؤتمر طرابلس في 1962 درست فكرة دعم آيت أحمد لأنه شخصية تاريخية ومثقفة لكنني استبعدت هذه الفكرة (بسبب توجهه الغربي) لأنني لم أضم كل أفكاره ولم أعصها جيدا.

وعندما اندلعت أزمة صائفة 1962 لم ينضم آيت أحمد إلى جماعة تيزي وزو التي يمثلها بوضياف وكریم بلقاسم ومحمد أولحاج قائد الولاية الثالثة (القبائل) رغم معارضته العلنية لجماعة تلمسان بقيادة بن بلة وبومدين، ولكنه ساند موقف الولاية الرابعة (وسط الجزائر) عندما وقفت بالقوة في وجه جيش الحدود والولايات المساندة له، ولم يكن آيت أحمد يحضر معظم اجتماعات المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان عضوا فيه بسبب خلافاته مع بن بلة.

وترشّح آيت أحمد لانتخابات المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962 وانتخب مندوباً عن الولاية الثالثة، وعلّق بوضياف على ذلك "قبائلي انتخبه القبائل"، ولكن آيت أحمد وجد أنّ بن بلة سيّطر على كلّ شيء، رغم أنّه كان يرى بأنّه الأول من الحكم، خاصّة وأنّه كان أمّسب من في رئاسة المنظّمة الخاصّة التي تحوّلت إلى جبهة التّحرير الوطنيّ عند اندلاع الثورة.

العصيان

عندما أحسّ آيت أحمد أنّ آماله في حكم الجزائر قد تبدّدت، وأنّ بن بلة يتّجه بالبلاد نحو الحكم الفرديّ والدكتاتوريّ - على حدّ قوله - خاصّة بعد وضعه لمحمّد بوضياف في السّجن ورفضه لمطالبه بشأن تنظيم انتخابات ديمقراطيّة، أعلن في 9 جويلية 1963 عن ثمّرده على حكم بن بلة، والتحق بالعقيد محند أولحاج الذي كان متحصّناً مع رجاله بجبال القبائل منذ أزمة صانفة 1962 بعد تراجعهم أمام جيش الحدود والولايات المتحالفة معه. وانضمّ إليهما العقيد صادق دهلّس الذي قاد لفترة الولاية الرّابعة (وسط الجزائر)، فضلاً عن كريم بلقاسم الذي نظّم عدّة تجمّعات شعبيّة مع بوضياف في تيزي وزو وبجاية وبرج بوعريّيج لتحريض جيش الدّاخل على جيش الحدود واتّهام بن بلة بالدكتاتورية.

وهكذا اتحدت معظم الزعامات والقيادات في منطقة القبائل (باستثناء العقيدين محمدّي السعيد وإعزورن) لمناهضة حكم بن بلة وإسقاطه ولو بالقوة المسلحة رافضين الاعتراف بشرعيته، على أساس أن مؤتمر طرابلس انعقد دون أن يخرج بقرار بشأن تشكيلة المكتب السياسي. كما دعا آيت أحمد إلى إعادة انتخاب المجلس التأسيسي، وهي المطالب التي لم تُقبل في مجملها.

وفي هذا العام أسس حسين آيت أحمد جبهة القوى الاشتراكية أول حزب معارض في الجزائر، والذي منع من النشاط الرسمي، لأن الوضع السياسي عند الاستقلال كان هشاً ويسوده الانقسام وفتح المجال لتعدد الأحزاب السياسية في رأي بن بلة. فكان من شأنه تكريس هذه الانقسامات أكثر فأكثر، وقد وجد هذا الحزب الجديد تأييداً من قبل بعض القيادات في الولاية الرابعة التي لم تنس وقوف آيت أحمد إلى جانبها في أزمة صائفة 1962.

شرع آيت أحمد في تدريب مقاتلين من منطقة القبائل بمساعدة العقيد محمد أولحاج والقيام بعدة عمليات مسلحة واشتباكات مع الجيش وقوات الأمن والدرك، وأدت هذه المواجهات إلى سقوط العديد من القتلى من الجانبين، وذلك في الفترة ما بين 1963 و1964. ولكن آيت أحمد تعرّض إلى ضربة قاصمة لكتنها لم تقعه عندما أعلن العقيد محمد أولحاج - حليف كريم بلقاسم - في أكتوبر 1963 التزول برجاله من جبال القبائل وضمّهم إلى صفوف الجيش الوطني الشعبي لصدّ الغزو المغربي لحدودنا الغربية.

ومع أن الهجوم المغربي على الجزائر كان يهدد الوحدة الترابية للبلاد إلا أن حسين آيت أحمد لم يوقف معارضته المسلحة مثلما فعل العقيد محمد أولحاج والعقيد شعباني، بل واصل عصيانه رغم أنه لم يكن معه من الرجال سوى العشرات فقط، لأن أغلب المقاتلين كانوا إلى جانب العقيد أولحاج وعددهم يربو عن 1500 مقاتل. لكن بالمقابل أصبح نفوذ آيت أحمد في المنطقة يزداد على حساب زعامة كريم بلقاسم للقبائل لأنه صار الفاعل الرئيسي في المنطقة بعدما هاجر كريم بلقاسم إلى الخارج.

إن سكان منطقة القبائل أرهقوا من الحروب والتزاعات المسلحة فبعد حرب التحرير التي عانوا من ويلاتها الكثير، جاءت أزمة صائفة 1962 ثم تمرد محمد أولحاج وبعده حسين آيت أحمد، مما جعلهم يتشوقون إلى اليوم الذي يعيشون فيه بأمان وسلام، لذلك لم يتمكن آيت أحمد من تجنيد أعداد كبيرة منهم كما كان يسعى إليه؛ فالكّل تعب من سنوات الجمر والرعب والقتل والاغتصاب، فقد كنّا نتقل من حرب إلى حرب، ولا نخرج من أزمة إلا لندخل في أخرى.

آيت أحمد يرفض السماح باعتماد حزبه دون سائر الأحزاب

بعد انتهاء حرب الرمال واستقرار الأوضاع نسبياً مع المغرب أمر بن بلة بومدين بتعيين ضابط لقيادة العمليات العسكرية في منطقة القبائل للقضاء على المعارضة المسلحة لأيت أحمد بشكل مبرم. وتم تكليف الزائد السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى (البليدة) الذي كان معي في الولاية الأولى (الأوراس) للقيام بهذه المهمة، ووضع على رأس جيش مشكل من نحو خمسة فيالق، وقام بملاحقة آيت أحمد ورجاله ودخل معهم في مواجهات دامية.

وفي هذه الفترة جاءني سعيد عبيد إلى قيادة الأركان وأخبرني بأن آيت أحمد يطلب مقابلة بن بلة، فأبلغت بومدين وبين بلة بالأمر فقال لي هذا الأخير: «نعم، قل له يأتي لتحاور». فقد كان بن بلة رجلاً متسامحاً لكنه يرفض أن يناقسه أحد على الزعامة.

اتصلت بآيت أحمد وأعلمته أن بن بلة يعطيه كل الضمانات لمقابلته وعودته إلى مركزه سالماً. فأتى مرتدياً لباساً عسكرياً وحذاء من نوع "بوتين" وشال أخضر، فأخذته في السيارة إلى فيلا جولي وكان معنا السعيد عبيد رفقة جنديين، وأدخلته عند بن بلة وتركتهما يتحاوران على انفراد، بينما انتظرت في الخارج.

عندما خرج آيت أحمد من مكتب بن بلّة بادرته بالسؤال: « سي الحسين، واش الحالة؟ لا باس في هذي الملاقاة؟ »

فأجابني بخيبة أمل: « ما كان والو. » فأرجعته إلى نفس المكان الذي أخذته منه، وبينما بقي السعيد عبيد في ذراع الميزان بالقرب من مدينة تيزي وزو عدت إلى العاصمة.

وفي هذا اللقاء الذي دار بين بن بلّة وآيت أحمد طالب هذا الأخير بإعادة انتخاب مجلس تأسيسي وإقرار الديمقراطية وحرية إنشاء الأحزاب، لكن بن بلّة أوضح له بأن الجيش مقسم والإدارة شبه معدومة وفتح المجال لإنشاء الأحزاب من شأنه تكريس الانقسام في أركان الدولة، لكنّه وافق على اعتماد جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل كحالة خاصة، ولكن آيت أحمد رفض هذا العرض.

القضاء على المعارضة المسلحة في القبائل

بعد فشل الحوار مع آيت أحمد وإصراره على مواصلة المعارضة المسلحة أعطيت الأوامر لسعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى باللقاء القبض عليه دون تعريض حياة هذه الشخصية التاريخية للخطر، وقلت له: « ألق القبض على آيت أحمد ولا تقتله حتّى لا يتلوّث الجيش بدمه. »

وتم نشر رجال المخابرات في أوساط الشعب للتحسس عن مكان اختباء آيت أحمد، وبعد مدة أبلغنا أحد السكّان أنّ هناك "كازمة" لا تبعد عن مدينة تيزي وزو سوى بنحو عشر كيلومترات يختبئ بداخلها بعض المتمرّدين، فأرسلنا كتيبة من الجنود على رأسهم ضابط يدعى عبد الوهاب صوالحية ولم تكن الرّحمة تعرف مكانا في قلب هذا الرّجل، فحاصر الكازمة، ولما فتحها وجد بداخلها ثلاثة أو أربعة رجال ومعهم 30 مليون ستتيم، جمعوها كاشترافات من أفراد الشعب.

ومن بين الرّجال الذين تمّ اعتقالهم كان معهم رجل طويل وملتح ولم يتمكّن صوالحية ومن معه من التّعرّف على هويته، لكن عندما تمّ تقديمه إلى سعيد عبيد عرفه من خلال لحيته، إنّهُ "حسين آيت أحمد" الذي نبّحت عنه. وفورا اتّصل بي وأكّد لي إلقاء القبض على آيت أحمد حيّا، وأبلغت بومدين وبني بلّة مباشرة بالأمر.

واقترح الجنود آيت أحمد إلى العاصمة وسلّموه إلى قوّات الأمن التي أودعته سجن الحراش، ثمّ حوكم بتهمة التمرّد، وصدر في حقّه حكم الإعدام، لكن بني بلّة لم يتسرّع هذه المرّة في تنفيذ الحكم. وشعرت أنّ بني بلّة ربّما ندم لإعدام شعباني ولا يريد أن يكرّر ذلك مع آيت أحمد.

وباللقاء القبض على حسين آيت أحمد في 17 أكتوبر 1964 انتهت
المعارضة المسلحة في منطقة القبائل بعد نحو 15 شهرا من العصيان، وعاد
الأمن والسلام إلى سكان المنطقة الذين عانوا من حالة عدم الاستقرار منذ
الاحتلال الفرنسي للجزائر، وأن لهم الآن أن يناموا ملء جفونهم دون أن
يعكر عليهم أحد صفو حياتهم.

تهريب آيت أحمد من السجن

بعد الإطاحة بأحمد بن بلة من رئاسة الجمهورية خلال التصحيح
الثوري الذي قده مع بومدين في 19 جوان 1965، أمل آيت أحمد في
إمكانية حصوله على العفو وخروجه من السجن بعد أن أطيح بغيرمه
التاريخي. فاقصص بي عن طريق محاميه ومحاميته مريم بلميهوب وطلب
منّي أن أسعى بصفتي قائدا للأركان لإخراجه من السجن حتى يكمل
دراسته في الخارج.

وقبلت بلا تردد هذا الأمر، خاصة وأنّ محاميته مريم بلميهوب كانت
زوجة صديقي الوزير عبد العزيز زرداني، وكانت قبل زواجها تثير قلق
بومدين بسبب مواقفها وتصريحاتها وعندما قرّر زرداني الزواج بها فرح
بومدين وقال لنا: « ساعدوه حتى نرتاح منها ».

اتصلت بيومدين وعرضت عليه فكرة إطلاق سراح آيت أحمد من السجن وتركه يغادر الجزائر لإكمال دراسته في الخارج، لكن يومدين رفض بشكل مطلق الإفراج عنه، وقال لي معاتباً: «لو نتبعوكم تدونوا للواد.» بمعنى "لو نأخذ برأيكم ستأخذوننا إلى الهاوية."

وقب آيت أحمد في سجن الحراش شهوراً أخرى ولم يكن يسمح لأحد بزيارته إلا أفراد عائلته (أمه وزوجته وأخته وعمه). وفي هذا السجن كان مسؤول الحراس ضابطاً في جيش التحرير ينحدر من تابلط بولاية المدية ويسمى محمد شولي وكان مكلفاً بحماية للمجاهدين في السجن حتى لا يتجرأ على إهانتهم أحد مهما كانت رتبته. إلا أن هذا الضابط - الذي مازال على قيد الحياة ويزورني إلى اليوم في بيتي - كان متعاطفاً مع آيت أحمد باعتباره شخصية تاريخية، لذلك قرر مساعدة آيت أحمد على الفرار من السجن، وراح سي الحسين يفكر في الخطة التي تمكنه من الفرار.

من جهة أخرى لاحظ مدير الأمن الوطني أحمد دراية كثرة الزيارات إلى زنزانة آيت أحمد، فارتاب في الأمر، وأرسل تقريراً أمنياً إلى وزارة الدفاع يفصل فيه ازدياد عدد الزيارات لآيت أحمد بشكل غير طبيعي.

طلب شولي مسؤول الحراسة من آيت أحمد أن يوصي أفراد عائلته
الذين سيزرونه في زيارته أن يأتوه "بحايك وعجار" إضافيين، وأخبره
بأنه بعد إخراجه من السجن سيذهب (شولي) إلى مدينة وجدة المغربية
أين لديه معارف هناك بإمكانهم إخفاؤه عن أعين المخابرات
الجزائرية، وأضاف: «... ولكن ابعث لي شخصا إلى هناك.»

وقبل أن يقوم شولي بتهريب آيت أحمد قام هذا الأخير بتهريب عائلته
إلى المغرب، وفي الأول من ماي 1966 جاءت نسوة لزيارة آيت أحمد في
السجن وكن يرتدين الحايك والعجار، فدخل سي الحسين وسط النسوة
ولتدئ الحايك والعجار ومشى معهنّ باتجاه البوابة الخارجية للسجن،
ومحمد شولي مسؤول الحراسة يسبقهم جميعا. وعندما اقتربوا من البوابة
التي كان بها الحراس، خشي شولي أن يكتشفوا الأمر خاصّة وأن آيت أحمد
كان طويلا مقارنة بالنسوة اللاتي معه، فقام بحركة ذكية وأفرد برنوسه في
السّماء وغطّى به أوجه الحرس وكأنّه يمازحهم ويعانقهم. وخرج آيت
أحمد ومن معه من النسوة من السجن بسلام، وركب زورقا صغيرا وقرّ به
إلى الضّفة الأخرى من المتوسط حتّى وصل إلى السواحل الفرنسية ولم
يمكث بها طويلا حتّى انتقل إلى سويسرا. أمّا شولي ففرّ إلى المغرب.

بومدين يلتفض

في صبيحة الأول من ماي 1966 ذهبت رفقة بومدين ومدغري وقايد أحمد وبوتفليقة وأعضاء مجلس الثورة إلى ساحة أول ماي بالعاصمة لحضور الاحتفالات بعيد العمال وجلسنا في المنصة الشرفية نتابع الاستعراضات بحضور جماهيري. عندما اقترب المكلف بالتشريفات وقم قصاصة من الورق إلى بومدين وبمجرد أن قرأها اسود وجهه وانتفض واقفا دون أن يتكلم وقم لي القصاصة وانصرف، فعلمت بعد قراءتها بفرار آيت أحمد من السجن، وسلمت القصاصة لبقية أعضاء مجلس الثورة ليكونوا على علم بما حدث.

عدت إلى بيتي في الأبيار وشربت فنجان قهوة وأنا أفكر في تداعيات هروب آيت أحمد من السجن على استقرار البلاد، وخاصة الوضع الأمني في منطقة القبائل، وتذكرت التقرير الأمني الذي وضعه الأمين العام لوزارة الدفاع عبد القادر شابو على مكنتي قبل أسبوع من الفرار والذي سجل فيه المدير العام للأمن الوطني أحمد دراية كثرة الزيارات على زنانة آيت أحمد، وكان يخشى وقوع أمر ما، وعندما لاقيت عبد القادر شابو وأسر لي بمخاوفه، قلت له:

« أخبر إدارة السجن لتتخذ احتياطاتها. »

« لقد أرسلنا لهم نسخة من التقرير. »

« أرسل لهم نسخة ثانية. »

لكن إدارة السجن لم تأخذ في حسابها خيانة أحد رجالاتها.

ذهبت إلى بومدين في مكتبه فوجدته يغلي من الغضب وكلّمني بصوت منفعل:

« هذا أمن، والأزمر؟ قادرين يهزّونا حتّى حنا وما يجيئونناش خبر. »

بمعنى « هذا أمن أو ماذا؟ بإمكانهم اختطافنا حتّى نحن دون أن يعلموا بنا. »

لكنّي أردت أن أهوّن الأمر على بومدين حتّى لا يلقي بكامل المسؤولية على مدير الأمن فقلت له:

« هذه مسؤولية إدارة السجن، وأحمد دراية ليس مسؤولا عن السجن... دراية وضع تقريرا عند شابو في هذا الشأن. »

فسكت بومدين بعد سماعه لأمر التقرير.

وقد أعلنّا حالة استنفار واسعة في صفوف أجهزةتنا الأمنية، ونشطنا مصالح البحث والاستعلام لاقتفاء أثر حسين آيت أحمد ومحمد شولي الذي قام بتهريبه. وأثار هذا المروء قلقلنا شديدا في أواسطنا، ولم نعلم بمكان آيت أحمد إلّا بعدما بثت الإذاعة السويسرية خبرا يؤكّد موافقة الحكومة السويسرية على طلب آيت أحمد اللجوء السياسي في بلدهم.

الفصل الخامس

زيارة ساخنة الى موسكو

العالم لم يكن يعرف من الجزائريين سوى بن بلة

في أول زيارة رسمية لرئيس جزائريّ إلى الاتحاد السوفياتي، رافقت بن بلة في وفد حكوميّ وعسكريّ هامّ إلى موسكو والعديد من دول أوروبا الشرقية ذات التّنهج الاشتراكيّ على أن تكون مصر هي آخر محطة لنا في هذه الجولة الخارجية التي جرت في ماي 1964 عقب مؤتمر جبهة التحرير الوطنيّ في أفريل 1964. وضّم هذا الوفد كلاً من عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية وعمّار أوزقان وزير الفلاحة ونقاش ويوسف سعديّ وشريف مهديّ (كاتب عامّ في هيئة الأركان).

ودخلت هذه الجولة في إطار زيارة الصّداقة للدول الاشتراكية التي ساندت الثورة الجزائرية ووقفت إلى جانبها خلال حرب التحرير. كما كانت فرصة لتبادل الآراء فيما يخصّ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الاشتراكية، وسبل مواجهة الإمبريالية الاستعمارية والرأسمالية المتوحشة، والتوقيع على صفقات سلاح لتدعيم الجيش الوطنيّ الشعبيّ بأسلحة ثقيلة كالدبابات والمدافع والعربات المصفّحة.

في اليوم الأوّل الذي وصلنا إلى موسكو تمّ استقبالنا بشكل رسميّ وفي الغد حضرنا رفقة العديد من رؤساء العالم خاصّة من المعسكر الاشتراكيّ الاستعراض العسكريّ للجيش الأحمر بدبّاباته وصواريخه وطائراته الحربية المتطورة ممّا أثار إعجابنا، خاصّة وأنّ الجيش الأحمر كان

بعدَ آنذاك ثاني أكبر قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وكرم
السوفيّات الرئيس أحمد بن بلة بوضع نياشين على صدره اعترافاً له كقائد
ثوريّ وأحد رموز الكفاح ضدّ الاستعمار والإمبريالية.

لولا "موسنا" لما دخلت الكرملين يا بن بلة

وفي مأدبة الغداء التي نظّمها الرئيس السوفيّاتيّ خورتشوف في
الكرملين على شرفنا أكّد هذا الأخير على دعم ومساعدة الشعوب
المستضعفة. وكانت لنا لقاءات مع قادة الجيش السوفيّاتيّ الذين كانوا من
ذوي الرتب الرفيعة من جنرالات ومارشالات في الوقت الذي لم تكن
أعلى رتبة في الجيش الجزائريّ تتجاوز العقيد. وراح بعض أعضاء الوفد
الجزائريّ يتناقشون حول هذه النقطة، ودخلت معهم في النقاش من باب
المزاح وقلت لهم: « والله جيشنا يحتاج إلى مارشال ». وحتى لا يفهم من
مزاحي أنّني أقصد ترقية لي إلى مارشال أضفت: « وهنا معنا عند أول حاج
يستحقّ من قبيل العمر (لأنّه كان الأكبر بيننا) أن يصبح مارشالاً ».

حينها تغيّر وجه بن بلة فقال بلهجة ساخرة: « لحسن الحظّ وقت الموس قد
فات. » انقطعت أنفاسي لجوابه وقلت له: « يا سي أحمد ألسنا نحن أيضاً
مسؤولي الثورة؟ هل ما تقوله يعني أنّ مارشالات السوفيّات تخرّجوا من
المعاهد والمدارس العسكرية ونحن تخرّجنا بالموس والخناجر؟ »

وكرّرت له السؤال بغضب: «هل تخرّج الضّباط السّوفييت من المعاهد ونحن لم نتعلّم سوى الحناجر؟»

لقد جرحني بن بلة رغم أنّي كنت أحبه واحترمه، غضبت حينها وقلت له: «والله لولا موسنا لما استطعت أن تذبّح دجاجة ولا أن تواجه الفرنسيّين ورصاصهم، ولولا الموس لما كنت أنت اليوم ذاتك تدخل إلى الكرملين، ويعطوك نجيات السّوفيات.»

غضبت جدّا حينها وكنت جالسا فوقفت وكان معنا بعض الرّفاق على غرار عمّد حرّبيّ وغيره، وعندما شعر بن بلة بحجم الإساءة التي وجهها ليّ حاول تطيب خاطرني وأكّد لي أنّه لم يقصد ذلك، لكنني لم أبه لكلامه وخرجت غاضبا، ولحق بي عمّد حرّبيّ وقال لي:

«بن بلة كان يمزح ولم يقصد ما قاله.» ولكنّ الكلمة كانت خرجت من فمه وجرحت كبريائي رغم أنّ بن بلة نفسه جاءني وحاول أن يهدئ من غضبي، لكن كلمته تلك كانت قد "ذبحتني".

شعرت أنّ بن بلة وغيره من زعماء الثورة في الخارج لم يكونوا يقدّرون حق تقدير جهادنا في الدّاخل وتضحياتنا من أجل استقلال الجزائر.

ذقنا الألم والجوع والعطش والخوف خلال حرب التحرير، اخترقت
رصاصات العدو صدورنا، ودخلنا سجونهم، وتعرضنا للاستتطاق
والتعذيب الوحشي، وحكم علينا بالإعدام، وعبرنا خطوط الموت شال
وموريس وحقول الأغنام مرارا، وكم بتنا على الطوى بلا طعام ولا ماء، بل
إننا شربنا من بولنا حتى لا نموت عطش في الصحراء، وأكلنا الثلج لتطفيح
ظمأنا في الجبال شتاء، وواجهنا عمليات شال الواسعة النطاق وطائرات
العدو ودباباته بصدور عارية... كل هذه التضحيات لم تكن بالنسبة لبن بلة
ولا لبوضياف ولا لخضر ولا لآيت أحمد شيئا يستحق التقدير.

الشباب الأوزبكي والحلم الجزائري

بعد انتهائنا من حضور الاحتفالات السوفياتية بعيد العمال رافقنا
الرئيس السوفياتي إلى البحر الأسود، وبالضبط إلى إحدى الجمهوريات
الإسلامية في الاتحاد السوفياتي "أوزبكستان" ذات التاريخ
العريق، واستقبلنا الشعب الأوزبكي بأكثر حرارة من الاستقبالات في
موسكو، وتجوّلنا في العاصمة الأوزبكية طشقند أين راح خرتشوف
يتحدّث لبن بلة عن تاريخ هذه الجمهورية السوفياتية، وأخبره بأنه
سيسبقه إلى القاهرة لحضور احتفالات تدشين السد العالي.

وكانت لنا زيارات إلى الجامعات وإلى المزارع الأزيكية وقابلنا الفلاحين وتحدثنا إليهم ولاحظنا أن معظم الفلاحين من كبار السن بينما الشباب منهم كانوا يهربون إلى المدن للبحث عن العمل بعيدا عن الريف والزراعة. ولاحظنا أن النظام الاشتراكي يواجه عدة صعوبات في الميدان أبرزها أن العمال يتقنون ظروف العمل أكثر مما يتيجون، لذلك لديهم نقابات قوية لكن مردود مؤسسانهم متواضع.

وأخذنا حرتشوف لرؤية مزارع كبيرة كانت إلى وقت غير بعيد صحراء قاحلة، حيث تم تحويل مجرى أحد الأنهار الكبيرة ليعبر صحراء طشقند حتى تشبع بالماء، وشيد عليه سد كبير لسقي الأراضي الفلاحية، مما حول صحراء شاسعة وقاحلة إلى أراضي خضراء تشع بالحياة.

بعد هذه الجولة الرسمية خرجت مع شريف مهدي كاتب هيئة الأركان والعقيد عثمان بوحجر ويوسف سعدي وتمشينا في شوارع طشقند وجلسنا في أحد المقاهي الأزيكية وتحدثنا إلى بعض الشباب هناك والذين كانوا يحملون بزيارة الجزائر ويرونها مثل أوروبا من حيث الخيرات.

وبعد تناولنا العشاء حضرنا حفلة للمرقص الشعبي الأوزبكي ولاحظنا أن رجال الأزيك من ذوي البشرة السمراء بينما نساؤهم ذوات الشعر **للغفور** في معظمهن هنّ عيون زرقاء. لقد كانت رحلتنا إلى أوزبكستان رائعة

أنستنا متاعب الحياة ومشاكل السياسة ومعاناة حرب التحرير ولو لبعض الوقت، وكأنتها المرة الأولى التي نخرج فيها إلى الخارج.

ومن أزيكستان كانت ععطتنا الثالثة جمهورية أوكرانيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفياتي العريقة وتعرفنا خلال هذه الزيارة على تجارب زراعة بعض الخضروات مثل الخرشوف والخيار والباذنجان وغيرها من الخيرات التي تنتجها أرضهم. فنحن كنا في مرحلة تأسيس دولة، وكان الاقتصاد الجزائري في مرحلته الأولى مرتكزا على الزراعة بشكل أساسي من خلال سياسة التسيير الذاتي؛ فتوفير الغذاء للشعب الجزائري الذي عانى الجوع والحرمان طيلة الفترة الاستعمارية كانت من أبرز أهداف الدولة.

تشيكوسلوفاكيا... والدعم الفتي للجيش الجزائري

بعد أن قضينا 12 يوما في الاتحاد السوفياتي وجمهورياته، توجهنا بالطائرة إلى دولة تشيكوسلوفاكيا التي انقسمت اليوم إلى جمهوريتي التشيك والسلوفاك، وكان استقبالا ما أروع! فعلى طول الطريق من المطار إلى قصر الرئاسة في العاصمة براغ اصطفت الجماهير لتحيّتنا والترحيب بنا، وكانت تحمل صور بن بلة وتهتف باسمه وتقذفه بالورود.

وأبرزت لنا هذه الحفاوة الرسمية والشعبية حجم الزخم والسمعة الكبيرة الذين تتمتع بهما الثورة الجزائرية في العالم.

كان اسم بن بلة معروفا كقائد لأحد أكبر الثورات التحررية في العالم وكأحد زعماء العالم الثالث البارزين. ولربما كان هذا العالم يعرف عن أبطال ثورة التحرير وزعمائها سوى بن بلة الذي يمثل بالنسبة إليهم الثورة الجزائرية بمجدها وبطولاتها بل يمثل الجزائر كلها؛ فإن كان لمصر جمال عبد الناصر فإن للجزائر أحمد بن بلة.

واختيرت الجزائر ضيف شرف في الاحتفالات الضخمة بعيد العمال ببراق، ودُعي الرئيس أحمد بن بلة لإلقاء خطاب على إطارات الدولة في تشيكوسلوفاكيا، كما كانت له لقاءات مع رئيسها وأبرز رجالات الدولة عندهم وناقشنا مع المسؤولين التشيكوسلوفاكيين كيفية الاستفادة من خبرتهم خاصة في ميادين التدريب والتكوين الفني في شتى القطاعات الاقتصادية والعسكرية.

ومن براغ توجهنا إلى مدينة براتسلافا وهي مدينة كبيرة أين زرنا متحفاً يختصر فيه تاريخ هذه الدولة الاشتراكية التي قلّمت مساعدات كثيرة للثورة الجزائرية حيث قلّمت بعلاج العديد من المرضى والجرحى الجزائريين خلال حرب التحرير، ووفّرت السلاح والتدريب العسكري لجنود وضباط جيش التحرير، وحتى بعد الاستقلال فقد أرسلت

تشيكوسلوفاكيا بفنيتها العسكريين إلى الجزائر لتدريب ضباط الجيش الوطني الشعبي في الطيران والهندسة والمشاة والبحرية حيث كان هذا البلد الأوروبي يملك أسطولاً بحرياً قوياً. وقد أولت الجزائر أهمية كبيرة للتدريب العسكري وأرسلنا العديد من ضباطنا إلى الخارج لتكوينهم خاصة إلى الاتحاد السوفياتي نظراً لأننا كنا نعاني في بداية الاستقلال من نقص الإطارات المؤهلة للتسيير بسبب السياسة الاستعمارية الفرنسية التي عملت على تجهيل شعبنا.

ومن تشيكوسلوفاكيا التي أقمنا فيها بضعة أيام توجهنا إلى بلغاريا التي تعدّ هي الأخرى من بلدان المعسكر الاشتراكي، واستقبلنا قادتها وشعبها بحفاوة لا تقلّ عن الاستقبالات الشعبية في تشيكوسلوفاكيا؛ فمن المطار إلى قصر الرئاسة كانت الحشود والجماهير تحيينا بحرارة، وترمي علينا الورود مرحةً بقدم "زعيم" ثورة الجزائر.

ونظّم حفل عشاء على شرف الوفد الجزائري وألقى بن بلة كلمة على الحاضرين، كما كانت للرئيس بن بلة مباحثات سياسية مع نظيره البلغاري. ثم قمنا بزيارة سياحية إلى مختلف المعالم التي تزخر بها بلغاريا.

المشاركة في تدشين السد العالي بمصر

توجهنا من بلغاريا إلى مصر وكان في استقبالنا في مطار القاهرة جمال عبد الناصر، وانتقلنا عبر السيّارات إلى شواطئ البحر الأحمر، وركبنا في يخت إلى أن وصلنا إلى أحد المنتجعات السياحية المصرية على البحر الأحمر. ولاقى بن بلة جمال عبد الناصر ورئيس الاتحاد السوفياتي خرتشوف والرئيس العراقي عبد السلام عارف، وكانوا يقيمون في يخت ويستمتعون بصيد السمك.

وفي آخر النهار توجهنا لتدشين السد العالي حيث قام كل من عبد الناصر وخرتشوف بتدشينه حيث أغلقوا مجرى نهر النيل بالتراب وحولوه باتجاه سد أسوان أو ما يعرف بالسد العالي الذي كان يعتبر أكبر سد في إفريقيا (قبل أن يشيد السودان سد مروي في 2010).

وتطلب تشييد السد العالي إمكانيات كبيرة وسنوات طويلة لإنجازه إذ لم يكن عبارة عن سهول منبسطة بل فيه العديد من المرتفعات التي تمت إزالتها بل إن الموقع الأثري الكبير في أبو سمبل تم تحويله إلى مكان آخر بدعم من اليونسكو. وقد ساهم الاتحاد السوفياتي في تمويل هذا المشروع الضخم بعد المساومات التي تعرضت لها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على قروض لإنجاز هذا السد.

وبعد الانتهاء من إنجازهِ تدفقت مياه النيل في بطن هذا السدّ لتحوّله إلى بحيرة كبيرة سمّيت "بحيرة ناصر" على اسم جمال عبد الناصر. وتظهر هذه البحيرة الاصطناعيّة لضخامتها حتّى على الخرائط ذات المقاييس الصّغيرة. وأصبح السدّ العالِي مصدرًا لإنتاج الطّاقة الكهربائيّة وسقي الأراضي الزراعيّة وتوفير مياه الشّرب والسّقي للمواطن المصريّ.

وبعد هذه الزيارة الأولى من نوعها لرئيس الجزائر المستقلّة والتي قادتنا إلى جمهوريّات الاتحاد السوفيّاتيّ وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ومصر عدنا إلى أرض الوطن. وكان لي لقاء خاصّ مع بومدين حيث قدّمت له عرضاً عن الزيارة وبعض انطباعاتي حول ما شاهدت.

الفصل السادس

بن بلّة يحضّر "للانقلاب"

على بومدين

بن بلّة يقضي على خصومه

تمكّن بن بلّة بدعم من بومدين من إزاحة أبرز خصومه السياسيين والعسكريين بداية من الباءات الثلاثة الأقوياء الذين قادوا الثورة إلى النصر والذين كانوا يمثلون صقور الحكومة الجزائرية المؤقتة. ومع ذلك رفض بن بلّة أن يكون ثلاثهم ضمن المكتب السياسي الذي استلم السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة بالروشي نوار.

كما اعتقل بن بلّة بوضياف أحد الزعماء التاريخيين الذي كان ينافسه على الشرعية التاريخية وسمح له بالخروج إلى المغرب. وأنهى المعارضة المسلحة لحسين آيت أحمد في منطقة القبائل. وقبله أنهى معارضة الولاية الرابعة وسيطرتها على العاصمة في أزمة صائفة 1962. واستطاع إقناع محمد أولحاج بإيقاف معارضته المسلحة في الولاية الثالثة خاصة بعد أن قام المغرب بالاعتداء على أجزاء من الأراضي الجزائرية.

ولم يكتف بن بلّة بإقصاء خصومه ومعارضيه من المعادلة السياسية بل أدّى تفوّده بالحكم في الكثير من القضايا إلى وقوعه في صدام مع حلفائه السياسيين والعسكريين على غرار ما حدث مع فرحات عباس الذي انتخب رئيساً للمجلس التأسيسي في 1962 متفوّقا على بن بلّة - الذي ترشّح لنفس المنصب - بعدد الأصوات. ممّا جعل هذا الأخير ينفيه بعد ذلك إلى الصحراء. أمّا محمد خيضر الأمين العام للحزب فالتحق بالمعارضة في الخارج وكان إلى

جانبه رايح يبطاط حيث انتقد الاثنان تفرد بن بلة باتخاذ القرارات الحاسمة خاصة في عملية التحضير للمؤتمر الأول للحزب. كما ألقى بن بلة القبض على العقيد شعباني وأنهى تمردّه بالجنوب.

وسعى بن بلة إلى تجميع مختلف السلطات بيده فهو إلى جانب كونه رئيساً للجمهورية يتولّى رئاسة الحكومة قد اضطرّ وزير الدّاخلية أحمد مدغري إلى الاستقالة بعدما نزع من يده صلاحية الأمن والولاية. كما تولّى وزارة المالية ووزارة الإعلام ومنصب الأمين العام للحزب، فضلاً عن كونه القائد الأعلى للقوّات المسلّحة. وأصبح يجمع الصّلاحيّات من حوله ويقلّص من نفوذ حلفائه في السّلطة.

كان بن بلة متشياً بالشّعبية التي يتمتّع بها في الدّاخل والخارج، وأصبح يتصرّف كزعيم ثوريّ مثله مثل جمال عبد الناصر ! ونيكروما وكاسترو وسوكرانو وموديو كايّتا، بحيث تتركّز جميع السّلطات السياسيّة والعسكريّة حوله متناسياً مبدأ القيادة الجماعيّة الذي سنّه المفجّرون الأوائل للثورة.

السعي لتقليص نفوذ بومدين على الجيش

ولربكن بومدين ينظر بعين الرضى إلى سياسة بن بلة الانفرادية في اتخاذ القرارات وتجميع السلطات خاصة وأن بن بلة لم يكن يستشير في الكثير من القرارات السياسية بداية من اختياره لندوبي المجلس التأسيسي في صانقة 1962 وصولاً إلى تفرده في التحضير للمؤتمر الأول للحزب في 1964.

كانت الأحداث تدفع الرجلين القويين في السلطة الجديدة إلى مواجهة كان كلاهما يحاول تجنبها قدر المستطاع إلى أن أصبح الأمر حتمياً لكليهما. وأول شرح جدّي بين القائدين تمثل في عدم اصطحاب بن بلة لبومدين إلى العاصمة عندما كانا في وهران في مهمتين مختلفتين في نهاية 1962، ممّا أشعر بومدين بأن بن بلة يسعى لتهميشه، حيث بمجرد عودته إلى العاصمة عقد بن بلة اجتماعاً مع قادة الولايات الستة: الطاهر زبيري (الولاية الأولى)، العربي الميلي (الولاية الثانية)، محمد أولحاج (الولاية الثالثة)، يوسف الخطيب (الولاية الرابعة)، العقيد عثمان (الولاية الخامسة)، العقيد شعباني (الولاية السادسة) دون دعوة بومدين لحضور هذا الاجتماع، ممّا أثار حفيظة وزير الدفاع. وتكررت هذه الاجتماعات مع قادة الولايات وعندما يغيب بن بلة ينوب عنه الحاج بن علا بدلاً من بومدين ممّا خلق أزمة ثقة صامتة بين الرجلين.

أصبحت الحساسيات والمشاكل بين بن بلة وبومدين تتراكم وتكبر ككرة ثلج متدرجة خاصة أن بن بلة لم يكتفَ بعدم استشارة بومدين في القضايا السياسية بل صار يهتمه حتى في المسائل العسكرية. واعتبر بومدين أن الاجتماع بقيادة الولايات من مسؤولياته كوزير للدفاع ولا يحق لبن بلة أن يترك رجلاً سياسياً ينوب عنه في مثل هذه الاجتماعات التي هو أولى بحضورها. لكن بن بلة كان يسعى للتخلص من الاعتماد على بومدين في القضايا العسكرية شيئاً فشيئاً حتى يقلص من نفوذه في الدولة، وبعدها لا أحد يعلم ماذا سيحدث.

وفي إحدى المرات دخل علينا بومدين ونحن مجتمعون مع بن علا المكلف بالشؤون العسكرية^{١٩}، المكتب السياسي لمناقشة قضية توحيد الولايات، فنظ بومدين إلينا شزراً ثم توجه بالكلام إلى شعاعة^{٢٠} « أعطِ الأمر لإطلاقة المشاحنة. » كان يقصد شاحنة كانت محملة بالأسلحة كان على متنها أجانب « حائريون أوقفها عند الولاية السادسة في جنوب مدينة سور الغزلان. ثم خرج بومدين من القاعة وعلامات الغضب لا تخفى على وجهه، وبدأ لنا وكأنه اتخذ هذا الأمر ذريعة للاطلاع على الاجتماع.

وعندما قرّر بن بلّة تعيين شعباني قائدا للأركان باقتراح من خيضر شعر بومدين أنّ بن بلّة يسعى لسحب البساط من تحت قدميه. وجاءت تصريحات خيضر: «الجيش إلى الثكنات» لتزيد الطين بلّة، خاصة وأنّ بن بلّة ظلّ صامتا إزاء الانتقادات التي وجهها كبار الضباط بمن فيهم بومدين وشعباني لتصرّيات خيضر مما أعطى الانطباع وكأنّ بن بلّة يشاطره الرأي.

ومما زاد الشكوك في هذا الشأن انفراد بن بلّة في تحضير المؤتمر الأول لجهة التحرير الوطني في 1964 دون إشراك بومدين وكبار الضباط في اختيار أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومندوبي المؤتمر. وهذا ما دفع بومدين وقايد أحمد المدعو سي سليمان وعبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم وأحمد مدغريّ إلى تقديم استقالتهم الجماعية. ولم أكن معهم في هذا الأمر رفقة عليّ منجليّ الذي استطاع بن بلّة أن يسحبه من مدار بومدين ويقرّبه إلى صفّه. ورفض بن بلّة قبول استقالتهم قبيل انعقاد المؤتمر خشية أن تفجّر هذه الاستقالات الخلافات بين المندوبين فتصعب السيطرة على الوضع. وربما حاول بومدين قيادة انقلاب عسكريّ ضده، لذلك سعى إلى امتصاص غضب العسكريّين بتعيين بومدين وشعبانيّ وأنا وعليّ منجليّ في المكتب السياسيّ للحزب إلى جانب أعضاء سياسيين كأحمد محساس وبومعزة وآيت الحسين مسؤول فدرالية فرنسا، وعبد العزيز بوتفليقة ومحمّد السعيد.

وخلال هذا المؤتمر سعت إلى عدم الدخول في لعبة الاستقطاب بين بن بلة وبومدين بل رميت بكامل ثقلي باتجاه الجيش لأنه الضامن الأسامي لوحدة البلاد. غير أنني بدأت ألاحظ بأن بن بلة يتخذ قراراته دون الرجوع إلى المكتب السياسي الذي كنت عضوا فيه، بل لا يستشير لا الحكومة ولا الجيش في بعض المسائل الحساسة، وكان يتصرف كزعيم ثوري ملهم.

ورغم محاولة بن بلة تقليص نفوذ بومدين في الجيش من خلال تشجيع النقيب بوغان قائد الحرس الجمهوري على عدم الخضوع لسلطة وزير الدفاع، وإخضاع قوات الأمن والشرطة والولاية لسلطته المباشرة، بل وتشكيل ميليشيات بقيادة محمود قنز ونائبه قنان للوقوف إلى صفه في حالة وقوع أية مواجهة بينه وبين بومدين. إلا أن هذا الأخير ظل الرقم الصعب في معادلة الجيش، بل إن نفوذه كان يزداد كلما اضطّر بن بلة إلى الاعتماد عليه في أزمة من الأزمات مثلما حدث في حرب الرمال وفي وضع حد للمعارضة المسلحة لآيت أحمد وإنهاء تمرد العقيد شعباني.

بن بلة يطلب مني الوقوف إلى جنبه للإطاحة ببومدين

كان بن بلة يعتقد بأنني إلى صفه في صراعه الخفي ضد بومدين على أساس أنه هو من وضع ثقته في شخصي وعييتي قائدا للأركان، ولكنني كنت أعلم جيدا كيف تم تعييني؛ فبومدين حكى لي تفاصيل ما حدث ودوره في ذلك. كما أنني لم أقف إلى جانب بومدين عندما قدم رفقة ما عرف بـ "جماعة وجدة" استقلتهم الجماهيرية في مؤتمر الحزب، وهو ما عزز الاعتقاد لدى بن بلة بأنني لست في صف بومدين لذلك أراد أن يتحالف معي سرعيا. ولكنني لم أكن اتق فيه كل اسمه بعدما رأيت انفرادَه بالسلطة.

وقيل انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي قام بن بلة بحولة إلى كل من الاوراس وسكيدة وعنابة بشرق البلاد واصطحبني معه في هذه الجولة رفقة عدد من أعضاء المكتب السياسي. ووجهنا إلى إقامة الدولة في تبسة التي كانت حينها دائرة إدارية، واجتمع إطارات الدولة الكبار حول مائدة طويلة لتناول العشاء ولكن بن بلة بعد العشاء مباشرة حمل كرسيه وخرج إلى الفناء وجلس يفكر ثم ناداني: «أحضر كرسيًا واجلس بجانبني».

جلست بالقرب من بن بلة وأنا أصغي لما يريد أن يقوله بإمعان، فبادرتي بقول فيه الكثير من التصميم:

« الجماعة هددوني في المؤتمر بتقديم استقالاتهم وأرادوا أن يفتحوا عليّ أزمة غداة المؤتمر، أنا الآن فساذهب وأطلب منهم تقديم استقالاتهم، وأروح إلى الإذاعة وأعلن الأمر. »

أردت أن أهدئ من روعه وأقنعه بالتراجع عن قرار خطير مثل هذا والذي لن يجلب الخير للبلاد، فقلت له:

« لا داعي لمزيد من الأزمات، ضع لجنة مصغرة لحلّ الأزمة. »

لكنّه ردّ عليّ كمن حسم أمره ويريدني أن أسانده فيه فقال:

« كن إلى جنبي وخاطبك (ولا عليك). »

« لا أريد أن تكون هناك أزمة. »

كنت أحاول ما استطعت إصلاح الأمور بين بن بلّة وبومدين لتجنب البلاد مزيداً من الأزمات التي أرهقت الشعب من تبعاتها، لكنّ الوضع كان ينحدر إلى مزيد من التأزيم والتعقيد. وكان بن بلّة يريدني بصفتي قائداً للأركان أن أقف في وجه بومدين إذا ما رفض تقديم استقالته، لكنني لم أكن أرغب في وقوع مثل هذا الصدام.

عندما لاقيت بومدين أخبرته أنّ «سي أحمد غضبان ويلوم عليكم». وتجنّبت إخباره بكامل الحقيقة حتّى لا أزيد النّار اشتعالا. لكنّ بومدين كان قد بلغه ما يخطّط له بن بلة وأصبح هو الآخر يخطّط لأمر جليل؛ فقد وصلته نتيجة الاستشارة لإطارات الدّولة بشأن سياسة بن بلة الانفراديّة.

بومدين: بن بلة سيزيحننا جميعا

عندما عدنا من جولتنا الخارجيّة إلن المعسكر الشرقيّ رويت لبومدين ما قاله لي بن بلة: «الحمد لله عهد الموس ولّى». وكيف رددت على كلمته الجارحة. فقال لي بومدين: «بن بلة سيزيحننا جميعا».

وبدا وكأنّ بومدين صار يتعمّد جمع أخطاء بن بلة وترويجها في أوساط كبار الضّبّاط، وأصبح أحمد مدغريّ وقايد أحمد يجتمعان عند بومدين ويتقدّون سياسة بن بلة بأكثر جرأة، ورغم أنّ بوتفليقة كان يساند بومدين إلّا أنّه لم يكن يحضر هذه الاجتماعات.

من جهته شعر بن بلة أنّ الجيش أفلت من يده لصالح بومدين، وشكا ذلك لجمال عبد النّاصر خلال زيارته للجزائر معتبرا أنّ «بومدين يسيّر الجيش وكأنّه ملك». فردّ عليه عبد النّاصر مازحا: «أنت لديك بومدين وأنا لديّ عبد الحكيم عامر». وكان هذا الأخير قائدا للجيش المصريّ

برتبة مشير (ماريشال). ووقعت بينه وبين عبد الناصر خلافات أدت إلى إقالة المشير عامر بعد تحميله مسؤولية هزيمة جوان 1967 ضد إسرائيل.

لرقيق أمام بن بلة من يناطحه على السلطة سوى حليفه بومدين وجماعة وجدة، لذلك سعى إلى استقطابها لإضعاف بومدين لكنه لم يفلح في ذلك؛ فبوتفليقة ظلّ وفياً لبومدين وكذلك قايد أحمد ومدغري وشريف بلقاسم. لذلك سعى بن بلة إلى إقصاء الأطراف من أجل إضعاف المركز، وكان يجري كلّ هذا أمام ناظري بومدين الذي كان في أغلب الأحيان صامتا ويراقب الأمور بحذر؛ فكّل طرف كان يعلم ما يدور بخلد الآخر من توجّسات. وأصبح السؤال: من يتغذّى بالآخر أولاً قبل أن يتمشّى به؟ وهل سيظلّ بومدين صامتا إزاء محاولات بن بلة لإضعافه قبل التخلّص منه؟

بن بلة ينتزع الخارجية من بوتفليقة

في الوقت الذي ذهب بومدين وحده إلى القاهرة في ماي 1965 للإعداد لإنشاء المجلس العربي للدفاع المشترك طبقاً لمقررات القمة العربية الأولى، استدعى بن بلة بوتفليقة بصفته وزيراً للخارجية وأبلغه قراره بإلغاء وزارة الخارجية وتحويله للعمل معه في الرئاسة وقال له: «خلّ الوزارة وتعال إلينا في الرئاسة.»

وجاء بوتفليقة إلى مكتبي في وزارة الدفاع محبطا وقلقا وأخبرني بما قاله له بن بلة، ففضبت لهذا الأمر لأن بن بلة أصبح يعزل رجال بومدين الواحد تلو الآخر. فقلت لبوتفليقة: «بومدين ليس هنا ولم يترك لي النيابة، وأنت عضو في المكتب السياسي لذلك ابقَ في مكتبك وخلُ بن بلة يأتي بالشرطة ليعزلك وسأرسل تلغرافا لبومدين حتى يأتي إلى الجزائر في الحال.» وبالفعل أرسلت تلغرافا إلى بومدين حتى يعجل بالعودة إلى البلاد.

أصبح في حكم المؤكد أن بن بلة يريد أن "يزيخنا جميعا" كما قال بومدين، فحتي شريف بلقاسم وزير الإرشاد القومي قام بن بلة بتقليص صلاحياته وانتزاع قطاع الإعلام من وزارته وجعله من صلاحيات الرئيس، وقال لي بن بلة حينها إنه «سيعين عبد العزيز زرداني مديرا للإذاعة والتلفزيون.»

عند وصول بومدين إلى المطار قادما من القاهرة كنا جميعا في انتظاره، أي. جميع الغاضبين على بن بلة: أنا وعبد العزيز بوتفليقة وأحمد مدغري وقايد أحمد وشريف بلقاسم وشابو. واجتمعنا لمناقشة الوضع، وكان قايد أحمد أكثر المتقدين لبن بلة بينما ظل بومدين صامتا، والتحق بهذا الاجتماع كل من سعيد عبيد وعبد الرحمن بن سالم ومحمد الصالح مجايوي الذي كان غاضبا على بن بلة بعد أن قال له في أحد الاجتماعات وأمام الجميع: «ماذا تفعل هنا؟»

بومدين اقترح الاستقالة الجماعية

توجّهت بعد هذا الاجتماع المستعجل إلى وزارة الدفاع في السيارة ولحق بي بومدين في سيارته وقال لي: « بعد ساعة سيأتي الإخوة عندك لتحدّث عن الوضع. » وعلى الساعة الثامنة مساء جاءني إلى البيت كلّ من بومدين وبوتفليقة وقايد أحمد ومدغري وشريف بلقاسم.

وتركز النقاش على انتقاد سياسة بن بلة في شتّى المجالات حيث اتهم بوتفليقة بن بلة بالتبذير والإسراف في التحضير للمؤتمر الأفروآسيائي الذي كان مقرراً عقده في الجزائر في 22 جوان 1965 حيث تمّ تشييد فندق الأوراسي ذي الخمسة نجوم وقصر المؤتمرات بنادي الصنوبر اللذين كلّفا الدولة ميزانية معتبرة، وتساءل بوتفليقة باستهجان: «إلى أين نحن ذاهبون؟»

كما أنّ شريف بلقاسم بدوره لم يرحم بن بلة بانتقاداته اللاذعة، وقد كان قايد أحمد أكثرهم انتقاداً إذ علّق قائلاً: «قلّمنا له الحكم على طبق من ذهب ويريد منا أن نستقيل. » كان كلّ من شريف بلقاسم وقايد أحمد ومدغري يرغبون في الإطاحة بين بلة دون أن يصرّحوا بذلك لأنهم كانوا ينتظرون ما يقوله بومدين لأنّه هو مفتاح الانقلاب مادام الجيش بحوزته. في حين بقيت أنا صامتاً أستمع لهذه الانتقادات، وحينها أخذ بومدين الكلمة وقال:

«هذا السيّد يحبّ الجزائر ويلبسها سروال وحدو، هيّا نخويو البلاد ونخليوه على روجو. »

وكان بومدين يقصد أنّ بن بلة يريد أن يحكم الجزائر وحده وعلى مقاسه، واقترح أن نقدّم استقالة جماعية من مناصب المسؤولية في الجيش وفي المكتب السياسيّ ونتركه يواجه مشاكل البلاد ومحنها بمفرده.

ثم استدار بومدين نحوي وسألني ليخرجني من صمتي وليجسّ نبضي ويعرف ما يدور في خلدي:

«سي الطاهر، ماذا عندك؟»

فقلت له: «لماذا نخوِّو البلاد؟» وأضفت: «نخوِّو البلاد معناه نقدّم استقالاتنا، والاستقالة تعني "لا موقف"». واقترحت عليه أن نوسّع الاستشارة إلى الإطارات السياسية والعسكرية بشأن سياسة بن بلة.

فوافقني بومدين الرّأي وقال:

«عندك حقّ... بعد خمسة أيّام نلتقي عندي في البيت ونتكلّم في

الموضوع.»

وقررنا استشارة قادة النّواحي العسكرية وأعضاء المكتب السياسيّ، وقال بومدين إنّّه "مستشير محساس وبومعزة (هما وزيران وعضوان في المكتب السياسيّ)". واجتمعنا مجدّدا في بيت بومدين لتدارس نتيجة الاستشارة وكان حاضرا معنا هذه المرّة الطّيبيّ العربيّ مدير الأمن الوطنيّ والذي كان هو الآخر متعاطفا معنا.

والى حدّ هذه اللحظة لم تكن فكرة الانقلاب على بن بلة مطروحة أصلاً. كما أنني لم أكن أعتبر نفسي في صفّ بومدين ضدّ بن بلة بل كنت على الحياد وأسعى إلى تقريب وجهات النظر بين الطّرفين وتطبيب خواطرهم نحو بعضهم البعض. إلّا أنني كنت دوماً أميل إلى الجيش؛ فما كان يهمني أكثر هو وحدة الجيش ووحدة البلاد بغضّ النظر عن الأشخاص.

بن بلة يخطّط لإقالة بومدين خلال القمة الأفروآسيوية

كثرت الاجتماعات في بيت بومدين الواقع بشارع سويداني بوجمعة وكان بيتاً صغيراً. وذات مرّة دخل علينا الطّيبيّ العربيّ مدير الأمن الوطنيّ والذي كان بيته ملاصقاً لبيت بومدين ولا يفصل بينهما سوى حائط، وقد أشركناه في اجتماعاتنا، وكنا نخشى أن يدخل بن بلة إلى بيت بومدين فجأة فيجدنا عنده فيرتاب في الأمر، لذلك قمنا فيما بعد بفتح باب في الحائط الذي يفصل المنزلين حتّى يمكننا الاختباء فيه في حالة وجود أيّ زيارة مفاجئة لهن بلة أو رجاله لبيت بومدين لسبب أو لآخر.

وبلّغت بومدين معلومات مؤكّدة أنّ بن بلة ينوي إقالة جميع الضبّاط والسياسيّين الذين قدّموا استقالاتهم في المؤتمر الأوّل لجهة التحرير الوطنيّ، وسيعلن عن ذلك في الإذاعة ليلة انعقاد المؤتمر الأفرو-آسيويّ

الذي سيحضره عدد كبير من زعماء ورؤساء إفريقيا وآسيا مما سيجعل بومدين وجماعته مكبتين من القيام بأية ردة فعل في ظل هذا الظرف.

قادة الجيش يجمعون على إنهاء الحكم الفردي

تحول انتقاد سياسة بن بلة إلى إجماع بضرورة الإطاحة به والقضاء على سياسة الحكم الفردي التي يتبناها، وذلك بعد جسّ النبض الذي قام به بومدين وجماعة وجدة للإطارات السياسية والعسكرية للدولة. وقبل أيام معدودة من انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي دخل ستتنا زائد كل من سعيد عبيد ويحياوي والعقيد عباس (6 + 3) دار بومدين، وعبر الباب السري ولجنا دار الطيّبي العربي في غرفة سرية خاصة بهذه الاجتماعات، ولم تكن عائلة العربي تقيم في هذا البيت بعد تعيينه سفيرا في دولة من دول أمريكا اللاتينية.

اتفقنا في هذا الاجتماع على أن تكون ليلة 19 جوان 1965 تاريخا لإنهاء الحكم الفردي لبن بلة، أي: قبل ثلاثة أيام من انعقاد المؤتمر الأفروآسيوي وقبل وصول الزعماء والرؤساء إلى الجزائر، ولكن بقي السؤال كيف نطّيح به؟ وأين؟

طُرحت فكرة إلقاء القبض على بن بلة عندما يذهب إلى وهران لمشاهدة مباراة ودية في كرة القدم بين الفريق الوطني الجزائري ونظيره البرازيلي الذي كان يلعب في صفوفه النجم "بيلي". ولكن اعتقاله في

مطار وهران من شأنه أن يخلق لنا مشاكل لأننا خشيناً أن يهجم الشعب علينا ويحبط العملية خاصة وأن بن بلة كان يتمتع بشعبية كبيرة. ولم نتفق في تحليلنا على تبني هذه الخطوة في وهران، ولكن لم يكن أمامنا الكثير من الوقت لذلك اتفقنا على اعتقاله مباشرة من مقر إقامته في فيلا جولي.

النقطة الأخرى التي دار حولها النقاش هي اسم القيادة التي ستتولى قيادة الدولة بعد الإطاحة بين بلة؛ فهناك من اقترح اسم "المجلس الأعلى للثورة" واقترح آخر "المجلس الوطني للثورة". فرفضنا هذين الاقتراحين لأنّ دولا عربية تستعمل هذين الاسمين، وكنا نريد اسماً خاصاً بنا كجزائريين فوقع الاختيار على "مجلس الثورة" كقيادة جماعية تنهي زمن الحكم الفردي.

خلافي مع بومدين حول كيفية العودة إلى الشرعية

النقطة الحساسة الأخرى التي حرصت على إثارتها في حينها، "كيف ومتى نعود إلى الشرعية بعد نجاح التصحيح الثوري الذي يعدّ في أصله خروجاً عن الشرعية من الناحية الدستورية". لذلك قلت لبومدين ومن معنا في الاجتماع:

« نغير الوضع ولكننا غدا - لا قدر الله - قد لا نتفق، فهل سنبقى دائماً

داخل الأزمات؟ يجب تحديد الوقت لإعادة الشرعية للبلاد.»

فرد عليّ قايد أحمد: «نعيدها بعد عام أو عامين». لكن بومدين كان قاطعاً في هذه المسألة: «لا عام ولا عامين... لا يجب أن نضع أنفسنا في قالب ضيق، فإذا ساعدتنا الظروف سنعيد الشرعية في أقرب وقت سواء عبر مؤتمر جبهة التحرير أم عبر الانتخابات.»

لما أكن مطمئناً لإجابة بومدين الذي رفض وضع أية رزنامة لإعادة الشرعية للبلاد بل ترك الأمور يلفها الغموض بشأن هذه النقطة الحساسة لأنّ مشكل الشرعية كان موجوداً منذ الاستقلال بل حتّى خلال الثورة كان أحد الأسباب الرئيسيّة للخلافات بين زعماء وقادة الجزائر، مما قد يعيدنا إلى نفس الصّراعات والأزمات. وهذا ما جعلني أقرّر نزع يدي من مشروع هذا الانقلاب الذي تسوده الضبابيّة فقلت لهم بخيبة أمل:

«إذا كنّا سندخل في أزمات وخلافات فيبدو لي أنّ الأفضل لي أن أعود إلى بيتي، وأنتم الله ينيكم.»

وهنا تدخل قايد أحمد وحاول إقناعي بالعدول عن قراري وترك المسائل الخلافية تحلّ حسب الظروف. وقال لي مترجياً: «لماذا تنسحب الآن وقد بدأنا مع بعضنا البعض؟»

كما تدخل بومدين لطمأنتي وتهذته هواجسي خاصة وأنتي كنت متخوفا من أن يأتي ذلك اليوم الذي قد نجد أنفسنا مكهرين على مواجهة بعضنا البعض، مثلما حدث لبن بلة مع أصدقائه خاصة خيضر وبيطاط.

كنّا نميل إلى إعادة الشرعية للبلاد عن طريق مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني أكثر من ميلنا إلى الانتخابات العامة لأننا كنّا نعتبر أن بن بلة نظم المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير بمفرده ودون استشارة أحد لذلك كان لا بدّ لنا من إلغائه وإعادة تنظيمه من جديد.

النقطة الأخرى التي أثارت الخلاف بيني وبين بومدين اقتراحه ضمّ أحمد دراية وعمود قنز وشريف مساعدية لمجلس الثورة لكنني رفضت ذلك بشكل مطلق لأنني لم أكن أثق في ولائهم بل هدّدت بالانسحاب إن تمّ ضمّهم إلى القيادة. ونزل بومدين عند طلبي ولم يكن يسمي لإغضابي خاصة وأنه يعلم وزني في الجيش وقدرتي على إفشال مخطّطه في أية لحظة.

الفصل السّابع

تنحية بن بلّة

خطة الانقلاب

لم يعد أماننا الكثير من الوقت؛ فالمؤتمر الأفروآسيوي قد اقترب تاريخ انعقاده، فإن لم نسرع فسيطيح بن بلة برؤوس ما يسمى بجماعة وجدة من قيادة الجيش والحزب ولا أحد يدري من سيكون الضحية الأخرى بعدهم.

كانت خطتنا على بساطتها تحتاج إلى رجال ثقة وأخذ كل الاحتياطات لتجنب أية مفاجأة غير متوقعة خاصة وأن بن بلة إلى جانب كونه رئيسا للجمهورية ويتمتع بشعبية كان رجلا ذكيا ومقاتلا يجيد استعمال السلاح وله رجال مسلحون يخضعون لسلطته المباشرة، بل شرع منذ شهور في تشكيل "مليشيات" وضع على رأسها محمود قنر ونائبه قنان وساعده في تشكيلها الرائد علي منجلي. وكانت هذه المليشيات تقلق بال بومدين كثيرا بل أكثر من أي شيء آخر لأنه كان يعتبرها تنظيما موازيا للجيش، لذلك سعى إلى تخييدها باستعمال دهائه السياسي واستقطاب محمود قنر إلى صفه وهو أحد الرجال الذين كان يعول عليهم بن بلة لمواجهة بومدين.

كان بن بلة يقيم في فيلا جولي بالطابق الخامس وتحرسه وحدات من الأمن الوطني التي لم تكن تثق في ولايتها للجيش، لذلك كانت خطتنا وباقتراح من سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى تعتمد على استبدال حرس بن بلة بالطلبة الضباط المتدربين بالأكاديمية العسكرية بشرشال ليتم

تأهيلهم ليكونوا قادة فيلق وكان من بينهم المرحوم العقيد عليّ تونسيّ المدير السابق للأمن الوطنيّ على حدّ ما رواه لي شخصيّا في مكتبه.

لكن كان لا بدّ من الحصول على اللباس الخاصّ بوحدة الأمن الوطنيّ حتّى يرتديها ضباط الأكاديمية. لذلك وقبل يوم واحد على التصحيح الثوريّ استدعى بومدين أحمد دراية مسؤول وحدات الأمن الوطنيّ وبأله بشكل صارم: «أنت مع الجيش أم ضده».

فردّ دراية بحزم: «أكيد أنا مع الجيش». فأخبره بومدين بقرار الجيش تنحية بن بلّة وطلب منه التعاون معنا في مسألة تبديل الحراسة وتزويدهم باللباس الخاصّ بالوحدات الأمنيّة التي يقودها.

أخذ أحمد دراية في نفس اليوم (18 جوان 1965) ضباط الأكاديمية العسكريّة بشرّال معه وأعطاهم ألبسة خاصّة بوحدة الأمن الوطنيّ استعدادا لتغيير الحراسة في التاسعة ليلا بحرس ليسوا حقيقيّين ولكنهم من رجال الجيش وليسوا من الأمن الوطنيّ، فمن طبيعة أفراد الجيش أن يتضامنوا مع مؤسسة الجيش.

من جهة أخرى عقد بومدين اجتماعاً مع قادة النواحي العسكرية قبل أقل من 24 ساعة من تنفيذ العملية؛ سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى (البليدة)، الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران)، صالح السوفي قائد الناحية العسكرية الثالثة (بشار).

أما أحمد عبد الغني قائد الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) فكانت نخشى من ولائه لبن بلة فأرسلناه في مهمة إلى الصين وكوريا الشمالية لمدة شهر ولم يعد إلا بعدما كنا قد أنهينا كل شيء في غيابه.

وفي هذا الاجتماع وضع بومدين قادة النواحي العسكرية أمام حقيقة الوضع فلم يلق منهم سوى الاستجابة، ولم يبق في الجيش أي ضابط سام يقف ضد التصحيح الثوري حتى وإن كان هناك ضباط وجنود يتعاطفون مع بن بلة إلا أنهم كانوا أفراداً ولم يكن بإمكانهم القيام بأي شيء بعد أن اتفق كبار ضباط الجيش على تنحية بن بلة من الحكم.

كنا في سباق مع الزمن فلم يبق عن الموعد المحدد لإنهاء الحكم الفردي لبن بلة سوى يوم واحد وكانت كل الترتيبات قد وضعت واتفقنا على اللّمسات الأخيرة للقبض على بن بلة فوضعنا عدة سيناريوهات لهذه العملية:

السيناريو الأول: إذا جرت الأمور كما خططنا لها بدون مفاجآت فهذا يعني نجاح التصحيح الثوري.

السّيناريو الثاني: أن يكتشف بن بلّة محاولة الانقلاب عليه ويتمكّن من الإفلات من قبضتها ويلقي خطاباً عبر الإذاعة للأمة ففي هذه الحالة سيدفع الثمن يومين الأوّل، وأنا الثاني، ودراية الثالث وسنكون أوّل من سيطاح بهم في سلسلة الإعدامات التي سينفّذها بن بلّة ضدّ مخطّطي الانقلاب عليه.

السّيناريو الثالث: أن يتمكّن بن بلّة من الفرار إلى إحدى السّفارات القريبة من فيلا جولي قبل إلقاء القبض عليه حيث كانت كلّ من السّفارة المغربية والسّفارة السّويسريّة والسّفارة اليوغسلافيّة قرية جدّاً من فيلا جولي، وكان ذلك سيعرّضنا لمشكل كبير. ولكنّا اتّفقنا على اقتحام أيّة سفارة قد يلجأ إليها بن بلّة حتّى ولو أدّى ذلك إلى خلق أزمة دبلوماسية مع أيّ دولة أجنبيّة حتّى لا نعرّض التّصحيح الثوريّ إلى الفشل. ولتفادي مثل هذا السّيناريو اتّفقنا على وضع الجيش الّذي استقلّمناه من النّاحية العسكريّة الأوّل على طول الطّريق الّذي يفصل فيلا جولي عن السّفارة المغربية لمنع بن بلّة من اللّجوء إليها أو إلى أيّة سفارة أخرى.

كما قرّرنا وضع الحراسة على مقرّات الإذاعة والتّلفزيون والبنوك والولايات والدوائر ومختلف المصالح الإداريّة الرّئيسيّة ومفترق الطّرقات الكثيفة الحركة لمواجهة أيّ عصيان مدنيّ يقوم به أنصار بن بلّة أو أحداث شغب وسرقات قد تحدث هنا وهناك.

شهر من التحضيرات للتصحيح الثوريّ قد شارفت على الانتهاء، كنّا ستة رجال فقط؛ أنا وبومدين وبوتفليقة وشريف بلقاسم وقايد أحمد ومدغريّ. ولكنّا وسعنا المجموعة إلى سعيد عبيد والعقيد عباس ومحمد الصّالح يحياويّ، والبقية تركناهم في المراحل التالية، ولم يعد يفصلنا عن الموعد الخامس سوى 24 ساعة.

كان يوم 18 جوان 1965 طويلا وليله يكاد لا تعرف له نهاية؛ القلق كان يراودنا جميعا رغم محاولتنا إخفاءه. بعد هذه الليلة ستعاد كتابة التاريخ لنا أو علينا لأنّ المنتصر هو عادة من يكتب هذا التاريخ.

فإذ نجحنا فقد ننهي زمن الحكم الفرديّ ونحيي القيادة الجماعية المبنية على التشاور وتقبّل اختلاف الرّأي. وإن فشلنا - لا قدر الله - سيزداد تجرّب "الزّعيم" وستملأ السّجون وتنصب المحاكم العرفية للإطاحة بالرّؤوس المعارضة للحكم الفرديّ، ولن يقدر أحد بعد ذلك على تنحية الزّعيم من السّلطة إلّا الموت؛ سيصبح حينها بن بلة رئيسا للجزائر مدّي الحياة.

بومدين كان أكثرنا قلقا؛ فهو العقل المدبّر للجماعة، وأيّ خطأ صغير قد يفشل كلّ شيء. لم يكن مطمئنا بتاتا رغم أنّ أغلب ضباط الجيش والأمن وحتى بعض السياسيين أمثال محساس وبومعزة كانوا إلى جانبه. لكن ماذا إذا وصل السرّ إلى بن بلة أو إلى أحد رجاله؟ ماذا لو حدثت خيانة أو تردّد أحد الضّباط في اعتقال بن بلة في آخر لحظة؟ كان بومدين

قلقا من حدوث السيناريو الكارثي لفلنك طلب مني أن أقود عملية إلقاء القبض على بن بلة بنفسي، وقال لي: «يجب أن تذهب أنت.»

ليلة القبض على بن بلة

في ليلة 18 إلى 19 جوان كان بن بلة قد ارتدئ ملابس نومه وتمدد على سريره لا أدري بما كان يشعر لحظتها لكن الأكيد أنه لم يكن يعلم أن أمرا جلالاً سيحدث بعد ساعات يغير مسار حياته ويقلبها رأساً على عقب. كانت لحظات حاسمة في تاريخ الجزائر عندما تقدم ضباط الأكاديمية العسكرية بشرشال بلباس وحدات الأمن لاستلام مهلة الحراسة في الساعة التاسعة ليلاً بشكل طبيعي دون أن يثير ذلك شكوك الحرس الخاص لبن بلة الذين عادوا إلى وحداتهم ويوتهم ليخلدوا إلى الراحة.

الطلبة الضباط لأكاديمية شرشال ورغم المهمة التي أنيطت بهم إلا أنهم لم يكونوا إلى تلك اللحظة يعلمون بأنهم مكلفون بإنهاء حكم "الزعيم"، ولا شك أن فضولهم كان يدعوهم إلى التساؤل عن سر ارتدائهم للباس الأمن بدل لباسهم العسكري وفي مقر الرئاسة بالذات وفي جنح الليل.

في الواحدة فجرا من صبيحة 19 جوان 1965 وصلتُ إلى فيلا جولي مرفوقا بالرَّائد محمَّد الصَّالح يحياوي والرَّائد سعيد عبيد والرَّائد عبد الرَّحمن بن سلر ومعنا نحو عشرة جنود مدججين بالسَّلاح، وصعدنا الدَّرج بثبات إلى الطَّابق الخامس أين كان الرَّئيس أحمد بن بلَّة نائما في غرفته.

كنت حينها أركّز في المهمَّة التي أوكلت لي، ولم أكن أشعر بأيّ قلق حيال خطورتها لثقتي أنَّ الجيش بجميع ضباطه الكبار يمن فيهم الضَّبَّاط الفارّون من الجيش الفرنسي كانوا يقفون إلى جانبنا رغم أنّي لم أكن أتصوّر من قبل أن يأتي اليوم الَّذي ألقي فيه القبض على الرَّئيس أحمد بن بلَّة بكلّ ما يمثله من رمزيّة سياسيّة وتاريخيّة وما يتمتع به من شعبيّة في الدَّاخل والخارج.

كان الصُّعود إلى الطَّابق الخامس عبر الدَّرج وفي تلك اللَّحظات التَّاريخيّة والحاسمة ولكنه كان أكثر أمانا من المصعد الَّذي لا يمكنه أن يحمل 14 رجلا معا بما يعني أنّ فينا من سيتخلف عن الجماعة. وفي لحظة ضعف أو تردّد أيّ واحد منّا قد يفسد كلّ شيء، لذلك اخترت أن نصعد في كوكبة واحدة إلى الأعلى حتّى نتفادئ أسوأ الاحتمالات.

لحظتها تساءلت: كيف ستكون ردّة فعل الرَّئيس بن بلَّة عندما نظرق عليه الباب؟ هل سيفتحه أم أنّه سيحتمي خلفه؟ كيف ستصرّف في حالة استطاعته الفرار واللّجوء إلى إحدى السَّفارات القريبة؟ لم يكن أماننا حينها أيّ مجال للتردّد؛ كنت مصرا على إنهاء حكم بن بلَّة واعتقاله ولو اضطررتي

الأمر إلى كسر باب غرفة نومه، بل وحصار الحيّ الدبلوماسيّ واقتحام السفارات التي يمكن أن يكون قد لجأ إليها ولو أدّى ذلك إلى كسر كلّ الأعراف الدبلوماسية وتحمل عواقب ذلك. فمهمتنا لم تكن تحتل سوى النجاح ولا شيء غير النجاح، وإلاّ متصبح رؤوسنا ثمنا لأيّ تردد.

وصلنا إلى الطابق الخامس ودقت ساعة الحسم فتقلّعتُ من غرفة نوم الرئيس وطرقت بابه بثقة ودون أن يفتحه صاح بن بلّة:

«اشكون (من)؟»

فقلت له بحزم:

«سي أحمد! أنت لم تبق رئيسا للجمهورية، وقد تشكّل مجلس الثورة، وأنت تمثي معنا الآن في أمان الله.

تقدّم بن بلّة من الباب وفتحه قليلا بحيث يراني ويرى من معي، وكان يرتدي لباس النوم ثم خاطبني قائلا:

«لو جئت وحلّك مع السعيد عبيد لأتيت معكم أينما أردتما، فلماذا كلّ هذه الحفوف والأقنعة؟»

«هذا من أجل الأمن، وأنت في أمان الله.»

«سأرتدي ملابس وآتيكم.»

بعد لحظات خرج بن بلة مرتديا سترة ذات لون بَنِّي فاتح وسروالا من القטיפه، ودون أن نلمسه أو نقيّد يديه أو أن ييدي أدنى مقاومة نزل معنا في المصعد إلى الطابق الأرضي رفقة عدد من الضباط. وكنت قد كلّفت السعيد عبيد وأحمد دراية بأن يأتيا بسيارة عسكرية من نوع "لاندروفر" لنقل بن بلة إلى المكان المحدّد في الخطة، فنزلا رفقة بقيّة الجنود عبر الدّرج. ولكنّ الغريب أنّنا ونحن محيطون بين بلة بأسلحتنا وخوذاتنا لم نح في عينيه لا القلق ولا الفزع بل كان متينا وهادئا وهو يعيش آخر لحظات حكمه كأول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة.

تأخّر السعيد عبيد ودراية فأمرت بإحضار كرسيّ لمن كان قبل لحظات رئيسا للجمهورية، فجلس بن بلة على الكرسيّ وحينها لفت وجوده انتباه طلبة الأكاديمية العسكرية بشرشال الذين أخذوا يقتربون منه بدافع الفضول للتأكد إن كان هذا الجالس على الكرسيّ هو نفسه أحمد بن بلة الذي شغل اسمه سماء الجزائر من أقصاها إلى أدناها.

خشيت أن يتمكّن بن بلة من انتزاع السلاح من أحد الضباط في غفلة منهم وهم يقتربون منه غير مستوعين ما يحدث فصحت عليهم «اذهبوا بعيدا... اذهبوا بعيدا... لو يمسك رشاشا ميقتلنا جميعا.» كنت أدرك جيّدا القدرات القتالية التي يتمتّع بها بن بلة خاصّة وأنّه كان أحد المقاتلين المميّزين في الحرب العالمية الثانية. كيف لا وهو أحد أبطال معركة كاسينو

بإيطاليا، مما دفع الرئيس الفرنسي ديغول إلى تكريمه على بطولاته خلال الحرب ضدّ النازية. كما كان رياضياً مشهوراً في فريق مرسيليا لكرة القدم، وبينته العضلية سمحت له بالهروب من سجن البليدة خلال الاحتلال الفرنسي. كما نجا من محاولتي اغتيال نفذتهما ضده عصابة "اليد الحمراء" الفرنسية الإرهابية في مصر وليبيا. لذلك كنت حذراً أشدّ الحذر من هذا الرجل الذي لم أكن أحمل تجاهه أدنى ضغينة شخصية ولكنه ذهب بعيداً في سعيه للانفراد بالسلطة واعتبار نفسه المؤسس الثاني للدولة الجزائرية بعد الأمير عبد القادر.

وصلت سيارة الجيب العسكرية فأركبنا بن بلة بداخلها بعد أن قيّدنا يديه بالكلبشات نظراً لخطورته رغم كلّ الاحترام الذي أكنّه لهذه الشخصية التاريخية التي ساهمت في هندسة الثورة الجزائرية إلا أنّ احتياطات الأمن كانت تفرض علينا عدم التهاون معه.

ركبت مع بن بلة والحرس معنا لكي أضمن نجاح المهمة بنفسني وخاصةً لأتأكد أنّ حياة بن بلة لن تتعرض لأيّ مكروه رغم أنّ فكرة قتله - وللتاريخ - لم تبدر عن أيّ واحد من مخطّطي الإطاحة به. وأنا شخصياً كنت دائماً مقتنعاً بأنّ التصفية الجسدية ليست أبداً الأسلوب الأنسب الذي يجب أن تحلّ به الخلافات السياسية.

توجّهنا إلى أحد القصور بحيدرة وهناك وضعناه تحت الإقامة الجبريّة وتولّى السعيد عبيد قائد النّاحية العسكريّة الأولى وأحمد دراية مسؤول وحدات الأمن الوطنيّ مهمّة حراسته مع عدد هامّ من الجنود.

بعدها توجهت مباشرة إلى وزارة الدفاع أين كان بومدين يعيش تحت ضغط قاتل وهو يروح ويحيى لا يدري ماذا سيكون مصيره بعد هذه العمليّة الخطيرة. ولكنني ما إن قابلته حتّى طمأنته بقولي: «العمليّة تمت بنجاح.» فتنفّس الصّعداء لكنّ القلق لم يبارحه فلم يكن يعلم كيف سيكون ردّ الشعب وأصدقاء بن بلّة في الدّاخل والخارج عندما يعلمون بإطاحتنا بنظام حكمه.

انبلج فجر جديد ذلك اليوم، ولم أكن حينها قد ذقت طعم النوم بل كنت أتفقد الوحدات العسكريّة لأضمن انضباطها ويقظتها، وأرسلت كلّاً من الرّائد يميّاوي والعقيد عبّاس إلى قصر الحكومة لضبط الأمور هناك. وعندما توجّه موظّفو قصر الحكومة صبيحة 19 جوان كعادتهم إلى العمل وجدوا وحدات الجيش تحيط بالقصر بكثافة. وعندما تساءل الموظّفون عمّا يحدث قال لهم يميّاوي: «هذا تصحيح ثوريّ.» فردّ أحدهم: «غير صلّحوها نتوم برك.»

لم يستوعب الشعب الوضع إلا بعد أن توجه قائد أحد إلى الإذاعة وأخبر العاملين بها أن تصحيحا ثوريا قد حدث وأن بومدين سيلقي خطابا على الشعب باسم مجلس الثورة في الغد. وبعد ساعات ألقى بومدين خطابه المنتظر وبرر هذا الانقلاب الذي أسماه بـ"التصحيح الثوري" إلى نزوع بن بلة نحو الحكم الفردي.

لكنّ المئات من أنصار بن بلة خرجوا إلى الشارع وبالأخصّ بالقرب من البريد المركزي في قلب العاصمة للتنديد بها اعتبروه "انقلابا عسكريا". فأعطى دراية الأوامر بتفريق المتظاهرين، وحدثت مواجهات بين قوات الأمن وأنصار بن بلة. وكانت فرنسا قد تركت مستودعا مملئا بقارورات الغاز المسيل للدموع، فأحضرنا هذه القارورات واستعملناها في تفريق المظاهرة. وكان همه لولو أحد ضباط القاعدة الشرقية يستعمل العصا لتفريق أنصار بن بلة الذين لم يكونوا كثيفي العدد كما توقعنا. لكن مع ذلك بقينا قرابة شهر في مواجهة أنصار بن بلة في الشارع لأنهم كانوا متشبثين به رغم ميله إلى الحكم الفردي.

عبد الناصر يسارع إلى نجدة بن بلة

لم ينقض سوى يوم واحد على نجاح التصحيح الثوري حتى أرسل جمال عبد الناصر وفدا عسكريا رفيع المستوى إلى الجزائر بقيادة المشير عبد الحكيم عامر وزير الدفاع المصري ومعه مسؤول المخابرات بالإضافة إلى الصحفي الشهير محمد حسنين هيكل فاستقبلهم بومدين في وزارة الدفاع وكنت معه رفقة شريف بلقاسم وعبد العزيز بوتفليقة.

وكان أول سؤال طرحه وزير الدفاع المصري على بومدين يتعلق بصحة بن بلة وهل حالته في خطر. لكن بومدين ردّ عليه بالقول: «بن بلة بخير ونحن نسعى لتصحيح الأوضاع. كما أنّ مؤتمر الحزب غير شرعي، وننوي تصحيح المؤتمر الذي نظمته بن بلة وحده. ومنسّمح للجميع حضور المؤتمر بمن فيهم بن بلة نفسه إذا أراد الحضور.»

غير أنّ المشير عبد الحكيم عامر كان قلقا وأصرّ على معرفة ما إذا كان بن بلة حيّا أو ميتا؟ وكيف يمكن مساعدته؟ فأكد بومدين بأنّه حيّ وبأننا لا ننوي إعدامه. فشدد عبد الحكيم عامر على ضرورة الإبقاء على حياته، فأكد له بومدين بأنّ بن بلة سيبقى حيّا إلى غاية مروره بالحكمة. فقال عامر لبومدين: «اتركه لنا في القاهرة ونضمن لكم أن لا يتسبّب في أيّ مشكل.» إلا أنّ بومدين لم يثق في هذا الكلام لذلك رفض تسليم بن بلة للمصريين.

وفي هذا الاجتماع سأل هيكل عن الشخص الذي نفذ الانقلاب فقيل له العقيد زيري، فسألني: «كيف حدث الانقلاب؟» فرويت له بالتفصيل ما دار بيني وبين بن بلة من حديث عند توقيفه، وكنا جميعا واقفين. وعاد الوفد المصري دون الحصول على أي ضمان باستثناء الإبقاء على حياة بن بلة إلى حين محاكمته.

وتحدث ضابط المخابرات المصري فتحي الديب في كتابه "عبد الناصر وثورة الجزائر" عن الانقلاب العسكري ضد بن بلة منتقدا دوري فيه بالرغم من أن بن بلة هو من عيّني قائدا للأركان. لكن ضابط المخابرات المصري لم يكن يدري حقيقة تعييني ولا الأسباب والخلفيات التي دفعني للمشاركة في هذا التصحيح الثوري الذي مازلت أومن أنه كان في مصلحة الجزائر. وقد يتفق معي الكثيرون وقد يختلف معي آخرون ولكن التاريخ هو الذي سيحكم لنا أو علينا.

في مواجهة الضغط الشعبي والخارجي

كنا نواجه وضعاً صعباً من الناحية الشعبية والخارجية؛ فالشعب لم يكن راضياً على التصحيح الثوري ولم يستوعب رفضنا لتوجه بن بلة نحو الحكم الفردي. والأكثر من ذلك أن العديد من رؤساء الدول مثل فيدال كاسترو رئيس كوبا وتيتو رئيس يوغسلافيا انتقدوا بشدة هذا الانقلاب

بل نظمت مظاهرات صاخبة في بعض بلدان الشرق الأوسط مثل مصر والأردن وكنا نعاني شبه عزلة دولية. لكننا استطعنا استيعاب الوضع الداخلي والخارجي شيئا فشيئا.

وخشينا أن نحاول مصر أو أي من الدول الصديقة لبن بلة القيام بعمل من شأنه التأثير في نجاح التصحيح الثوري لذلك قمنا بوضع جميع المصريين المقيمين في الجزائر تحت المراقبة وكذلك السفارات: المصرية واليوغسلافية والكوبية. فبن بلة كان يحظى باحترام شديد من فيدال كاسترو خاصة بعد موقفه الشجاع عندما رفض طلبا أمريكيا بعدم التوجه إلى كوبا مباشرة بعد زيارته لواشنطن وقال كلمته الخالدة: «جئتكم وأنا رئيس دولة صديقة ولكنني أذهب أينما أريد.»

فرنسا كانت تعتقد أن بن بلة متجذر في السلطة

قبل يوم واحد من التصحيح الثوري صرح السفير الفرنسي في الجزائر أثناء تواجده في باريس أن: «بن بلة متجذر في السلطة.» لكن صبيحة اليوم الموالي تحدثت وسائل الإعلام الفرنسية عن وقوع انقلاب عسكري ضد حكم الرئيس بن بلة. مما جعل الصحافة الفرنسية توجه انتقادات لاذعة لسفيرها في الجزائر معتبرة أن معلوماته غير دقيقة. أما الموقف الرسمي الفرنسي في عهد الرئيس بونيلو فكان محايدا واعتبر أن الأمر شأن داخلي للجزائريين.

وبالنسبة للاتحاد السوفييتي فلم يكن مهتماً برحيل بن بلة بقدر اهتمامه ببقاء النظام الاشتراكي في الجزائر رغم الاستقبال التاريخي الذي خصّ به بن بلة قبل عام ولكنه لم يتدخل كثيراً في شؤوننا الداخلية.

أما الزعامات التاريخية في الخارج والمتمثلة في بوضياف وآيت أحمد وخيضر وييطاط فأتخذت موقف المحايد والمتربص للموضع ولريدلوا بأيّ تصريح. أما الزائد عليّ منجليّ فقد انتقد الانقلاب، ولما اقترحنا عليه دخول مجلس الثورة، قال لنا: «أنتم لم تستشيروني في الانقلاب». لكننا استطعنا ترصيته وإقناعه بالانضمام إلينا. أما رجال بن بلة المخلصون أمثال الحاج بن علا الرّقم الثاني في الدولة والوزير نقاش وغيرهما فتّم اعتقالهم ووضعهم في السجن.

بومدين يعرض عليّ وزارة الدفاع

تمّ حلّ جميع المؤسسات الدستورية التي أنشئت في عهد بن بلة. كما حلّ المكتب السياسيّ واللجنة المركزية للحزب والميليشيات التي أسسها بن بلة عقب مؤتمر الحزب رغم معارضة بومدين، إذ وبعد 12 يوماً من التصحيح الثوريّ تمّ تشكيل حكومة جديدة برئاسة بومدين رئيس مجلس الثورة، وثبت بوتفليقة في وزارة الخارجية، وعاد مدغريّ إلى وزارة الداخلية. أما قايد أحمد فعين وزيراً للمالية باقتراح منّي، ومحساس

وزيرا للفلاحة وبومعزة وزيرا للإعلام وأحمد طالب الإبراهيمي وزيرا للتربية، وتيجاني هدام وزيرا للأوقاف.

وعرض عليّ بومدين أن يرقيني إلى منصب وزير الدفاع وهو المنصب الذي كان يشغله. لكنني رأيت أنّ منصب وزير الدفاع ربّما يغلب عليه طابع البرتوكوليّة والرسميّة ويجعلني بعيدا عن هموم ومشاكل الجيش اليوميّة. لهذا فضّلت البقاء في منصبي الذي يجعلني أكثر قربا من الجيش وعليه رفضت بدبلوماسية هذا العرض حيث قلت لبومدين: «نحن رجال ميدان ولستنا رجال مناصب». فنحن جئنا لتصحيح الأوضاع وليس للحصول على المناصب والمكاسب.

بوصوف يذكّر بومدين أنّه هو من صنع منه رئيسا

كنّا جالسين مرّة مع بومدين نتحدّث بعد نجاح التصحيح الثوري وإذا بأحد الرجال يدخل علينا ويسرّ في أذن بومدين خبرا جعله يتنفّس واقفا وقال: «لماذا دخل علينا الآن». وعلّمنا أنّ عبد الحفيظ بوصوف أحد الباءات الثلاثة الأقوياء الذين قادوا جيش التحرير إلى النصر على الجيش الفرنسيّ وتحقيق الاستقلال دخل الجزائر بعد أن كان مقيما في الخارج في زمن أحمد بن بلة.

قلقُ بومدين من دخول بوصوف إلى الجزائر كان له ما يبرره؛ فبعد الحفيظ بوصوف واحد من مجموعة الـ 22 المفجّرة للثورة وأحد قادة الولاية التاريخية الخامسة وكان عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ ووزيراً للتسليح والاتصالات (المخابرات) في الحكومة المؤقتة. كما كان عضواً في اللجنة الوزارية المشتركة للحرب التي تضمّ الباءات الثلاثة، فضلاً عن ذلك كان بوصوف يتميز بشخصية قيادية قوية ويحظى باحترام الجميع. وهذا ما كان ينشأه فيه بومدين؛ فقد ينازعه بوصوف على الحكم في هذا الظرف الحساس.

اقترحت على بومدين في هذه الجلسة أن: «نعطي الشخصيات التي كانت لها مسؤوليات خلال الثورة مناصب عمل محترمة».

لقد وافقني الجميع على هذا الرأي بمن فيهم بومدين، واقترح هذا الأخير أن نعرض على بوصوف منصب "مدير النقل بالسكك الحديدية". وأرسل بومدين شريف بلقاسم وهوفان (اسمه الحقيقي عثمان) لعرض هذا المنصب على بوصوف لكن ردّ هذا الأخير كان حاداً وطلب منها أن يرسل رسالة شفوية إلى بومدين مفادها: «قولوا له ينعل بوبو..... أنا عملت منك رئيساً، وأنت تريد أن تجعل مني رئيس محطة القطارات؟»

وعندما سمعنا هذا الرّد ضحكنا ولم نخبر به بومدين، فقد كان لكلام بوصوف جانب من الصّحة؛ فهواري بومدين (واسمه الحقيقي عمّد بوخروبة) التحق بعد الحفيظ بوصوف في الولاية الخامسة وهران عبر سفينة سلاح أرسلت من القاهرة. وعندما أصبح بوصوف عضوا في لجنة التنسيق والتّنفيد في عام 1957 عيّن هواري بومدين قائدا للولاية الخامسة. بل كان له الفضل في الضّغط على كريم بلقاسم قائد القوّات المسلّحة لجيش التحرير لتعيينه مسؤول لجنة التنظيم العسكريّ في الغرب ثمّ رئيس أركان الجبهة الغربيّة في 1958 فريس الأركان العامّة لجيش التحرير في 1960 رغم التّحقّظ الشّديد لكريم بلقاسم على بومدين. ولكن بوصوف وبدعم من عبد الله بن طوبال (كلاهما من ولاية ميلة) فرضا عليه تعيين بومدين على رأس هيئة الأركان العامّة الّتي أطاحت فيها بعد ثلاثتهم.

وقد اعترف لي كريم بلقاسم على هامش اجتماع المجلس الوطنيّ للثورة في 1960 عند توحيد قيادة الأركان الشرقيّة والغربيّة ووضعها تحت يد بومدين بأنّه ليس راضيا على هذا التّعين، وقال لي: «بن طوبال وبوصوف فرضا عليّ بومدين».

ولكن بومدين المتحالف مع بن بلة أصرّ في مؤتمر طرابلس أن لا يكون الباءات الثلاثة (بوصوف، بن طوبال، بلقاسم) ضمن المكتب السياسي الذي يستلم السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة في 1962 بعد زوال الاحتلال. ومنذ ذلك التاريخ لم يتقلّد بوصوف أيّ منصب سياسي في الجزائر المستقلة وترك الباب مفتوحا أمام بومدين ليشق طريقه نحو الرئاسة، رغم أنه لم يكن من الشخصيات التاريخية التي فجرت الثورة. وكانت تلك نقطة ضعفه الجوهرية التي دفعته إلى الاستعانة بين بلة حليفا مرحلياً قبل أن ينفرد بالسلطة.

السوفييات يريدون قاعدة عسكرية بالجزائر

بعد شهر من التصحيح الثوري بدأت الأمور تستكين ونهدأ شيئا فشيئا رغم تغييرنا للأشخاص إلّا أننا بقينا متشبّثين بالخيار الاشتراكيّ المجسّد في برنامج مؤتمر طرابلس في 1962 وأيضا في ميثاق الجزائر المنبثق عن المؤتمر الأول لجهة التحرير الوطنيّ في 1964 والذي اعتبرناه النهج الوحيد الذي يستجيب لمتطلبات شعبنا في تلك المرحلة.

وقد كنا نحظى باستمرار بدعم الكتلة الاشتراكية، كما ركّزنا على عملية بناء الجيش وتطويره؛ وقد أرسل إلينا الاتحاد السوفيّاتيّ مدرّبين لتدريب الجيش على استعمال مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة والحديثة.

وفي إحدى زيارتنا لميناء الجزائر أسرني بومدين بأن: «الروس يريدون قاعدة عسكرية في الجزائر». فقلت له: «هذا الأمر سيخلق لنا مشكلا مع الغرب». فرد عليّ: «الروس إذا دخلوا الجزائر فلن يخرجوا منها».

لم يكن بومدين يرغب في أن يرى الجزائر مركزا للقواعد العسكرية الأجنبية حتّى ولو كانت لدول صديقة لعبت دورا في تزويد جيشنا بمختلف العتاد العسكريّ من دبابات وطائرات مقاتلة وقطع بحريّة حربيّة، فضلا عن تدريب ضباطنا على استعمال مختلف الأسلحة سواء في الجزائر أم في الاتحاد السوفيّاتيّ.

تعيين يحيويّ قائدا للنّاحية العسكريّة الثالثة

كانت النّاحية العسكريّة الثالثة (بشار) تحت قيادة صالح السّوفي أحد المقرّبين لعبد الله بلهوشات، وخلال إحدى الاجتماعات لقادة النّواحي العسكريّة تحدّثنا فيها عن مسائل عسكريّة تخصّ العتاد العسكريّ لكلّ ناحية وتوزيعه. كما تحدّثنا عن تفاصيل أخرى. وبعد هذا الاجتماع توجه صالح السّوفي إلّ فرنسا، وخشي بومدين أن يقوم صالح السّوفي بنقل أسرارنا العسكريّة إلّ المخابرات الفرنسيّة فأرسلنا من يتعقبه إلّ فرنسا ويأتيها بخبره. ولكنّا اكتشفنا أنّ أصهار صالح السّوفي يقيمون في مدينة مرسيليا الفرنسيّة وقد أخذ زوجته وأبناءه لرؤيتهم، ثم عاد في الطائرة إلّ

وهران ومنها مباشرة إلى بشار. فتأكدنا بأن شكوكنا حوله لم تكن في محلها. إلا أننا لاحظنا بأنه يتغيب كثيرا عن مركزه في بشار رغم أن الناحية العسكرية الثالثة واسعة وتحتاج إلى الكثير من اليقظة خاصة وأن حرب الرمال دارت رحاها في هذه الناحية بالذات وأن النزاع الحدودي مع المغرب لم يسوّ بعد. رغم توقعنا لاتفاق وقف إطلاق النار فقد كنا نخشى أن تنفجر الأوضاع مجددا على الحدود.

لقد عاب عبد القادر شابو الأمين العام لوزارة الدفاع على صالح السوّي ارتكابه لعنة حوادث سيارات، وأخذَه في كلّ مرة سيارة من الدرك الوطني أو من الحزب قبل أن يحوّلها إلى كومة من الحردة، وقال معلقًا على هذا الأمر: «إنه يحتاج إلى سيارة من أمامه وأخرى من خلفه». وقد أقلقني هذا الأمر فذهبت إلى بومدين وصارحته بشأن صالح السوّي:

«سي بومدين! صالح السوّي يغيب كثيرا عن ناحيته، والمنطقة حساسة ولا ندري متى تندلع المواجهة مع المغرب لذلك لا يجب التعميل عليه كثيرا.»

فسألني:

«من تراه مناسبا لتولي المهمة هناك؟»

فقلت له بدون تردد:

« يحياوي. »

« إذن، خذه إلى بشار ونصِّبه قائداً للناحية، واثبت بصالح السوقي إلى العاصمة. »

وكان محمد الصالح يحياوي قائداً للمنطقة الثانية للولاية الأولى (الأوراس) في جبال الشَّيْلَة وقد رقيته إلى رتبة رائد وعيَّته عضواً في مجلس الولاية الأولى خاصة وأنه كان من الإطارات الكفأة والمثقفة في الأوراس.

الفصل الثامن

الجزائر وحرب 1976

الجزائر والصراع مع الكيان الصهيوني

لم تكن الجزائر في أيّ وقت من الأوقات محايدة في الصراع العربي الإسرائيلي حتّى وهي تحت الاحتلال الفرنسي. بل إنّه وبمجرّد إعلان الصّهاينة عن قيام دولة إسرائيل في 1948 حتّى شرع حزب الشعب الجزائريّ في جمع التبرّعات لصالح القضية الفلسطينية رغم أنّ المنظمة الخاصّة التي أسست في 1947 كانت في أمس الحاجة إلى الأموال لشراء السلاح للإعداد للثورة.

وقد شارك العديد من الجزائريّين أفرادا في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في 1948 وفيهم من استشهد ومنهم من عاد لإكمال مسيرة الجهاد في تونس والجزائر على غرار الحاج عليّ النّابليّ قائد أوّل فوج مسلّح بسوق أهراس قبل اندلاع الثورة الذي سبق وأن تطرّقت بالتفصيل إلى قصته المأساوية في كتاب "مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين".

وخلال العدوان الثلاثيّ على مصر في 1956 اتّخذت فرنسا دعم جّمال عبد الناصر للثورة الجزائرية ذريعة للهجوم على مصر بالتّسيق مع كلّ من بريطانيا وإسرائيل عقب تأميم عبد الناصر لقناة السويس وإغلاقه للملاحة البحرية على السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر. وقد انتهت هذه الحرب بانتصار دبلوماسيّ للمصريّين بعد تدخّل كلّ من الاتحاد السوفيّاتيّ والولايات المتّحدة الأمريكيّة وإجبار كلّ من البريطانيّين والفرنسيّين

والإسرائيليين على الانسحاب من قطاع غزة وصحراء سيناء وضفتي قناة السويس. وقد تم وضع قوات دولية تابعة للأمم المتحدة فاصلة بين مصر والصّهاينة لمراقبة وقف القتال.

كان الجيش المصري بالرغم من الانتصار الدبلوماسي الذي حققه قد خسر جزءا لا يستهان به من قواته وعتاده بسبب استعجال الجيوش الثلاثة لسلّاح الطيران بكثافة. لذلك سعى عبد الناصر إلى إعادة بناء قواته المسلّحة. كما قام بدعم الثوّار في اليمن في حربيهم ضدّ الملكية الإمامية ف1963 وساعد الجزائر في حرب الرمال ضدّ المغرب في 1963، لكن إسرائيل ظلّت العدو الرئيسي لمصر في المنطقة.

عرفات يطلب دعمنا لتفجير الثورة الفلسطينية

جاء إلى الجزائر في أواخر جانفي 1964 وفد من الفلسطينيين يمثلون النواة الأساسية لما أصبح يعرف فيما بعد بحركة التحرير الفلسطينية "فتح" التي أعلنت عن ميلادها الرسمي في الأول من جانفي 1965. وكانوا يسعون إلى تفجير ثورة فلسطينية مستقلة عن القيادتين المصرية والأردنية اللتين كانتا تسيطران على قطاع غزة والضفة الغربية. وضمّ هذا الوفد كلاً من ياسر عرفات المدعو أبو عمار (أصبح آول رئيس للسلطة

الفلسطينية في التسعينيات) ومعه خليل الوزير المدعو أبو جهاد (اغتيال في تونس في الثمانينيات) بالإضافة إلى أحمد وافي المدعو أبو خليل.

ومكث القادة الفلسطينيون ثلاثة أشهر بالجزائر سعيًا للحصول على دعم سياسي وعسكري جزائري لتفجير ثورتهم ولكن دون أن يجدوا أيّ سبيل للوصول إلى القيادة الجزائرية خاصة وأنّ أسماؤهم لم تكن معروفة من قِبَلِنَا. فاتصل أبو جهاد بالمحامي الجزائري محمد مهريّ الذي كان أحد نشطاء الثورة التحريرية في الشرق الأوسط وقال له متفمراً:

« ثلاثة أشهر وأنا بالجزائر ولم أتمكن من لقاء أيّ مسؤول جزائريّ.

وأضاف مستعجلاً: «نريد تفجير ثورتنا.

فسأله محمد مهريّ: «هل أستطيع أن أرى برنامجكم.

فردّ أبو جهاد بالإيجاب: «أنت واحد منا.

فرتّب لهم محمد مهريّ لقاء معي، حيث كانت تجمعني بمهريّ صداقة قديمة. واجتمعنا حول طاولة عشاء وسألتهم خلالها عن مطالبهم.

فقال لي ياسر عرفات: «نريد منكم السلاح وتدريب رجالنا على استعماله ودعمنا بالأموال.

واقترنا دون أن أعدم بشيء ولكنني قابلت بومدين وتحدثت معه في الأمر، فقال لي:

« ساعدهم، ولكن إياك أن يسمع بن بلة فهو صديق عبد الناصر. »

وأعطيت الأوامر للثقيب عبد الرحمن بن عطية الذي كان مسؤولاً عن مخازن الأسلحة في ليبيا وتونس ومصر والأردن وسوريا والتي كنا نملكها من أيام الثورة التحريرية، قلت: أمرته أن يسلم هذه الأسلحة للقادة الفلسطينيين الجدد.

وتم تزويد الفلسطينيين بالسلاح الجزائري الذي كان موجهاً للمجاهدين الجزائريين في الداخل ولكن بعد طرد الاستعمار الفرنسي أصبح إخواننا الفلسطينيون أولى به منا في حريهم التحريرية ضد الصهاينة.

وبعد ثلاثة أشهر من موافقتنا على تسليح وتدريب جماعة "أبو عمار" أرسلوا إلينا 57 متطوعاً فلسطينياً فأدخلتهم إلى الأكاديمية العسكرية بشرشال أين تلقوا تدريباً عسكرياً. وهؤلاء الشباب كانوا من بين الذين فجروا الثورة الفلسطينية بعد أشهر من ذلك.

وفي 1966 زارني مجدداً محمد مهري في مكنتي بقيادة الأركان ليلغني طلباً من ياسر عرفات بتزويدهم بالسلاح الموجود في أحد المخازن بسوريا والذي كان تابعاً للثورة الجزائرية. فطلبت منه أن يرسل لي طلباً مكتوباً في

هذا الشأن ثم أعطيت أوامري للضابط عبد الرحمن بن عطية بتسليم كامل سلاح هذا المستودع للثوار الفلسطينيين.

لقائي مع عبد الناصر قبيل حرب 1967

في عام 1967 ازداد التوتر بين القاهرة وتل أبيب، وأصبحت إسرائيل تهدد بشنّ حرب ضدّ بلدان الطّوق خاصّة مصر وسوريا. وردّت مصر بتهديدات مماثلة مؤكّدة بأنّها ستدخل الحرب إذا هاجمت إسرائيل سوريا. ولم تكن العلاقات الجزائرية المصرية في أحسن أحوالها بعد تنحية بن بلّة في جوان 1965، لكنّها لم تكن سيّئة لأنّ المواقف الجزائرية الدّاعمة للعرب وللفضيّة الفلسطينية لم تتغيّر.

وكان عبد العزيز بوتفليقة وجمال عبد الناصر قد التقيا في غانا على هامش إحدى القمم الإفريقية التي عقدت في 1967 على ما أذكر ولكن قبل زيارتي لمصر، فسلم عليه وطمأنه على أحوال بن بلّة وشرح له أسباب ما وقع وقال له: «سنصحح الطّريقة التي عقد بها مؤتمر الحزب ونعيد انتخاب اللّجنة المركزيّة لأنّ بن بلّة لم يشاورنا في عمليّة تحصيله».

ورغم أنّ عبد الناصر لم يكن يخفي غضبه على بومدين وجماعتنا بعد الإطاحة بين بلّة إلّا أنّه ردّ بدبلوماسية على بوتفليقة وقال له: «نتمنّى النّجاح للجزائر وأن لا تدخل في مشاكل وأزمات».

وكان من حين إلى آخر يلتفت إلى الرئيس الأوغندي ويتكلم معه بالإنجليزية رغم أنه يعلم أن بوتفليقة لا يجيد هذه اللغة.

في ظلّ الأجواء المتوترة في الشرق الأوسط والتي كانت تتجمع حولها سحب الحرب الدائرة طلب منّي بومدين بصفته قائدا لمجلس الثورة أن أقوم بزيارة لكلّ من سوريا ومصر للتأكد من حقيقة الأوضاع، وقال لي: «اذهب إلى سوريا ومصر وتأكد ما إذا كانت المنطقة متّجهة إلى الحرب أم أن الأمر مجرد كلام، وبلغ عبد الناصر والأتاسي تحيّيّاتي».

توجّهت إلى القاهرة في ماي 1967 أي: قبل شهر من اندلاع الحرب رفقة الأمين العامّ لهيئة الأركان شريف مهديّ والرائد عبد اللاويّ والرائد الهاشمي هجرس، فاستقبلنا في مطار القاهرة مسؤول المخابرات المصريّة وعدد من الضباط السامين بالإضافة إلى الأخضر الإبراهيميّ سفير الجزائر في مصر.

وفي مساء نفس اليوم استقبلنا جمال عبد الناصر بنوع من الفتور فلم يستطع أن ينسى بأننا أطحنا بصديقه بن بلّة من الحكم. وفي هذا اللقاء أبلغت عبد الناصر تحيّيّات بومدين وقلت له: «بومدين قلق من الوضع في الشرق الأوسط نظرا إلى وجود تصعيد في اللهجة بين مصر وإسرائيل وكانّ الحرب على وشك الوقوع خاصّة بعد أن طلبتم من "يوثانت" (الأمين العامّ للأمم المتحدة) سحب القوّات الأثميّة الفاصلة بين الجيشين».

فرّد عليّ عبد الناصر: «نريد أن تكون أيدينا متحرّرة في حالة إذا هاجمنا اليهود فسندافع عن أنفسنا وسنردّ عليهم بقوة».

وقبل أن يضيف شيئا آخر عن الوضع المتأزم في المنطقة راح يسألني عن صديقه بن بلّة، فطمأنته بأنّه في صحّة جيّدة وأنّه مؤمن في مكان محترم وليس موضوعا في السجن. وأوضح له أنّ ما قمنا به ليس سوى تصحيح للثورة لأنّ بن بلّة كانت له مواقف انفراديّة رغم وجود مكتب سياسي. كما أبدت له استياءنا من المظاهرات التي قامت ضدّنا في القاهرة تضامنا مع بن بلّة دون أن أحمله المسؤولية المباشرة بالوقوف وراءها.

وكنوع من تبرئة للذمّة قال لي عبد الناصر: «أنت تعلم أنّ شعبنا متعاطف مع بن بلّة وكّل الشعب مهتمّ كثيرا بالجزائر وحرب الجزائر، وبين بلّة أحد مسؤولي الثورة وقد عاش معنا مدّة ولم نكن نتمنّى أن يحدث التغيّر وتندلع الأزمات في الجزائر، فهذا صدم الشعب المصريّ الذي يعيش كلّ على ضفاف النيل لذلك قامت المظاهرة بذلك الشكل».

غير أنّني كنت مهتمّا بمعرفة استعدادات المصريّين لمواجهة اليهود أكثر من اهتمامي بالتعرّف على موقف عبد الناصر من الانقلاب على بن بلّة والذي مرّ عليه عامان، لذلك عدت إلى صلب الموضوع وسألت عبد الناصر:

«هل أنتم مستعدّون للحرب؟ وهذا التهديد إلى أين سيصل؟»

« نحن مستعدون للدفاع عن أنفسنا وردعهم إذا هاجمونا، وستطلع على استعدادتنا للحرب في الجولة التي سيرافقك فيها المشير عبد الحكيم عمر إلى بعض وحداتنا العسكرية. »

ثم أضاف عبد الناصر مستدركا:

« لدينا نقص في الطائرات المقاتلة، فهل لديكم طائرات سوخوي؟ »

كنت أعلم أن عبد الناصر كانت لديه المعلومات الكافية عن صفقات السلاح التي عقدها الجزائر مع الاتحاد السوفياتي بل إن بعض الصفقات السرية التي عقدها مع السوفيات كانت تصلنا عبر مصر حتى لا يؤثر ذلك في علاقات موسكو مع باريس التي كانت تربطهم معها علاقات طيبة رغم انتماها إلى المعسكر الغربي.

وقد حصلنا على طائرات سوخوي التي كانت حينها من آخر طراز لدى السوفيات ولديها قدرات قتالية عالية سواء كمطاردة أو كمقنبلة. وكانت هذه أول دفعة تصل الجزائر من الطائرات السوفياتية إذا استثنينا الطائرات التي أرسلها لنا عبد الناصر في 1963 خلال حرب الزمال. وقد أجبت عبد الناصر عن سؤاله بقولي:

« لقد اشترينا دفعة من طائرات سوخوي لكن لم تصلنا كلها. »

كان هذا أوّل حديث رسمي أجريه مع جمال عبد الناصر الذي أحببته منذ كنت شاباً في حزب الشعب ومجاهدا وضابطاً في جيش التحرير بصفته قائدا وزعيماً ليس في مصر فقط بل في العالم العربي برمته، وإن كنت قد لاقيته من قبل خلال زيارته للجزائر في 1963 حيث أرسل لي بعد عودته إلى القاهرة "وسام شرف" عندما كنت قائداً للناحية العسكرية الخامسة. كما قابلته خلال زيارة بن بلة للقاهرة في 1964. أما يومدين فهو الآخر كان يكنّ احتراماً كبيراً لعبد الناصر بالرغم من موقفه المتعاطف مع بن بلة.

توجّهنا إلى وزارة الدفاع المصرية أين وجدنا المشير عبد الحكيم عامر في استقبالنا رفقة عدد من الضباط السامين. وتمّ استعراض أفواج مختلفة من الجيش المصري أمامنا. ومن خلال حديثي مع المشير عامر تأكّدت أنّ المنطقة متوجّهة نحو الحرب، وهو ما أكّده لي وزير الدفاع المصري بنفسه حينما قال لي: «نحن مستعدون للحرب؛ فاليهود مستمرون في تحرّشاتهم بنا، لذلك نحن في طريقنا إلى الحرب.»

ولم يعد الأمر سوى مجرد وقت فقط؛ فأجواء الاستعداد للحرب كانت ترتسم على وجوه الضباط المصريين بالرغم من الابتسامات وروح الدعاية التي حاولوا إضفاءها على لقاءاتنا بهم.

مصر تطلب دعمنا بالطائرات الحربية

طلب منّي المشير عامر دعم الجيش المصري بالطائرات الحربية من نوع سوخوي التي لدينا، ثم سألتني إن كانت لدينا غوّاصات. وكان الاتحاد السوفياني قد زودنا حينها بثلاث غوّاصات حربية لكنّها كانت في مرحلة التجريب ولم تدخل الخدمة بعد. وتفاجأت لدقة المعلومات المصرية حول نوعية الأسلحة التي يمتلكها الجيش الجزائري والتي كانت في معظمها من الاتحاد السوفياني إلى درجة أنّه حتّى لو وصلنا مسدّس من موسكو إلّا وكانوا على علم به.

كانت الجزائر على أهبة الاستعداد لدخول أوّل حرب خارج حدودها الإقليمية. ورغم أنّ الجيش الجزائري لم يكن في تمام جاهزيته القتالية بسبب حداثة الاستقلال الذي لم يمرّر عليه سوى خمس سنوات. كما أنّ قوّاتنا الجوية والبحرية كانت في مرحلة التشكّل، وقوتنا كانت تكمن في طبيعة المقاتل الجزائري الذي صقلته حرب التحرير بكفاءة عالية. لذلك كنّا مستعدين لتزويد مصر بعدد من فيالق المشاة والفيالق الميكانيكية. لكنّ المصريين كانوا بحاجة أكثر إلى طائرات سوخوي وإلى الغوّاصات؛ فقوّاتهم البرية كانت قويّة ومزوّدة بالدبّابات والمدافع والصّواريخ. لكن نقطة ضعفهم كانت في سلاح الجو، ممّا خلق عدم توازن بينهم وبين القوّات الجوية الإسرائيلية.

لر يكن سلاح الجو الجزائري في عام 1967 يملك سوى سرب من طائرات سوخوي الحديثة ل يتجاوز عندها 5 طائرات مطاردة. أما طائرات ميغ فكانت نملك منها عددا أكبر؛ ربا نحو 15 طائرة من نوع ميغ ولكننا من الطراز القديم، وكنا نستعملها لتدريب طيارينا، حيث أرسلنا بعضهم إلى الاتحاد السوفياتي للتدريب ثم عادوا رفقة مدرين سوفيات لاستكمال تدريباتهم في الجزائر.

أنهت زيارتي إلى مصر وكان في وداعي المشير عبد الحكيم عامر الذي طلب مني تبليغ سلامه إلى بومدين وقال لي: «لا تخافوا علينا فنحن مستعدون للحرب.» وتوجهت بالطائرة مباشرة إلى دمشق وكان في توديعي سفيرنا في القاهرة الأخضر الإبراهيمي.

جولة دمشقية بنكهة عسكرية

بعد فشل الوحدة مع مصر في النصف الأول من الستينيات دخلت سوريا في سلسلة من الانقلابات العسكرية. فوضعها الداخلي ل يكن مستقرًا، وكانت تواجه على الصعيد الخارجي تهديدات الصهاينة بمهاجمتها حيث تم حشد قوات بالقرب من هضبة الجولان، مما جعل عبد الناصر يدد بدخول الحرب إذا ما هاجم اليهود سوريا.

لم يكن سلاح الجو الجزائري في عام 1967 يملك سوى سرب من طائرات سوخوي الحديثة لم يتجاوز عددها 5 طائرات مطاردة. أما طائرات ميغ فكانت نملك منها عددا أكبر؛ ربما نحو 15 طائرة من نوع ميغ ولكنها من الطراز القديم، وكنا نستعملها لتدريب طيارينا، حيث أرسلنا بعضهم إلى الاتحاد السوفياتي للتدريب ثم عادوا رفقة مدرّبين سوفيات لاستكمال تدريباتهم في الجزائر.

أنهت زيارتي إلى مصر وكان في وداعي المشير عبد الحكيم عامر الذي طلب مني تبليغ سلامه إلى بومدين وقال لي: «لا تخافوا علينا فنحن مستعدون للحرب.» وتوجّهت بالطائرة مباشرة إلى دمشق وكان في توديعي سفيرنا في القاهرة الأخضر الإبراهيمي.

جولة دمشقية بنكهة عسكرية

بعد فشل الوحدة مع مصر في النصف الأول من الستينيات دخلت سوريا في سلسلة من الانقلابات العسكرية. فوضعها الداخلي لم يكن مستقرًا، وكانت تواجه على الصعيد الخارجي تهديدات الصهاينة بمهاجمتها حيث تمّ حشد قوّات بالقرب من هضبة الجولان، ممّا جعل عبد الناصر يهدّد بدخول الحرب إذا ما هاجم اليهود سوريا.

وصلت إلى دمشق واستقبلني في القصر الرئاسي الرئيس الأتاسي ومجموعة من الضباط السامين على رأسهم وزير الدفاع حافظ الأسد الذي أصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية، ومصطفى طلاس أصبح حاليا وزير للدفاع، والضباط السويديّ.

سألت الرئيس الأتاسي عن الوضع على الجبهة السورية، فقال لنا: «المصريّون مستعدّون للحرب، ونحن مستعدّون أيضا، ويجب أن نتعاون وننقّ جهودنا في الحرب.»

تناولنا العشاء في القصر الرئاسي، وبعدها جلسنا نتحدّث في شؤون السياسة والحرب. وأخبرنا الرئيس الأتاسي والضباط السامون الذين من حوله بأننا في مرحلة تنظيم الجيش وإعادة تأطيره. وكان هذا اللقاء فرصة لتوضيح الأمر بشأن أسباب تحيّننا لبن بلة الذي كان يحظى بشعبية كبيرة في بلدان الشرق الأوسط. لكنّ الإخوان السوريّين لم يريدوا إخراجنا في هذا الأمر أو مضايقتنا بأيّ شكل من الأشكال فيما يتعلّق بالشؤون الداخلية للجزائر.

وفي هذه الأثناء جذبني حافظ الأسد بلطف وممس في أذني قائلا: «حبّذا لو تذهب معنا في السيّارة لمشاهدة دمشق.»
ولم أجد مانعا في الأمر فأجبته: «بكلّ سرور.»

ركبت سيارة مدنية إلى جانب حافظ الأسد الذي تولّى قيادتها، في حين جلس كل من مصطفى طلاس (وزير الدفاع السوري حالياً) وأحمد السويداني والرائد شهاب في الخلف. واستمتعا في هذه الجولة بزيارة الشوارع والحارات الدمشقية الزاخرة بعبق الشرق الخالد، واستغل حافظ الأسد هذه الجولة ليحدثني في مسألة قال بأنها "سرية" وسألني إن كان لدينا طائرات سوخوي وثلاث غواصات لدعمهم بها في حالة وقوع الحرب. فقلت له: «سأبلغ يومين هذا الطلب.»

على قمة الجولان

في صباح الغد أخذنا رافقنا عسكري سوري إلى أعلى مكان في هضبة الجولان ذات الموقع الاستراتيجي الهام والمطلّة على بحيرة طبرية أين يتراءى من بعيد أفراد الجيش الإسرائيلي. ولكننا خلال تجوالنا للمواقع المتقّمة للجيش السوري المرابط على أعالي الهضبة لاحظنا نقص المدافع والصواريخ المضادة للطيران فلم أرمق سوى ثلاثة مدافع مضادة للطيران. كما أنّ الخنادق على طول الجبهة مع العدو لم تكن كثيرة، ممّا يوحي بأنّ الجبهة السورية لم تكن على قدر كاف من الاستعداد للحرب. فضلاً عن أنّ الطريق الرابط بين دمشق والجولان كان يشهد ازدحاماً مرورياً ملفتاً للانتباه.

رئيس الوزراء السوري إبراهيم زعيل الذي رافقنا في هذه الجولة إلى جانب سفيرنا في دمشق عبد الكريم بن محمود أكد لنا أن: «كل الأماكن مهتأة للدفاع وصد أي هجوم لليهود». وفهمنا بأن السوريين كانوا ينوون الهجوم على اليهود انطلاقاً من الجولان.

من أعلى المضفة كنّا نشاهد حركة قليلة للجيش الإسرائيلي ولم تكن يظهر أيّ حشد عسكريّ على الجبهة السورية، فأدركنا أنّ القوّات الإسرائيلية الرئيسية كانت متجمّعة في قواعد خلفية غير بعيدة عن الجبهة استعداداً للهجوم على سوريا. لم أكن مقتنعا بالاستعدادات السورية للحرب إلّا إذا كانت لهم قوّات خلفية لم تتمكّن من الاطّلاع عليها.

زيارة خاطفة إلى لبنان

بعد انتهائنا من زيارتنا لدمشق واطّلاعنا على الأوضاع في الجبهة، توجهنا بالسيّارة إلى لبنان وكان معنا الأخضر الإبراهيمي، ودخلنا البقاع التي كانت تشعّ أخضراراً وتشبه إلى حدّ ما سهول متّيجة في الجزائر من حيث تنوع حقولها وأشجارها المثمرة.

كانت لبنان من بين دول الطّوق ورغم أنّها تعتبر المنطقة الرّخوة في الشرق الأوسط في ذلك الحين إلّا أنّها لم تكن معنية بشكل مباشر بالتهديدات الإسرائيلية.

وفي بيروت كان في استقبالنا وزير الإعلام اللبناني وسفيرنا عبد الكريم بن محمود الذي كان مكلفاً أيضاً في لبنان إلى جانب سوريا. وكانت لنا لقاءات دبلوماسية مع بعض المسؤولين اللبنانيين الذين نظموا مأدبة عشاء على شرفنا في أحد الفنادق، وعرفونا بأشهر المأكولات اللبنانية. وفي صباح الغد ركبنا الطائرة المتوجهة إلى باريس حيث يوجد خطّ جويّ مباشر إلى الجزائر أين عدنا إلى أرض الوطن بعد أن اطلعنا على الأوضاع في الجبهتين المصريّة والسوريّة.

وخلال لقائي مع بومدين قدّمت عرض حال عن زيارتي لكلّ من مصر وسوري، وأشرت إلى أنّ المصريّين لم يأخذوني إلى الجبهة للاطلاع على الأوضاع هناك. أمّا بالنسبة للسوريّين فأخبرته أنني لاحظت اختناق حركة المرور في الطريق الرّابط بين دمشق والجلولان.

بعد هذا الاجتماع الثنائيّ مع بومدين تمّ استدعاء مجلس الثورة وتمّ عرض حال الوضع في الشرق الأوسط، وطلبات كلّ من مصر وسوريا لمساعدتهم بطائرات حربيّة وغوّاصات قتاليّة، وأنفقنا خلال هذا الاجتماع على مساعدة إخواننا العرب في حربهم المتوقعة ضدّ اليهود.

اندلاع حرب جوان 1967

في الوقت الذي كانت مصر تعتقد أنَّ القوَّة الرئيسيَّة لجيش العدو تحشد على الجبهة السوريَّة، كان الجيش الإسرائيليَّ يحضِّر نفسه لتوجيه ضربة شاملة لدول الطوق مستغلًّا تفوُّقه الجويَّ وعدم استكمال بناء القوَّات المسلَّحة المصريَّة بعد العدوان الثلاثي في 1956 الذي وإن انتهى بانتصار دبلوماسيٍّ للقاهرة إلاَّ أنَّه استنزف قوَّاتها المسلَّحة. كما أنَّ سوريا كانت تعاني حينها عدم استقرار داخليٍّ في نظام الحكم بسبب الانقلابات العسكريَّة المتتاليَّة في ظرف قصير. ممَّا جعل استعداداتها للحرب أقلَّ من المطلوب.

وفي هذه الظروف وجَّهت الطائرات الإسرائيليَّة ضربة شاملة لمعظم المطارات العسكريَّة في مصر، ودمَّرت معظم طائراتها الحربيَّة وهي رابضة على الأرض في اليوم الأوَّل لحرب السَّنة أيَّام، حيث قامت الطائرات الإسرائيليَّة بخدعة مأكرة فبدل أن تهاجم المطارات المصريَّة من الجهة الشَّرقيَّة أين كانت الدِّفاعات المصريَّة بانتظارها هاجمتها من الخلف من الجهة الغربيَّة.

أما على الجبهة السوريَّة فتمكَّنت الطائرات الإسرائيليَّة ذات الصَّناعة الأمريكيَّة والفرنسيَّة من تحطيم معظم المقاتلات السوريَّة في مواجهات جويَّة عنيفة، حيث كانت إسرائيل تملك أكثر الطائرات الأمريكيَّة تطوُّراً بالإضافة إلى 10 طائرات مبراج فرنسيَّة الصَّنع كانت ضمن التَّرسنة

المتطورة للقوات الجوية الإسرائيلية في الوقت الذي كانت المقاتلات السورية السوفياتية الصنع أقل تطورا وأقل عددا. مما سهّل إسقاطها وسمح للطائرات الإسرائيلية بالسيطرة على سماء المعركة.

وأصبحت القوات البرية المصرية والسورية والأردنية بدون غطاء جويّ يحميها، مما سهّل على المقاتلات الحربية الإسرائيلية قنص الدبابات والآليات وتدمير قواعد ومراكز تجمع الجيوش العربية. كما سهّل على القوات البرية الإسرائيلية الزحف لاحتلال الضفة الغربية التي كانت تابعة للأردن وقطاع غزة الذي كان تابعا للإدارة المصرية واحتلال صحراء سيناء والسيطرة على هضبة الجولان السورية ذات الموقع الاستراتيجي.

الجيش الجزائري يدخل الحرب ضد الإسرائيليين

بمجرّد وصول خبر الهجوم الجويّ الإسرائيليّ على الجيوش العربية بعد أن أبلغنا به ملحقا العسكريّ في القاهرة صالح بونيدر، قرّر مجلس الثورة إرسال قوات جزائرية على جناح السرعة إلى ميدان المعركة، فلم نكن نحتمل أن تفوتنا فرصة المشاركة في هذه الحرب. وكان بومدين وعبد العزيز بوتفليقة أكثرنا تحمّسا لدخول المعركة وكأتهما كانا عربا أكثر من العرب أنفسهم.

لقد وصلت في اليوم الثاني من الحرب نحو 11 طائرة جزائرية من نوع ميغ إلى أحد المطارات المصرية التي لم تكن قد استهدفت بعد، وكانت هذه الطائرات الحربية هي كلّ ما تملكه الجزائر من أسطولها الجويّ، وهذا للتأكيد على أنّ الجزائر قررت الدخول بكلّ ما تملكه من سلاح في هذه الحرب لموازرة إخوانها العرب، وهو شيء تقلمه لهم بعد دعمهم الشجاع للثورة الجزائرية.

وقاد هذه المقاتلات طيارون جزائريون لم يكونوا قد استكملوا بعد تدريباتهم على القتال الجويّ لكنهم لم تكن تنقصهم لا الإرادة ولا الحمية للدفاع عن الكرامة العربية. وكانت مصر في أمس الحاجة إلى هذه الطائرات بعد أن دمّرت قوّاتها الجوية وأصبحت سماءها مكشوفة. وقد أراد أحد الطيارين الجزائريين الانطلاق بطائرته الميغ لذلك المواقع الإسرائيلية لكنّ المصريين رفضوا السماح له بدخول هذه المغامرة خاصّة وأنّ الطيران الإسرائيلي قد أحكم سيطرته على سماء الحرب.

وحشد بومدين القوّات الجزائرية المتوجّهة إلى الجبهة في ثكنة عسكرية بزرالدا غربي العاصمة وخطب فيهم خطابا ناريا أهب في نفوسهم حمية الحرب قال فيه: «...العدو يتحرّش بالجيش العربيّ، وقد جعلوا إسرائيل خنجرا في قلب الأمة العربية... وأنتم مجاهدون في سبيل القضية العربية، ومصر هي التي تحمّلت عبء الحرب وساعدتنا خلال ثورة التحرير...»

كانت الروح المعنوية لمقاتلينا عالية جداً، فقد كانوا يحترقون شوقاً لمقاتلة الصهاينة، ويتتظرون اللحظة التي يصلون فيها إلى ميادين الوغى حتى يمزقوا أعداءهم شراً ممزق. فانتصارنا على الجيش الفرنسي في حرب التحرير رغم قوته وجبروته أعطانا ثقة قوية بالنفس وبقي أن نبرهن على قوتنا خارج حدود أرضنا.

وتحركت القوات الجزائرية في الشاحنات العسكرية وهتافات الشعب الجزائري والزغاريد تشد أزهرهم، فكلما مرّوا على مدينة أو قرية إلّا واحتشد الناس لتحيّتهم والدعاء لهم بالنصر. لقد كان حلم قهر اليهود وتحرير فلسطين يراودنا بعد أن أنهيّا تحرير الجزائر. واجتازت القوات الجزائرية الحدود التونسية وبلغت الحدود الليبية في المساء وتوقفت هناك لتأخذ قسطاً من الراحة وتناول العشاء قبل أن تستكمل طريقها إلى مصر.

كما أرسلنا باخرة محملة بالأسلحة والذخائر الحربية ومواد التموين الضرورية للحرب، نقلت على ظهرها 30 دبابة وثلاثة فيالق. لكن هذه القوات لم تصل إلّا بعد أسبوعين إلى خطوط المواجهة، وكانت الحرب حينها قد وضعت أوزارها، فلم يتحمّل عبد الناصر مواصلة القتال بعد أن دمرت معظم قواته الجوية، وهو ما جعل في خلق جيشنا غصة لا تطاق ~~بعد~~ أن حرّمنا من المشاركة في هذه الحرب بشكل جدّي، ونحن في ذروة الاستعداد لقتال اليهود.

تعيين بوحارة على رأس قوّاتنا في مصر

خلال اندلاع حرب جوان 1967 بالشرق الأوسط وقرار مجلس الثورة دخول الجزائر الحرب إلى جانب إخواننا العرب ضدّ إسرائيل، خشيت أن يتولّى أحد الضبّاط الفارين من الجيش الفرنسي قيادة وحدات الجيش الجزائريّ على الجبهة المصريّة، لذلك فكّرت في اختيار أحد الضبّاط الميدانيّين من قدماء جيش التحرير بحيث يكون ندّا للضبّاط الفارين من الجيش الفرنسيّ من حيث الكفاءة والشّجاعة لقيادة الجيش في المعارك. فلم أجد أحسن من عبد الرزّاق بوحارة (عضو مجلس الأمانة حاليا) الذي يمتلك شخصية قياديّة قويّة ولديه ثقافة لا بأس بها.

لكن مشكلة بوحارة أنّه لم يكن يُحظّى بثقة بومدين بسبب مواقفه السياسيّة داخل الجيش وانتقاده علانية منح مناصب قياديّة للضبّاط الفارين من الجيش الفرنسيّ، وهو ما دفع بومدين إلى محاولة إبعاده عن الجيش من خلال تعيينه عضوا في المكتب العسكريّ التابع للملحق العسكريّ بالسفارة الجزائرية بفرنسا.

ولصعوبة إقناع بومدين باستدعاء بوحارة من باريس وتعيينه على رأس الوحدات القتاليّة على الجبهة المصريّة - خاصّة وأنّ الضبّاط الفارين من الجيش الفرنسيّ كانوا يزدرونه - استنجدت بسعيد عبيد قائد النّاحية العسكريّة الأولى (البليدة) لمساعدتي في هذه المهمّة. وعندما قابلت

بومدين واقترحت عليه بوحارة سكت ولم يقل شيئا، وبدأ متحفظا عليه، ومع ذلك لم يعترض على الأمر.

وبعد مدة وقّع شابو قرارا بتعيينه قائدا للفيالق الأربعة التي أرسلت في الدفعة الأولى إلى جبهة القتال. كما أرسلت وزارة الدفاع أحد الضباط الفازين من الجيش الفرنسي ويدعى الزائد زرقيني. وهو أعلى رتبة من بوحارة. ليكون ضمن الوحدات القتالية في مصر. وهذه الطريقة سعى بومدين للموازنة بين قدامى ضباط جيش التحرير والضباط الفازين من الجيش الفرنسي.

الجزائريون يقنعون عيد الفاصر بمواصلة الحرب

انتهت الحرب بشكل خاطف في ستة أيام بعد تدخل الأمم المتحدة وكّل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت نكسة شديدة للعرب بعد أن تمكنت إسرائيل من مضاعفة مساحة الأراضي التي احتلتها عام 1948 عدة مرات فزادت من غرور الإسرائيليين واستعلائهم على العرب.

وفي ذروة الإحساس بمرارة الهزيمة ظهر بومدين وخطب خطابه الشهير الذي حاول من خلاله أن يشحذ من جديد همم العرب لمواصلة قتال اليهود وقال كلمته المؤثرة: «إن كنا قد خسرنا المعركة فإننا لم نخسر الحرب.»

كانت هذه الكلمة بمثابة شعاع أمل ينبعث وسط سحب اليأس الدّاكنة، وبدأت الجزائر تعمل على هذا الأساس فأتصل بومدين بالهاتف بعيد النّاصر ليرفع معنوياته ولا يدعه يستسلم لليأس. كما تحرّكت الجزائر عربياً لإعادة تنظيم الصّفوف استعداداً للمعركة القادمة. ودون أن تقصد ذلك خرجت الجزائر من عزلتها المفروضة عليها عربياً بشكل غير رسمي بعد تنحية بن بلة، وأصبحت أكثر حضوراً في القضايا العربيّة المصريّة.

فبعد وقف القتال أرسل بومدين بوتفليقة مع العقيد عبّاس لمقابلة جمال عبد النّاصر الذي كان متأثراً كثيراً لفقدان الجيش المصريّ لطائراته الحربيّة فقال لهما:

«الإسرائيليّون يريدون عبور قناة السويس واحتلال القاهرة.»

فردّ عليه العقيد عبّاس وهو يتّقد حماساً:

«اتركهم يَحْتَلُّوا القاهرة، لكنّهم لن يستطيعوا الصّمود.»

بعد هذا اللّقاء زار بوتفليقة والعقيد عبّاس فيالق الجيش الجزائريّ الأربعة على الجبهة والتي كان يقودها عبد الرّزّاق بوحارة ومعه مجموعة من الضّبّاط السّامين مثل زرقينيّ والهاشميّ هجرس وعبد المجيد شريف وبوزادة. وكانت هذه القوّات مقسّمة إلى مشاة مدفعية وقوّات الدّفاع الجوّيّ عن الإقليم. وكانت قد متركّزة على الجهة الغربيّة لقناة السويس

بالقرب من مدينة بور سعيد. هذه الفيالق الأربعة كانت تمثل أقل من ثمن القوات الجزائرية التي كانت حينها تضم 30 فيلقا. بالإضافة إلى هذا فقد كنّا نحضر لإرسال مزيد من الفيالق إلى الجبهة المصرية.

وبعد شهر من انتهاء الحرب توجهت إلى مصر لشدّ أزر إخواننا هناك ورفع معنوياتهم؛ فقد كانت القصة الإسرائيلية شديدة على نفسياتهم وقاسية على كبرياتهم، واستقبلني اللواء محمد فوزي مدير الكلية الحربية بالقاهرة رفقة بعض الضباط السامين، ودعاني للجلوس معه في مكتبه بالكلية. لم يكن محمد فوزي يستطيع إخفاء الإحباط عن وجهه، فبعد أن تأسف لما وقع في هذه الحرب، اعتبر أنّ ما حدث كان "خدعة قاسية تلقيناها".

لقد رافقنا محمد فوزي إلى مواقع جيشنا على الجبهة أين استقبلنا قائد الفيالق عبد الرزاق بوحارة، وصعدت إلى مكان مرتفع حتّى أتمكن من استطلاع مواقع الجيش الإسرائيلي على الضفة الغربية لقناة السويس بواسطة منظار، فرأيت خنادق عميقة، وبيوتا مبنية لضباطهم، والمؤونة كانت تصلهم.

الحزن كان يسود الأمة المصرية قيادة وجيشا وشعبا؛ فليس من السهل أن تخسر كامل طائراتك الحربية في أقل من أسبوع، فلا يمكن دخول الحرب ضد إسرائيل بدون غطاء جويّ. وإحساسا بالمسؤولية قرّر الزعيم جمال عبد الناصر التنحي عن الحكم وتعيين نائبه محيي الدين زكريا - الذي كان يشغل أيضا منصب وزير الداخلية - رئيسا للجمهورية خلفا

له. فخرج الشعب المصري عن بكرة أبيه في مظاهرات عارمة بالقاهرة يعلن تجديد ثقته في زعيمه رغم النكسة.

وحتى بعد وقف إطلاق النار إلا أن مناوشات كانت تجري بين الطرفين على ضفتي القناة. كما كان الطيران الإسرائيلي يقصف من حين لآخر مواقعنا وقد استشهد خلال الشهر الأول بعد اندلاع حرب الاستنزاف نحو 17 جنديًا جزائريًا. ولكننا لن نخسر أية طائرة مقاتلة على ما أذكر.

زيارتي الثالثة والأخيرة إلى الشرق الأوسط

بعد شهر من وقف إطلاق النار بدأ العرب يمتصون صدمة الهزيمة ويستعيدون توازنهم، وشرعوا في حرب استنزاف للعدو الإسرائيلي، وفي نفس الوقت إعادة بناء قواتهم المسلحة خاصة القوات الجوية التي كانت السبب الجوهرى في خسارتنا للحرب. وكانت كل من الجزائر والعراق بمثابة عمق استراتيجي لكل من مصر وسوريا وهو ما شجع دول المواجهة على الصمود في وجه الغطرسة الصهيونية.

1. مصر:

قمت بجولة ثالثة وأخيرة إلى منطقة الشرق الأوسط بصفتي قائدا للأركان لأبلغ القادة العرب رسالة بومدين بضرورة الاستعداد للمعركة القادمة. وكانت مصر أول محطة لي في هذه الجولة حيث قابلت المشير عبد

الحكيم عامر وزير الدفاع الذي كان يتأسف للمخدعة الإسرائيلية التي أدت إلى خسارة مصر لطائراتها الحربية. وخلال لقائي بالرئيس جمال عبد الناصر قال لي:

«انتظروناهم من الشرق فأتونا من الغرب.»

2. العراق:

محطتي الثانية في هذه الجولة كانت بغداد أين لاقيت الرئيس العراقي عبد السلام عارف الذي أكد لي على ضرورة التهيئة للمعركة القادمة التي ستكون شرسة. ولكنه تحدّث عن إعادة تنظيم الجيوش وقال: «الذي علينا سنقلّمه وسنعدّه.»

وبلّغت عبد السلام عارف رسالة شفوية من بومدين حول ضرورة الاستعداد للحرب، فردّ عليّ: «بلغ سلامي لبومدين.» وشكر الجزائريين الذين شاركوا في الحرب رغم أنّ المعركة لم تدم طويلا وقال: «حتّى نحن بعثنا أسلحة إلى سوريا لكننا لم نصل إلى المعركة.»

3. سوريا:

محطتي الثالثة كانت سوريا أين لاقيت وزير الدفاع حافظ الأسد (أصبح رئيسا للجمهورية بعد انقلابه الناجح على الرئيس الأناسي في 1970) وتحدّثت معه حول ضرورة الاستعداد للمعركة القادمة، وأنّ "الجزائر مستعدة

لتقديم المساعدة بالإمكانات المطلوبة عندما تقررون ذلك وستكون حينها جاهزين لذلك." وطلب مني حينها تزويد الجيش السوري بالغواصات.

وقادنا الحديث خلال هذا اللقاء إلى مناقشة القضية الفلسطينية وسبل دعم حركة التحرير الفلسطينية "فتح" والتي كانت سوريا تحتضن بعض خلاياها. وأخبرني حافظ الأسد أنهم لا يسمحون للمقاومين الفلسطينيين بالقيام بأية عملية فدائية ضد إسرائيل إلا بعلمهم. وأكد لي أنهم يراقبون تحركات الثوار الفلسطينيين الذين يحاولون إخفاء نشاطاتهم عنهم معتبرا أن الثوار ينشطون على أرضهم لذلك لا بد أن يكونوا على علم بكل حركاتهم وعملياتهم العسكرية ضد إسرائيل حتى يكونوا مستعدين ويقظين لأية ردة فعل إسرائيلية على هذه العمليات الفدائية.

وفي الوقت الذي دخلنا في حرب استنزاف مع العدو الإسرائيلي ونجحنا في شحذ هم القادة العرب للاستعداد للمعركة القادمة، ووعدنا كلاً من مصر وسوريا بتزويدهم بأقصى ما نملك من السلاح والرجال كان الشرخ بيني وبين بومدين يزداد اتساعاً بسبب تكراره لنفس الخطأ الذي من أجله قمنا بتنحية بن بلة. ووصلت الأزمة بيني وبينه إلى ذروتها قبيل نهاية هذه السنة.

الفصل التاسع

الخلاف مع بومدين

الضَّبَّاطُ الْفَارِزُونَ مِنَ الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ يَتَسَلَّقُونَ مَنَاصِبَ الْقِيَادَةِ

تسمية "الضَّبَّاطُ الْفَارِزِينَ مِنَ الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ" (DAF) أُطْلِقَتْ عَلَى الْجَزَائِرِيِّينَ الَّذِينَ كَانُوا مُجَنَّدِينَ بِشَكْلِ دَائِمٍ وَعَنْ طَوَاعِيَةٍ دَاخِلٍ وَحَدَاتِ الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ خِلَالَ فِتْرَةِ الْإِحْتِلَالِ، وَالَّذِينَ التَّحَقُّقُوا بِثَوْرَةِ التَّحْرِيرِ خَاصَّةً بَعْدَ 1958. وَلَا يَقْصِدُ بِهِمُ الْجَزَائِرِيُّونَ الَّذِينَ قَضَوْا فِتْرَةَ الْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْإِجْبَارِيَّةِ فِي صُفُوفِ الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ عَلَى غُرَارِ بْنِ بُولْعِيدٍ وَبَنَ بَلَّةَ وَالَّتِي أَكْسَبَتْهُمْ خُبْرَةً قِتَالِيَّةً أَفَادَتْهُمْ فِي حَرْبِ التَّحْرِيرِ. كَمَا لَا يَقْصِدُ بِهِمُ الضَّبَّاطُ الْجَزَائِرِيُّونَ الَّذِينَ فَرَّوْا مِنَ الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ فِي السَّنَاتِ الْأُولَى لِلثَّوْرَةِ. وَيُمْكِنُ تَقْسِيمُ الضَّبَّاطِ الَّذِينَ عَمَلُوا فِي الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ إِلَى ثَلَاثِ فِئَاتٍ وَهِيَ:

أ. ضَبَّاطُ أَذْوَ الْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ: بِحَكْمِ كَوْنِ الْجَزَائِرِ بِنَصِّ الدَّسْتُورِ الْفَرَنْسِيِّ جُزْءًا لَا يَتَجَزَّأُ مِنَ التَّرَابِ الْفَرَنْسِيِّ، وَاعْتِبَارِ أَهْنَائِهَا مُوَاطِنِينَ فَرَنْسِيِّينَ مِنَ الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ، فَقَدْ أُجْبِرَ الْجَزَائِرِيُّونَ عَلَى أَدَاءِ الْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ فِي الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ خَاصَّةً خِلَالَ الْحَرْبَيْنِ الْعَالَمِيَّتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَخِلَالَ حَرْبِ الْهِنْدِ الصِّينِيَّةِ فِي الْفِيْتَنَامِ. وَكَانَ مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ أَحْمَدُ بْنُ بَلَّةَ أَحَدَ زَعَمَاءِ الثَّوْرَةِ التَّحْرِيرِيَّةِ الَّذِي كَانَ ضَابِطَ صَفِّ بَرْتَبَةِ مُسَاعِدِ أَوَّلٍ.

ب - ضبّاط التحقوا بالثورة في بداياتها: عند اندلاع ثورة التحرير في نهاية 1954 التحق العديد من الضبّاط والجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي بالثورة التحريرية خاصة ما بين سنتي 1955 و1957 وانضموا إلى المجاهدين في الجبال على غرار عبد الله بلهوشات الذي التحق بالثورة في 1955 وعبد الرحمن بن سائر الذي هرب كتيبة من الجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي رفقة عمّد عواشيرة في 1956.

ج - الضبّاط الفازون من الجيش الفرنسي: وهم الضبّاط الذين كانوا في الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة على الحدود منذ 1958 وجاؤوا من خارج الجزائر. ورغم أنّ الصحافة الفرنسية كتبت حينها أنّ من بين هؤلاء الضبّاط من هم مندسّون ويُعشّوا خصيصا لاختراق الثورة والتجسس على جيش التحرير. لكننا لم نأخذ هذا الكلام بعين الاعتبار بل اعتبرناه دعاية استعمارية، إلّا أنّنا مع ذلك كنّا نحذرين منهم، وكلفناهم بالإشراف على تدريب ضباط وجنود جيش التحرير في المدارس العسكرية على الحدود المغربية والتونسية. وتركّز الضبّاط الفازون من الجيش الفرنسي ضمن وحدات جيش الحدود ولم يكن يعرف عنهم أنّهم قاتلوا في الدّاخل. ومن أبرز هؤلاء الضبّاط خلال الثورة الرّائد إدوير مدير ديوان وزير القوّات المسلّحة لجيش التحرير العقيد كريم بلقاسم. وهؤلاء الضبّاط هم الذين استعان بهم بومدين في تحقيق أهدافه. كما استغلّوه في

تثبيت أرجلهم داخل الجيش. وهؤلاء كنّا نحاول إدخالهم في نظام الثورة لكنهم بعد الاستقلال أدخلونا في نظامهم.

د - المارسيون: ويقصد بهم كل من التحق بجيش التحرير بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 والذي كان بمثابة تاريخ انتصار الثورة، حيث التحق بنا ضباط وجنود جزائريون في الجيش الفرنسي وحتى حركي وكذلك شرطة الهيئة التنفيذية المؤقتة ومواطنون عاديون. ولم يكن للمارسيين دور يستحق الذكر في أعلى هرم السلطة.

بومدين يحاول إحداث التوازن داخل الجيش

عرف ما اصطلح عليهم بـ"الضباط الفارين من الجيش الفرنسي" الذين التحقوا بجيش التحرير بمستواهم العسكري الجيد سواء من حيث التدريب أم الانضباط. لذلك أوكلت لهم مهمة تدريب مجاهدي جيش التحرير في مدارس عسكرية على الحدود التونسية والمغربية. لكنهم لم يكونوا يتمتعون بشعبية وسط المجاهدين بل كان ينظر إليهم بعينريبة.

وسعى جيش التحرير خلال الثورة إلى استقطاب الضباط والجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى صفوفه بهدف زعزعة كيان الجيش الفرنسي وإرباك صفوفه والاستفادة من السلاح الذي يفرز به هؤلاء

والذي كان المجاهدون في أمس الحاجة إليه. والهدف الثالث هو الاستفادة من خبرة هؤلاء في استعمال السلاح والتدريب العسكري.

ولتشجيع هؤلاء الضباط على الالتحاق بالثورة كنّا نعدّهم برفع رتبهم العسكرية بدرجة واحدة عمّا منحهم إيّاه فرنسا من رتب. ولم تكن فرنسا في الغالب تمنح الجزائريّين رتباً عسكريّة عالية.

وخلال قيادي لأركان الجيش الوطنيّ الشعبيّ (1963 - 1967) كان مجموع "الضباط الفارين من الجيش الفرنسيّ" بجميع رتبهم نحو 200 ضابط وضابط صفّ. لكن أبرز هؤلاء الضباط كان الرائد عبد القادر شابو الأمين العامّ لوزارة الدفاع والذي كان بمثابة مستشار ليومدين، وصلاحيّاته الإدارية كانت تفوق صلاحيّاتي وأنا قائد أركان. وهو الذي كان يوقع مراسيم تعيين الضباط وتحويلهم وترقيتهم. وبصفتي قائد أركان كنت أحتاج إلى توقيع شابو عندما أطلب أيّ تجهيز أو تمويل للجيش.

والحقيقة أنّ شابو كان يحترمني ولم يحدث طيلة قيادي لأركان الجيش الوطنيّ الشعبيّ أن اصطلمت معه أو حدث بيننا أيّ خلاف جدّي. لكنني كنت أرفض من حيث المبدأ أن يتولّى "الضباط الفارّون من الجيش الفرنسيّ" مناصب قياديّة حسّاسة في الجيش. وكنت أرى أنّ دورهم يجب أن يقتصر على التدريب فقط. وهذا ما كان يوافقني فيه يومدين مع معظم القادة السّياسيين والعسكريّين في الحزب وخاصة العقيد شعبانّي والرائد

عليّ منجليّ عضو قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الذي كان أوّل من انتقد اعتماد جيش التحرير على الضباط الفارين من الجيش الفرنسيّ خلال اجتماع مجلس الثورة في 1960.

وسعى بومدين إلى إحداث التّوازن بين "الضّباط الفارين من الجيش الفرنسيّ" وقدماء ضباط جيش التحرير في المناصب والمسؤوليّات. لكن شيئاً فشيئاً أصبحت الكفّة تميل لصالح الضّباط الفارين من الجيش الفرنسيّ الذين أصبحوا يستعرضون عضلاتهم بفضل مستواهم المعرفيّ الذي يفوق مستوى معظم قدامى ضباط جيش التحرير من أبناء الشعب الذين لم يخضعوا لتكوين عسكريّ بالمعنى الأكاديميّ لانشغالهم بالجهاد والكفاح المسلّح ضدّ الاحتلال الفرنسيّ خلال الثورة.

ولحسن الحظّ فقد تمّ تأطير الجيش وتوزيع الضّباط وقادة الجيش على الوحدات قبل أن يتولّى الضّباط الفارّون من الجيش الفرنسيّ مناصب قياديّة ويتمكّن شابو من الوصول إلى منصب رئيس ديوان وزارة الدّفاع ثمّ أمينا عامّا لها. وهذا المنصب لم يكن موجوداً في السّنوات الأولى للاستقلال.

أصبحت وزارة الدّفاع محاطة بعدد من الضّباط الفارين من الجيش الفرنسيّ البارزين أمثال الرّائد محمّد زرقينيّ الذي كان يتمتّع بمستوى عالٍ ويتقن العربيّة والفرنسيّة، ومعه كل من هوفمان وبوتلّة. بالإضافة إلى ضباط آخرين أمثال عبد المجيد علام ومحمّد علام والضّابط مصطفى

الذي كان مكلفاً بالتدريب العسكري في مدرسة ضباط الصف بالبليدة. وقبلها كان مكلفاً بالتدريب في مدرسة عسكرية بقرن الحلفاية على الحدود التونسية الجزائرية خلال الثورة. إلا أن قادة النواحي العسكرية كانوا كلهم من قدماء ضباط جيش التحرير.

وأصبح ازدياد نفوذ الضباط الفارين من الجيش الفرنسي داخل الجيش يقلق الكثير من ضباط جيش التحرير. بل أصبح يقلقني أكثر خاصة بعد أن أصبح بومدين يحاول تهيش دوري بصفتي قائدا للأركان ويستشير الزائد شابو في القضايا العسكرية للجيش دون الرجوع إلي. رغم أن بومدين كان يحترمني كثيراً ويقدر مكانتي باعتباري أحد مجاهدي الزميل الأول للثورة، ودوري في الفرار التاريني من سجن الكدية رفقة البطل مصطفى بن بولعيد، ونشاطي في حرب التحرير بالقاعدة الشرقية وعلى رأس الولاية الأولى، وحمائي له عندما استنجد بي قبيل الاستقلال عندما عزلته الحكومة المؤقتة وأمرت باعتقاله. فضلاً عن قيامي بتوقيف بن بلة وإيصاله (بومدين) إلى سلة الحكم. ومع كل ذلك بدأت أشعر أن "الضباط الفارين من الجيش الفرنسي" استطاعوا أن يشكّلوا حاجزاً بيني وبينه.

كنت مقرباً جداً من بومدين، إذ كنت أحد العناصر الفعالة في الدولة باسم الولاية الأولى (الأوراس) لأن الولايات الست كانت الركائز التي تأسست عليها الدولة الجزائرية والجيش الوطني الشعبي. وأصبح نفوذي

داخل الدولة والجيش يزداد بعد تعييني قائدا للأركان، وبعدها عضوا في المكتب السياسي للحزب في 1964. وساهم دوري المحوري في الإطاحة بين بلة في زيادة مكائتي داخل الدولة. ورغم أن الجيش كان ملتصقا حول بومدين إلا أن قطاعات منه كانت تأتمر مباشرة بأمرى. وهذا ما جعل بومدين يحسب لي ألف حساب عندما توترت العلاقات بيننا.

لكن بعد مرور علمين على تنحيتنا لبن بلة لاحظت على بومدين ثغرات في التسيير؛ أخطرها ضمه لديوانه بعض "الضباط الفارين من الجيش الفرنسي". بل أكثر من ذلك فقد ترك لهم مهمة تنظيم الجيش. أما قدماء ضباط جيش التحرير فصار يعددهم شيئا فشيئا عن المناصب القيادية داخل الجيش على أساس أنهم قليلو الانضباط والطاعة على عكس الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، مما جعل علاقتي ببومدين تشهد فتورا متزايدا.

مشاكل المجاهدين لا تجد طريقها إلى الحل

في أوائل عام 1967 طرحت على بومدين مشكل المجاهدين وأسر الشهداء وضرورة التكفل بهم؛ فقد كانت أوضاع الكثير منهم صعبة وظروف عيشهم بائسة، وكانت تصلني الكثير من الشكاوي في هذا الشأن. ورغم أن بومدين كان يلقي خطابات مؤثرة على الشعب إلا أنه لم يفصل في كثير من القضايا، وترك حاشيته هي التي تتصرف.

فلم أكن مرتاحاً للطريقة التي تم الاستيلاء فيها على القيلات والسكنات التي تركها المعمرون وعملاء الاستعمار عند رحيلهم من الجزائر غداة الاستقلال. كما أنّ عملية تعيين الإطارات السامية في المناصب الإدارية بشكل عشوائي كان يثير تحفظاتي، وظهور فئة المجاهدين المزيفين والوصوليين والانتهازيين أصبحت قضية تطرح نفسها بأكثر حدة؛ فكل واحد يريد أن يكون مجاهدا يأتي بأبناء عمومته أو أصدقائه ليشهدوا زورا بذلك أو يقدم رشايي ويصبح بذلك مجاهدا يحظى بمختلف الامتيازات حتى ولو لم يشارك في الثورة بأي شكل. وربما كان حركياً أو عميلاً للاستعمار وتمكّن من التهرب في أوساط المجاهدين. فقد كانت هناك صعوبات كثيرة في عملية فرز المجاهدين الحقيقيين عن المزيفين.

لذلك اقترحت على بومدين تأسيس مجلس خاص لحل مشاكل المجاهدين، ونعيد توزيع الثروة بعدالة على الشعب الجزائري وخاصة المجاهدين والمستبليين والمناضلين والمخلصين من هذا الوطن، ونضع قائمة تحدّد أسماء كلّ هؤلاء بدقة ووفق مقاييس محدّدة، ومن هذه القائمة نختار الإطارات التي تسيّر البلاد.

وكان الدكتور النقاش وزير المجاهدين والشؤون الاجتماعية قد أشار في أحد تقاريره إلى أنّ عدد الأسرى في السجون الاستعمارية كان كبيراً ومن الصعب التفريق بين المجاهدين والمناضلين، وأنّ معظمهم يطالبون بالالتحاق

بالجيش لأنهم لا يجدون ما يستدّ رمقهم نظرا إلى انتشار البطالة بسبب عدم وجود فرص عمل. لذلك اقترح أن يقوم كلّ قطاع إداريّ بتوظيف 10 بالمئة من المجاهدين. أمّا معطوبو حرب التحرير العاجزون عن العمل فتقدّم لهم منحة ليقوّتوا منها. إلّا أنّ توصيات النقاش لم تطبق في الميدان.

ولذلك وضعت أمام بومدين اقتراحا آخر يتمثل في خلق كتابة دولة للمجاهدين تابعة لوزارة الدفاع باعتبارها الأقرب للمجاهدين حتّى نتمكن من حلّ مشاكلهم الاجتماعية بأكثر فاعليّة وقوّة إلزاميّة. لكن بومدين كان يجيب على اقتراحي بشكل عام ولم يكن بيدي استعدادا لحلّ مشاكل المجاهدين بشكل جدّي إلى أن صارحني يوما قائلا:

« سي الطاهر، خليفهم، هذوا ما تخلاصش مشاكلهم حتّى يخلصو. »

بمعنى دَعَكَ من المجاهدين، فهؤلاء لن تنتهي مشاكلهم حتّى يموتوا جميعا.

هذه الكلمة التي قالها بومدين صدمتني وأصابتني في الصميم. بل أحبطت معنوياتي لأنني كنت أنظر إلى المجاهدين كمائلة واحدة، ولا ينبغي أن نتخلّى عن فئة منّا وتركها تموت جوعا وذلاً في الوقت الذي يستولي الوصوليون بشكل عشوائي على الفيلات ومزارع التسيير الذاتيّ التي تركها المعمرّون.

لرأى أن أركان المجاهدين وعائلاتهم يتجمعون في الساحات وأمام الهيئات الرسمية للاحتجاج على وضعيتهم الاجتماعية الصعبة. واعتبرت أن بومدين يتحمل هو وحاشيته جزءا من معاناة هؤلاء المجاهدين، خاصة وأن الضباط الفارين من الجيش الفرنسي كانت لهم نية لتصفية الجيش من بعض الإطارات من المجاهدين خصوصا أولئك الذين قد يشكلون خطرا على تمدد نفوذهم في الجيش، من خلال اختلاق صعوبات لهم لدفعهم للخروج من الجيش كعدم إدراج بعضهم في قوائم الإطارات المستفيدة من دورات التدريب في الخارج، وعدم ترقيتهم أو عدم تكليفهم بمهام معينة بعد عودتهم من دورات التكوين في الخارج مثلما حدث مع مصطفى بلوصيف. ومن جهة أخرى كان يتم تسريحهم إراديا من خلال دفع 2 مليون سنتيم كتعويضات لكل من يقبل بمغادرة الجيش إراديا. وقد سعت لإقناع ومساعدة الكثير من الضباط من قداماء جيش التحرير على عدم مغادرة صفوف الجيش بالرغم من العراقيل والمثبطات بل وحتى التحفيزات لدفعهم للخروج من السلك العسكري.

كما عملت على محاربة عقلية التفريق بين جيش الخارج (جيش الحدود) وجيش الداخل (جيوش الولايات إبان الثورة)، فتوحيد الجيش وعدم التفريق بين جنوده وضباطه كان من الأهداف الأساسية التي

سعت إلى تحقيقها خلال قيادتي لأركان الجيش الذي اعتبره القوة الوحيدة التي استطاعت بناء الدولة الجزائرية على أسس متينة.

ولكنّ بحكم أنني كنت ضمن جيش الداخل كما كنت ضمن جيش الخارج أدرك جيداً أنّ معاناة جيش الداخل خلال الثورة كانت أكثر صعوبة من التحديات التي واجهها جيش الحدود؛ فأغلب من كان يخرج إلى تونس أو إلى المغرب لا يرجع إلى الداخل لأنه يجد نفسه بعيداً عن عضات الجوع ولسعات البرد. إلاّ أنّه وبعد الاستقلال سيطر جيش الحدود - الذي يضمّ في صفوفه الضباط الفارين من الجيش الفرنسي - على معظم المناصب الحساسة في الجيش الوطني الشعبيّ بدعم من يومدين الذي كان يرى في جيش الحدود أكثر ولاء لشخصه من جيش الداخل المقسم على عدة ولايات وعدة ولايات. ولهذا تمّ التخلّص بطريقة أو بأخرى من مجاهدي الداخل الذين لا يظهرون قدراً كافياً من الطاعة والولاء.

الانفراد بالحكم وعدم الرجوع إلى الشرعية

كنّا نعيب على بن بلة ميله للحكم الفرديّ على حساب مبدأ القيادة الجماعية، وتركيزه لعدّة سلطات بيده. وعندما اتّفقنا على الإطاحة به كان أخشى ما أخشاه أن نفترق بعد ذلك. لذلك أصررت على التأكيد على تحديد مدة زمنية للعودة بالبلاد إلى الشرعية. وكان ردّ قايد أحمد "عام أو

عامين"، لكن بومدين رفض تحديد مدة زمنية لذلك "حتى لا نضيق الوقت على أنفسنا". ورغم أنني هددت حينها بعدم الاشتراك معهم في التصحيح الثوري إذا لم يفصل في الأمر إلا أن تطمينات قايد أحمد دفعني إلى التراجع دون أن أتخلص من هواجسي.

وبعد مرور عامين على التصحيح الثوري لم يقم بومدين بأي إجراء يتم عن رغبته في العودة إلى الشرعية لا عبر الانتخابات العامة ولا حتى بإعادة مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني لعام 1964 الذي اتهم بن بلة بتزويره والتزم بإعادة تصحيحه. وهذا ما أبلغناه لقادة الدول التي زرتها وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، لكن بومدين تنصل عن وعده.

كل ما قام به بومدين هو تنظيم انتخابات بلدية في فيفري 1967 حيث قمت بتنشيط الحملة الانتخابية في سطيف التي كانت تضم حينها كلا من بجاية وبرج بوعريريج والمسيلة. وكنا نحن من أشرف على تحضير القوائم الانتخابية والشعب يختار ممثليه من بين مرشحي الحزب في القائمة الواحدة.

اعتقدت أن الانتخابات البلدية ستكون خطوة أولى مستلها انتخابات ولائية وأخرى برلمانية فكلّمت بومدين حول هذا الأمر فرد عليّ بلهجة مغربية: «بالتي» أي: رويدك. وأضاف: «هذا الشعب كي ترخف عليه كالديس يجرحك». أي: إن الشعب الجزائري عندما تخفف قبضتك عليه فقد تنقلت الأمور ويجرحك مثل أوراق نبات الديس.

تأكدت حينها أنّ بومدين كان رافضاً لفكرة إعطاء الحرية للمناضلين لاختيار ممثليهم في المجالس الولائية والمركزية، وكان يفضل أن يتحرك ببطء حتى تتضح الأمور قبل أن ينتقل إلى مرحلة أخرى.

كما أنّ مدغريّ وزير الداخلية لم يكن متحمساً للتنازل عن جزء من صلاحياته لصالح الهيئات المنتخبة سواء على مستوى البلديات أم الولايات، وشكّل ذلك عائقاً إضافياً أمام العودة إلى الشرعية.

وبدأت هواجسي السابقة تتأكد؛ فنحن خلعنا "ديكتاتورا" لنضع "ديكتاتورا" مكانه، والفرق بينهما أنّ بن بلة لم يكن يسيطر على الجيش. أمّا بومدين فأصبح يسيطر على كلّ مقاليد السلطة؛ فهو رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس الثورة ووزير الدفاع، بل إنّ مجلس الثورة الذي يمثل القيادة الجماعية التي تشكلت بعد التصحيح الثوري لم تعد اجتماعاته سوى شكليّة وموجهة للاستهلاك الخارجي والدعائي، أمّا القرارات الحاسمة فتتخذ خارج المجلس.

شعرت حينها أنّ بومدين لا يختلف كثيراً عن بن بلة في نزوعه نحو الحكم الفرديّ وتصفية خصومه وحلفائه المرحليّين الواحد تلو الآخر، وقد يأتي دوري يوماً ما، وقد شملت ذلك عندما عرض عليّ بومدين "ترقيتي" وزيراً للدفاع. فهمت حينها أنّه يحاول إبعادني عن قيادة الأركان لأنّها في اتصال مباشر بالجيش، وإذا تمكّن بومدين من تعيين قائد أركان مقرب منه

فَسَافَقَدْ سُلْطَنِي الْحَقِيقِيَّةَ عَلَى الْجَيْشِ وَأَصْبَحَ مَعْلَقًا فِي الْمَوَاءِ. وَشَكَّكَتْ فِي أَنَّ هَذَا الْاِقْتِرَاحَ لَيْسَ مِنْ بَنَاتِ أَفْكَارِهِ بَلْ قَدْ يَكُونُ قَدْ أُوحِيَ لَهُ بِهِ أَحَدٌ مُسْتَشَارِيهِ لِنَدْلِكَ اعْتَلَرَتْ بِدَبْلُومَاسِيَّةٍ عَنْ هَذَا الْعَرَضِ "الْكُرِيمِ".

وَازْدَادَتْ شُكُوكِي بَعْدَ أَنْ تَهَرَّبَ بَوْمَدِينُ مِنْ تَحْدِيدِ صِلَاحِيَّاتِ هَيْئَةِ الْأَرْكَانِ عِنْدَمَا فَاتَحْتَهُ فِي الْأَمْرِ. بَلْ حَاصِرُنِي بِالضَّبَاطِ الْفَازِينَ مِنَ الْجَيْشِ الْفَرَنْسِيِّ الَّذِينَ صَارُوا يَتَوَلَّوْنَ مَنَاصِبَ قِيَادِيَّةٍ فِي الْجَيْشِ وَالَّذِينَ لَمْ تَكُنْ لَدَيَّ سُلْطَةٌ حَقِيقِيَّةٌ عَلَيْهِمْ فِي ظِلِّ وَلَانِهِمُ الْمَطْلُوقَ لِبَوْمَدِينِ، فَرَفَضْتُ أَنْ أَكُونَ مَجْرَدَ قَائِدٍ شَكْلِيٍّ لِلْجَيْشِ.

بَوْمَدِينُ لَمْ يَعِدْ بِمُشَاوَرَتِي فِي تَعْيِينِ كِبَارِ مَسْؤُولِي الدَّوْلَةِ

قَبْلَ تَنْحِيَّتِنَا لِبَنْ بَلَّةَ كَانَ بَوْمَدِينُ يَسْتَشِيرُنِي فِي الْكَثِيرِ مِنَ التَّعْيِينَاتِ لِمَنَاصِبِ حَسَّاسَةٍ فِي الْجَيْشِ، وَكَانَ يَأْخُذُ بِرَأْيِي دُونَ جِدَالٍ. وَلَكِنْ بَعْدَ التَّصْحِيحِ الثَّوْرِيِّ بِدَأْ يُتَغَيَّرُ، وَأَصْبَحَ يَعْيِّنُ الْكَثِيرَ مِنَ الْمَسْؤُولِينَ فِي الْجَيْشِ وَالْحُكُومَةِ دُونَ الرَّجُوعِ إِلَيَّ أَوْ حَتَّى مُشَاوَرَتِي.

وَبَلَغَ الْأَمْرَ مَدَاهُ عِنْدَمَا اقْتَرَحْتُ عَلَى بَوْمَدِينِ تَعْيِينَ آلِ خَلِيفَةِ لَعَرُوسِي وَوُزِيرَا فِي الْحُكُومَةِ خَاصَّةً وَأَنَّهُ وَقَفَ إِلَيَّ جَانِبَنَا عِنْدَ قِيَامِ التَّصْحِيحِ الثَّوْرِيِّ ضِدَّ بَنْ بَلَّةَ. كَمَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْإِطَارَاتِ الْمُتَقَفَّةِ خِلَالِ الثَّوْرَةِ وَعَيَّنَ وَزِيرًا فِي أَوَّلِ حُكُومَةِ لِلْمَجَزَائِرِ الْمُسْتَقْلَةِ. لَكِنْ بَوْمَدِينُ كَانَ

يرد علي بالصمت. أمّا بلعيد عبد السلام (أصبح رئيساً للحكومة في التسعينيات) فكان ينتقد خليفة لعروسي بشدة أمام بومدين لكونه كان موظفاً لدئي فرنسا قبل الثورة. فدافعت عن خليفة وقلت له: «كلنا كنا موظفين عند فرنسا وحتى بن بلة كان مساعداً أولاً في الجيش الفرنسي».

وألححت على بومدين لتعيين خليفة لعروسي في الحكومة، وفي آخر مرة ردّ علي بغضب: «كليتلي تحي علي لعروسي... نخليو جماعتنا لنبعد، إذا نعطيه كاتب دولة للنقل». وكان يقصد أن نضمّ في البداية الإطارات الغاضبة علينا لاسترضائها في البداية لإحداث التوازن داخل دواليب الدولة وكمرحلة ثانية يتمّ مكافأة المساندين لنا.

توجّهت رفقة الرائد السعيد عبيد إلى بيت خليفة لعروسي لأعرض عليه منصب كاتب دولة للنقل العام، وكانت هذه أوّل مرة أسمع فيها بمنصب كاتب دولة ولم أكن أعلم بالضبط حجمه أو أهميته. واجتمعت مع لعروسي وعبد العزيز زرداني وزير العمل والدكتور بن غزال وحوحو (أصبح وزيراً فيما بعد) وناقشنا الأمر لكنّ لعروسي خليفة امتنع من هذا العرض وقال:

«هم يعطيهم وزارات وأنا كاتب دولة».

وهذا الرّدّ زادني أسفا لرفض بومدين طلبي بتعيين لعروسيّ في منصب وزير فقلت للحاضرين في ذلك اللقاء وأنا حاتق على بومدين:

« نتما تدفعوا "لا كاس" نديروها ونروحوا فيها كامل.»

بمعنى: "أنتم تدفعون بنا للصّدام (مع بومدين)، سنذهب إليه (لصّدام)، وسندفع الثمن كلّنا".

خليفة لعروسيّ (من أمين عامّ وزارة المخابرات إلى صيدليّ بسيط)

تعود أصول عائلة آل خليفة لعروسيّ إلى ولاية الوادي، وهو ابن شقيق الشّاعر الكبير محمّد العيد آل خليفة أحد أعضاء جمعيّة العلماء المسلمين، وعاشت عائلة خليفة فترة من الزّمن في مدينة عين البيضاء بألم البوافي. وكان لعروسيّ من المحظوظين في ذلك الوقت حيث وصل إلى مستوى تعليميّ محترم وتخرّج حاملا معه شهادة في الفلاحة خاصّة وآنه كان يجيد الفرنسيّة والعربيّة معا. ولذلك عيّنته الإدارة الاستعماريّة رئيس دائرة بفرنسا وهناك تزوّج بامرأة فرنسيّة وأنجب منها طفلين.

بعد اندلاع الثورة التحريريّة المباركة في 1954 طلق خليفة لعروسيّ زوجته الفرنسيّة والتحق بالولاية الخامسة (وهران) وعمل تحت قيادة العقيد عبد الحفيظ بوصوف في المغرب ثمّ انتقل معه إلى تونس. وكان بمثابة الذراع الأيمن لبوصوف ورجل ثقته. فقد عرف بثقافته الواسعة

وانضباطه التنظيمي، وكان "رمزا للإداري الذي يتلقى الأوامر ويبلغها".
وشغل فيما بعد منصب أمين عام في وزارة التسليح (المخابرات) في
الحكومة الجزائرية المؤقتة التي أعلن عنها في 19 سبتمبر 1958.

بعد إعلان استقلال الجزائر ووقوع أزمة صائفة 1962 وجد خليفة
لعروسي نفسه مختارا بين مساندة الحكومة المؤقتة ومسؤوله المباشر عبد
الحفيظ بوصوف وزير التسليح والمخابرات والقائد السابق للولاية
الخامسة، أو دعم التحالف الذي جمع أحمد بن بلة الزعيم السياسي
وهواري بومدين القائد العسكري. لكنه حسم أمره في النهاية لصالح
الطرف الأخير خاصة وأنه كان يميل إلى صف الجيش ويتعاطف معي
بحكم الجهة فالتحق بي في الولاية الأولى بالأوراس.

وعندما سيطر بن بلة على الحكم عين خليفة لعروسي وزيرا للبتترول
والمناجم والتصنيع في أول حكومة جزائرية مستقلة وذلك لمدة عام واحد.
ونظرا إلى إتقانه عدة لغات من بينها الإنجليزية عين سفيرا للجزائر في بريطانيا.

ولما أراد لعروسي بعد الاستقلال أن يتزوج من امرأة جزائرية طلب
من الشيخ عبد الرحمن شيبان الرئيس الحالي للجمعية العلماء المسلمين أن
يساعده في هذا الأمر. فأقترح عليه هذا الأخير امرأة من بجاية من عائلة
"كبّاش" المعروفة في منطقة القبائل الصغرى. وتزوجها لعروسي وأنجبت
له ثلاثة أطفال من بينهم عبد المؤمن الذي كان له فيما بعد شأن وأي شأن.

نُصّب لعروسيّ فيها بعد رئيساً مديراً عاماً للخطوط الجويّة الجزائريّة لكن طموحاته كانت أكبر من ذلك بكثير؛ فقد وقف مسانداً للتّصحيح الثوريّ الّذي قدّنه مع بومدين ضدّ بن بلّة في 19 جوان 1965. وخلال أزمته مع بومدين في 14 ديسمبر 1967 اعتقل وأتهم بالمشاركة في حركتنا وحكم عليه بالسّجن لمُدّة أربع سنوات، ولكن أطلق سراحه بعد سنة واحدة قضّاها في السّجن.

ونظراً إلى خبرته وثقافته في الشّؤون الدّوليّة تمّ تعيين خليفة لعروسيّ في بداية السّبعينيّات ممثلاً للجزائر في مجلس الأمن والسّلم المقترب من الكتلة الشّرقية في فترة عرفت تصاعداً للحرب الباردة بين المعسكرين الشّرقيّ بقيادة الاتّحاد السّوفياتيّ والغربيّ بزعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وساعده منصبه ذلك في تأليف كتابين في هذا الشّأن، وقامت زوجته شخصيّاً بتصنيف الكتابين بالآلة الرّاقنة وكانت خير عون له عند نشرهما.

قرّر لعروسيّ التّخليّ عن الحياة السّياسيّة والالتفات إلى الجانب العلميّ فالتحق بمعهد الصّيدلة بالجزائر العاصمة ودرس هناك إلى غاية تخرّجه. وبعدها فتح لعروسيّ صيدليّة وأنجز نجحاً صغيراً لصناعة بعض الأدوية. وكانت زوجته تساعد في العمل وتشرف أحياناً على صندوق المال بالصّيدليّة وظلّ يزاول هذه المهنة إلى أن توفّي في منتصف الثّمانينيّات.

وأشهد أنّ خليفة لعروميّ الذي كان لي صديقاً مقرباً وكُنّا نتبادل الزيارات العائليّة توفيّ ووضعهُ المالّيّ محدود حيث واصل ابنه عبد المؤمن العمل بالصّيدليّة بعد وفاة أبيه. ولم أعرف عبد المؤمن خليفة إلّا عندما كان مرافقاً ولم ألتقه بعد ذلك.

"جماعة وجدة" تتألب ضدّ منجليّ

خلال أحد الاجتماعات لمجلس الثورة بمقرّ الرّئاسة وكان مخصّصاً لمناقشة ميزانيّة 1967 طلب قايد أحمد وزير الماليّة محاسبة ميزانيّة وزارة الدّفاع فانتفض الرّائد عبد القادر شابو غاضباً:

« كيف تطلب منّا حسابات ميزانيّة وزارة الدّفاع، ونحن بشهادة محروق (مدير الماليّة وكان مسيحيّ الدّيانة) حساباتنا صحيحة. »

لكنّ قايد أحمد كان مصرّاً على مراجعة ميزانيّة كلّ القطاعات بدقة بما فيها وزارة الدّفاع وقال:

« إذا تبنّت أموال لم تصرف من ميزانيّة الدّفاع فستعاد إلى الخزينة ثمّ تصرف ميزانيّة جديدة للوزارة. »

ووزّع قايد أحمد على أعضاء مجلس الثورة مشروع ميزانيّة 1967 لكن عليّ منجليّ عضو مجلس الثورة قال لوزير الماليّة ساخرًا:

« نحتاج ثلاثة أشهر لقراءة كتابك هذا، أحضر لنا خبراءك حتى نطرح عليهم بعض الأسئلة ليجيبونا عنها في الحال. »

وفي مساء الغد جاء قايد أحمد إلى مجلس الثورة مرفوقاً بثلاثة خبراء من بينهم مدير الميزانية، وشرع منجليّ في طرح الأسئلة عليهم، وعندما أراد قايد أحمد أن يجيب عن أسئلته قال له منجليّ:

« لا تجبني أنت، دع خبراءك فهم من يجيبونني. »

لكن قايد أحمد شدّد عليه قائلاً:

« بل أنا أجيبك، وإن لم تقنع بكلامي فهم سيجيبونك. »

إلا أنّ منجليّ ردّ عليه بحدة:

« لا أريدك أن تجبني أنت نهائياً. »

وتحوّل النقاش إلى جدال، والجدال إلى عراك.

فغضب بومدين من عليّ منجليّ وقال له متقدماً:

« أنت دوماً متهور وتخلق لنا فوضى في الاجتماعات. »

واعتبر منجليّ كلام بومدين انحيازاً لصفّ قايد أحمد لأنّه من جماعة وجدة رغم أنّ ثلاثتهم كانوا يمثلون هيئة الأركان العامة خلال الثورة، فردّ على بومدين بترفة:

« أنت تقوم بترؤس وتسير الاجتماع فقط، ولا يحقّ لك أن تنحاز لأحد. »

انزعج بومدين لهذا الرد واعتبره إهانة لشخصه ولتصبه بصفته رئيساً لمجلس الثورة، فرفع الجلسة وأضمر شراً لمنجليّ.

لم يكن عليّ منجليّ على وفاق مع بومدين ولا مع قائد أحمد منذ الاستقلال بسبب موافقه الحادّة. لكنني اقترحت له ليكون معنا في مجلس الثورة نظراً إلى سمعته لكونه رائداً في جيش التحرير وعضواً في قيادة الأركان رغم أنّي سبق واختلفت معه في 1962 بسبب "الضباط إبراهيم براهميّة"، ولكنني لم أحقد عليه رغم لهجته القاسية معي، وقد أيد اقتراحي له كلّ من يحيويّ والسعيد عبيد، وقبله بومدين على مضض.

وفي الغد جاءني بومدين إلى مكتبي في وزارة الدفاع وانتقد بشدّة ما حدث بالأمس مع منجليّ الذي قلّل من احترامه أمام أعضاء مجلس الثورة، وقال لي وهو يستشيط غضباً من تصرّف منجليّ ويلومني لإصراري على ضمّه إلى مجلس الثورة:

« فرضت عليّ منجليّ وها هو فعل ما فعل، ماذا تبقى من هيئة السّلطة؟ »

وأضاف وهو في قمة غضبه بشكل لم أعهده عنه حتّى في أحلك الظروف:

« قلت لكم: علي منجلي لن أعمل معه، أعرفه عنيقا، إذا اختار اللجنة أنا
أختار النار. »

فقلت له مدافعا عن منجلي:

« هذا كان زميلا لك في هيئة الأركان، وقد أراد طرح أسئلة على
الخبراء المدليين فلماذا أراد قايد أحمد أن يجيبه مكانهم؟ »
وأضفت:

« ما دمنا لم نرجع الشرعية للبلاد فلنضع قانونا داخليا لمجلس الثورة
حتى تكون اجتماعاته دورية ونشكل لجنة انضباط داخل مجلس الثورة
لفرض الطاعة لمن لا يحترم النظام. »

وقبل أن يغادر بومدين مكثي أخبرني أن مجلس الثورة سيجتمع
مساء اليوم ويريدني أن أحضر الاجتماع.

وفي المساء ذهبت لحضور مجلس الثورة في وزارة الدفاع لكتني
تفاجأت لعدم حضور العقيد يوسف الخطيب والعقيد محمد أولحاج
والعقيد صالح بوبنيدر والعقيد محمدّي السعيد فضلا عن الزائد علي
منجلي الاجتماع. إذ لريدع لحضور هذا الاجتماع سوى القيادات والضباط
الذين شاركوا في التصحيح الثوري وعلى رأسهم جماعة وجدة
(بومدين، قايد أحمد، مدغري، بوفليقة، شريف بلقاسم) بالإضافة إليّ وقادة

التّواحي العسكريّة: السّعيد عبيد، بلهوشات، الشّاذلي بن جديد، يحيويّ.
وأصبح ظاهراً أنّ مجلس الثورة صار مقسّماً إلى ثلاثة تكتلات رئيسيّة:

1 . جماعة وجدة: الكتلة الصّلبة للنّظام والملتقّة حول بومدين والذين
يمثلون قيادات الولاية الخامسة (الجهة الغربيّة).

2 . كبار الضّبّاط: وكنت رفقة السّعيد عبيد ويحيويّ أبرز المؤثرين في
هذا التّكتّل الذي ساهم بشكل فاعل في الإطاحة بين بلة بالإضافة إلى
الرّائد عبد الرّحمن بن سالر والعقيد عبّاس.

3 . القادة الثّارغيّون للولايات: وكان لديهم دور مكملّ في مجلس
الثورة.

أمّا عليّ منجليّ فلم يكن ضمن أيّ تكتّل، في حين انسحب كلّ من
محساس وبومعزة من الحكومة وكانا يعدّان الشّخصيّتين السّياسيّتين
الوحيدتين في مجلس الثورة نظراً إلى مكانتهما الثّاريخيّة إيّان ثورة التّحرير.
وخلال هذا الاجتماع تحدّث مدغريّ وزير الدّاخلية بلغة متشدّدة لا
تقبل الحلول الوسطى:

« إذا وضع عليّ منجليّ قنمه في المجلس مستقبلاً فاعتبروني خارجاً منه. »

لرّاكن موافقاً على الأسلوب الذي استعمله مدغريّ لمحاولة فرض
رأيه علينا، فدعوت الحاضرين إلى حلّ المشكل بطريقة أخويّة. ثمّ كرّرت

مطلبي بضرورة وضع قانون داخليّ يضمن عقد اجتماعات دورية ويخلق لجنة انضباط لضمان هيئة مجلس الثورة. وكنت ألمح إلى عدم انتظام اجتماعات المجلس وتقليص دوره باعتباره قيادة جماعية. وشعرت أنّ ما يعرف بجماعة وجدة التي تمثل قيادات الجهة الغربية قد أجمعت رأيها على "طرد" منجليّ من مجلس الثورة وعدم استعدادها لمناقشة أية قضية أخرى. فقامت مخاطبا بومدين بشكل صارم حتّى أضغ مدغريّ في مقامه:

« سي بومدين، إذا كان كلام سي حسين (مدغريّ) هو الفصل فاعتبروني أنا الآخر خارج المجلس. »

وخرجت من الاجتماع مغاضبا، فلم أكن أريد أن تتخذ قرارات مثل هذه على حسب نزوات كلّ شخص، بل كنت أفصل أن يخضع الأمر لقوانين واضحة حتّى لا يطغى أحد على الآخرين.

وذهبت إلى مقهى صغير بوزارة الدفاع وجلست مع بعض الضباط، ولحق بي بومدين وقال لي محاولا استرضائي:

« مشكلة منجليّ نتركها على جانب ولتجاوزها. »

لكنني سكّْتُ ولم أعلّق على كلامه.

وساندني بجاويّ في موقفني وشدّد على ضرورة بقاء منجليّ عضوا في مجلس الثورة، لكن بومدين لم يستدع المجلس للانعقاد مجدّدا.

بومدين "يجمّد" نشاط مجلس الثورة

بعد فشل جماعة وجدة في كسب تضامن كبار الضباط لإقصاء عليّ منجّلّي من مجلس الثورة، لريعد بومدين يستدعي مجلس الثورة للانعقاد حتّى لا يلاقي عليّ منجّلّي بعد أن ساءت العلاقة بينهما بشكل كبير. غير أنّ الأمور لم تقتصر على تهميش قادة الولايات التّاريخيّة، بل صارت دائرة التّهميش والإقصاء تطلّ حتّى كبار الضّباط أمثال السّعيد عبيد والعقيد عبّاس والرّائد بن سالر والرّائد يحيوي الذين شاركوا في التّصحّيح الثّوريّ. ممّا جعل دائرة التّلمّع داخل الجيش وحتّى الحكومة تتوسّع وتزداد حدّة مع إصرار بومدين على اقتصار عمليّة اتّخاذ القرار على جماعة وجدة دون غيرها.

وما حَزّ في نفسي كثيرا أن أسمع بالعديد من القرارات الهامة في الدّولة عبر وسائل الإعلام كأني مواطن عاديّ؛ فالقضايا الخارجيّة صار بومدين يناقشها مع بوتفليقة بشكل ثنائيّ، والقضايا الماليّة يناقشها مع قايد أحمد، والمسائل الدّاخلية يستعرضها مع مدغريّ. أمّا المسائل العسكريّة فيتجاوزني لمناقشتها مع الأمين العامّ لوزارة الدّفاع الرّائد عبد القادر شابو، وقضايا الحزب مع شريف بلقاسم وهكذا أفرغ مجلس الثورة من دوره الذي هو قيادة جماعيّة تملك سلطة التّشريع والتّنفيد، مع عدم

التطرق إلى موضوع إعادة الشرعية للحكم عبر الانتخابات؛ فحتى المجالس البلدية تمّ تنصيبها في انتخابات شكلية في 5 فيفري 1967.

رغم أنني أصبحت "الرجل الثاني" في السلطة بعد الإطاحة بين بلّة، لكن وقوفي بشكل حازم في وجه الجماعة التي حاولت فرض قراراتها على مجلس الثورة، وتذكيري مرارا لبومدين بضرورة إعادة الشرعية للبلاد كما سبق أن اتفقنا عليه قبل تنفيذ التصحيح الثوري دفع بومدين للعمل على تهميشي مع كبار الضباط بكل الطرق. ولم أكن لأرضى أن تظلّ الأمور على هذا الشكل، لذلك سعت لحلّ للمشكل أخوياً؛ فنحن معها كان نمثل عائلة واحدة.

كان الرائد السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى والرائد يحيوي الذي رقي من نائب مدير الأكاديمية العسكرية لشرشال إلى قائد للناحية العسكرية الثالثة ببشار أكثر المتذمرين من سياسة بومدين الجديدة في التسيير العام للبلاد. وأخذ الرجلان يضغطان عليّ لاتخاذ مواقف أكثر تشدداً مع بومدين حتى إنّ السعيد عبيد قال لي في إحدى المناسبات: «كنّا نعول عليك، لأنك قائدنا، لكنك ملتصق بكرسيّ بومدين ولا تسمح لاجتماع مجلس الثورة بمناقشة المسائل الهامة للبلاد».

تعليق اجتماعات مجلس الحكومة

وعلى مستوى الحكومة التي يرأسها بومدين كانت العديد من الأمور عالقة ومتأزمة وبدون حسم. وجاءني وزير العمل والشؤون الاجتماعية عبد العزيز زرداني وأخبرني أن "التعيينات التي يقوم بها لا تمر"، وتحدث معي عن مشاكله مع وزير الصناعة والبترول عبد السلام بلعيد الذي انتقده علانية ووصفه باليساري لأنه يدافع عن حقوق العمال. ووصلت الخلافات بينهما إلى مستوى بالغ دون أن يتدخل بومدين لحسم الأمر رغم تدخلنا في ذلك. كما أن العديد من الوزراء مثل عبد الله فاضل وخوجة طلبوا مقابلة خاصة لبومدين بصفته رئيس الدولة ورئيس الحكومة حتى يفصل في بعض القضايا الهامة لكنه لم يستقبلهم.

ضغط شديد كان يفرضه عليّ بعض الضباط السامين والوزراء من أجل أن أعمل على إقناع بومدين بإعادة النظر في طريقة تسيير الشؤون العامة للدولة من خلال تنظيم اجتماعات دورية لمجلس الثورة وكذلك مجلس الحكومة حتى تتم مناقشة القضايا الهامة للبلاد والفصل فيها مع التأكيد على مبدأ القيادة الجماعية للبلاد التي سبق وأن اتفقنا عليها.

قابلت بومدين ونصحتة بشكل أخوي أن يعقد اجتماعات مجلس الثورة ومجلس الحكومة بشكل دوري، واقترحت عليه أن تكون هناك ثلاثة اجتماعات كل شهر أو شهرين، بحيث يحضر مجلس الثورة

اجتماعات مجلس الحكومة. ولكن بومدين لم يكن يرغب في عقد اجتماع مشترك لمجلسي الثورة والحكومة، بل عمل على تهميش اجتماعات مجلس الثورة التي لم تكن مضبوطة الانعقاد فمرة نلتقي بعد شهرين ثم نلتقي بعد أربعة أشهر. وهذا ما جعلني أشدد على ضرورة وضع قانون داخلي يضبط هذه المسائل.

بومدين كان أكثر ردة صمته، بل كان يحقر مثل هذه الاقتراحات ويعتقد بأنها ستخلق له مشاكل، لذلك سعى إلى بناء الدولة وفق طريقته الخاصة. لكن هذا أثار تحفظنا لأننا تحمّلنا معه المسؤولية عندما أطحنا بين بلّة؛ فليس هو وحده الذي يتقاد له الشعب، فنحن أيضا لدينا أنصار في أوساط الشعب ويتبعنا مناضلون وضباط وجنود، فلم يكن من المقبول أن يقود بومدين الدولة وحده.

وقضية منجلي أثرت كثيرا في نفسية بومدين، ولم يكن على استعداد للتعامل معه بأي شكل من الأشكال. وعندما اشتد ضغطي عليه لعقد مجلس الثورة اقترح عليّ أن يكون اجتماعا مصغرا يضم جماعة وجدة وعددا قليلا من الضباط الأعضاء في المجلس، ملتحا إلى ضرورة إقصاء العقلاء التاريخيين للثورة من قادة الولايات من اجتماعات مجلس الثورة. لكنني رفضت بشكل مطلق هذا الاقتراح وقلت له:

« لا تفعل مثلاً فعل بن بلة عندما كان يقسمنا إلى أعضاء من الدرجة الأولى وأعضاء من الدرجة الثانية. »

وأضفت:

« هؤلاء ضباط؛ لقد كانوا ضدّ بن بلة قبلنا، لذلك يجب أن نجتمع الضباط كلهم. »

فرد علي بومدين مبرّراً عدم استعداده لإشراك قادة الدّاخل:

« ولكن أسرار الدّولة تخرج كلّما ومعنا دائرة الاجتماع. »

« آية أسرار؟ نحن ليس لدينا قنبلة نووية نخفيها، فمشاكل الشعب معروفة وليس لدينا ما نخفيه. »

ورغم الضّغوطات التي كنّا نمارسها على بومدين من أجل عقد مجلس الثورة إلّا أنّه ظلّ متمسّكاً بموقفه ولم يأبه لاستياء كبار الضّباط وأعضاء مجلس الثورة خاصّة الرّائد سعيد عبيد الذي كان أكثرنا تذمّراً بالإضافة إلى الرّائدين بن سالر ويحياوي.

وفي إحدى المرات ذهبت رفقة السعيد عبيد ويحياوي وأحمد دراية لزيارة عبد العزيز زرداني في بيته في نادي الصنوبر غربي العاصمة، وخلال تجولنا بالقرب من الشاطئ أعلمنا زرداني بأنّه ينوي الاستقالة من منصبه

كوزير للعمل والحماية الاجتماعية لأن تعيينات المديرين والمفتشين التي يقوم بها لا تنفذ، فقلت له:

«أعجبني ساكتا عن بومدين؟ هيا بنا نقابله ونطلب منه أن يعقد اجتماع مجلس الثورة لأن لدينا مشاكل لا بد من حلها والفصل فيها.

لكن يجاوبني الذي كان حينها نائبا للعقيد العباس في أكاديمية شرشال ولم يكن قد رقي بعد لك قائد ناحية قال لي:

«بل تذهب أنت والسعيد عبيد لمقابلته.

وكان السعيد عبيد ضابطا متقفا وجريئا فوافق على المجيء معي لمقابلة بومدين، وخلال هذا اللقاء قلت لبومدين:

« نريد عقد اجتماع مجلس الثورة لأن لدينا ما نقول فيه.

ثم تحدث السعيد عبيد قائلا:

«أنا ذاهب في إجازة قصيرة وأودّ عندما أرجع من الإجازة أن تكونوا قد حضّرت الاجتماع.»

ووافق بومدين على عقد الاجتماع على مضض رغم أنه لم يكن يريد رؤية علي منجلي في هذا الاجتماع.

بقينا ننتظر انعقاد اجتماع مجلس الثورة حتى مللنا الانتظار، وعاد السعيد عبيد من إجازته دون أن يجد الاجتماع قد حضر، مما أثار سخط الضباط على بومدين لكنهم لم يكونوا يجرؤون على مواجهته، لأنه كان له فضل عليهم؛ فهو الذي رقاهم وجعلهم أعضاء في مجلس الثورة. إلا أنه لم يكن لديه أي فضل عليّ بل على العكس من ذلك تماما فقد وقفت إلى جانبه وساعدته في أحلك الظروف التي مرّ بها. لكنني بدأت أشعر بأنه لم يعد يقدر حجم هذه التضحيات والمواقف.

الفصل العاشر

انفجار الأزمة

حل أزمة بتفجير أزمة

مرّت نحو ستّة أشهر عن آخر اجتماع لمجلس الثورة وبومدين لا يلقي بالا لطلباتنا بضرورة عقده بشكل دوريّ. فقد تركت أزمته مع منجليّ أثرا عميقا في نفسه. كما أنّه كان يرى أنّ مجلس الثورة له دور شكليّ لذلك ركّز في عمليّة بناء الدّولة على تنظيم الجيش. لكنّه بذلك فتح المجال لانتقاد سياسته في إدارة حكم البلاد خاصّة وآنه أصبح أكثر ميلا إلى اتّخاذ القرارات الحاسمة بشكل فرديّ. ويعد أن فشل في كسب تأييد كبار الضّباط لتهميش قادة الدّاخل ومعهم منجليّ والشّخصيّات السياسيّة أمثال محساس وبومعزة صار يسعى إلى تهميشنا نحن بالاعتماد على جماعته التي تمثّل النّواة الصّلبة للنّظام الجديد.

ولرّ أداهن يوما وبومدين في نزوعه إلى الحكم الفرديّ، وقتلتها له صراحة ذات يوم:

«لرّ نقض على حكم بن بلّة لنعيد البنبليّة.»

فالأساس الذي دفعنا إلى الانقلاب على بن بلّة رغم كلّ ما يمثله من ثقل سياسيّ وتاريخيّ ورمزيّ هو نزعة الفرديّة في الحكم والارتجال في القرارات ومحاولة ضرب وحدة الجيش واحتكار العديد من المناصب والصّلاحيّات في يده. وما هو اليوم وبومدين يعيدنا إلى نقطة الصّفر ويكرّر نفس أخطاء بن بلّة، وكأنّنا غيّرنا الرّجال دون أن نغيّر أساس النّظام الفرديّ

الذي من أجله قمنا بتنحية بن بله. وبذلك وضعنا بومدين بسبب هذا "الانحراف" أمام خيارات صعبة أحلها أمر من الآخر. ورغم مساعيها الخالصة لحل هذه المشاكل بطريقة أخوية صادقة إلا أنه لم يكن يستمع إلى صوت الحكمة، فجعّرنا إلى ما كنّا نتجنّبه ونخشاه قبل إطاحتنا بين بله.

الرائد سعيد عبيد الذي كان يقود أهم ناحية عسكرية في البلاد والتي تضمّ العاصمة، وكان له دور جوهري في القضاء على بعض التمردات كن أشدنا رغبة في تقليص صلاحيّات بومدين. وقد اتفقت معه على دفع الأمور إلى التآزم لجعل بومدين يتنازل لصالح مبدأ القيادة الجماعية بدل التزوع إلى الحكم الفردي.

لذلك قرّرت مقاطعة الاحتفالات بالذكرى الثالثة عشر لاندلاع الثورة والتي كنّا نحرص على تنظيمها في الأول من نوفمبر من كلّ عام. حيث يقام استعراض عسكريّ بشارع جيش التحرير بوسط العاصمة، وتقام حفلات ونشاطات متنوعة لتخليد هذه المناسبة التاريخية.

قمت باستقبال وفود عسكرية أجنبية من عدّة بلدان كمصر وسوريا والاتحاد السوفياتي في المطار بشكل عامّ أياما قليل بداية الاحتفالات بعيد الثورة. لكنني في يوم الاحتفال لم أذهب لحضور الاستعراض العسكري، وتأخّر انطلاق الاحتفال بساعتين ونصف ساعة، فاتصل بي عبد المجيد علاهم مدير التشرّفات بالرئاسة وقال لي:

«بومدين ينتظرك بقصر الشعب لتذهب معه إلى الاستعراض العسكري وأنت لم تأت بعد؟»

«قل لبومدين إنني لن آتي حتى تنظم اجتماع مجلس الثورة وحينها سأحدث فيه.»

غياي عن الاستعراض العسكري أثار جدلا ونقاشا وتساؤلات بين الضباط وإطارات الدولة، وحتى الوفود الأجنبية لاحظت بوادر أزمة في الجزائر تلوح في الأفق خاصة بعد أن تأخر انطلاق الاحتفال عدة ساعات في انتظار حضوري، لكنني لم أحضر.

أخبرني أحد الضباط المقربين مني بعد انتهاء الاستعراض العسكري أنه عندما مرّ بدبابته بالقرب من المنصة الشرفية التي كان يجلس بها بومدين وحوله كبار الضباط والوفود الأجنبية كاد يطلق قذيفة دبابه باتجاهه، لكنه تراجع في آخر لحظة. فحذرته من ارتكاب أي تصرف متهور دون تلقي الأوامر.

أثار رفضي حضور الاستعراض العسكري قلق بومدين فأرسل السيد عبيد إلي وقال له:

«لربأت في الاستعراض، قل له يأتي في حفل الأميرالية.»

وعندما جاءني السعيد عبيد وأخبرني بالأمر أبلغته رسالة شفوية إلى
بومدين:

«ما دمت لم أحضر في الاستعراض فلن أحضر في الحفل.»

وأضفت جازماً:

«لن أحضر إلا في مجلس الثورة.»

بوتفليقة مبعوث بومدين إليّ

تحقق أول هدف من الخطة التي رسمتها مع السعيد عبيد وهي فتح
أزمة مباشرة مع بومدين ووضعه أمام الأمر الواقع وجعله يسعى
للتفاوض من أجل إيجاد مخرج لهذه الأزمة قبل أن تتطور إلى ما لا تحمد
عقباه، فأرسل بومدين بوتفليقة إليّ لمقابلتي، لكنني بادرته بالسؤال:

«هل أنت مبعوث أم جئت في زيارة؟»

«بل أنا مبعوث.»

وحاول بوتفليقة إقناعي بالعدول عن مقاطعة النشاطات الرسمية
للدولة لكنني تمسكت بموقفي بضرورة عقد اجتماع لمجلس الثورة قبل
أي شيء، وافترقنا على هذا الكلام.

محاولات الصّـلح

تشكّلت لجنة الصّـلح من أقرب المقربين إليّ في الجيش وأكثرهم سخطا على سياسة بومدين التي أصبحت تميل إلى الحكم الفرديّ، وكانت تضمّ كلّاً من الرّائد السعيد عبيد قائد النّاحية العسكريّة الأولى، والرّائد محمّد الصّـالح يحاويّ الذي أصبح قائداً للنّاحية العسكريّة الثالثة (بشار)، والعقيد عبّاس نائب قائد الأركان وقائد الأكاديميّة العسكريّة بشرشال، والرّائد عبد الرّحمن بن سالر نائب قائد الأركان وقائد الحرس الجمهوريّ. أصبحت هذه اللّجنة تجتمع مرّةً عندّي ومرّةً عند بومدين لمحاولة تقريب وجهات النّظر.

بومدين كان يخشائي كثيراً، كيف لا وهو يعلم أكثر من غيره جرأتي وعدم تراجمي عندما ألتخذ القرارات الحاسمة؟ كما يدرك جيّداً بأنّي قدت عمليّة إلقاء القبض على بن بلّة بنجاح وبمكنتني أن أكرّر نفس التجربة بنفس النّجاح. لذلك قرّر إزاحتي عن قيادة الأركان وإيعادي عن الجيش بأيّة طريقة، وراح يساومني في ذلك وقال للجنة الصّـلح في أحد الاجتماعات:

«ماذا يريد؟ مستعدّ لتعيينه رئيساً للوزراء.»

لكنني رفضت هذا العرض؛ فلم أكن أرى نفسي أهلاً لهذا المنصب السياسي الذي له رجاله. كما أنّ المناصب لم تكن تعنيني بقدر ما كان يهمني تقليص صلاحيات بومدين وإعادة الشرعية للحكم وتنفيذ مبدأ القيادة الجماعية. وأول خطوة نحو تنفيذ هذا الهدف هو عقد اجتماع لمجلس الثورة بكامل أعضائه لمناقشة مختلف القضايا التي تهم البلاد.

عندما لم يتمكن بومدين من إغرائي بمنصب سياسي اقترح عليّ إنشاء "مجلس للأمن" فأكون على رأسه. فقد كان يناور من أجل تحييدي عن قيادة الأركان بكل الطرق والوسائل لأنّه كان يعلم مدى حساسية هذا المنصب وثقله في الجيش كما في الدولة. ولكنني بقيت مصراً على موقعي رافضاً التّزحزح عنه قيد أنملة؛ فالأزمة التي كانت بيني وبين بومدين قضية "مبدأ وشرعية"، وليست صراعاً من أجل السلطة والتّفوذ.

مجلس الثورة يجتمع دون جميع أعضائه

توجّه بوتفليقة بصفته وزير الخارجية إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية الأمّ المتحدة وعند عودته اجتمع مجلس الثورة للاستماع إلى تقريره دون حضور قادة الدّاخل وبالأخصّ صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية ومحمد أولحاج قائد الولاية الثالثة ويوسف الخطيب قائد الولاية الرابعة والعقيد محمّد السعيد أحد القادة العسكريين التّاريخيين.

ورغم حساسية الأزمة التي تفجرت بيني وبين بومدين إلا أن مجلس الثورة لم يتناولها لا من قريب ولا من بعيد بعد أن أسقطت من جدول الأعمال. كما أنني لم أحضر هذا الاجتماع لأن مجلس الثورة لم يجتمع بكامل أعضائه، وكنت أنوي تقديم استقالتي بصفتي قائدا للأركان لمجلس الثورة لا لبومدين حتى لا أمنحه هذا الشرف. إلا أن بومدين كان مصرًا على اقتصار اجتماع مجلس الثورة على جماعة وجدة وكبار الضباط مع تهميش بقية الأعضاء.

جماعة وجدة تتحرك لتطويق الأزمة

كثرت الزيارات إلى بيتي في فيلا زبوشة بالأبيار في أعالي العاصمة، وكان أغلبهم من ضباط الجيش ومن الشخصيات التاريخية أمثال عمار بن عودة عضو مجموعة 22 المنجزة للثورة والعقيد عليّ كافي قائد سابق للولاية الثانية. كما أن جماعة وجدة لم تقف مكتوفة الأيدي بل سعت إلى تطويق الأزمة بعد أن خلقت جوامع الشلل والترقب في أعلى هرم السلطة.

وزارني في منزلي كل من بونفليقة وزير الخارجية وشريف بلقاسم المسؤول عن الحزب وقايد أحمد وزير المالية وتحديثنا مليًا عن المشاكل التي دفعته إلى تفجير هذه الأزمة، فأكدت على ضرورة اجتماع مجلس الثورة بكامل أعضائه لمناقشة المشاكل الحقيقية للدولة خاصة فيما يتعلق بإعادة

الشرعية للبلاد وتطبيق مبدأ القيادة الجماعية الذي سبق وأن اتفقنا على أن يُعدَّ أساساً في تسيير الدولة.

غير أن قائد أحمد اختصر الأزمة في ضرورة أن تتخلَّى عن قيادة الأركان، فقال لي:

«سي الطاهر، استقل ولا تعرقل القيادة.»

فقلت له بحزم:

«أنا لا أعرقل أحدا.»

القوة في مواجهة القوة

طيلة شهر كامل والأزمة تراوح مكانها، وفي كل يوم كان يأتيني عدد من مسؤولي الدولة وضباط الجيش لزيارتي والحديث معي حول هذه الأزمة "المشتعلة" التي توشك أن تنفجر. وأصيب بومدين بالقلق الشديد من هذه الزيارات المكثفة إلى منزلي، وخشي أن يكون ثمة ما يطبخ وراء هذه اللقاءات، وأنَّ هناك من يحرضني على الانقلاب عليه، ولربنس أننا قبيل انقلابنا على بن بلة كنّا نجتمع طويلاً في بيته وبيت الطيّبي العربي، مما جعله يعلّق على هذا الأمر غاضباً:

«ماذا؟ جمهورية هنا وجمهورية هناك؟»

وأرسل إليّ السعيد عبيد ليكشف لي عن قلقه من كثرة هذه الزيارات، فقلت له:

«لا يمكنني أن أرفض استقبال من جاءني زائرا، ولكن أنت لديك الشرطة فامنع الناس من زيارتي.»

وعندما وصل ردي إلى بومدين قرّر اعتقالي وقال لكبار الضباط:

«إذن ننقل زيريّ لمكان لا يزوره فيه الناس.»

واضطرب العقيد عباس لهذا القرار الذي من شأنه تأزيم الوضع أكثر فطلب من بومدين التريث أكثر وعدم التسرع في اتخاذ مثل هذا القرار، فقال له:

«لا تتخذوا أيّ قرار، دعوني أكلمه لعلّه يذهب إلى الخارج للعلاج أو يعود إلى ناحيته ولا يبقى في العاصمة.»

وبعد يومين أو ثلاثة جاءني العقيد عباس وقال لي:

«سي الطاهر، بومدين قرّر إبعادك عن بيتك لأنه يعتبر أنّ المسؤولين الذين يزورونك يشوشون عليه.»

فهمت بأنّ بومدين يريد حسم هذه الأزمة لصالحه بالقوة بدل التفاهم، وتذكرت مصير بن بلّة عندما دخل في صراع معه والمصير الذي كان سيلقاه عليّ منجليّ لولا تدخلنا الحاسم إلى جانبه، فلجأت في المساء

إلى ثكنة اللّيدو ببرج الكيفان شرقي العاصمة التي لا تبعد عن مقرّ الرئاسة سوى بأقلّ من عشر كيلومترات أين كان يتواجد بها فيلق مدرّع بقيادة النقيب العياشي حواسنيّة كنّا سنرسله إلى مصر للاشتراك في حرب الاستنزاف ضدّ الصّهاينة.

بلغ بومدين خبر تحصّني بثكنة اللّيدو واعتقد بأنني سأعطي الأوامر للفيلق المدرّع بالزّحف على مقرّ وزارة الدفاع ومقرّ الإذاعة والتّلفزيون وقصر الرئاسة وإلقاء القبض عليه، فاضطرب واشتدّ قلقه خاصّة وأنّ بوتفليقة كان في مهمّة بالخارج وقايد أحمد في تيارت ويحياري في بشار، فغادر مقرّ الرئاسة واختبأ في مكان مجهول وأخذ يصرخ على أركان دولته عبر الهاتف: «الثورة في خطر!»

واتّصل بالضّباط المقرّبين منّي لمعالجة الأمر قبل أن يؤديّ إلى وقوع صدام بين قوّةات الجيش، فجاءني وفد مشكّل من العقيد عبّاس والرّائد بن سالر والرّائد السّعيد عبيد إلى ثكنة اللّيدو في العاشرة ليلاً للمقّاتي وتهدئة الأمور، فسألني سعيد عبيد بشيء من العتاب:

«لماذا أتيت إلّا هنا؟ بومدين قلق جدّاً.»

فأجبتّه بحزم:

«مادام يريد القبض عليّ فلا تردّ القوّة إلّا القوّة.»

ورجع السعيد عبيد وبين سألر وكان معها العقيد عباس وقابلوا
بومدين وأخبروه بأنني لم ألتحق بكتلة الليدو إلا بعدما قرر
اعتقالي، لكن بومدين نفى بشدة صحة هذا الكلام وقال لهم:

«هذا غير صحيح، طلبتم اجتماع مجلس الثورة، سأنظم الاجتماع، وإذا
أراد تعديل الحكومة، فسأعدها، وإن خاف على أمنه فأنتم تضمنون أمنه.»
هذه الإجابة أرضت كثيرا السعيد عبيد ويحياوي... «أخيرا قرر
بومدين التنازل والاستجابة لمطالب كبار الضباط وأغلبية أعضاء مجلس
الثورة.» لكنهما لم يكونا يريدان تصعيد الأمور أكثر من ذلك، فالأهم
بالنسبة لهما هو تعديل مجلس الثورة ليكون أكثر انسجاما.

وجاءني إلى كتلة الليدو عدد من الضباط السامين أغلبهم قادة
النواحي العسكرية وعلى رأسهم السعيد عبيد ويحياوي ليبلغوني خبر
استجابة بومدين لجميع مطالبنا مع التأكيد بأنه لم يكن ينوي اعتقالي.
لكنني لم أكن أثق في كلامه، وأردت أن أضعه أمام الحقيقة وجها لوجه
فقلت لهم:

«أطلبوا من بومدين أن يعاهدني على أن لا يعاقب الشخص الذي
جاءني بالمعلومات، وهو مستعد أن يتكلم.»

فلما رجع الوفد إلى بومدين قال لهم:

«إذا خاف على أمنه فأنتم قادة النواحي العسكرية تضمعون حمايته.»

لم أكن مرتاحا لتطميناته، فمعرفتي الجيدة له جعلتني أحذر من مناورات، فبومدين كان يزيح عن طريقه كل من يتجاسر عليه، ولا يتردد في اللجوء إلى أي خيار من أجل إزالة أي عقبة تحول بينه وبين السلطة أو تنازعه عليها.

كنت أمام خيار صعب فالثقة مجددا بوعود بومدين التي سبق وأن أخلفها؛ كان سيفقدي أهم ورقة ضغط في يدي خاصة إذا أمر بومدين بإرسال الفيلق المدعّم الذي يقوده الملازم العياشي حواسنية بعيدا عن العاصمة. لكن قادة النواحي العسكرية طمانوني بأنّ أيّا من توجّساتي سيحدث، كما أنّني لم أكن أرغب في وقوع أية مواجهة عسكرية بين قوات الجيش. إلّا أنّني في الوقت نفسه كنت أرفض أن أكون لقمة سائغة في فم بومدين. ورغم ذلك استجبت لهم بناء على ضماناتهم بعدما حذّرتهم من مغبة الوقوع في الفخّ الذي قد يبتلعنا جميعا، وقلت لهم:

«أبيت اليوم هنا وغدا في العاشرة صباحا أعود إلى بيتي.»

لقاء حاذٍ مع بومدين في بيتي

في اليوم الموالي وفي الساعة الحادية عشر إلّا ربع فاجأني بومدين بزيارة لك بيتي في الأبيار رفقة أربعة من حرّاسه المقرّبين، فأدخلته إلى منزلي. وعندما أراد حرّاسه الدخول منعهم بلطف وقلت لهم:

«إبقوا في الخارج، هو عندي في أمان.»

جلس بومدين على الأريكة وبادرني بالعتاب:

«يا صاحبي، خلقت لنا أزمة هتلر... لقد ضحمتها.»

لرأكن على استعداد لمجاملة بومدين فرددت عليه بشكل حاذٍ وصريح:

«يا سي بومدين، لرندرس مع بعض، ولرنلعب مع بعض، نحن اجتماعنا على مبادئ ولكنك جعلت النّاس يشتموننا... وعدناهم بأن تقدّم لهم أحسن ما قدّم لهم بن بلّة، لكن الحالة تزداد تعقّنا، والنّاس تصفنا بـ"كابرنات (جمع عريف) بومدين"، ونحن لما اتّفقنا على تنحية بن بلّة قمت شروطي لكم، لكنك تسير في طريق بن بلّة.»

ثمّ أكّدت له أنّ سبب تخصّني بشكّة اللّيدو لر يكن اعتباريّا ولا بمحض شكوك، وقلت له:

«الشخص الذي نقل لي الخبر مستعد أن يتكلم شرط أن لا تعاقبه...
واجتمع مجلس الثورة وأنا سآتي.»

لكن بومدين لما لاحظ حدثي في الكلام معه، فضل تأجيل النقاش إلى
فرصة أنسب، وقال وهو يهيم بالانصراف:

«أنت غاضب جداً، سنترك الأمر إلى فرصة مقبلة ونتحدث.»

إنها قضية مبادئ... لا أشخاص

بعد هذه الزيارة "الشجاعة" من بومدين، ألح عليّ وفد الصلح أن
أرذه له الزيارة ولو من باب اللياقة لامتنصاص فئيل الأزمة التي بدأت تهدأ
دون أن تنتهي مسبباتها، فلم أجد مانعاً من ذلك، وزرت بومدين في بيته
بشارع "لاكولون" بحيدرة، ولربكن هذا اللقاء فرصة لإعادة الوفاق بيننا
بقدر ما أظهر حجم البون الذي يفصلنا، إذ إنني وبعد أن استعرضت
عليه القضايا التي دفعت بالأوضاع إلى التآزم، خاصة بعد تراجعه عن
العديد من النقاط التي اتفقنا عليها قبيل تنحية بن بلة وعلى رأسها إعادة
الشرعية للبلاد والتزام مبدأ القيادة الجماعية وكيف أن أوضاع البلاد تتجه
من سيء إلى أسوأ، لكن بومدين قاطعني وردّ عليّ بكل برودة:

«إني أراك ترسم أملي لوحة سوداء للوضع وأنا لا أرى مثل هذا السواد.»

«هذا هو الواقع.»

واعتقد بومدين أنني أحاول من وراء انتقادي لطريقة تسييره لشؤون البلاد أن أفرض عليه أسماء بعينها لترقيتها في مناصب قيادية، فسألني بشكل مستفز:

«إذا كان لديك أسماء تريد أن تسند إليها مسؤوليات فهات.»

أحسست بأن بومدين يهينني بهذا الكلام لأنه يختصر كل ما حدث في مجرد أسماء ومناصب، فأجبت كمن يريد أن يعيد الأمور إلى نصابها:

«القضية قضية مبادئ وليست قضية أشخاص.»

وغادرت منزله والشعور بالأسف يراودني.

بومدين يقرّر اغتيال غدرا

طيلة 44 يوما والأمور في أخذ وجذب بيني وبين بومدين دون أن نصل إلى اتفاق ينهي حالة الجمود في أعلى هرم السلطة، وطيلة هذه المدة لم أكن أنوي مطلقا القيام بأي عمل عسكري ضد بومدين. ويخطئ من يظن أنني كنت أخطط للانقلاب على بومدين، بل كنت أضغط بكل ما أوتيت من نفوذ داخل السلطة من أجل إعادة الشرعية للبلاد وتخليصها من الحكم الفردي دون إراقة للدماء. لكنني مع ذلك لم أستبعد كل الاحتمالات، وكنت

جاءهزالكلّ الخيارات التي قد تطرأ في أية لحظة من اللحظات لأنّ الأمور إذا لم تنتج نحو الانفراج فإنّها بالتأكيد تقترب من الانفجار.

جاءني السعيد عييد يوم 12 ديسمبر إلى البيت وكنا حينها في شهر رمضان وأخبرني أنّه سيكلّم مع بومدين وسيبلغني نتيجة اللقاء على أن آتي للإفطار معه، فقبلت دعوته وقلت له:

«بعد أذان المغرب بعشر دقائق سأكون عنك في البيت.»

وفي بيت السعيد عييد الذي لم يكن بعيدا عن منزلي جلسنا نتناول إفطارنا بعد أن انقضى 12 يوما من رمضان، وكان معنا كلّ من العقيد عباس والرائد بن سائر؛ كانت وجوه ثلاثهم حزينة، عابسة، تقطر صمّا، لم يكونوا يستلذون طعام الإفطار وكأنّ أمرا جللا عجزت أن تحمله الأفئدة أو أن تنطق به الألسن. قبل أن يكسر السعيد عييد زجاج الصمّت منتقدا عودة بومدين إلى التشدّد في مواقفه قائلا:

«عملنا عدّة خطوات لحلّ الأزمة لكنّه (بومدين) لم يقم بأيّة خطوة.»

ثمّ التفت إلى العقيد عباس داعيا إيّاه أن يكشف لي ما عجز هو عن قوله:

«أخبرني الطاهر بالموقف الأخير لبومدين.»

لكنّ العقيد عباس اعتذر كمن لا يريد تحمّل المسؤولية وقال:

«الأحسن أن نخبره أنت.»

فتشجّع السعيد عبيد وتحدّث بقدر ليس بالقليل من الحرج:

«بومدين قال لنا: أخرجوه من ثكنة الليدو وسأدعو إلى انعقاد مجلس الثورة بكامل أعضائه وسأفعل كذا وكذا لكنّه لم يفعل أي شيء ممّا وعد.»

ثمّ أضاف ليكشف أمرا أخطر من الأوّل:

«بومدين يجهّز كموندوس بإمكانه القضاء على أيّ واحد منّا، ويقول بأنّ قادة النواحي العسكريّة هم من يضمنون أمنك، ولكن ليس لدينا أيّ ضمان.»

عقدت الضدّة لسانی بعد أن اعترف قادة النواحي العسكريّة بعجزهم عن ضمان حتّى أمنهم الشّخصي، فما بالك بضمّان أمّنيّ أو الوقوف إلى جانبي في صراعي مع بومدين؟ فبعد أن كانوا طرفاً أساسيّاً في الصراع توقف دورهم عند الوساطة والحیاد، بل صاروا أخوف على حياتهم بعد أن جهّز بومدين رجالاً من الكموندوس للاغتيالات الخاصّة. وكان بالتأكید رأسي ورأس السعيد عبيد والعقيد عباس وبن سالوروتيا يحياوي أولى هذه الرّؤوس التي سيتمّ قطافها.

أحسّ بالندم لأنني وثقت في تطميناتهم رغم أنني لم أكن مرتاحاً
بالمرة لوعود بومدين وعانتهم يوم لا ينفع العتاب وذكّرتهم بما سبق وأن
حذّرتهم منه:

«وصلنا أخيراً إلى هذا الكلام... قلت لكم في الليدو: لن ينفذ بومدين
أي شيء من هذه الوعود.»

ثم أمرتهم بأن يلتحق كلّ واحد منهم بمركزه، وقد كانت خيبة أملي
الكبرى في الزائد السعيد عبيد الذي كانت وحداته المسلحة في الناحية
العسكرية الأولى كافية وحدها للسيطرة على العاصمة ومختلف المقرّات
الرسمية. لكنّه كان متردداً ولم يستطع أن يحسم أمره بل قام قبل ذلك
بإبعاد الفيلق المدرّع الذي احتميت عنده في الليدو إلى ولاية الشلف بدون
علمي. لذلك يئسُّ أمراً حتّى أخلّصه من تردده، وغادرت بسرعة بيت
السعيد عبيد حتّى أخفي عن أنظار عيون بومدين.

خطّتي لردع بومدين

رغم وصول أزمي مع بومدين إلى ذروتها إلاّ أنّه لم يدر في خلدي أن أقتلعه
من قيادة الدولة، ولم أكن أرى نفسي أهلاً لهذه المسؤولية الثقيلة، لكنّني كنت
أسعى إلى تجريد بومدين من عدّة مسؤوليات خاصّة رئاسة الحكومة ووزارة
الدفاع مع الإبقاء له على منصب رئيس الدولة، ولتحقيق هذا الهدف قرّرت:

1 - استدعاء جميع الفيالق الخاضعة لسلطتي المباشرة لاحتلال مركز قيادة الناحية العسكرية الأولى في البلدة لتخليص قائدها الزائد السعيد عبيد من ترذده ووضعه أمام الأمر الواقع، خاصة أنني كنت أخشى أن يقوم بإبعاد الفيالق الموالية لي والخاضعة لسلطته المباشرة بعيدا عن العاصمة وعن مسرح العمليات مثلما فعل مع الفيالق المدرّعة بقيادة العياشي حوامنية من العاصمة إلى الأصنام (الشلف) دون علمي. لذلك أمرت فوراً بتحريك الفيالق قبل أن يصدر السعيد عبيد أوامره، وبمجرد أن أبسط سيطرتي على قيادة الناحية العسكرية الأولى في البلدة حتى تصبح جميع فيالق الناحية تحت إمرتي ومن هناك يمكننا تنظيم قواتنا قبل الزحف على العاصمة دون الحاجة إلى دعم بقية قادة النواحي العسكرية الأخرى الذين كانوا في معظمهم يقفون موقف الحياد في انتظار جلاء الصّورة إلى من ستميل الكفة.

2 - السيطرة على مكان اعتقال الرئيس المخلوع أحمد بن بلة في قصر هولدن الواقع على الطريق بين الدّورة (العاصمة) والقلعة (تيزازة) حيث كنّا نغيّر مكان احتجازه من حين لآخر حتى نضمن عدم قيام أيّ كموندوس بتحريره، ثم التلويح بإطلاق سراح بن بلة الذي كان يخشاه بومدين كثيرا بسبب شعبيته في الدّاخل والخارج ومكانته التاريخية خلال الثورة. وهذا بهدف الضّغط على بومدين بالقبول بجملة من الشّروط

أبرزها التنازل عن جزء من صلاحياته لمجلس الثورة، وإعادة الشرعية للبلاد، رغم أن إطلاق سراح بن بلة كان سيشكل تهديدا شخصيا لي كذلك، فلن ينسى بن بلة أبدا أنني من قام بتوقيفه وإنهاء أيام حكمه.

3 - تشجيع الزائد محمد الصالح بجاوي قائد الناحية العسكرية الثالثة (بشار) والنقيب خالد نزار قائد لواء (مسؤول عن عدة فيالق وينحدر من نفس الجهة التي كنت مسؤولا عنها خلال الثورة) بالضغط على الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران) لدعمي في هذه الحركة.

4 - دعوة أعضاء مجلس الثورة خاصة الذين حاول بومدين إقضاءهم كالزائد علي منجلي والعقلاء التاريخيين وكبار ضباط الجيش لعقد اجتماع استثنائي للتشاور حول الخطوات الأخرى التي يجب اتخاذها. وكنت سأوجه الدعوة إلى بومدين أيضا لحضور اجتماع مجلس الثورة بصفته عضوا فيه رغم توقعي بأنه لن يأتي.

5 - تشجيع العمال للخروج في مظاهرات منددة بالحكم الفردي لبومدين، بالاستعانة بوزير العمل والحماية الاجتماعية عبد العزيز زرداني الذي أكد أنه سيطلب من الاتحاد العام للعمال الجزائريين التنديد بحكم بومدين والخروج في مظاهرات شعبية عارمة مما يعطي لحركتنا العسكرية بعدا شعبيا إلى جانب البعدين السياسي والتاريخي.

دوائر النّفوذ في الجيش:

كانت هناك ثلاث دوائر نفوذ رئيسية يخضع لها ضباط وجنود الجيش الجزائري:

1 . وزارة الدفاع: وكان بومدين على رأسها باعتباره وزير الدفاع ويخضع لسلطته ضباط بشكل مباشر ويدينون له بالولاء المطلق وكان أبرز هؤلاء الضباط:

أ. الزائد عبد القادر شابو: الأمين العام لوزارة الدفاع.

ب. الزائد محمد زرقيني: نائب قائد الأركان.

ج. الزائد هوفمان.

د. الزائد أحمد بن شريف: قائد الدرك الوطني.

2 . هيئة الأركان: وكنت على رأسها ومعها أربعة نواب، أحدهم كان مخلصا لي وآخر كان مواليا لبومدين، واثنان وقفا موقف الحياد الإيجابي وهما:

أ . العقيد عباس: من بين الضباط المؤثرين في صنع القرار داخل الدولة والجيش بصفته مديرا للكلية العسكرية بشرشال ونائب قائد هيئة الأركان وعضو مجلس الثورة ومن بين الضباط المقربين منّي وإن كانت تربطه علاقة قوية ببومدين باعتباره أحد ضباط جيش الحدود الذي كان لبومدين فضل في ترقية وتنصيبهم في مناصب قيادية في الجيش. وقد

حكى لي بومدين والعقيد عباس قصة عندما قدم بومدين من القاهرة على متن سفينة أتوس محملة بالسلاح حيث توجهت السفينة نحو إسبانيا ولكنها عندما اقتربت من مضيق جبل طارق التفت وتوجهت نحو السواحل الغربية للجزائر وكان الليل حالكا والجو عاصفا والأمواج عاتية وكاد المركب أن يغرق وجاء عباس ومعه فوج من المجاهدين وربطوا المركب بحبل حتى يستطيعوا التثبيت به عند حملهم لصناديق السلاح من المركب إلى الشاطئ ومقاومة أمواج البحر العاتية، وتمكنوا من إنقاذ ما يمكن إنقاذه من السلاح. وهذه الحادثة جعلت علاقة بومدين وعباس تتمنن، وقيل الاستقلال أصبح عباس عضوا في قيادة الولاية الخامسة، وبعد الاستقلال رافاه بومدين إلى عقيد في حين تم تهميش دور العقيد عثمان بوحجر آخر قائد للولاية الخامسة الذي لم تكن تربطه علاقة قوية مع بومدين وجماعة وجدة.

ب. الزائد عبد الرحمن بن سالم: قائد منطقة العاصمة والذي يخضع الحرس الجمهوري لسلطته بمن فيهم الحرس المكلف بحماية بومدين شخصيا، وقد عملت مع بن سالم في مجلس قيادة القاعدة الشرقية وكنا نحمل نفس الرتبة (رائد في مجلس قيادة القاعدة الشرقية). وأصبح بن سالم بعد حل القاعدة الشرقية قائدا للمنطقة الشمالية لجيش الحدود في الجهة التونسية، ثم نائبا لقائد هيئة الأركان بعد الاستقلال وعضوا في

مجلس الثورة بعد وقوفه إلى جانبنا عند تنحية بن بلّة. ولكنه وقف موقف الحياد في أزمتي مع بومدين وتخلّى عني في الوقت الحاسم لأنّه كان يريد أن تصفّى الأمور مع بومدين ودّيّا، ومنصبه كفائد لمنطقة العاصمة كان وحده كافيا لاعتقال بومدين دون إراقة قطرة دم واحدة.

بالإضافة إلى العقيد عباس والرّائد بن سائر كان الرّائد عمّار ملاح والرّائد زرقينيّ نائبين لقائد الأركان؛ الأوّل مكلف بالتنظيم وكان مقرّبا منّي، والثاني مكلف بالشؤون العسكريّة وهو موال لبومدين.

3. قادة الفواحي العسكريّة: كانوا في معظمهم مقرّبين لي ورفقاء في الجهاد خلال الثورة سواء في القاعدة الشرقيّة أم في الولاية الأولى لكن مشكلتهم أنّهم كانوا يهابون بومدين وأبرز هؤلاء القادة المؤثرون:

أ. الرّائد السعيد عبيد قائد النّاحية العسكريّة الأولى (البلهدة):

أهمّ ناحية في الجزائر لأنّها تضمّ العاصمة، وقوّاته وحدها كانت كافية لهزيمة بومدين. ويعدّ أحد أعضاء مجلس الثورة ومن بين المشاركين في التصحيح الثوري، ومن أكثر الضّباط المقرّبين إليّ وأشدهم مساندة لي ضدّ بومدين خاصّة وأنّنا ننحدر من نفس الجهة. لكن هيئته لبومدين جعلته يتردّد في اللّحظات الأخيرة بشكل قاتل. ويعتبر السعيد عبيد من الإطارات المثقفة والمقتدرة في الجيش الوطنيّ الشعبيّ، وهو أحد إطارات جيش الحدود خلال الثورة ولكنه ليس من الضّباط الفازّين من الجيش

الفرنسيّ. لجأ إلي رفقة بومدين في ثكنة بوحمامة عندما أمرت الحكومة المؤقتة باعتقال بومدين بعدما أقالته من هيئة الأركان. ثم عيّن في الناحية العسكرية الخامسة التي كانت تحت قيادتي قبل أن يرقى إلى قائد الناحية العسكرية الأولى.

وقد اتخذ موقفا محايدا في نهاية أزميتي مع بومدين رغم أنه كان أكثرنا تحمّسا لتقليص صلاحيّات بومدين.

ب . الزائد معهد الصّالح يعياوي قائد النّاحية العسكريّة الثالثة (بشار):

من الإطارات المثقفة في جيش التحرير، رقيته رائدا في الولاية الأولى عندما كنت على رأسها خلال ثورة التحرير. ثم رقيته قائدا للناحية العسكرية الثالثة (بشار) بعد نجاح التصحيح الثوري. وكان من المقربين إليّ ومن أشدّ المتحمسين للضغط على بومدين للتنازل عن جزء من صلاحيّاته لمجلس الثورة. لكنّه تراجع واتخذ موقف الحياد في أزميتي مع بومدين. كما أنّ قوّاته في الجنوب الغربيّ كانت بعيدة عن مسرح الأحداث في العاصمة، وكان لها دور حسّاس في حماية حدودنا الغربية. وتولّى في نهاية حكم بومدين قيادة الحزب وكان من المرشحين لخلافته بعد وفاته في ديسمبر 1978.

ج . الرائد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية
(وهران):

خلال الثورة كان معي في القاعدة الشرقية لكنّه لم يكن خاضعا
لسلطتي في الفيلق الثالث للقاعدة الشرقية وإنّما كان ضابطا محبوبا لدى
الجنود في الفيلق الأوّل للقاعدة الشرقية تحت قيادة شويثي العيسائي.
وبعد حلّ القاعدة الشرقية ووضعها تحت القيادة المباشرة لهيئة الأركان
أصبح بن جديد ضابطا في المنطقة الشماليّة لجيش الحدود في تونس بقيادة
الرائد عبد الرحمن بن سائر. وبفضل انضباطه وكفاءته رقيّ بعد الاستقلال
إلى قائد الناحية العسكرية الثانية. ولم يكن الشاذلي بن جديد مهتما
بالدخول في متاهات الصراعات داخل أروقة السلطة رغم منصبه
الحساس. كنّا ننظر إليه على أنّه ضابط منضبط ينفذ الأوامر ويقف دوما
مع الطرف الأقوى. ففي أزمتي مع بومدين لم يكن معي ولا ضديّ ولكنّه
كان مع المنتصر. وخلف بومدين بعد وفاته على رأس الدولة رغم أنّه كان
من أكثر القادة زهدا في السلطة.

د . الرائد عبد الله بلهوشات قائد الناحية العسكرية الخامسة
(قسنطينة):

هو من الضباط البارزين في الجيش، خلال اندلاع الثورة كان قائدا
لحرس الخزناتجيّ ولكنّه التحق بالثورة بمنطقة سوق أهراس في 1955 ومعه
أربع قطع سلاح. وعرف بشجاعته وإقدامه خلال حرب التحرير ممّا أهله

لتولي عتة مسؤوليات إلى أن ارتقى إلى رتبة رائد في الولاية الأولى (الأوراس). لكن حضوره اجتماع الكاف واتهمه بالمشاركة في انقلاب العقداء مع العموري أدى إلى سجنه ثم أرسل تحت قيادة عبد القادر المالي (عبد العزيز بوتفليقة) إلى أقصى الصحراء الجزائرية التي دخلوها عبر مالي. وبعد الاستقلال عين بلهوشات على رأس الناحية العسكرية الثالثة (بشار) ووقع عليه الشغل الرئيسي في حرب الزمال مع المغرب. ثم حوّل إلى المنطقة الخامسة (قسنطينة) التي كنت أقودها قبل أن أرقى إلى قائد للأركان.

ج. الزائد أحمد عبد الغني: قائد الناحية العسكرية الرابعة (بسكرة):

هو من الضباط المجهولين بالنسبة لي رغم أنني لقيته مرارا إلا أن كل ما أعرفه عنه أنه تولى أيضا قيادة الناحية العسكرية الخامسة في قسنطينة. وعند أزمتي مع بومدين زارني في بيتي فلم يجدي فترك صندوقا من تمر دقلة نور المشهورة في بسكرة وكتب عليه اسمه. وسمعت أنه كان ضابطا في الجيش الفرنسي وكان ضمن القوات الفرنسية التي هاجمت مصر خلال العدوان الثلاثي على مصر في 1956 لكنه فر إلى الجيش المصري ومن هناك التحق بثورة التحرير في المنطقة الشمالية لجيش الحدود بتونس.

رجال الأوفياء

بعد أن رأيت التردّد في عيون كبار الضباط الذين تحولوا من متقدين لسياسة بومدين إلى حياديين، وتسبّب وثوقهم في وعود بومدين إلى خروجي من ثكنة الليدو وإبعاد الفيلق المدرّع الذي كنت أحتمي به إلى ولاية الشلف (نحو 250 كلم غرب الجزائر العاصمة). رغم تحذيري لهم من مغبة الثقة الزائدة في كلامه وجدت نفسي مضطراً إلى الاعتماد على أقرب مساعدي في هيئة الأركان وقادة الفيلق، وكان على رأس هؤلاء:

1. شريف مهدي: الأمين العام لهيئة الأركان، من باتنة من أكثر الناس الذين كنت أثق فيهم في هيئة الأركان؛ درس في مدرسة للمشرطة بالشرق الأوسط، وبعد الاستقلال عمل في الأمن العسكري بوزارة الدفاع رفقة عبد الحميد جوادتي، واختارته ليكون معي في هيئة الأركان.

2. الرائد عمار ملاح: نائب قائد هيئة الأركان مكلف بالتنظيم ينحدر من باتنة. وعيّن عمار ملاح في 1964 - بطلب مني - قائدا للناحية العسكرية الرابعة (بسكرة) بعد القضاء على تمرد شعباني، وقد كلّفت ملاح بالقيادة الميدانية للفيلق الوفيّة لنا. وخلال الثورة رقيته في فترة قصيرة من مسؤول ناحية إلى مسؤول منطقة فعرض في قيادة الولاية الأولى وهو ما جعل يحياوي يعلّق على الأمر بالقول: «ما هذه الترقّيات الصّاروخية؟» وبعد تنحية بن بلة أرسلته إلى الاتحاد السوفيّاتي للتكوين

على رأس وفد من الضباط الجزائريين، ولم يكن على وفاق مع الضباط
الفارين من الجيش الفرنسي.

3. الملازم العياشي حواسلقة: قائد فيلق مدرّج بالسلف من مواليد سوق
أهراس، وأحد المجاهدين القدماء في جيش التحرير بالقاعدة الشرقية. تلقى
تدريباً عسكرياً في الأكاديميات العسكرية بالأردن ومصر، ثم عاد ليصبح
واحداً من ضباط جيش الحدود. كان من أشدّ الضباط ولاء وحماة
واندفاعاً للقيام بحركة مسلحة ضدّ بومدين والضباط الفارين من الجيش
الفرنسيّ الذين لم يكن يحبّهم كثيراً، وكان العياشي يقود الفيلق المدرّج وهو
أهمّ وأقوى فيلق من بين الفيلقات الوفيّة لنا، والذي استنجدت به في اللّيدو
بالعاصمة قبل أن يتمّ تحويله إلى الأضنام (السلف حالياً).

4. الملازم معمور قارة: قائد فيلق مشاة بالمدينة وهو من مواليد ولاية
ميلة، ومن الضباط التّزهاء والأوفياء والمشيّع بالثقافة العربيّة الإسلاميّة.
وكّل رجال الفيلق الذي يقوده يحترّمونه كثيراً ويقدّسونه تقديساً. تكوّن
معمور بالأكاديمية العسكريّة بالعراق ثم انضمّ إلى جيش الحدود خلال
الثورة. كان يرى أنّ بومدين يعطي الأولويّة للضباط الفارين من الجيش
الفرنسيّ على حساب الضباط المتخرجين من الأكاديميات العسكريّة في
الشرق والذين لا يقلّون عنهم كفاءة. لكنّ الضباط الفارين من الجيش
الفرنسيّ كانوا يتميّزون عنهم بالطاعة العمياء لبومدين ممّا جعلهم يحظون

بثقته في الوقت الذي كان قدماء جيش التحرير والضباط المتخرجين من الأكاديميات العسكرية في الشرق يعتبرون أنفسهم مهتمين في الجيش ولا يحظون بالترقيات. وكان يتم تشجيعهم للخروج من الجيش مقابل مغريات مادية. لذلك كان قادة الجيش من أن يتمكن الضباط الفازون من الجيش الفرنسي من السيطرة على مناصب صنع القرار في الجيش. وفي حالة حدوث "زواج غير شرعي" بينهم وبين الإدارة الفرنسية في الجزائر فإن هذا لن يتولد عنه ما يشر بالخير لمستقبل الثورة والبلاد.

5. الملازم عبد السلام مباركية: قائد فيلق ميكانيكي بمليانة؛ ينحدر من الأوراس من الضباط الأكفاء ويتميز بالذكاء وحسن الخلق، وهو متخرج من الأكاديمية العسكرية بالقاهرة على ما أذكر. وهو أيضا أحد ضباط جيش الحدود. كان هو الآخر متزعجا من تمكين بومدين للضباط الفازين من الجيش الفرنسي من مناصب حساسة في الجيش على حساب قدماء جيش التحرير والضباط المتخرجين من الأكاديميات العسكرية في الشرق، لذلك كان من بين الضباط الذين ضغطوا على من أجل تصحيح الأوضاع.

6. الملازم صالح قمعون: ضابط أستاذ في المدرسة العسكرية للدفاع المضاد للطيران، مجاهد من مواليد خنشلة وكان مجاهدا في الولاية الأولى

بالأوراس ومن الشباب المتعلمين الذين يجيدون اللغة العربية، ويعمل حالياً عماليا.

7. الملازم عقار نوبوة: ضابط أستاذ في المدرسة العسكرية للدفاع عن الإقليم، وينحدر أيضاً من خنشلة وكان مجاهداً في الأوراس وعرف عنه ذكاؤه الشديد وهو إنسان مثقف ويعمل عمالياً.

8. النقيب موسى حواسنية: مسؤول القطاع العسكري بولاية البليدة، ينحدر من سوق أهراس، وكان معي خلال الثورة في الفيلق الثالث بالقاعدة الشرقية برتبة ملازم ثانٍ ورقّي إلى رتبة نقيب، ثم أصبح مسؤول قاعدة خلفية لجيش التحرير على الحدود الجزائرية التونسية كانت تسمى "مزرعة موسى حواسنية". بعد الاستقلال أصبح مسؤول القطاع العسكري بوهران تحت قيادة الرائد الشاذلي بن جديد.

وإلى جانب هؤلاء الضباط وقف إلى جانبي قادة الولاية الرابعة التاريخية (وسط الجزائر) وعلى رأسهم العقيد يوسف الخطيب الذي كان أحد أعضاء مجلس الثورة، والرائد لخضر بورقعة الذي كان له موقف بطولي معي، بالإضافة إلى يوسف بن خروف، واعتماد يزيد وشخصيات تاريخية أخرى.

الفصل الحادي عشر

حركة 14 ديسمبر 1967

١ الأمر بتحريك الفيالق:

بعد أن أصبح في حكم المؤكد أن يومدين حسم قراره لصالح إنهاء الأزمة عبر التصفية الجسدية لخصومه، طلبت من موسى حواسنية (الذي كان الوحيد الذي يعرف مكان اختبائي) أن يستدعي علي وجه السرعة الرائد عمار ملاح الذي كان يقيم حينها في فيلا بضواحي الأبيار. وجاءني عمار ملاح في تلك الليلة 12 ديسمبر 1967 إلى منزل يقع بالقرب من ثكنة الليدو في الدار البيضاء شرقي العاصمة حيث كان هناك الكثير من الضباط والجنود الذين أثنى فيهم متواجدين في هذه الثكنة والذين تم تجميعهم قصد إرسالهم إلى الجبهة المصرية للمشاركة في حرب الاستنزاف ضد الصهاينة.

أمرت عمار ملاح بالاتصال بجميع الفيالق الوفية لنا وإعطائها الأوامر بالتحرك باتجاه البلدة بأقصى سرعة ممكنة. ورغم أن الأمر كان مفاجئا بالنسبة لعمار ملاح لأن قرارا من هذا الشكل يتطلب وقتا لتحضير الفيالق واستدعاء جميع أفرادها والتزود بالوقود والذخيرة، إلا أن الوضع لم يكن ينتظر التأخير.

في صبيحة يوم 13 نوفمبر أرسل الرائد عمار ملاح موسى حواسنية إلى الملازم معمر قارة في المدينة لإعطائه الأوامر بالتحرك فوراً نحو البلدة، فيما توجه هو إلى مليانة لإبلاغ الملازم عبد السلام مباركية قائد الفيلق الميكانيكي بالأمر بالتحرك. لكن هذا الأخير كان متردداً، واتصل هاتفياً

ثلاث مرّات بالملازم معمر قارة لاستشارته في الأمر خاصّة بعد أن اتّصل به السعيد عبيد مسؤوله المباشر وأعطاه أمرا بعدم التّحرّك. وكذلك فعل مع معمر قارة ولكنّه لم يتّصل بالعيّاشيّ حواسنيّة لعلمه بمدى ارتباطه بي. وسأل مباركيّة قارة: «هل نتحرّك؟ لكن معمر قارة شجّعنا قائلا: نحن أعطينا الرّجل كلمتنا (أي: وعدناه) ويجب أن نفي بها.» وبالنسبة للملازم العيّاشيّ حواسنيّة فالأمر لم يكن يستحقّ النقاش.

شرع قادة ثلاثة فيالق في النّاحية العسكريّة الأولى في تحضير أنفسهم وجنودهم وآليّاتهم للتّحرّك، وأنّهم جميع التحضيرات عصر ذلك اليوم ويدؤوا في الرّحف في منتصف ليل 13 إلى 14 ديسمبر 1967 نحو قيادة النّاحية العسكريّة الأولى في البليدة من مليانة والسّلف غربا والمدينة من الجنوب الغربيّ على السّكل التّالي:

1. الفيلق الميكانيكيّ بقيادة الملازم عبد السّلام مباركيّة:

كان متمركزا في مدينة مليانة بعين الدّفلّ غربيّ العاصمة، وهو أقرب الفيالق إلى البليدة (نحو 50 كيلومترا)، وكانت مهمّته تأمين وتطهير جسر بوروي الواقع بالقرب من العفرون من القوّات المعادية لتسهيل مهمّة عبور الفيلق المدرّع. لكن تردّد مباركيّة وتأخّره في تحريك القوّات أعطى الوقت الكافي لقوّات بومدين للسيطرة على جسر بوروي الاستراتيجيّ قبلنا، وذلك بداية من مساء يوم 13 ديسمبر.

2. الفيلق المدرع بقيادة الملازم العياشي حواسنية:

لم ينتظر توفر شاحنات حاملة للدبابات والمدرعات للانطلاق نحو البلدة بل قاد الفيلق المدرع لأكثر من 150 كيلومترا في طرق ضيقة ومهترئة (على عكس ما هو عليه الحال الآن)، وهو ما دوح الخبراء العسكريين الروس واعتبروه عملية ثورية، لأن الدبابات تنقل إلى المناطق القريبة من المعارك في عربات كبيرة حاملة للدبابات، ولا تسير الدبابات المجنزرة بتلك السرعة مثل السيارات كما فعل بها العياشي حواسنية مما يعكس مدى حماسه وشجاعته.

3. فيلق المشاة بقيادة الملازم معمر قارة:

ولم يكن يفصله عن البلدة سوى نحو 100 كيلومتر فقط عبر طريق الشفة الجبلية والمنتعرج، ولكنه وجد صعوبة في توفير الشاحنات العسكرية لنقل رجاله إلى البلدة فلجأ إلى شاحنات مدنية. ونظرا إلى أن طريق الشفة كانت جبلية ووعرة وزلقة بسبب الصقيع والثلوج، فقد فضل معمر قارة عدم المغامرة بقطع هذا الطريق والتجأ إلى طريق التفافية أطول تمر عبر جسر بورومي في العفرون ولكنها أسلم حسب قراءته لحظتها، رغم أن طريق الشفة كان سيجنبه المرور عبر جسر بورومي، ولكن الأقدار كانت تخبئ لنا شيئا آخر.

الشاذلي أمرواته بالوقوف مع الطرف الغالب

لر يكن بالإمكان إخفاء أمر تحرك الفيالق باتجاه البلدة عن أعين بومدين حيث قام الرائد سليمان لكحل من جماعة العقيد شعباني بالتوجه من الشلف إلى العاصمة لإبلاغ مسؤولين في وزارة الدفاع بتحرك فيلق العياشي حواسية فور خروجه من الشلف. مما أعطى بومدين وجماعته وقتا كافيا لتحضير أنفسهم للمواجهة.

وانتشر خبر تحرك الفيالق الوفية لنا بين قادة النواحي العسكرية، وكان الرائد محمد الصالح يحياوي قائد الناحية العسكرية الثالثة (بشار) من بين القادة الذين وصلهم الخبر لكن لم يصدر منه أي موقف.

أما الرائد الشاذلي بن جديد قائد الناحية العسكرية الثانية (وهران) وحسبما رواه لي النقيب محمد الصغير هلايلي، فبعد سماعه لخبر تحرك الفيالق الوفية لنا أرسل هو الآخر فيلقين للمشاركة في المعركة وكلف هلايلي بأن يسبق الفيالق إلى العاصمة وذلك يوم 13 ديسمبر لاستطلاع الوضع. وقال الشاذلي للنقيب هلايلي: «إذا وجدت الأمور تميل إلى الطاهر فقفوا مع الطاهر وإذا وجدتم الوضع لصالح بومدين فقفوا في صف بومدين.»

لكنّ النقيب هلايليّ الذي كان متوجّها من وهران إلى العاصمة
اصطدم بحاجز للدرك في جسر بورومي حيث وجد سيارته محاصرة
وسط حشد كبير من السيّارات والشاحنات بعد توقيف حركة السير
ذهاباً وإياباً، فترك سيارته وتوجّه إلى العاصمة بطرقه الخاصّة.

أمّا الرائد أحمد بن شريف قائد الدرك الوطنيّ فوقف بجانب بومدين
وحاول قطع الطريق على قوّاتنا الزّاحفة قبل وصولها إلى هدفها؛ فعمد رجاله
بمساندة وحدات عسكريّة موالية لبومدين إلى وضع حاجز أمنيّ على جسر
"بوربي" الواقع على المدخل الشرقيّ لمدينة العفرون القريبة من البليدة،
ومنعوا في تلك اللّيلة السيّارات والشاحنات المدنيّة من الدّخول أو الخروج
حتّى أصبح الجسر مكّدساً بالعربات المدنيّة بحيث يستحيل عبوره
أو تجاوزه، وأكثر من ذلك قام رجال بومدين بتفخيخ الجسر بالمتفجّرات.

قادة الولاية القاريخيّة الرّابعة يلتحقون بي في الشّبليّ

توجّهت يوم 13 ديسمبر إلى غابة الشّبليّ في ولاية البليدة أين يوجد
كوخ لأحد أقارب سائقي بلقاسم بونوة الذي كان موضع ثقتي، واتّخذت
هذا الكوخ مركزاً مؤقتاً لقيادة العمليّات العسكريّة، بينما التحق الرائد
عمار ملاح بفيلق العياشيّ حواسنيّة.

وفي فجر 14 ديسمبر التحق قادة الولاية الرابعة (وسط الجزائر) بمركز العمليات بالشبلي لتأكيد دعمهم لي ومساندي في مواجهة بومدين. بالإضافة إلى العقيد الصالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية ويزيد وشخصيات تاريخية أخرى كانت نائمة على بومدين. كما كنت أنتظر أن تتحرك وحدات عسكرية كانت موالية لنا من منطقة الأوراس، وعدة مناطق أعلنوا دعمهم المسبق لي في أي عمل أنوي القيام به ضد بومدين.

عبيد رفض قتالنا "فانتحر" في ظروف غامضة

عندما شرعت فيالقنا التابعة للتأحية العسكرية الأولى في التقدّم نحو البلدة اتصل بومدين بقائد التأحية العسكرية الأولى السعيد عبيد هانفيا وقال له بصوت ساخط وزاجر:

«كيف تتحرك الفيالق متمردة علينا ولا تبعث فيالق لصدّها؟»

فردّ السعيد عبيد مبرّرا موقفه:

«أعطيت الأمر للفيالق (المتمرّدة) للبقاء في أماكنها لكنّها لم تنفّذ

أوامري، فكيف أبعث بالجيش ليقاتل بعضه بعضا؟»

وأضاف محاولا إقناع بومدين بتجنّب الجيش من الانقسام والاقتيال:

«حبّذا البحث عن حلّ آخر.»

كاد بومدين يصاب بالجنون وهو يسمع عن "حل آخر" وهو يرى
هيئته وسلطته ومستقبله السياسي والعسكري على المحك، فردّ على
السعيد عبيد بحدّة:

«أنت مسؤول ناحية" ولّ ز.م.ر."»

وأقفل في وجهه الحفط، ولم يطل الأمر حتّى أرسل بومدين اثنين من
أكفأ "الضباط الفازين من الجيش الفرنسي" لتولّي قيادة الناحية العسكريّة
الأولى بدلا من السعيد عبيد للتصدّي لقوّاتنا، وكان الأمر يتعلّق بكلّ من
الرّائدين زرقينيّ وهوفيان.

وفي فجر يوم 15 ديسمبر 1967 سمعنا بانتحار الرّائد السعيد عبيد دون
أن نتأكّد من حقيقة ما حصل بالضبط، رغم أنّي استغربت الأمر.
فمن خلال معرفتي الدّقيقة لشخصيّة السعيد عبيد وتشبّهه بالحياة وبطموحه
القويّ لا يمكنني في الظّروف العادية أن أخلص إلى أنّه يمكن أن يتحرّ.

المواجهة الحاسمة في العفرون:

جوّ بارد وأمطار غزيرة وسحب داكنة تنذر باقتراب المواجهة في ذلك
الشتاء الرّمضانيّ القاسي، عندما وصلت أولك فلول القوّات الموالية لنا إلى
جسر بورومي في السّاعة الثّانية من فجر يوم الخميس 14 ديسمبر 1967
وكان الفيلق الميكانيكيّ للملازم عبد السّلام مباركيّة القادم من مدينة

مليانة بعين الدفلى أول الواصلين تلاء الفيلق المدرع للنقيب العياشي حواسية القادم من الشلف. وكان فيلق المشاة بقيادة النقيب معمر قارة القادم من المدينة آخر الواصلين بعد أن سلك طريقا طويلة عبر مليانة ثم العفرون ولم يصل إلا بعد أن أشرقت الشمس في حدود الساعة السادسة والنصف صباحا.

كان الوقت فجرا حالك الظلام، والسماء تمطر بغزارة ومياه الوادي تندفق بقوة، والأرض من حول جسر بورومي كلها فلاحية حولتها الأمطار إلى كتلة كبيرة من الأوحال التي تغوص فيها أرجل الرجال وتعلق فيها عجلات السيارات ويصعب السير فيها حتى على الآليات المجنزرة، لكن الآتي أعظم.

تجمعت الفيلق الثلاثة ما بين مدينة العفرون غربا وجسر بورومي شرقا وكانت تضم نحو 1500 مقاتل ونحو 30 دبابة وعربة مدرعة. وعندما أرادت قواتنا تجاوز الجسر فوجئت بتكنس السيارات والشاحنات المدنية على طوله كسدادة ميكانيكية بشكل يستحيل على قواتنا تجاوزه خاصة وأن قوات الدرك والوحدات العسكرية الموالية لبومدين بقيادة كل من زرقيني وهوفمان كانت متربصة بنا على الطرف الآخر من الجسر. ولم يكن بالإمكان عبور وادي بورومي الهادر بمياه الأمطار ولا اختراق كتل الوحل التي شكّلت عائقا طبيعيا آخر أمام تقدمنا.

كنّا في وضعيّة حرجة لا نحسد عليها، ولم نكن نتوقّع أن يلجأ بومدين إلّا هذا التكتيك لمجابهتنا. وحينها طلب زرقينيّ مقابلة الرّائد عتّار ملاح فوافق هذا الأخير معتقدا أنّه سيقابل الرّائد السعيد عبيد لكنّه عندما قابل أحد الضبّاط الفائزين من الجيش الفرنسيّ رفض أيّ حديث معه وقال له كلاما قاسيا، وردّ عليه الآخر بالمثل.

لرّيكن يفصلنا عن مدينة البليدة سوى 10 كيلومترات فقط، وقوّات بومدين لم تكن كبيرة حينها إلّا أنّ السيّارات والشاحنات المقدّسة على الجسر جعلتنا في حيرة من أمرنا بعدما فشلت كلّ المحاولات لتجاوز الجسر. ورغم حدوث اشتباكات مع جيش النّظام الموالي لبومدين إلّا أنّها كانت مواجهات محدودة.

كثائب المشاة الموالية لنا كان بإمكانها بسهولة العبور إلّا الطرف الآخر من الوادي والتّقدّم إلّا البليدة لكن ذلك لم يكن ممكنا بدون مرافقة الدّبابات والمدرّعات لهم من أجل إسنادهم من الخلف. لذلك بقيت قوّات المشاة قريبة من الفيلق المتّرع على مسافة لا تتجاوز ربع ساعة مشيا على الأقدام.

أمّا قوّات بومدين فكانت من الشّباب الحديث التّجنيد أو ما يسمّون بالمارسيين الذين التحقوا بجيش التحرير بكثافة بعد إعلان وقف إطلاق النّار مع الجيش الفرنسيّ في 19 مارس 1962، بالإضافة إلّا قوّات الدّرك الوطنيّ. بينا كان معظم رجالنا من المجاهدين الذين عرّكتهم حرب التحرير

طيلة سنوات، مما دفعنا إلى ترك قوّات احتياطية في مدينة العفرون ولم نشرکہا في هذه الاشتباكات لعدم الحاجة إليها. وعلى سبيل المثال ففيلق المشاة الذي كان يضم أربع كتاب من بينها كتيبة إسناد مدفعي لم تشارك في القتال سوى الكتيبة الأولى فقط، وبقيت ثلاث كتاب خارج دائرة المعركة.

طيارون روس يدخلون المعركة

بعد ساعات من الاشتباكات اتسعت رقعة المواجهات لتشمل كامل المنطقة الممتدة من موزاية غربا إلى غاية العفرون شرقا، واستعملت في هذه المواجهات الأسلحة الخفيفة والثقيلة وتبادل الطرفان النار والقصف بالقذائف بشكل متوازن دون أن تتمكن قوّات بومدين من السيطرة على الأماكن التي كنّا متمركزين فيها رغم تدفق الدعم لها من مختلف الجهات.

وفي الساعة العاشرة صباحا وبعد ساعات من المواجهات البرية تدخلت طائرات سوفياتية الصنع من نوع ميغ 15 وميغ 17 يقودها طيارون روس كانوا مكلفين بتدريب الطيارين الجزائريين وقاموا بقصف قوّاتنا بشكل عشوائي إلى درجة أنهم أصابوا مدنيين وحثى القوّات الموالية لبومدين تعرضت للقصف عن طريق الخطأ. وأدى تدخل سلاح الطيران إلى ترجيح الكفة لصالح القوّات الموالية لبومدين. ومع ذلك استبسلت قوّاتنا في القتال؛ فقد كان رجالنا متعودين على التعامل مع الطيران

المعادي خلال حرب التحرير حيث لم يصب أي جندي من المشاة، إلا أن الضرر الأكبر وقع على الفيلق المدرع حيث دمرت 9 دبابات وقتل العديد من جنودنا في هذه المواجهات.

وفي المساء اشتد القتال وأصبح أكثر ضراوة خاصة مع تدخل القوات المحمولة جوا والتي كانت طائرات الهليكوبتر تنقلها إلى ميدان المعركة، سمعنا أنها من القوات الخاصة في دلس حيث هاجمتا من الجنوب الشرقي. وتلاحمت قواتهم معنا في الغابة الواقعة بين العفرون وموزاية والتي تتميز بطابعها الجبلي الوعر.

وبعد أن أسدل الليل ستاره توقفت المعارك وتراجعت قواتنا إلى ضواحي مدينة العفرون، فتوجهت ليلا إلى العفرون رفقة سائقي المخلص ومعنا لخصر بورقعة عبر طرق ملتفة لأطلع على وضعية رجالي بعد هذه المواجهة غير المتكافئة. فوجدت رجالي قد تضعفت وتشتت صفوفهم وانهارت معنوياتهم، واعتقل الكثير منهم وتم تطويق من تبقى منهم.

فقابلت الزائد عمّار ملاح وقادة الفيالق لاستعراض الوضع، فقدم لي ملاح تقريرا شفويا عن سريان المعارك وسبب إخفاق قواتنا في الوصول إلى هدفها في البلدة؛ فأرجع ذلك إلى سدّ قوات بومدين لجسر بورومي بالسيّارات وتدخل الطائرات الحربية التي قصفت قواتنا. بالإضافة إلى عدم وصول الذخيرة ونفاد الوقود والبتزين من الدبابات والمدفعات

التي استهلكت مخزونها في طريقها من الشلف إلى العفرون. وكان مسؤول
الوسائل والذخيرة ضابطا يدعى بوجادة وهو صهر الرائد عبد القادر
شابو الأمين العالم لوزارة الدفاع لذلك منع عنا الذخيرة.

وقد تفقدت الفيلق المدرع الذي كان يمثل قوتنا الضارية فوجدت أنه كان
أكثر الفيالق تضررا من القصف المدفعي والجوي. وأخبرني الملازم العياشي
حواشيه قائد الفيلق أن 9 رجال من فيلقه قتلوا خلال هذه المعركة.

كان الوضع الميداني صعبا وإن لم يكن كارثيا، وكان بإمكاننا مواصلة
القتال لكن ذلك كان سيؤدي إلى مزيد من إزهاق أرواح الجنود والضباط
في الجانيين. لذلك أمرت القوات أن تقترب من مدينة حمّام ريغة التي
يوجد بها مستودع للسلاح ثم التحصن بالجبال وانتظار الأوامر.

كنت أتوقع أن يصلني المدد في صبيحة الغد من قادة التواحي
العسكرية وخاصة محمد الصالح يحياوي والعقيد عباس وعبد الرحمن بن
سالر وريما الشاذلي بن جديد. وتوقعت كما كان مخططا أن تتفجر
المظاهرات والاحتجاجات الشعبية المنذرة بحكم بومدين في العاصمة
وغيرها من المدن مما يعطينا فرصا أكثر للضغط على بومدين من أجل
الجلوس إلينا للتفاوض بشأن القضايا المختلف بشأنها خاصة ما تعلق
بتقليص صلاحياته.

الاستحواذ على مستودع للأسلحة والسيطرة على مدرسة عسكرية

ليلة 14 ديسمبر 1967 كانت صعبة للغاية حيث جرت الأمور بعكس ما كنا نتوقع خلاصة بعد تدخل الطائرات الحربية التي يقودها الطيارون الروس، ونفاذ الوقود من الدبابات والأكليات العسكرية. ولحسن الحظ كانت هناك ثكنة عسكرية في منطقة حمام ريفية منذ العهد الاستعماري وبعد الاستقلال جعل منها الجيش الوطني الشعبي مستودعا للأسلحة والذخائر والوقود. فتحرك قطاع من قواتنا واستحوذ على مستودع السلاح دون مقاومة تذكر مما رفع معنويات جنودنا وأعاد الحياة لمحركات آلياتنا العسكرية.

خبر آخر سار كان في انتظارنا بعد أن بلغنا أن اثنين من ضباطنا في المدرسة العسكرية للدفاع الجوي بالرعاية شرقي العاصمة استطاعا السيطرة على المدرسة التي تحتوي على صواريخ مضادة للطائرات من نوع "أرض - جو" وصواريخ أخرى من نوع "أرض - أرض".

وتمكن كل من صالح قمعون وعمارة نويوة وهما من ضباطنا الفاعلين من إقناع ضباط وجنود المدرسة العسكرية للدفاع المضاد للطيران "دي سي أ" بدعم حركتنا، رغم أن مسؤول المدرسة عبد النور بكا وهو من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي كان من المؤيدين لبومدين ولكن الأمور تجاوزته. واستطاع قمعون ونويوة توقيفه وسجنه والسيطرة على المدرسة العسكرية.

ورغم أن المدرسة العسكرية للدفاع الجوي كانت بعيدة نسبياً عن ساحة المعارك إلا أن إعلان ضباطها انضمامهم إلى حركتنا كان له الأثر القوي في معنوياتنا، وكنا نتوقع أن يحفز ذلك عدّة قطاعات من الجيش للانضمام إلينا.

كما تمكّنت قوّاتنا من الاستحواذ على قافلة سلاح وذخيرة ووقود كانت متوجّهة إلى معسكر الجيش النظامي لكنّها أخطأت طريقها ووقعت في أيدي رجالنا فكانت بمثابة انتصار آخر لقوّاتنا.

ورغم هذه الانتصارات الصغيرة إلا أن إخفاقنا في الوصول إلى البلدة جعل أمل انتصارنا على بومدين مرتبطاً بمدى تحرّك قادة التواحي العسكرية والفعاليات الشعبيّة لدعم حركتنا إلا أنّه لا هذا ولا ذلك حصل. بل إنّ الوحدات العسكرية في الأوراس وبقية القادة العسكريين الذين وعدوني بالتحرّك بقوّاتهم لدعمي تراجعوا عن موقفهم بعد واقعة العفرون.

أمّا الرائد الشاذلي بن جديد فدفع بفيلقين من قوّاته إلى ميدان المعركة من الجهة الغربيّة للعفرون أي خلف قوّاتنا تماماً ممّا جعلنا محاصرين شرقاً وغرباً. وكذلك فعل الرائد عبد الله بلهوشات الذي كان على رأس الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة) حيث أرسل فيلقين من الرّجال عبر الطائرات التي حطّت في المطار العسكري لبوفاريك في اليوم الثاني من المواجهة لمؤازرة قوّات بومدين.

ولم يكن بومدين في هذا العام يحظى بشعبية كبيرة بعد انقلابه على الرئيس أحمد بن بلة مما جعل قطاعات واسعة من أنصار الرئيس المخلوع ينقمون عليه. فضلا عن ازدياد عدد المعارضين لبومدين داخل صفوف الجيش بسبب ميله إلى الحكم الفردي واستعانتة كثيرا بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي على حساب قدماء ضباط جيش التحرير. ناهيك عن المعارضين السياسيين التاريخيين أمثال حسين آيت أحمد ومحمد بوضياف وأحمد محساس وكريم بلقاسم. لذلك كنت آمل أن يؤدي ذلك إلى انقلاب الوضع على بومدين في فجر اليوم الموالي.

انسحاب قواتنا

في ليلة 14 ديسمبر قرر الملازم معمر قارة سحب فيلق المشاة من ميدان المعركة بعد أن تيقن من استحالة نجاح حركتنا في مثل تلك الظروف خاصة أن الفيالق الثلاثة لم تتمكن من تحقيق أول أهدافنا في السيطرة على قيادة الناحية العسكرية الأولى في البليدة. كما أن الزائد عمار ملاح والذي كان مكلفا بالقيادة الميدانية لعملياتنا العسكرية لم يقدم لقيادة الفيالق خطة واضحة حول توزيع كتائبنا في ميدان المعركة وكيفية الدفاع أو الهجوم في تلك الوضعية خاصة بعد تضرر الفيالق المدرع بشكل كبير إثر القصف الجوي الذي استهدفه بشكل أساسي باعتباره القوة الضاربة لقواتنا.

وتوجه الملازم معمر قارة بكتابه الأربع - التي لم يفقد منها أي فرد من رجاله - إلى ثكنة القليعة (تابعة حاليا لولاية تيارازة).

وفي فجر يوم 15 ديسمبر كانت قواتنا أو ما تبقى منها محاصرة بالكامل وإن لم يقع أي اشتباك جديد. كما بلغنا خبر انتحار (أو اغتيال) الرائد سعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى مما قضى على آخر أمل في إمكانية الضغط على بومدين من أجل التفاوض معنا خاصة بعدما خذلنا قادة النواحي العسكرية الأخرى وكذا الاتحاد العام للعمال الجزائريين. ولم يمارس خصوم بومدين - على كثرتهم - أي ضغط شعبي وسياسي مؤثر في رئيس مجلس الثورة.

أما بالنسبة للخسائر البشرية خلال هذه المواجهة فقد ذكرت بعض المصادر أنها بلغت 30 قتيلًا و130 جريحًا، لكن ليس لدي أرقام دقيقة حول الرقم الحقيقي لضحايا هذه المواجهات. ولكنني أذكر أن العياشي حواسني قائد الفيلق المدرع أكد لي أننا لم نفقد خلال هذه المعركة سوى 9 رجال. غير أنني لا أملك أرقامًا عن عدد القتلى في صفوف القوات النظامية أو في صفوف المدنيين الذين قصفتهم الطائرات الحربية.

أسباب عدم نجاح حركة 14 ديسمبر 1967

أمرت جنودي بالتفرق في الجبال حتى لا تسيل مزيد من الدماء، فلم يعد هناك إمكانية للانتصار على بومدين في مواجهة مفتوحة ولا حتى إجباره على التفاوض في مثل هذه الحالات، خاصة وأن الحلفاء والانتصار بدؤوا يتفرقون من حولي بعد نتيجة المواجهة الأولى التي كان لها أسباب أهمها:

- تردد قائد الناحية العسكرية الأولى السعيد عبيد في دعم حركتنا بشكل فعال رغم أنه كان أكثرنا تحمسا للضغط على بومدين.

- تردد كل من العقيد عباس والرائد يجاوي والرائد بن سالر في دعم قواتنا بشكل أساسي أضعف موقفنا وتحول دور كبار الضباط من موقف المحرض على "الضغط" على بومدين إلى موقف الوسيط والمتفرج ثم موقف الخنصم.

- عدم القيام بعمل حاسم ضد بومدين عندما كان الفيلق المدرع الذي يقوده الملازم العياشي حواسية متحصنا بالعاصمة غير بعيد عن القصر الرئاسي ووزارة الدفاع وبقية المؤسسات الحيوية ومنع ذلك المزيد من الوقت لبومدين لإعداد نفسه للمواجهة بعد تدخل كبار الضباط لإقناعي بالخروج من ثكنة الليدو رغم تحذيري لهم بعدم الوثوق في وعوده.

- افقدنا عنصر المفاجأة نظرا لبعد قوّاتنا عن البلدة والعاصمة، ووجود مهندسين وعيون بومدين وسط رجالنا.

- تحضير بومدين لكومندوس لاغتيال لريترك لنا الوقت الكافي للتحضير الجيد لهذه المواجهة سواء من حيث إعداد الخطة الميدانية التي كان مكلفا بوضعها نائبي عمار ملاح أم من حيث توفير الوسائل والذخائر بالكمية المناسبة.

- قيام الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بمنع تزويد الفيالق الخاضعة لسلطتي بالوقود والذخائر خاصة وأنهم كانوا على رأس مديريات التموين والوسائل بوزارة الدفاع. ومعروف مدى أهمية الذخائر في الحرب؛ ويكفي أن أشير إلى أن نابليون بوناپرت عندما سأل أحد قادة جيشه عن سبب هزيمتهم في المعركة قال له الضابط: «هناك 12 سببا أولها نفاذ الذخيرة...» وقبل أن يكمل أوقفه نابليون وقال له: «لا حاجة لذكر بقية الأسباب».

- تكديس جسر بورومي الذي يعدّ المنفذ الوحيد نحو البلدة بالسيارات المدنية والشاحنات بشكل شلّ تقلّصنا نحو قيادة الناحية العسكرية الأولى.

- عدم تحرك فيلق مليانة بالسرعة الكافية للسيطرة على جسر بورومي
وتحرير حركة المرور به حتى يتمكن الفيلق المدرع من عبوره بسلام.

- فيلق المشاة بالمدينة كان بإمكانه تفادي جسر بورومي لو سار عبر
طريق الشقة ووصل إلى البلدة، ولكنها حينها قد اتخذت المواجهات مع
قوات بومدين منحني آخر.

- هطول الأمطار بغزارة والأرض كانت موحلة في العفرون،
وسقوط الثلوج والصقيع على طريق الشقة الذي يخترق جبال الشريعة
حيث شكّل ذلك عاملا معيقا ومؤثرا أمام تقدم قواتنا نحو البلدة.

- استخدام بومدين للطيران كان مؤثرا في مجريات المعركة خاصة
وأنا لم نكن نسعى للدخول في مواجهة شاملة معه، وكنا أحرص من
بومدين على دماء وأرواح الجزائريين سواء أكانوا عسكريين أم
مدنيين، موالين لنا أم معارضين.

- في الوقت الذي كنا نصارع من أجل إجبار رئيس مجلس الثورة على
التنازل عن جزء من صلاحياته لمجلس الثورة، كان العقيد بومدين يسعى
من أجل القضاء علينا بكل السبل والوسائل واعتبرها قضية حياة أو موت.

- عدم تحرك الوحدات الموالية لي في الأوراس بعد بلوغها نتائج واقعة
الحفرون.

- عدم خروج العمال في مظاهرات منددة بحكم يومدين كما كان مخططاً له.

- تفرق الرجال من حولي بمجرد خسارة أول جولة.

- عدم تحرك العقلاء التاريخيين الأعضاء في مجلس الثورة ضد يومدين باستثناء العقيد يوسف الخطيب قائد الولاية التاريخية الرابعة والعقيد الصالح بونيدر قائد الولاية التاريخية الثانية رغم أنني كنت من أشد الرافضين لتهميشهم في مجلس الثورة.

هذه الأسباب مجتمعة هي العاملة في عدم نجاح حركة 14 ديسمبر 1967.

خاتمة القول

إن حركة 14 ديسمبر 1967 لم تكن يوما "محاولة انقلاب عسكري" كما يعتقد الكثيرون، لأننا ببساطة لم نكن نسعى للإطاحة بيومدين من السلطة، وإنما كان هدفنا الأساسي هو الضغط عليه لإعادة الشرعية للبلاد بعد تملمسه من عهوده بمجرد نجاح التصحيح الثوري الذي قدته معه ضد بن بلة في 19 جوان 1965 قبل أن أكتشف أن يومدين يحاول استنساخ نفس الحكم الفردي الذي ميز عهد بن بلة. وهذا ما صدمنا

لأتينا قضينا على "ديكتاتور" فوجدنا أننا لم نقم سوى باستبداله
"بديكتاتور" آخر. وهذا ما يتناقض مع مبدأ "القيادة الجماعية" الذي سنّه
المفجّرون الأوائل للثورة (بن بولعيد وأصحابه).

لم تكن معركتنا الحقيقية ضدّ بومدين بقدر ما كانت ضدّ الضّبّاط
الفازين من الجيش الفرنسيّ الذين شكّلوا نواة صلبة داخل الجيش
وأصبح نفوذهم يزداد من سنة إلى أخرى على حساب قدماء جيش
التحرير والضّبّاط المتخرجين من المدارس العسكريّة بالشرق بسبب اعتماد
بومدين عليهم في حروبه ضدّ قادة الولايات التّاريخيّة: الرّابعة (العقيد
يوسف الخطيب) والثالثة (العقيد محمد أولحاج) والثانية (العقيد صالح
بوميندر) والسادسة (العقيد شعباني) وأخيرا الأولى (العقيد الطّاهر
زيري)، ولم تبق سوى الولاية الخامسة لم تدخل في صراع مع بومدين لأنّه
كان أحد قادتها التّاريخيّين.

بعد معركة العفرون هيمن العقيد هواري بومدين على زمام السّلطة
بشكل تامّ ولم يعد هناك من يشكّل تهديدا حقيقيا على سلطته
المطلقة، وأحاط نفسه بجماعة وجدة التي شكّلت الدّائرة الثانية للسّلطة
الجديدة وارتقى الضّبّاط الفازون من الجيش الفرنسيّ إلى مناصب أكثر
حساسيّة في الجيش بعد أن أدّوا الدور الأساسيّ في الحفاظ على سلطة
بومدين المطلقة وأصبحوا يشكّلون الدّائرة الثالثة للسّلطة. ممّا جعلهم

يتطلعون إلى أداء أدوار سياسية من وراء ستار وهو الأمر الذي طالما حذر منه العقيد شعباني والكثير من القيادات السياسية والعسكرية في مؤتمر الحزب عام 1964. لكن بومدين أكد حينها أن دورهم سيقصر فقط على جوانب فنية داخل الجيش، إلا أنه بعد سنوات ليست طويلة سيطروا على العديد من قنوات صناعة القرار في البلاد خاصة بعد وفاة بومدين في ديسمبر 1978.

نفوذ قدماء جيش التحرير ودورهم في صناعة القرار بدأ في التقلص بعد فشل حركة 14 ديسمبر في تحقيق أهدافها. خاصة وأتانا فقداننا مناصبين حساسين جدًا في الجيش وهما قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي وقيادة الناحية العسكرية الأولى. ومع ذلك بقيت معظم قيادات النواحي العسكرية بيد قدماء جيش التحرير مثل يحياوي والشاذلي بالإضافة إلى نائب قائد الأركان العقيد عباس (توفي بعد فترة قصيرة من انتحار السعيد عبيد) والرائد عبد الرحمن بن سالم.

وآخر ما يمكن قوله أن بومدين لم يهزنا برجاله ولا حتى بطائراته ولكن إخفاقنا في الوصول إلى البلدة كان مرده تراجع الكثير من مساندتنا عن تعهدهم رغم أن فيهم من كان من أشد المحرضين للقيام بهذا التحرك، لكنهم اتخذوا مواقف سلبية. وسيذكر التاريخ وتذكر الأجيال أن حركة 14 ديسمبر قامت من أجل إنقاذ روح ومبادئ الثورة من الحكم الفردي.

الفصل الثاني عشر
مطاردتي في جبال الأوراس

الخروج إلى البليلة

بعد واقعة العفرون اجتمع قادة الولاية الرابعة وكان من بينهم العقيد يوسف الخطيب والرائد يوسف بولخروف والرائد لخضر بورقعة ومراد ثم جاؤوني إلى غابة الشبلي في البليلة وقد أوجست في نفسي خيفة منهم بأن يقوموا باعتقالي وتقديمي قريباً لبومدين لتبرئة فعتهم بعد أن بلغتهم نتائج واقعة العفرون، خاصة وأنه لم يكن يرافقني أي من الحرس باستثناء سائقي المخلص. لكن قادة الولاية الرابعة كانوا أكثر شهامة من غيرهم.

لم أضع في حسابي أن يتخلّى عني كثير من الرجال الذين أقسموا بأغلظ الأيمان بأنهم سيكونون إلى صفّي عندما يجدّ الجدّ وتفرز الصفوف. لكن بعد أول مواجهة راجع الكثيرون موقفهم وتحولت الخيانة إلى حكمة وحسن تدبّر؛ فنكسوا رؤوسهم واختبؤوا في جحورهم وغيروا صفوفهم.

وفي هذه اللحظات العصيبة قال لي بورقعة:

«إذهب إلى الأوراس وحرك الأمور.»

في ليلة المواجهة رافقني الرائد بورقعة في السيّارة إلى العفرون وتدنرنا بجنح الظلام حتى لا يتعرّف علينا رجال بومدين. وعانيت هناك ظروف المعركة واتّصلت مباشرة برجالتي وقد تأسّفت لحالهم بعد أن لعبت الأحوال والقنطرة والظّائرات دوراً محورياً في هذه المواجهة. وبعد أن

أمرت رجالي بالانسحاب إلى الجبال حفاظا على وحدة الجيش والجزائر
وطلبت منهم وقف إطلاق النار وانتظار الأوامر، توجهت رفقة بورقة
إلى جبل حلوان. وفي الغد دخلنا إلى العاصمة عبر محاور لم أكن أعرفها
لكن بورقة باعتباره من المنطقة كان يدلّنا على أفضل السبل لتفادي
الحواجز الأمنية الكثيفة التي وضعها رجال بومدين لإلقاء القبض على
كلّ من كانت له علاقة بحركتنا.

فكّرت حينها في العودة إلى الأوراس خاصّة وأنّ لديّ وحدات
عسكرية في المنطقة تخضع لسلطتي، فقد كان بإمكانني تجميع فرقة ونصف من
الرجال وبمجرّد تحركي أستطيع أن أجمع أكثر وأكثر. لكن بومدين سارع إلى
عزل القادة والضباط الذين يشكّ في ولائهم لي ممّا صعب من مهمّتي.

التسلّل إلى الأوراس

بعد أن استطاع بومدين إنهاء الجولة الأولى لصالحه والقضاء على
الموجة الرئيسية لقواتنا أطلق رجال الأمن والمخابرات لتعقب أثري قصد
اعتقالني مع كبار قادة حركة 14 ديسمبر. فأصبح من الصعب عليّ أن
أتمجّز كلّ تلك الحواجز الأمنية حتّى أصل إلى جبال الأوراس التي تبعد
عن العاصمة بنحو 500 كيلومتر شرقا.

لكنني سمعت أنّ سائق قطار يدعى أحمد بوزيديّ بن طيّب العمرانيّ استطاع أن ينقذ أحد رجالنا ويسمّي عبد الحميد بن غزال ونقله إلى قسنطينة رغم الإجراءات الأمنيّة المشدّدة الّتي فرضها رجال بومدين علينا والّتي مكّنتهم من اعتقال الكثير من رجالنا والمتعاطفين معنا.

وأرسلت رجالا من الولاية الرّابعة إلى أحمد بوزيديّ فلم يجده وأخبرهم ابنه بأنّه في سفر وقد يتأخّر في العودة. لذلك فكّرت في رجل آخر من الأوراس يعمل بالعاصمة ولديه شاحنات ومحلات تجاريّة لبيع قطع الغيار إذ كانت لديه شركة للتصدير والاستيراد، ويدعى هذا الشّخص مقلاتي، وكنا إيّان الثّورة نأكل وننام عنده ونعتبره من الأصدقاء الكبار للثّورة. وعندما أرسلت في طلبه لم أجده ولكن جاءني ابنه، فقلت له: «أنتم لديكم شاحنات، وأرغب الآن في العودة إلى المنطقة (الأوراس).»

«سأكلّم أبي.»

وعندما بلغه الأمر، قال الطّاهر مقلاتيّ لابنه:

«خبّته في المخزن، ودعنا نحترق بنار الأزمة كلّنا.»

وجتهدوا ليلاً واختبأت في المخزن، وأخبرني مقلاتي بأنهم سينصبون لي بيتاً من الألواح الخشبية لأنهم كانوا يتاجرون في الخشب أيضاً. وبعد أن قضيت عندهم ليلة أو ليلتين وضعوا البيت الخشبي في وسط الشاحنة ورموا من حوله الألواح الخشبية بشكل لا يدعو للريبة.

دخلت البيت الخشبي واختبأت فيه، وتولّى سائق يدعى الطيّب قيادة الشاحنة وكان ثقة. وتوجّهنا نحو الأوراس وفي الطريق اعترضتنا ثلاثة حواجز أمنية اثنان منها اجتزناهما بسهولة لأنّ رجال الأمن كانوا يعرفون الطيّب فلم يوقفوه. لكنّ الحاجز الثالث أجبرنا رجال الدرك على التوقف، وصعد دركيّ فوق الألواح الخشب وهو يحاول أن يكتشف شيئاً بين ثناياها، وكادت أنفاسي تنقطع بعد أن رأيت أمرى يكاد ينكشف. لكنّ الله سترني؛ فلم يرنى الدركيّ واجتزنا هذا الحاجز الأخير بسلام، وواصلنا طريقنا إلى الأوراس وحماية الله ترعانا.

وصلنا إلى مدينة باتنة ودخلنا إلى المخزن، وتمكّنت حينها من الخروج من ذلك القفص الخشبيّ الذي يشبه السجن الضيق، وطلبت من السائق أن يذهب في طلب رجل صنديد من أصدقائي المقرّين يستمى عبد الحميد قواسمية. فجاءني هذا الأخير في سيارة من نوع "سيروايان"، وأقلّني إلى عين مليلة في أمّ البواقي لدى أحد المواطنين البسطاء الذي قضيت ليلتي تلك في داره. وفي صباح الغد اتّصلوا بمسؤولي المنطقة فجاءني رجل

يدعى السعيد 86 واسمه الحقيقي "بُور" وكان يحمل معه بندقية طويلة الماسورة فاصطحبني إلى قرية "غليف" عند رجل فاضل يدعى "عمي السعيد بوخرشوفة".

بومدين يعزل الضباط المتعاطفين معي في الأوراس

بقيت في قرية "غليف" أتابع الأوضاع أولاً بأول، وأراقب الأمور ما إذا كانت حدثت مظاهرات أم لا، وما هو مصير الضباط والجنود الذين وقفوا إلى جنبي مثل عمّار ملاح والعيّاشي حواسنيّة وشريف مهديّ، ووجدت أن أغلب جنودي سلّموا أنفسهم. أمّا النقيب العيّاشي حواسنيّة والشريف مهديّ الأمين العامّ في هيئة الأركان فتّمت محاصرتهما وإلقاء القبض عليهما. في حين بقي الرائد عمّار ملاح حرّاً مطاردًا مثلي.

كنت بحاجة إلى أموال كثيرة ربّما 5 ملايين دينار (نصف مليار سنتيم بقيمة ذلك الزمان)، لكن ذلك كان بعيد المنال تمامًا، والأمر أصبح أكثر صعوبة بعد عزل وإبعاد ضباطي الأوفياء في المنطقة العسكرية الخامسة من المسؤوليات العسكرية التي أنيطت بهم رغم أنهم كانوا أشبه بالخللايا النائمة التي لم تتحرّك يوم 14 ديسمبر، وتمّ استبدال هؤلاء الضباط بآخرين غير متعاطفين معنا.

بقيت نحو شهرين في قرية غليف، اتصل بي خلالها بعض الضباط
الذين كانوا تحت قيادتي خلال الثورة مثل مكّي البرجيّ وعبد الحميد
وأعلنوا استعدادهم للوقوف إلى جانبي في وجه بومدين ورجاله، ولم
تسمح الحالة التي كنا فيها بمواصلة معارضتنا.

رجال بومدين يتعقبونني

لريّأس ولريكل رجال بومدين من مطاردي ومحاولة إلقاء القبض عليّ
بأي شكل من الأشكال، وبقائي حرّاً طليقاً بين أهلي وعشيرتي في الأوراس
كان يسبّب الأرق لبومدين لأنّه كان يعلم ماذا يعني لو تمّردت عليه الأوراس
لذلك أرسل رجال الشرطة والدرك والجيش والأمن العسكريّ لتتقّي أثري
والبحث عني في كلّ مكان والقبض عليّ حيّاً أو ميتاً.

ومن بين أبرز الضباط الذين كانوا يتعقبونني بإصرار وعناد عبد السلام
بوشارب الذي ترقّى في المناصب إلى أن وصل إلى رتبة جنرال، وكان خلال
الثورة مجاهداً في جيش التحرير فالتقى الجيش الفرنسيّ والقبض عليه في
1961. وقد جاءني بعد الاستقلال يطلب مساعدتي للانضمام إلى الجيش
الوطنيّ الشعبيّ فأرسلته إلى قاصدي مرباح للعمل معه في الأمن العسكريّ
بل قمنا بترقيته إلى رتبة عسكرية أعلى، لكنّه بعد أزمتي مع بومدين كان أشدّ
الضباط تعقّباً لي خاصّة وأنّه ابن المنطقة.

ولأنه كان مجاهدا في الأوراس ويعرف رجالها جيّدا فقد اتّجه مباشرة
إلى الطّاهر مقلاتي في محله بباتنة وقال له بشكل مباشر ومستفزّ:

«الطّاهر زبيريّ موجود عندك؟»

ونفى مقلاتيّ بطبيعة الحال علمه به وردّ عليه متحدّيا:

«إذهب وفتش عنه.»

ولإي جانب عبد السلام بوشارب كان التّقيب عطاييّة نائب قائد
المنطقة العسكريّة الخامسة (تقاعد برتبة جنرال) هو الآخر في أثري، وكان
يقود كتيبة من الجنود مرفوقة بالكلاب البوليسية المدربة لتعقبي من مدينة
إلى مدينة ومن قرية إلى قرية ومن بيت إلى بيت. وسببت هذه المطاردات
الكثير من الأذى والإحراج لمن عرفوني عن قرب أو كانت تربطهم بي
أدنى علاقة سواء خلال الثورة أم بعد الاستقلال.

الأمن العسكريّ يحدّد مكاني

خلال الأشهر الأولى من سنة 1968 كانت جميع اتّصالاتي بالرائد
عمّار ملاح الذي كان من الضّبّاط المطاردين القلائل الذين نجوا من
الاعتقال تتمّ بالرسائل التي أبعث بها عبر رجال ثقة. وفي إحدى هذه
الرسائل أمرته بأن يلتحق بي في منطقة بنواحي "غليف" بالأوراس لكن

الرّسول الذي كلّفته بإيصال هذه الرّسالة أعطائها لشخص آخر من معارفه للقيام بهذه المهمة. غير أنّ هذا الأخير بدل أن يوصلها إلّ الرائد عمار ملاح سلّمها بكلّ برودة دم إلّ الأمن العسكريّ.

أصبح الأمن العسكريّ يملك رأس الخيط الذي بإمكانه أن يوصله إلّ مكان تمركز عمار ملاح في ضواحي العاصمة بل وتحديد مكاني أنا الآخر في الأوراس في ضواحي غليف. لذلك كثف الأمن العسكريّ عمليّات البحث عنيّ في المنطقة. ولحسن حظّي أنّي كنت آخذ احتياطاتي بشكل جيّد حيث أغيّر أماكن تواجدي باستمرار.

الكثير من سكّان الأوراس كانوا متعاطفين معي وآووني في بيوتهم، واقتسمت معهم رغيف عيالهم، وحفظوا سرّي في صدورهم، ولم يشوا بي إلّ رجال بومدين رغم خوفهم من بطشهم وحاجتهم إلّ مكافأة ماليّة تتسلّهم وأطفالهم من مستنقع الفقر والحرمان.

وتولّى الصّالح عبد اللاويّ (كان ضابطاً في الولاية الأولى خلال الثورة ونائباً لقائد المنطقة الثانية بجبل شيلية) مهمّة اختيار المكان المناسب الذي أخفي فيه عن عيون بومدين؛ فلم أكن أتحرك إلّا إلّ المكان الصّحيح وفي سرّيّة تامّة. لذلك وجد الأمن العسكريّ صعوبة كبيرة في تحديد مكان تواجدي بالدقّة المطلوبة وفي الوقت المناسب.

الصالح عبد اللاوي كان يعرف المنطقة شبرا شبرا، دارا دارا، زنقة زنقة، كما يعرف أهلها فردا فردا. وهو الذي كان يزودني بالموونة والجرائد لأن الناس الذين كنت أختبئ عندهم جميعهم فقراء، ولربكن لديهم ما يسد قوت عيالهم فأتى لهم بموونة قائد أركان "قلب له الزمان ظهر المجن"؟

الدرك يحاصر مخبأنا ويعتقل عبد اللاوي

أقمت لفترة مع صديقي محمد شبيلة الذي التحق بي في غليف عند شخص يدعى الماكودي سعيدي في دوار يدعى "بولفرايس" يقع بين ولايتي باتنة وخنشلة بعيدا عن الطريق الرئيسي. وكانت جميع تحركاتنا ليلا، وكنت أحمل معي رشاشا آليا من نوع "كارابينا" بالإضافة إلى مسدس. ولكنني ذات مرة ناقت نفسي للاستحمام خاصة وأني قضيت أسابيع في الغابات والجبال بدون استحمام نظرا لأن الناس كانوا يعانون من نقص المياه وكان شمس الاستقلال لترشق بعد في سماء هؤلاء المساكين الأوفياء.

قررت الذهاب مع محمد شبيلة إلى حمام الصالحين بخنشلة للاستحمام في وضوح النهار رغم كل ما يحمله هذا القرار من مغامرة غير محمودة العواقب. ولكننا احتطنا للأمر؛ فقد غيّرت من مظهري بشكل يصعب التعرف عليّ: أصبح شاربي أكثر طولا، وكنت أضع لحافا على رأسي

وأرتدي قندورة وملابس الفلاحين حتّى يحسب من يراني أنني واحد من أبناء الدّوّار ولو أنني كنت فعلاً كذلك.

ولتأمين سلامتنا جاء صالح عبد اللاويّ بسبعة مجاهدين من المنطقة ومعهم أسلحتهم التي كانوا يمتلكونها منذ أيام الثورة، وظلّوا يحرسوننا بيقظة، وسبحت في مياه حَمّ الصّالحين الساخنة طبيعيّاً وقضينا أوقاتاً ممتعة افتقدناها منذ واقعة العفرون.

وعندما أردنا العودة جاءنا صالح عبد اللاويّ بسيّارة أجرة يقودها رجل يدعى "الحاج عليّ" وكان رجل ثقة، فأخذني رفقة عمّد شبيبة والماكوذيّ إلى بيت لا يبعد عن دار هذا الأخير في دوّار بولفرايس سوى بنحو ثمانية كيلومترات. وفي الغد التحق بنا صالح عبد اللاويّ ومعه بعض الموادّ الغذائية لكنّه لم يأت لنا بالجرائد. وكان حينها قد تمّ القبض على عمّار ملاح وصهريّ موسى حواسنيّة لكن الجرائد لم تتكلّم عن هذا الحدث لأنّ بومدين كان يريد أن يلقي بظلال من النسيان على حركة

14 ديسمبر 1967.

طلبت من الماكوذيّ أن يرافق عبد اللاويّ والحاج عليّ إلى مدينة قايس أين يقيم عبد اللاويّ لشراء الجرائد. وعندما وصلوا إلى البلدة نزل عبد اللاويّ ودخل إلى بيته، بينما بقي الماكوذيّ رفقة السائق الحاج عليّ حيث سارا قليلاً قبل أن ينزل الماكوذيّ وسط البلدة لشراء الجرائد. إلا أنّ

الماكوديّ كان مرتابا في الحاج عليّ الذي كان محلّ ثقة صالح عبد اللاويّ بدليل أنّه نقلنا مرارا بسيّارته دون أن يحدث لنا أيّ مكروه.

تتبّع الماكوديّ الحاج عليّ لأنّ رآه يدخل مقرا للدرك الوطنيّ، فتأكّد من خيانتّه لنا، فرجع يجري بأقصى ما أوتي من قوّة ليحذّرنا قبل أن يصل رجال الدرك إلينا. كان رجلا صنيديا ووفيا قطع عشرة كيلومترات وهو يجري حتّى يسبق سيّارات الدرك إلّا أن وصل إلينا وهو يلهث من شدّة التعب وقال لنا:

«هيا بنا علينا أن نخرج من هنا حالا.»

ونحرّكنا بسرعة لاجئين إلى غابة البراجة في جبل كيمل والتي كانت مركزا لقيادة الولاية الأولى خلال الثورة. وعندما وصل رجال الدرك إلّا المخبل الذي كنّا فيه حاصروه بسرعة ثمّ اقتحموه، لكنّهم لم يجدوا أحدا؛ فقد أفلت صيدهم الثمين إلّا أنّهم مع ذلك نجحوا في القبض على صالح عبد اللاويّ في بيته، فأخضع لتعذيب تقشّر منه الأبدان حيث علّق بالسّيلان (الأسلاك الشّائكة) وأطلقوا عليه الكلاب الشّرسة لتنهش لحمه حتّى يُقرّ بكلّ ما يعرفه عني وعن الأماكن التي سبق وأن اختبأت فيها، ثمّ نقلوه إلى السّجن.

عمي السعيد بوخرشوفة وأمتنا عائشة

أخذنا الماكودي إلى شيخ فقير يدعى "عمي السعيد بوخرشوفة" وزوجته "أمتنا عائشة" وهما اللذان كانا يؤويان الثوار خلال حرب التحرير. وكان عمي بوخرشوفة لديه كوخان في غابة البراجة بأعلى جبال الأوراس، وقد مكثت عنده ثمانية أيام كاملة مع محمد شيلة. وطيلة هذه المدة لم يأت إلينا أي شخص لا صالح عبد اللاوي الذي لم نكن نعلم بأنه اعتقل ولا أي شخص آخر.

كانت الظروف حرجة للغاية، وزادت الثلوج والأمطار والبرد القارس الوضع قساوة ومأساوية، فلم تصلنا المؤن والغذاء، بل كنا نشارك شيخا فقيرا قوته وقوت زوجته العجوز ونقتسم معها رغيفها طيلة ثمانية أيام كاملة.

وجاءنا الماكودي أخيرا وأخذنا عند رجل آخر يدعى محمد العيد شقيق رجل طريف يدعى "حننا القاهرة" والذي عندما سأله رجال الدرك: "هل جاءك زيري" قال لهم بتغابي: «لريشرفني بالمجي». ولما قالوا لشقيقه: «إن الطاهر زيري "خائن"». صدم وهو الذي يعتبرني أحد أبطال الأوراس الذين حرروا الجزائر فقال مندهشا: «الطاهر زيري يخون؟» وأضاف: «سمعت أن أمرا وقع في جبل فرعون». وكان يقصد مدينة العفرون.

أنا أشجع الرجال الذين سمعت عنهم ولم أعرفهم خلال عمتي فكان
شيخا طاعنا في السنّ (في الثمانين من العمر) عندما جاءه رجال الدرك
والمخابرات ليسألوه إن كنت زروته أو اختبأت في بيته، تحدّاهم قائلا: «لو
يشرّفني بالمجيء إليّ، ولو جاءني... فإنّما رحلتكم وإنّما أقتلتكم جميعا.»

ازدادت مطاردات رجال الأمن العسكريّ والدرك والشرطة والجيش
لنا شراسة وحدة، بل وضيقوا الحناق علينا كثيرا خاصّة بعد أن تمّ اعتقال
الماكوذيّ وشقيقه والطاهر مقلاتيّ وأخيه أيضا. ممّا جعلنا في وضع صعب
لا نحسد عليه... كانت حملة مسعورة لاعتقال واستنطاق كلّ من ساهم
في تهريبك إلى الأوراس أو آواني أو ساعدني بأيّ شكل من
الاشكال، وحتى الضبّاط الذين يشبه في ولائهم لي أو تعاطفهم معي تمّ
إبعادهم أو تحويلهم إلى مناطق بعيدة عن الأوراس.

قضينا ثلاثة أيّام لدى حنا القاهرة وشقيقه محمد العيد، ثمّ عدنا إلى غابة
البراجة في جبل كيمل عند عمّي السعيد بوخرشوفة الذي كان رجلا قانعا بما
رزقه الله رغم فقره المدقع وعزلته في غابة البراجة. وبقينا هناك نصارع الجوع
والمرض حتّى أرجلنا تفسخت من كثرة المشي في الجبال والغابات فازين من
مطاردات النقيب عطاييّة ورجال الأمن العسكريّ وقوّات الدرك التي
ازدادت شراسة بعد أن تأكّدوا أنّي تمكّنت من الوصول إلى الأوراس.

لم تعد رجلاي تتحملاني أكثر رغم أنني خلال الثورة كنت مثل الأسد
المصور أجوب أرجاء هذه الغابات والجبال دون أن أكل أو أمل، لكن
هل بعدما ذقت طعم العيش الرغيد في قيادة الأركان صعبت علي أيام
المحن والإحزن؟

كانت أمنا عائشة تبكي بالدموع الساخنة وهي ترثي لحالي، وتتألم لمرضتي.
في حين كان عمي السعيد بوخرشوفة يوصيني دوما بالحفاظ على الصلاة؛
فقد كان رجلا تقيا ورعا رغم فقره، وكنت أرد عليه مازحا: «أنا لدي جبال
من الحسنات لأنني دافعت بروحي عن الإسلام وعروية الجزائر».

محاولة اغتيال بومدين

لم تتمكن قوات بومدين من إلقاء القبض على ساعدي الأيمن عمار
ملاح في الأيام الأولى بعد واقعة العفرون رغم سقوط العديد من رجالنا
المخلصين بين قبضة رجال قاصدي مرباح. وتمكّن عمار ملاح من التأثير
في رجلين من الحرس الجمهوري وإقناعهما بضرورة اغتيال العقيد هواوي
بومدين. وكان هذان الرجلان مكلفين بالحراسة على مستوى قصر
الحكومة، وخطط معها في كيفية الإجهاز عليه دون أن يتم إعلامي بهذا
القرار، خاصة وأن الاتصال بيني وبين عمار ملاح أصبح مقطوعا.

كانت الخطة بسيطة أن يتم انتظار خروج بومدين وأعضاء الحكومة وإطلاق النار عليهم، خاصة أن مهاتهما كانت تتمثل في حراسة قصر الحكومة، لذلك كانت الشكوك بعيدة تماماً عنها. لكن كان هناك من اندس بينهما ويبدو أنه لم يكن يوافق على فكرة اغتيال بومدين فقام بإدخال الرصاص في خزان الرشاش بشكل عكسي.

الجنديان المتزمان إلى الحرس الجمهوري كانا على أتم الاستعداد لتنفيذ هذه العملية الصعبة رغم أن إمكانية نجاحها من أيدي رجال بومدين كانت شبه معدومة، لكنهما كانا مقتنعين بضرورة رحيل هذا الرجل. وفي اللحظة التي خرج فيها بومدين من قصر الحكومة حاول الرجل الأول إطلاق النار لكن ولا رصاصة خرجت من الرشاش إلا أن الرجل الثاني كان سلاحه جاهزاً للفتك ببومدين فأطلق جحيم رشاشه على السيارة الرئاسية واخترقت الرصاصات زجاج السيارة المصفحة وأصاب بومدين في شاربته بينما كانت إصابة السائق أكثر خطورة.

وتمكن الجنديان من الفرار ولكن رجال بومدين طاردوها إلى أن تم إلقاء القبض عليها. كما حاصر رجال الدرك والمخابرات بيت الرائد عمار ملّاح ولكنه تمكن من الفرار.

إنهاء التمرد

في أواخر شهر ماي 1968 وجدت أن معظم رجالي الأوفياء تم إلقاء القبض عليهم، وفقدت الاتصال بمن تبقى منهم خارج الاعتقال. ونظرت من حولي فوجدت أن الأوراس كلها ارتعدت على استعداد للتمرد على سلطة بومدين، وكل من كانت له علاقة بي من قريب أو من بعيد إلا وتم اعتقاله وتعذيبه والتنكيل به أو على الأقل وضعه قريبا من العين محاصرا برعب لا يدري متى يأتيه زوار الليل ليقناده إلى المكان الذي لن يرى النور بعده. حتى ضباط الجيش والجنود المشكوك في ولائهم لي أبعادوا وقتلوا رتبهم لمجرد الشك فقط. كانت الجزائر كلها تعيش حالة رعب شديد، وبعض رجال بومدين العسكريين كانوا يفتقدون لشيء من الإنسانية ويتصرفون معترين نفوسهم سلطة تنفذ الأوامر بكل برودة دم فنكلوا أشد التنكيل بمن وقع بين أيديهم من رجالنا وحتى بمن اشتبهوا فيهم ظلما.

أردت أن أخفف من عذاب هؤلاء الناس الذين ساعدوني وألقي القبض عليهم وعذبوا أشد العذاب لوقوفهم إلى جنبي في أحلك الظروف. كان لا بد أن أنهي رحلة الخوف التي سكنت الأوراس وعمت الكثير من أرجاء البلاد وتأذى الكثير من الناس من التحقيقات الأمنية والمساءلات البوليسية والتعذيب. ولإبعاد كل هذه الهموم قررت أن أغادر الجزائر وأنهاي التمرد العسكري وأطوي صفحته، خاصة وأن

الأمور بدأت تبرد. ولم تعد الصحافة تكتب شيئا عنا، ومطاردات رجال
الدرك والأمن العسكري خفّت قليلا.

وبما أنّ ذكرى استقلال تونس قد اقتربت أخبرت محمد شبيلة أنّني
أنوي اللّجوء إلى تونس. لكنّه أكّد لي بأنّه لم يعد يقوى على المشي؛ فقد
تقرّحت أرجلنا من كثرة المشي في الجبال والمنخفضات حتّى أدمت، ولم
نعد نقدر حتّى على ارتداء الأحذية من كثرة الجراح والتقرّحات وصرنا
نمشي لمسافات قصيرة وكأنا نمشي فوق السكاكين الحادة أو المسامير
المدبّبة أو الزجاج المهشّم. وسبّب لنا ذلك آلاما شديدة لا يحتملها
الإنسان. حتّى الحتمى صارت ضيفتنا دون دعوة. ولكن لم يكن بأيدينا
خيار، فالوقوع بين أيدي رجال قاصدي مرباح وعطابلية ليس أرحم من
كلّ هذه الجراح والآلام.

أخبرت محمد شبيلة بأنني سأقرب من مدينة الوزّة التي تبعد عنا
بنحو 10 كيلومترات وأرسل إلى شقيقي الحاج بلقاسم من يطلب منه أن
يشترى له بنغلا ويوصله إليه في الدوّار الذي نختبئ فيه ليلحق بي بالقرب
من الحدود التونسية. ولم أكن أدري حينها أنّ شقيقي الحاج بلقاسم قد
استقال من رئاسة بلدية الوزّة.

وقبل أن أغادر بيت عمي السعيد بوخرشوفة أعطته 300 دينار هي كل ما تبقى لدي من أربعة آلاف دينار، وأخذت من بيت عمي السعيد بعض المون حتى أتقوت بها في الطريق.

فقراء ولكنهم رجال

ثقتي الكبيرة كانت في أبناء المنطقة لأنهم كانوا يحبونني ويتعاطفون معي لأنني ابن الناحية، وقد تمكنت من ربط الاتصال مع عمي السعيد بنور وهو كبير الدّوار، فقلت له: «أعرف المنطقة بشكل عام ولكنني أريدك أن ترسل إلى خلاف بوخرشوفة ليوصلني إلى مدينة عين البيضاء (ولاية أم البواقي).» لأن هذه المدينة يقطنها عرش الحراكمة الذي أنتمي إليه والذي بإمكانه أن يوفر لي بعض الحماية إلى غاية وصولي إلى الحدود.

فأرسل عمي السعيد إلى خلاف وطلب منه أن يرافقني إلى عين البيضاء، ولم يجد خلاف سوى الاستجابة لكبير الدّوار الذي كان مجاهدا محترما فكلمته مسموعة بين أبناء الدّوار. وطلبت من خلاف أن يصحبني ويأخذني على الطريق بين مدينتي عين البيضاء وأم البواقي. وسرنا ليلا وذهاب الخوف تلاحقنا؛ فرجال الدّرك والشرطة والأمن العسكري لم تتعب من البحث عنا رغم مرور ستة أشهر على حركة 14 ديسمبر 1967؛ فلذلك يريد أن يلقي علي القبض حيا أو ميتا ليتقرب برأسي من بومدين حتى يرفع قدره ورتبه العسكرية.

وبصعوبة بالغة وصلنا إلى منطقة شمال مدينة عين البيضاء بعد أن تجاوزنا إحدى الغابات وتراءت لنا مدينة عين البيضاء من بعيد. حينها خارت قواي ولرأقدر على مواصلة المسير، رغم أنني كنت أرثدي حذاء رياضيًا إلا أن قدمي المتخمتين بالجراح والتقرحات لم تسعفاني للسير أكثر على أرض وكأنتها مغروسة بالسكاكين، أو أنها أرض غير تلك الأرض التي كنا نسير فيها إبان الثورة في الليالي الممطرة والأيام الرمضاء (الحارة) وقوات العدو الفرنسي تطاردنا من كل الجهات برًا وجواً. كنا نسير عشرات الكيلومترات في القاعدة الشرقية وفي الأوراس لتفقد وحدات جيش التحرير في مختلف المناطق والتواحي ونادرا ما نستعمل السيارات في التنقل. وبعد الاستقلال لم نعد نمشي كثيرا ولا نتنقل إلا في السيارات والطائرات وكأنتا صرنا بوجوازيين وأصبحت أرجلنا وأيدينا المخشوشة أكثر طراوة، فلم تسعفنا عندما تقلبت الظروف.

إن الحفاظ على سرية تحركاتنا كان الزمان الأهم لتفادي الاعتقال، لذلك حرصنا على أن تكون تحركاتنا ليلا في المناطق التي نحظى فيها بتعاطف الناس ولا نتصل إلا بمن نثق في سريتهم. وفي عين البيضاء كنت أعرف مجاهدا من طينة الرجال الأفاضل يدعى "سعيد 86" الذي كان بطلا مغوارا خلال حرب التحرير؛ كان يهاجم الدبابات الفرنسية دون أن يخشى الموت. وكنت على اتصال به هو و"مصطفى

قاسمي" و"باكي البرجي" من مسكانة عندما كنت مختبئا عند عتي السعيد بوخرشوفة.

في تلك الليلة جلست أسفل قنطرة صغيرة على الطريق الزابط بين عين البيضاء وسدراته (سوق أهراس)، وكنت مرهقا جدًا فأردت أن أستريح، فأخذتني سنة من النوم، فغفوت قليلا ولم أستيقظ إلا على صوت هدير إحدى السيارات التي عبرت القنطرة. ونظرت من حولي فإذا الصباح قد انبلج ولمحت شخصا يرعى قطيعا من الماشية غير بعيد عني. إلا أن معزاة ابتعدت عن القطيع واقرتبت مني ثم توقفت وأخذت تحدق بي باستغراب وكأنها لتر من قبل "قائد أركان" نائما تحت قنطرة. وخشيت أن يتبه الزاعي إلى معزاته "القاصية" فيأتي للبحث عنها ويكتشف أمري وقد يعرض ذلك حياتي للخطر، فبادلت المعزاة التحديق حتى انصرفت.

بقيت مختبئا تحت القنطرة لأن غريت الشمس، فنهضت لأواصل مسيري نحو الحدود التونسية إلى أن بلغت أحد الأكواخ. وكان هناك ثلاثة رجال جالسين حول نار موقدة بالحطب بالقرب من الكوخ فناديتهم: «يا سي محمد!» فجاءني أحدهم، فأخبرته أنني عابر سبيل. فسقوني وأطعموني رغم فقرهم المدقع الذي يظهر من خلال ملابسهم الرثة وكوخهم البسيط، إلا أنهم كانوا مشبعين بالكرم. ولأني كنت مرهقا سألتهم إن كان

لديهم بغل أكثره من عندهم، فأقسموا أنهم لا يملكونه، فتأسفت للأمر
وواصلت طريقي وحرصت أن لا يعرفوا اتّجّاهي ولا مقصدي.

وصابرت نفسي على المسير؛ فكنت أمشي وأستريح من حين لآخر
حتّى طلع النّهار، وسرت على أحد المسالك التّرابيّة حيث بدأ النّاس
يحصدون الشّعير. ولححت شخصا يسير من خلفي فأبطأت حتّى اقترب
منّي فسألته إن كان يمكنه أن يقدّم لي رغيف خبز، فطلب منّي أن أرافقه
إلى أحد المنازل. وعندما دخلت وجدت رجلا يدعى صالح المروانيّ
أعرفه جيّدا لأنّ أحد أقاربه كان يسكن في قرية وادي الكبريت (بولاية
سوق أهراس) الّتي ترعرعت فيها. وكان المروانيّ يزوره من حين
لآخر، لكنّه اليوم لم يتعرّف عليّ أو تظاهر بأنّه لا يعرفني. كما أنّي لم أسمع
لتذكيره، خاصّة وأنّ الحمتيّ أرهقني. فقلّما لي كسرة بالزّبدة وجالّني
بفنجان من القهوة الّتي كانت بقدرها في ذلك الوقت.

وأعطاني المروانيّ بغلا وأرسل معي شابّا أبكمّ وأصمّ حتّى يرجع
البغل معه بعد أن يوصلني إلى مقصدي. فأردفته وكنت أوجّهه لأنّه لم
يكن يعلم إلى أين أنا ذاهب. فقد كنت أعرف هذه المنطقة جيّدا لأنّني
اقتربت من قرية أمّ العظايم (بولاية سوق أهراس) الّتي ولدت فيها، ولم
يكن يفصلني عنها سوى نحو 10 كيلومترات. ورغم أنّ هذا الشابّ كان
أبكمّ وأصمّ إلّا أنّه كان شديد الذّكاء، فقد تمكّن من التّعرّف على حقيقتي

وكان يطلق إشارات توحى بذلك، رغم أنني حرصت على تغيير شكلي بإطالة شاربيّ وارتداء القندورة ووضع اللّحاف على رأسي حتّى أصبحت أشبه أهل البادية.

لما بلغنا "وادي الهمازة" بالقرب من قرية أمّ العظايم وجدنا قطعانا من الماشية ترتوي من ماء الوادي قبل أن تعود إلى الزّريبة لتحتمي من حرّ شمس الظّهيرة. فتزلت من على ظهر البغل وقمت للأبكم 20 دينارا ففرح بها أيّا فرح، ورجع عائدا إلى صاحبه. قصدت الرّاعي الذي كان يستقي الماشية فسألته عن صاحبها فقال لي: «إنّها لصالح خلفاوي». فوجئت لسماع هذا الاسم الذي لريكن سوى أحد أقاربي، فقلت للرّاعي: «قل له يأتيني، فأنا الطّاهر».

فجاءني صالح خلفاويّ خائفا يترقب وقال لي:

«إنّ العسكر يترّبصون بك ليلا ليلقوا عليك القبض والكلّ يعرفونك جيّدا وعندما يكثر الكلام فإنّه لا بدّ أن يصل إلى أذان العسكر، لذلك أنصحك بأن تذهب عند ابن عمك محمّد (ابن عمّي الشقيق) الذي لا يبعد من هنا سوى بكيلومترين اثنين أو ثلاثة».

كان صالح متزوجاً من امرأتين وله أطفال كثرون وخشي أن يخرج أحدهم
سري خاصة أن كلابه كانت تنبح كثيراً ليلاً في الفترة الأخيرة فاعتقد أن
رجال بومدين يراقبون بيته ويتصّلونهُ للإيقاع به في كمين عنده.

ولما رأيت الخوف في عيون صالح تركته وغادرت المكان بعد أن دلّني
على مكان ابن عمّي محمّد الذي كان الوحيد من عائلتنا الذي بقي في هذا
الدوّار يحرث الأرض بعد أن رحل جميع أفراد عائلة زيريّ إلى القرى
والمدن القريبة على غرار سدراتة وأمّ العظايم التي تحوّلت إلى بلدة بعد أن
كانت مجرّد دوّار.

وصلت إلى بيت ابن عمّي المتواضع والمعزول ولاحظت أن لديه
بعض الأغنام والماعز والأبقار، فكان وضعه الماديّ مقبولا إلى حدّ ما.
وكنّا نادراً ما نلتقي رغم أنّه جاءني مرّة إلى قيادة الأركان وهو سعيد
وفخور به عندما كنت الرّجل القويّ في البلاد، وكنت أعطف عليه
ومنحته بعض المال وأهديته سترة أنيقة أعجبه كثيراً.

لم أجد محمّداً في البيت لكنّي وجدت شقيقه الذي كان أصمّ لا
يسمع جيّداً إلاّ أنّه يتكلّم. فسألته عن محمّد، فأخبرني أنّه ليس في البيت
فطلبت منه أن يرسل في طلبه حالا. وجاءني محمّد بسرعة، واستقبلني
برحابة صدر رغم أنّ قضيتي صارت كارثة على آل زيريّ وعلى العرش

وعلى الأوراس وعلى كل من يعرفني في هذه البلاد بسبب المطاردات
الشّرسة لرجال بومدين لنا.

أكرمني ابن عمي وقدم لي غداء من مرق البطاطا ثم جاءني بفنجان
قهوة. وتبادلنا أطراف الحديث قبل أن أطلب منه أن يتدبر لي حصانا أو
جدور (بغل). لكنّه لم يكن يملك لا هذا ولا ذاك. إلّا أنّه أكّد لي بأنّه
سيتدبر حصانا من عند صالح خلفاوي. وخرج قاصدا صالحا بينما
ارتحت في بيته قليلا، فجاءني بحصان خامل نوعا ما ولكنّه يمشي على
الأقل. وقبيل المغرب بقليل تحرّكت مع ابن عمي قاصدين بيوت
الكواوشة الموجودة في الجنوب الشرقي لمدينة العوينات (ولاية تبسة).

حقول الموت

كنت راكبا الحصان وابن عمي يمشي ممسكا بلجامه ولم يكن يعرف أين
تقع بالضبط بيوت الكواوشة ولكنّي كنت أعرفهم جيّدا من أيّام ثورة
التحرير حيث كان بيت الحاج عمّار بغدوش مركزا لجيش التحرير الوطني
بالقرب من (...) بالمنطقة المعروفة بخطّ موريس المكهرب والمزروع بحقول
من الأغنام الموروثة عن المعهد الاستعماريّ حيث كانت مدينة العوينات شبه
محاطة بالأسلاك الشائكة لتجتمع في خطّ رئيسيّ عندما تبتعد عن المدينة.
وعلى بعد نحو 20 كيلومترا يوجد خطّ شال الأكثر شراسة والذي أوقع

مئات الشهداء إبان حرب التحرير، بل إن المنطقة الحدودية مع تونس كانت مزروعة بملايين الألغام التي أوقعت الكثير من الضحايا حتى بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا. فمجرد التفكير في عبور هذه المنطقة يعتبر مجازفة حقيقية خاصة عندما تتحرك ليلا دون معالم واضحة.

فضلت السير في الطريق المعبّد الرابط بين العوينات وتبسة بدل المغامرة في المشي وسط حقول الألغام. ولما بلغنا خطّ موريس الشائك وجدنا فجوة مررنا عبرها إذ أنه بعد الاستقلال أخذ الناس الأسلاك الشائكة والأعمدة واستعملوها ليريق من الخطّ الشائك سوى الألغام. وقطعنا قنطرة كبيرة بنيت فوق وادي ملاق، ولحسن حظنا لم نر أيّة سيارة من هذا الطريق ليلا. وتجاوزنا مدينة العوينات مبتعدين عن أطرافها، واتّجهنا نحو "جبل القلب" القريب من مدينة العوينات.

كان الليل دامسا والرؤية شبه معدومة ولم نستطع تحديد موقعنا بالضبط، فذهبنا ورجعنا وصرنا ندور في دائرة شبه مفرغة في منطقة خطيرة نصب فيها خطّ موريس المكهرب الذي ليريق منه سوى الألغام التي لا يمكنك أن تراها ولو نهارا. وفي ظلّ هذا التيهان كنت أسمع لعلّ نباح كلب يطرق باب أذني حتى يملّني على بيوت الكواوشة التي كنت متأكدا أنها غير بعيدة عنا.

مرنا قليلا باتجاه لا نعرفه إلا أن سترنا الله بنباح كلب أعاد لنا الأمل في تصحيح مسارنا. ومشينا باتجاه التّباح إلى أن وصلنا أخيرا إلى بيوت الكواوشة، وكنت أعرف شخصين منهم جيّدا وشقيقي بلقاسم - رحمه الله - يعرفها أكثر لأنّه عمل معها في منجم الحديد بالونزة أحدهما يسمّى "العيد" والثاني يسمّى "محلّ العين السّواق" ولقب بالسّواق لأنّه كان يرتاد الأسواق كثيرا ليشتري ويبيع.

عندما ناديت باسم "محلّ العين" كانت الشّمس لم تسطع بعد أنوارها، والفجر ظلّ متشبّثا بظلمة اللّيل، ومع ذلك خرج محلّ العين السّواق من كوخه وصاح وكأنّه يتعوّذ من طارق اللّيل:

«شكون (من)؟»

فقلت له:

«الطّاهر زيري.»

فكانت المفاجأة جليلة لم يتوقعها محلّ العين السّواق، رغم أنّه سمع بأنني تركت قيادة الأركان وصعدت إلى الجبل، فرحّب بي أيّما ترحيب غير مبال بالمخاطر التي قد تواجهه بسبب استقباله لي. وكانت عيون الكواوشة تقطر فرحا وحبورا بوجودي بينهم، وأكرموني أشدّ الكرم وقفّعوا لي أعزّ ما يملكون من العسل والكسكس والزّبدة.

وأفطرت معهم بشكل جيد أعاد الحيوة لجسدي المنهك ورفع معنوياتي
المحبطة، وتحدثنا عن الوضع في البلاد وقضيتي مع بومدين، فقالوا لي
والأكر يعترضهم:

«كنا نراك نؤارة طالعة فإذا بهم حشوها...»

وعمل أحدهم حركة بيده أضحكنتي، ثم أضاف بشيء من خيبة
الأمل:

«أخذوها المعاليم.»

وكانوا يقصدون في رأيهم البسيط والمتأثر بجغرافية المنطقة دوار
القنائزة، الذين كانوا خصومهم في الأزمان القديمة.

وسألني الكواوشة عن المسلك الذي قطعته للوصول
إليهم، فأخبرتهم عن المكان الذي قطعناه وكيف تُهنا ليلا قبل أن نتهدي
إليهم من خلال نباح كلب، فضرب "محل العين" أحاسا على أسداس
وقال لي بعد أن تخاطفته مشاعر القلق والارتياح:

«مساء الأمس فقط قتلت الألغام حمارا وبقرة في نفس المكان الذي
عبرت منه.»

فحمدنا الله على النجاة والسلامة، وقبل أن أغادر أخبرت جماعة الكواوشة بأنني لن أبقى معهم وإنما أطلب منهم أن يبعثوا معي شخصا يوصلني عند عمار قدوش الذي كان بيته مركزا لجيش التحرير خلال الثورة بوادي بوسبعة شرقي جبل بوخضرة على الحدود التونسية.

كنت أحمل معي مسدسا وبندقية أمريكية الصنع من نوع كارابينا لكنني كنت أخشى أن يباغتني رجال الضابط عطايية أو أفراد الدرك الوطني وبالتالي سأضطر إلى الدفاع عن نفسي وسأقتل بالتأكيد رجالا لا ذنب لهم في هذا الصراع. ولذلك كنت أفضل أن أقتل بأيديهم بدل أن أقتل أحدهم لريفعل سوى تطبيق أوامر مسؤوليه. فأهديت "محل العين" المسدس الذي كان معي ففرح به فرحا شديدا المرصعه الأرض بهذه الهدية الثمينة بالنسبة له. ولكنني أقيمت البندقية معي لحماية نفسي من الذئاب وحيوانات الغابة المفترسة.

وخشية أن يكتشف أحد الجيران أو عيون الأمن العسكري أمري لجأ الكواوشة إلى حيلة لإخراجه من المكان دون أن يشعر بي أحد، فهيئوا لنا بغلا وحمارين، ورافقني اثنان من أبنائهم في العشرينيات من عمرهما، وكانت بالقرب منّا غابة، فتحركنا وكأننا ذاهبون للاحتطاب منها.

مرت مع الشابين إلى جبل بوخضرة أين يقع منزل عمّار بقلوش على
الجانب الآخر من الجبل على بعد ستة كيلومترات، بينما عاد ابن عمّي مع
الحصان إلى الدّوّار. ولاحظ أحد الشابين طراوة يدي ونظافتهما، فطلب
منّي أن أخفيهما حتّى لا يفتضح أمرى لأنّ أهل البادية معروفون
باخشوشان أيديهم. أمّا الشاب الثاني فكلفته أن يأخذ رسالة إلى شقيقي
الحاج بلقاسم في الوزنة حتّى يرسل إلى عمّاد شيلة حصانا إلى دوّار قنيف
أين يقيم عمّي السعيد بوخرشوفة ليلحق بي إلى تونس، لكنّ الشاب
فاجأني عندما قال لي:

«ليتك تطلب من شقيقك أن يعطيني داراً».

فاستغربت من هذا الطلب لأنني لم أكن أملك سوى روحي والموت
من ورائي يطاردني وشقيقي استقلال من رئاسة البلدية وهو مهّد في أيّ
وقت بالاعتقال بسببي. ولكنني عذرت هذا الشاب الذي لم يكن يقدر
الوضع الصّعب الذي كنّا فيه.

الأرض الأخيرة

كان الوقت عصرا عندما وصلنا أخيرا إلى بيت عمّار بقُدوش قبل دخول الأرض التونسية، ونادبته فخرج إليّ، وكان يعرفني جيّدا فطمأنته قائلا:

«لست هنا لأبقى معك ولكنتي سأغادر هذا المكان قبيل المغرب، والأغام خطّ شال بالقرب منكم ولكنتي أعرف جيّدا أنّكم تتجاوزون بقطعانكم حقول الأغام إلى الطّرف الآخر من الأراضي الجزائرية القريبة من الحدود حتّى ترعى أغنامكم في هذه المراعي، وأرغب في أن تساعدوني على اجتياز حقول الأغام بأمان.

فطمأنني عمّار قائلا:

«سأرسل معك ابني حتّى يساعدك على اجتياز حقول الأغام من خلال ثغرات معلومة من خطّ شال.»

وبعد صلاة العصر جاؤوني بالعشاء، وأرسل بقُدوش إلى ابن أخيه الذي يدعى أحمد حتّى يكون مرافقي إلى ما وراء حقول الأغام. وقبيل المغرب انطلقتُ مع أحمد باتجاه خطّ شال واجتزته بسلام فيما عاد أحمد إلى بيته. واصلت السير منفردا إلى داخل الأراضي التونسية، بعيدا عن بومدين وقاصدي مرباح وعطايّلية ورجال الأمن العسكريّ والدرك والشرطة، وبعدا عن كلّ من يمكن أن تشتري ذمّته ليقوم بالوشاية بي

حتى يقبض عليّ. لكن رغم ذلك فخوفي من المجهول بقي يطاردني حتى على الأراضي التونسية لأنني وببساطة لم أخطط لذلك وكان هدفي هو الوصول إلى القيادة الجماعية وتطبيق ما تمّ الاتفاق عليه قبل التصحيح الثوري بالعودة إلى الشرعية وبناء الدولة التي حلم بها الآباء المفجرون للثورة (بن بولعيد وأصحابه).

بومدين يطرد أسرتي من العاصمة

بالنظر إلى تسارع الأحداث من حولي نسيت أمر زوجتي وبناتي الزهرة (13 سنة) ونبيلة (10 سنوات) ونورة (3 سنوات) فعند وقوع حركة 14 ديسمبر 1967 لم أسمع لتهديب عائلتي الصغيرة خارج الحدود مثلما فعل الآخرون.

ومرّت على أسرتي فترة حرجة للغاية خاصّة وأننا كنّا حينها في شهر رمضان، ممّا اضطرّ زوجتي إلى التّقصّف قدر ما تستطيع حتى لا ينفد الغذاء بسرعة من البيت. ولحسن الحظّ سمح بومدين لإخوتي بتفقد أسرتي وتلبية بعض متطلّباتهم اليومية.

إلا أنه وبعد يومين من محاولة عتار ملاح تدير عملية اغتيال بومدين في 7 جويلية 1968 جاءت سيارة الدرك إلى متزلي (فيلا زبوجة) في الساعة الرابعة مساء وطلبوا من زوجتي مغادرة البيت في ظرف ساعتين فقط. فقالت لهم: هذا الوقت غير كافٍ حتى لجمع حقائبنا. فقالوا لها: لا تأخذي معك أي شيء ولو كان جوربا.

واضطرت زوجتي أن تقترض 200 دينار من عائلة بن خليفة حتى تستقل مع بناتي الثلاث القطار المتوجه من الجزائر إلى قسنطينة، ثم توجهت عبر سيارة أجرة من هناك إلى الونزة (ولاية تبسة) أين يقيم شقيقي الحاج بلقاسم الذي كان يشغل منصب رئيس بلدية حيث تولّى شقيقي رعاية أسرتي طيلة عام كامل.

الفصل الثالث عشر

رحلة العذاب في المنفى

إلى اللقاء! يا جزائري!

عندما وطئت قدمي التراب التونسي رميت جسدي الثقيل بالهموم والأوجاع على حقل من الزرع وطلدت لي نوم عميق لك أن طلع الصباح، فاستيقظت وحملت بندقيتي ولكنتني انتبهت لك أن الحرس الوطني التونسي لو ألقى عليّ القبض مسلحاً فسأقع في مشكلة أخرى لذلك رميت سلاحي بعيداً وسط الزرع وقلت في نفسي مودّعاً الأرض التي أحب:

«إلى اللقاء يا جزائري!»

وجدت أنه ليس من الحكمة أن أذهب مباشرة إلى المسؤولين التونسيين لطلب اللجوء السياسي خاصة وأنني أعلم بوجود لاجئين سياسيين تونسيين في الجزائر أمثال شوشان وطوبال وعبّاس وغيرهم. وخشيت أن يعتبرني نظام بورقية مشروع صفقة لتبادل المعارضين السياسيين مع نظام بومدين، لذلك كنت أفضل التريث.

وقصدت بلدة "قلعة لسنان" التونسية أين يقيم تاجر جزائري يدعى "الطاهر دبز" عمّ "الحضر دبز" الذي كان في اتصال معي عندما كنت عند عمي السعيد بوخرشوفة، إذ آتني لرأى أني أحمل مالا كافياً لأخذ سيارة أجرة تقلني مباشرة إلى مدينة "بن قردان" على الحدود التونسية الليبية حتى أتمكن من دخول الأراضي الليبية لتفادي أية نية لمقايضتي

بالمعارضين التّونسيّين في الجزائر. واعتقدت أنّ الطّاهر ديز الذي يملك متجرًا في هذه القرية بإمكانه أن يساعدني على استئجار سيارة.

لم أكن أعرف بالضّبط أين يقيم الطّاهر ديز لذلك سألت عنه تجار القرية واحداً واحداً إلى أن وجدت شخصاً يعرفه، ولكنّه نقل لي خبراً خيّب أمني فقد أكّد لي أنّ الطّاهر باع أملاكه في تونس وعاد إلى الجزائر. صعقت للخبر ووجدت أنّه لم يعد لي خيار سوى الاتّصال بالسلطات التّونسيّة، لكن قبل ذلك كان لا بدّ عليّ أن أتخلّص من زيّ الفلاحين الشّكرّي، فذهبت إلى حلاق بعدما تبقىّ لديّ بعض الدنانير التي تكفي لحلق رأسي وذقني. وقبل أن أعادر محلّ الحلاق نزعّت الشّاش والقشايّة وتركتهما عنده وقلت له:

«سأتي بعد قليل لأخذهما.»

توجّهت مباشرة إلى المعتمد التّونسيّ (رئيس دائرة) في قلعة لسان التابعة لولاية الكاف البعيدة عني، وقدمت نفسي لحارس الدّائرة:

«أنا العقيد الطّاهر زيريّ، أريد أن أقابل المعتمد.»

وبسرعة ذهب الحارص لإبلاغ المعتمد بهذا النبأ غير المتوقع، ولم يتأخر المعتمد حتى جاءني واستقبلني باحترام، وأوضحت له بشكل واضح ومختصر أنني «جئت لأطلب اللجوء السياسي من الحكومة التونسية». فأبلغ المعتمد والي الكاف الذي طلب منه أن يأتوا بي إليه حالا.

وجاء الحرس الوطني التونسي بسياراتهم وأخذوني معهم إلى مدينة الكاف لمقابلة الوالي الذي أخبر بدوره وزير الداخلية "باجي قايد السبسي" بالامر. ولم أعد إلى الحلاق لأخذ قشابيتي ولحافتي (الشاش)، بل واصلت طريقي إلى مدينة الكاف ومنها إلى العاصمة تونس بعد أن أمر وزير الداخلية التونسي بإحضاري إليه لمقابليتي.

في طريقنا إلى العاصمة تونس طلبت من الحرس الوطني أن يتوقفوا بي في أقرب مدينة قبل الدخول إلى العاصمة لأنني كنت أرغب في شراء ملابس مناسبة لمقابلة وزير الداخلية، خاصة وأن الملابس التي ارتديها كانت رثة. فتوقفنا في مدينة "مزاز الباب" التي تبعد بنحو 30 كيلومترا عن مدينة الكاف واشتريت بدلة جديدة ولو أنها رخيصة الثمن وقميصا وحذاء، وعندما أردت أن أدفع ثمنها أصر الحرس الوطني التونسي على أن يدفعوا ثمنها من مالهم الخاص كرها منهم.

أكملنا الطريق إلى وزارة الداخلية ولما وصلنا وجدت المدير العام للأمن الوطني التونسي ويسمى "الطاهر بلخوجة" في استقباله. ثم قابلت وزير الداخلية باجي قايد السبسي (عين رئيسا للحكومة التونسية المؤقتة في فيفري 2011) وتبادلنا أطراف الحديث عن قضيتي مع بومدين وكيف قذفت بي الأقدار إلى تونس. وكنت حريصا في كلامي على أن أنفاد أي كلام عن الدكتاتورية حتى لا يحمل كلامي على أن فيه إشارة إلى الرئيس بورقيبة الذي كان زعيما تونسيا له سطوته في البلاد، وقلت له:

«أطحننا بالرئيس بن بلة من أجل مبادئ معينة لكن بومدين وقع في نفس أخطاء بن بلة فلم نتفق معه...»

فسألني باجي قايد السبسي:

«أما زال هناك أفراد من جماعتك في الجبال ولم يدخلوا الأراضي التونسية؟»

«مازال هناك نحو أربعين شخصا في الجبال، من الممكن أن يأتوا إلى هنا وربما يغادرون إلى مكان آخر، ومنهم واحد اسمه محمد شبيلة أرجو أن تسمحوا له بالتحاق بي إلى هنا... وأنا جئت لأطلب اللجوء السياسي من الحكومة التونسية ولن أمارس أي نشاط سياسي على التراب التونسي.»

«هل تريد أن نبليغ الرأي العام بأنك موجود على التراب التونسي؟»

«هذا الأمر يعود لتقديركم».

«سأذهب لأبلغ المجاهد الأكبر (يقصد بورقيبة)، ثم أعود إليك بالجواب».

هيات لي الحكومة التونسية منزلا في مزرعة خارج العاصمة تونس، وأصدرت بيانا أكدت فيه أنّ «العقيد الطاهر زيريّ موجود على التراب التونسيّ وتعهّد بأن لا يقوم بأيّ نشاط سياسيّ على كامل تراب الجمهورية التونسية». وكانت الإذاعة التونسية أوّل ذائع للخبر ثم تلاها التلفزيون التونسيّ، ونشرته في الغد الصحف التونسية.

بومدين يحتجّ على بورقيبة

عبد المالك بن حيلس سفير الجزائر بتونس كان أحد أصدقائي لكنّ منصبه الدبلوماسيّ كان يلزمه بتنفيذ أوامر وزارة الخارجية التي طلبت منه تبليغ الرئيس التونسيّ احتجاج السلطات الجزائرية الرسميّ على قبولهم لجوئي السياسيّ لديهم. فعلا بعد يوم واحد من إذاعة البيان على الإذاعة التونسية، توجّه عبد المالك بن حيلس إلى قصر الرئاسة وقابل الرئيس لحبيب بورقيبة وأبلغه احتجاجا شديد اللهجة للحكومة الجزائرية بعد قبول تونس لجوئي السياسيّ عندهم، معتبرة ذلك غير مناسب لحسن الجوار ولا لتوطيد العلاقات بين البلدين الشقيقين والجارين.

ردّ الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة كان غاية في البساطة والواقعية وفيه شيء من الطرافة السياسية حيث قال:

«مسؤولو الثورة الجزائرية كلهم مروا من تونس ولو لم يأت الطاهر زيريّ لجاء بومدين.»

وكان يقصد أنه لو نجحت في تنحية بومدين لكان هذا الأخير على استعداد لطلب اللجوء السياسي في تونس مثلما فعلت أنا الآن.

شبيلة يلتحق بي

بعد يومين أو ثلاثة التحق بي محمد شبيلة، وساعده السعيد 86 في الوصول إلى تونس وتجاوز به كلّ العقبات، حيث أقلّه في سيارة وأوصله إلى الحدود، وتولّى الحرس الوطنيّ التونسيّ إيصاله إلى مكان إقامتي بضواحي تونس.

وأقمنا لقراءة شهر في ذلك المنزل في ضواحي العاصمة، ووضعت السلطات التونسية حولنا حراسة مشددة خشية أن يرسل بومدين كموندوس لاغتيالنا، ولم نكن نتصل بأيّ شخص في تلك الفترة.

وقد أعطانا وزير الداخلية باجي قايد السبسي 5 ملايين دينار تونسي
لتغطية مصاريفنا اليومية، حيث كانوا يخرجوننا أحيانا للتنزه، وكنا نذهب
معهم إلى المطاعم للغداء أو العشاء. كما رافقونا إلى فندق في الشارع الرئيسي
للعاصمة التونسية، حيث كنت أقيم رفقة شيلة في غرفة واحدة وفي الغرفة
الثانية يقيم ثلاثة أفراد من الشرطة المكلفة بحماية أمننا الشخصي.

سويسرا... السفر نحو المجهول

ورغم أننا تخلفنا شيئا فشيئا من الإرهاق والتعب والمرض إلا أننا
كنا ننظر بأن قضيتنا لم تنته مادام هناك عدد من رجالنا وإخواننا في
السجون مهتدين في أية لحظة بالإعدام. لكنني في تونس كنت شبه مقيد
خاصة وأتني التزمت بعدم القيام بأي نشاط سياسي على التراب التونسي.
قررت مغادرة تونس إلى فضاء آخر، وطلبت من السلطات التونسية
السماع لي بالسفر إلى مدينة جنيف السويسرية، فلم تعترض. وسافرت
بجواز سفر مزور؛ كنت قد طلبت من رئيس دائرة تبسة - وبدعى عبد
الجليل - في تلك الأيام الصعبة إعداده لي لاستعماله في وقت الحاجة. وكان
اسمي المستعار هو "الطاهر بن علي"، ورغم أنني كنت أحمل جواز سفر
دبلوماسي فإني لم أستعمله.

وبدل أن أسافر إلى مدينة جنيف غيرت وجهتي إلى مدينة زيوريخ السويسرية
لما علمت أن الطائرة التي ستقلني إلى جنيف ستحصل بعد ذلك طريقها إلى مطار
زوريخ في شمال سويسرا. فقد كنت أخشى أن تكون المخابرات الجزائرية في
انتظارنا في جنيف وتكتشف أيضا أمر رئيس الدائرة الذي أصدر لنا جواز السفر
المزور. فذهبت إلى قائد الطائرة وقلت له: «إننا اشترينا تذكرة إلى جنيف ولكننا
نريد الذهاب إلى زوريخ». فقال لنا: «لا بأس، لكن عندما نصل إلى جنيف لا
تنزلوا لأننا سنكمل طريقنا إلى زوريخ».

وفور ركوب الطائرة أصدرت السلطات التونسية بيانا أعلنت فيه:
«مغادرة الطاهر زيري أراضي الجمهورية التونسية في اتجاه مجهول قد
يكون سويسرا».

نزلنا في مطار زوريخ فأحسننا لحظتها بأننا أحرار لأن سويسرا كانت
دوما في نظرنا أرض الحرية. وبعد استكمال بقية الإجراءات في المطار ركبنا
سيارة أجرة أخذتنا إلى فندق صغير في المدينة تغدينا فيه واسترحنا وأقمنا فيه
أياما وليالي. وكنا عادة ما نغير مكان إقامتنا من فندق إلى آخر، وعادة ما نختار
الفنادق الصغيرة في القرى الجبلية البعيدة عن المدن الكبرى أين يكثر السواح
الذين يهون ممارسة رياضة التزلج على الثلج. ورغم أن الأمن السويسري
كان في طلبنا بعد أن دُهم علينا البيان الذي أصدرته السلطات التونسية إلا
أنهم لم يعثروا علينا لأننا كنا ننزل في الفنادق السويسرية بهوية مستعارة.

في أحد الأيام كنت بأحد الشوارع السويسرية وأردت العودة إلى الفندق الذي أقيم فيه حاملا معي قصاصة صغيرة عليها عنوان الفندق، وبينما كنت واقفا بموقف السيارات جاءت سيارة أجرة فأمرعت لركوبها، لكن امرأة ضربتني على كفي وصرخت في وجهي بالألمانية لأنها كانت ترى بأنني أخذت دورها خاصة وأن العديد من الناس كانوا ينتظرون سيارات الأجرة بالموقف.

استفزتني جراءة هذه المرأة علي فنزلت من السيارة وصفعتها صفعة أسقطتها أرضا؛ فليس من ثقافتنا نحن الجزائريين أن تضرب المرأة رجلا، وركبت السيارة مجددا وطلبت من السائق أن ينطلق. ورغم أنه في مثل هذه الحالات كان يفترض به أن ينتظر حتى تنظر الشرطة في الأمر إلا أنه على ما يبدو تعاطف معي لأنني كنت قبلها في الدور، وشاهد كيف تصرف معي بوقاحة.

وفي زوريخ اشتريت أنا ومحمد شيلة سيارة مستعملة بمبلغ 2000 فرنك سويسري من الأموال التي أعطانا إياها وزير الداخلية التونسي، فأصبحنا نتنقل بها في مختلف أرجاء سويسرا بحرية أكبر، وتولّى محمد قيادة السيارة حيث كان يحب السياقة ويجيدها أيضا.

لقاء آيت أحمد بلوزان

كان لنا صديق عزيز يسمى عبد المجيد بن غزال، وكان إلك جانبنا في حركة 14 ديسمبر 1967، وقد تمكّن من الهروب من العاصمة إلك قسنطينة عبر القطار ومنها إلك تونس فسويسرا، واستقرّ هناك بسهولة لأنّه كان متزوّجا بامرأة سويسريّة وأنجب منها أطفالا، إذ سبق له أن درس وعمل بها. لذلك كان يعرف جيّدا هذا البلد الأوروبي ولم يمكث طويلا حتّى صار يعمل بها طبيبا.

وكنا نسمي للاتّصال به لمساعدتنا في الحصول على اللجوء السياسيّ، خاصّة وأنّا كنّا نعتقد أنّ مساحة الحريّات في سويسرا أكبر من أيّ بلد آخر، وأنّا لن نواجه مشاكل في هذا الشّأن. فذهبنا إلك مستشفى "إيغل" بمدينة "مونتر" السّويسريّة أين يعمل عبد المجيد بن غزال، والتقينا به هناك وبعد أن تبادلنا التّحيّة خرجنا من المستشفى وجلسنا بأحد المقاهي القريبة.

أخبرني الدكتور بن غزال أنّ حسين آيت أحمد يريد مقابلي، وذكّرني بأنّه سبق وأن أرسل إليّ بمبعوث له إلك تونس ويدعى عبد الحفيظ ياحا أحد مناضلي جبهة القوي الاشتراكيّة، ولم أمانع على لقائه. فقد كان آيت أحمد يحظى باللّجوء السياسيّ في سويسرا بعد هروبه من السّجن لأنّ قضيتّه مدنيّة وليست معقّدة وحساسة كما هو الأمر بالنّسبة لي.

رَبَّ الذِّكُورِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ غَزَالٍ لِقَائِي بِآيَتِ أَحْمَدَ بِأَحَدِ الْمَطَاعِمِ فِي
مَدِينَةِ لُوزَانَ أَيْنَ التَّقِينَا وَتَحَدَّثْنَا مَلِيًّا عَنِ الْوَضْعِ الدَّاخِلِيِّ لِلْجَزَائِرِ، وَكَانَ
آيَتِ أَحْمَدَ مُسْتَاءً جَدًّا مِنْ مَسِيَّاسَةِ بَوْمَدِينِ الَّتِي وَصَفَهَا بِالذِّكْتَانُورِيَّةِ وَأَنَّهُ
أَصْبَحَ مُتَحَكِّمًا فِي الْجَيْشِ وَبِيَدِهِ زِمَامُ السُّلْطَةِ أَكْثَرَ مِنْ أَيِّ وَقْتٍ مَضَى.

وَسَأَلْتُ آيَتِ أَحْمَدَ كَيْفَ يُمْكِنُنِي أَنْ أَسْوَِي وَضْعِيَّتِي فِي
سُورَا، فَشَجَّعَنِي عَلَى الْإِتِّصَالِ بِالسُّلْطَاتِ السُّورِيَّةِ وَطَلَبَ اللُّجُوءَ
السِّيَاسِيَّ وَقَالَ لِي:

«يَجِبُ أَنْ تَبْلُغَهُمْ، أَنْتَ شَخْصِيَّةٌ مَرْمُوقَةٌ.»

«إِذْنِ أَخْبِرْهُمْ أَنْتَ، لِأَنَّنِي أَغَيَّرْتُ اسْمِي حَتَّى لَا تَطَّلِعَ الْمَخَابِرَاتُ
الْجَزَائِرِيَّةُ عَلَى هَوِيَّتِي الْحَقِيقِيَّةِ.»

وَأَخْبَرَ آيَتِ أَحْمَدَ السُّلْطَاتِ الْأَمْنِيَّةَ فِي سُورَا بِوُجُودِي عَلَى أَرْضِيهَا
وَرَغْبَتِي فِي الْحَصُولِ عَلَى اللُّجُوءِ السِّيَاسِيِّ. فَجَاءَتِ الشَّرْطَةُ السُّورِيَّةُ
تَفْتِشُ عَنِّي فَلَمْ تَجِدْنِي لِأَنَّنِي كُنْتُ أَتَنَقَّلُ كَثِيرًا وَأَحَاوَلْتُ أَنْ لَا أَتْرَكَ أَيَّ أَثَرٍ
يُمْكِنُ الْمَخَابِرَاتُ الْجَزَائِرِيَّةُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيَّ.

المخابرات الجزائرية تتمكّن من الوصول إلى

وكانت المخابرات الجزائرية تتعقّبني فعلا في الخارج، وأرسلوا إلى سويسرا من يراقب تحركاتي؛ فقد كان رجال المخابرات من الضباط الصغار يرون أن بومدين لم يسيطر فقط على الحكم بل هو الثورة وهو الجزائر وهو التاريخ وهو كلّ شيء. وكان حينها رشيد آيت مصباح مسؤولا عن المخابرات الجزائرية في سويسرا، وكان بشكل أو بآخر مشرفا على تعقبي.

وللتمكّن من الوصول إلى بسهولة قاموا بتكليف ضابط في المخابرات يدعى حمودي بوزيدي، كان يعمل معنا في الجيش تحت مسؤولية رئيس الأمن العسكري قاصدي مرباح. وأذكر أنه جاءني مرّة إلى قيادة الأركان من أجل تحويله إلى الجمارك. فتدخلت شخصيا من أجل تلبية رغبته وكان له ما أراد. وبعد وقوع أزمتي مع بومدين كان إلى جانبي ضمن فيلق النقيب قارة وألقي عليه القبض. لكنّه مرض فنقل إلى المستشفى حيث تمكّن من الفرار واتصل بالدكتور عبد المجيد بن غزال لأنّه كان متأكّدا بأنّه على علاقة وطيدة بي. وهو الخيط الذي يمكّن للمخابرات الجزائرية أن يوصلها إلى في سويسرا بعد أن أرسلوه في البداية إلى ليبيا.

واستطاع حمودي بوزيدي أن يقنع عبد المجيد بن غزال بأنّه من أشدّ المخلصين لي، وطلب منه أن يرّتب له لقاء معي. فاتصل بي الدكتور عبد المجيد وحدثني عن حمودي، لكنني لم أكن أثق في روايته إذ ليس من السهل

المهروب من المستشفى في حالة مثل حالته. ومع ذلك وافقت على لقائه في مقهى بلوزان وأخبرني بأمر خطيرة تكشف عن علاقته المتينة بالمخابرات الجزائرية: «الجيش منقسم، ويومدين يريد أن يتصالح معك، وقد أرسل الرائد أحمد عبد الغني (قائد ناحية عسكرية) للاتصال بك، وهو الآن في فرنسا وعلى اتصال مع آيت مصباح بسويسرا، وهذا الأخير يرغب في رؤيتك.

لرأى أكن أثق في رجال المخابرات وأعرف جيداً أساليبهم في المناورة، لذلك رفضت أي اتصال مباشر بآيت مصباح الذي لجأ إلى هذه الحيلة لجس النبض والتعرف على ما يدور في رأسي، وفيما أفكر، وماذا أنوي أن أفعل. أما الرائد عبد الغني فلم تكن تربطني به علاقة متينة رغم أنه كان يحترمني، ومع ذلك لرأى مطمئناً للقاءه، فقلت لحمودي:

«أمر بسيط، إذا كان يومدين يرغب فعلاً في التّصالح معي فليبحث بالرائدين يجاوي وين سألراً لأتحدث معهما، فأنا لا أثق إلا في هذين الرجلين ولا مانع لدي إذا أراد أن يرسل معهم الرائد زرقيني إن أراد ذلك.»

وحتى أتأكد من نواياهم قلت لحمودي:

«سيداه محمد شيلة ليري آيت مصباح.»

ولأرادنا أن نفرق، طلب مني حمودي أن يرافقنا فقلت له بشكل حازم:

«لا، نحن اثنان ونواجه صعوبات في التكفل بأنفسنا.»

كنت أريد أن أبعده عني لأنني شككت في أمره، وتأكدت بعدها أنه ليس سوى ضابط يتلقى أوامره من المخابرات الجزائرية، حيث وصلتني معلومات مؤكدة من مصادر أثق فيها تلح عليّ بالتزام الحبيطة والحذر من حمودي لأنه مبعوث الأمن العسكري.

التقي شبيلة مع آيت مصباح وتبادلا النقاش، ولما عاد أكدي أن آيت مصباح ليس جادا في فتح قناة اتصال معنا بقدر ما يسعى لأخذ معلومات حول مطالبنا والأشخاص الذين نحن في اتصال بهم، وعلاقتنا بالمعارضة وماذا نفعل وماذا نخطط. وكل ما كان يسمه هو إرسال تقرير مفصل عن تحركاتنا لقاصدي مراح. لكن محمد شبيلة كان على قدر من الذكاء والثقافة بحيث لا يُخشي جانبه، فقد كان أكثر من صديق.

إبعادي من سويسرا

واصلت الشرطة السويسرية بحثها الحثيث عني لإخراجي من سويسرا بأمر من أعلى السلطات الأمنية وعلى رأسهم مدير الأمن الفيدرالي ونائبه. وبعد فترة من البحث تمكّنوا من الوصول إليّ في فندق صغير بضواحي العاصمة لوزان وأخذوني معهم واستجوبوني حول تحركاتي داخل التراب السويسري وعلاقتي بالمعارضة الجزائرية.

وقبل انتهاء الاستجواب أخبروني أنه ممنوع عليّ البقاء في سويسرا؛
فالشّركة الفيدرالية السّويسريّة كانت تنظر إليّ على أنّني ضابط شابّ أريد
القيام بالانقلاب على رئيسي وأحاول اغتياله، فحملوني مسؤوليّة محاولة
اغتيال بومدين وهي العمليّة الّتي أشرف على التّخطيط لها الرّائد عمّار
ملاح، لذلك كانوا غير مرتاحين لبقائي في سويسرا.

كنت حينها مصابا بحمّى شديدة وارتفعت درجة حرارتي لتصل إلى
41 درجة، فقلت لهم: «إنّني مريض وبحاجة إلى العلاج هنا».

فقال لي مدير الأمن الفيدراليّ السّويسريّ:

«عندما ترغب في العلاج في سويسرا أرسل لنا أينما كنت لنبحث لك
رخصة لتدخل إلى التّراب السّويسريّ شريطة أن لا تدوم مدّة العلاج
يوما. كما بإمكانك أن تقاضي الحكومة السّويسريّة على قرار إبعادك.
وبعد 24 ساعة من الآن إن لم تغادر التّراب السّويسريّ فسنضعك على
الحدود الّتي نختارها لك نحن».

«كيف يحدث هذا؟ فأنا لاجئ سياسيّ هنا ولا أحمل معي الملايير حتّى
أنتقل من بلد إلى آخر. كما أنّني لا أقوم بأيّ نشاط سياسيّ على التّراب
السّويسريّ».

«نحن لدينا مشاكل مع الحكومة الجزائرية التي تحتجز طائرة عسكرية سويسرية كانت محملة بالأسلحة إلى مقاطعة "بيافرا" (كانت تسعى للانفصال عن نيجيريا، وأرسلت سويسرا طائرة محملة بالأسلحة إلى المتمردين البيافريين قبل أن تنزل الطائرة اضطرارياً في الصحراء الجزائرية في مدينة عين أمناس، فالتقى الجزائريون القبض على طاقم الطائرة بعد أن وجدوا أنها محملة بالأسلحة المتوجهة إلى بيافرا). كما أن المشكل الثاني يتمثل في أن الإذاعة الجزائرية تبث على نفس الموجة التي تبث منها الإذاعة السويسرية ونحن معها في نزاع قضائي في محكمة لاهاي. وهناك نزاع تجاري بيننا متعلق بالخمر، ونحن نسعى لحل هذه المشاكل مع الجزائر ولا نريد أن ندخل في مشكل آخر بسببك».

وكانت سويسرا التي تدعي الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول غارقة إلى أقصى قدرها في النزاع الداخلي بنيجيريا من خلال دعمها للانفصاليين البيافريين بالسلاح في الوقت الذي اتخذت الجزائر موقفاً مسانداً لوحدة نيجيريا. كما تمكنت الجزائر من اعتقال مويس تشومي زعيم مقاطعة "كتنغا" المتمرد على حكومة الكونغو برازفيل عندما كان قادماً من أوروبا في اتجاه المغرب مروراً بالأجواء الجزائرية، حيث أجبرت السلطات الجزائرية الطائرة التي كانت تقله على النزول وألقت عليه القبض. خاصة وأنه كان متهماً بقتل باتريس لومومبا أحد زعماء التحرير الأفارقة البارزين ورئيس الكونغو.

لريكن بيدي أيّ خيار فغادرت رفقة محمد شبيلة التراب السويسريّ إلى مدينة ميلانو الإيطالية التي بقيت فيها 15 يوما وكنا نتنقل بالسيّارة إلى عدّة مدن أوروبية. وعندما أمرض أرسل طلبا للسلطات السويسريّة للسّماح لي بالعلاج على أراضيها فكانوا يرسلون لي رخصة الدّخول في ظرف قياسي لا يتجاوز أربعة أيّام. ولحسن حظّي لم تعط السلطات السويسريّة تعليمات على مستوى الحدود لمنعنا من الدّخول؛ فكنا ندخل ونخرج بحريّة. فقد أقمت في مدينة شتوتغرت الألمانية القريبة من الحدود السويسريّة على أمل أن تحلّ مشكلتي قريبا ولكنني بقيت 12 سنة في المنفى دون أن أتمكّن من الحصول على اللّجوء السياسيّ.

الصّحفيّة الإنجليزيّة "مارغريت"

حاول حسين آيت أحمد مساعدتي في الحصول على اللّجوء السياسيّ بسويسرا بالامتناع بإحدى الصّحافيّات الإنجليزيّات التي لها علاقة بالامتخابرات البريطانيّة حيث كان والدها ضابطا ساميا في الجيش الإنجليزيّ برتبة عقيد. وكانت هذه الصّحفيّة التي تدعى "مارغريت بوب" والمولودة في 1918 (كانت تكبرني بـ11 سنة) معروفة بدعمها لحركات التحرّر ولنضال الشعوب المستعمرة الرّغبة في الاستقلال من الاستعمارين الإنجليزيّ أو الفرنسيّ. وأجرت عدّة لقاءات صحفية مع زعماء ثوريّين في كلّ

من الهند الصينية والمغرب وتونس. وفي هذه الأخيرة استطاعت أن تسرق ختم رئيس الحكومة التونسية الموالي لفرنسا من مكتبه وأن تسلّمه لبورقية الذي كان يقود حينها المعارضة التونسية المطالبة بالاستقلال عن الاستعمار الفرنسي. كما ساعدت الشيوعيين في الصين بقيادة "ماوتسي تونغ" و"شوين لاي" الذي أصبح رئيس وزراء الصين الشعبية.

لقد سبق لهذه الصحفية أن قدّمت خدمات جليلة لمخابرات الثورة الجزائرية في عهد عبد الحفيظ بوصوف الذي استعان بها في عدّة مناسبات على غرار إرسالها إلى الصحراء الجزائرية في 1960 للتأكد إن كان متطرفو منظمة اليد الحمراء الإرهابية ينوون فعلا تفجير آبار النفط الجزائرية لإفشال مفاوضات إيفيان التي انطلقت. فذهبت مارغاريت إلى الصحراء وقابلت متطرفي الكولون واليد الحمراء وتأكدت من نواياهم الكيدية لتفجير آبار النفط، وجاءت بتقرير مفصل إلى بوصوف، وكتبت مقالات ساخنة في هذا الشأن لإحراج منظمة "اليد الحمراء" الإرهابية وإجهاض مخططاتها قبل الوصول إلى مرحلة التنفيذ. كما سرّب لها الثوار معلومات حساسة قصد إيصالها إلى الرأي العام الأوروبي والعالمي وفضح المناورات الفرنسية وجرائم منظمة الجيش السري الإرهابية التي اغتالت عدّة شخصيات ثورية وأحرقت عدّة مرافق عمومية على غرار مكتبة الجامعة المركزية. كما فجّرت قبلة بميناء الجزائر راح ضحيتها 50 عاملا جزائريا

من الدواكرة. وكانت مارغاريت تنشر كل هذه الجرائم في الصحافة العالمية مبرزة همجية الاستعمار. كما ساهمت في حشد تعاطف الرأي العام الدولي مع الثورة الجزائرية.

وبعد الاستقلال أقامت هذه الصحيفة في الجزائر بشكل شبه دائم، ولكنها عندما أجرت حواراً مع آيت أحمد لما كان في جبال القبائل قرّر أحمد بن بلة طردها نهائياً من الجزائر. فاستقرّت في كندا وواصلت عملها في الصحافة إلى جانب تأليفها لعدة كتب.

وافقت مارغاريت على استعمال علاقاتها الواسعة بالسلطات السويسرية لحثها على قبول لجوئي سياسي لديهم، وعرضت على آيت أحمد أن آتي لأقيم في بيتها في لوزان بينما يقيم محمد شيلة عند صديقها. فقد كنت أرغب في دراسة الفرنسية بسويسرا، غير أن مساعيها لدى السلطات السويسرية باءت كلها بالفشل فوضعتني كانت معقدة جداً والمسؤولون السويسريون لم يكونوا على استعداد لتأزيم علاقاتهم مع الجزائر التي كانت تتمتع بسمعة دولية كبيرة بفضل الرّخم الذي تركته الثورة الجزائرية. فأقمت في بيت هذه الصحيفة مدة سنوات.

كانت مارغريت جامعة متنقلة بحق، فهي كاتبة صحفية وأستاذة في اللغة الإنجليزية بإحدى الجامعات السويسرية وتفنن عدة لغات كالعربية والفرنسية والإيطالية إلى جانب الإنجليزية، وزارت عدة بلدان ولاقت

عدّة شخصيات عالمية ممّا أكسبها ثقافة واسعة. واستفدت كثيرا من تجاربها ومن مهنتها باعتبارها صحفية وأستاذة جامعية، وبصفتها عميلة سرّية للمخابرات البريطانية أيضا؛ فقد كنت أعلم بحقيقة هذا الأمر حتّى وإن لم تخبرني به. فقد كانت المخابرات البريطانية ترسلها من حين إلى آخر إلى نقاط ساخنة من العالم للتحرّي والقيام بمهامّ محدّدة مثلما كان عليه الحال في الحرب الأهلية اللبنانيّة (1975 - 1990).

ودامت علاقتي بهارغاريت حتّى بعد عودتي من المنفى إلى الجزائر حيث زارتني في بيتي بالجزائر سنة 1982، وتعرّفت على زوجتي وبناتي؛ فقد كانت مارغاريت أكثر من أخت كبرى رغم اختلافنا في الدّين والعرق واللّغة.

أصبحت كالمشرد في هذا العالم، فرغم شجاعته لم أجد دولة تقبل بي لاجئا سياسيا لديها. فأزمتي مع بومدين كان لها صدئ دولي واسع عاد عليّ بالقصر، وكانّ بومدين صار ماردا يخشى العالم من سطوته. وبقيت هائما لسنوات في أوروبا متنقلا رفقة محمّد شبيلة في السيّارة باسم مستعار. ولم أكن أمكث في كلّ بلد سوى مدّة لا تتجاوز العشرين يوما حتّى لا يكتشف أمرى في حين لم يكن شبيلة مضطرا لتغيير اسمه لأنّه لم يكن معروفا ولا مطاردا مثلي، فقد كان شابّا حاذقا ومثقفا ويحيد اللّغة الفرنسيّة وقد تعرّفت عليه في سنة 1956.

من تونس إلى سويسرا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وإسبانيا وحتى المغرب الذي كان في خصومة مع الجزائر قضيت 12 سنة هائما بلا أرض أستقر بها... وطوال هذه الفترة عرفت الكثير من الجزائريين المنفيين طوعا أو كرها ولكنني لم أعرف منفيًا عانى مثلما عانيته، فأينما حللت لم أجد مكانا يحتضنني؛ الكل يشهر في وجهي بطاقة المنع من الإقامة على أرضه.

فكرت في كل الدول التي يمكنها أن تقبلني لاجئا سياسيًا لديها بما فيها البرتغال التي كانت تحت حكم سلازار الذي يعتبره الأوروبيون ديكتاتورا وطاغية. ورغبت في اللجوء إلى أي بلد عربي لأنني كنت بحاجة إلى تهريب عائلتي من الجزائر عبر تونس، خاصة وأنهم كانوا يقيمون في مدينة الوزنة التي لا تبعد عن الحدود التونسية إلا بـ 15 كيلومترا... كنت طريدا بلا وطن ولا أهل ولا بيت ولا نقود؛ سلوتي في هذه الحياة كان صديقي محمد شيلة الوحيد الذي أنسني في وحشتي.

لقائي بكريم بلقاسم ومحاولة لجوئي إلى المغرب

قابلت كريم بلقاسم في سويسرا ثم في فرنسا في 1969، وتبادلنا النقاش حول الوضع في الجزائر، وحالة النظام الذي يقوده بومدين، وعبر كريم بلقاسم الذي كان خلال الثورة نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة ووزيرا للقوات المسلحة عن معارضته الشديدة لنظام

بومدين، والذي كان سبباً مباشراً في إزاحته عن السلطة رغم أنه كان أحد الرجال الأقوياء في ثورة التحرير منذ تفجيرها إلى غاية الاستقلال.

ورغب كريم بلقاسم على غرار آيت أحمد في إقناعي بضرورة الانخراط معه في حزبه المعارض الذي أسسه في المنفى، ولكنني لم أكن متحمساً لذلك. كما أراد أن يعرف ما إذا كان مازال لديّ قوة ونفوذ داخل الجيش يمكن الاستعانة بها في حالة القيام بأي عمل ضدّ نظام بومدين.

وقبل أن نفرق أخبرني كريم أنه سيذهب إلى المغرب وعندما يعود نلتقي مجدداً في سويسرا، فاغتنمت الفرصة وطلبت منه أن يجسّ نبض السلطات المغربية إن كانوا يقبلون بلجويي السياسي عندهم، خاصة وأنني كنت على علم مسبق بالخلافات الموجودة بين نظام الملك الحسن الثاني ونظام بومدين.

فقال لي كريم: «سأقيم أسبوعاً في المغرب وعندها سأعود حاملاً لك ردّهم».

ولكن بعدما عاد كريم بلقاسم من الزياط أخبرني أنّ السلطات المغربية لا ترغب في أن أذهب إليهم في الوقت الحاضر، رغم أنه أخبرهم بأنّ حركة 14 ديسمبر التي قمت بها ضدّ بومدين كانت بإيعاز منه وأنّ حزبه المعارض كان يتبناها، بل إنه هو من شجّعني شخصياً على التمرّد.

لكن علم ترحيب المغرب على أرضه لريمعني من زيارته رفقة محمد شيلة في خريف 1969؛ فتوجهنا من إسبانيا إلى المغرب عبر الباكسة وأقمنا لدى أقارب زوجته في الدار البيضاء مدة أربعة أيام. كما أقمنا ثلاثة أيام في مدينة طنجة، والتقينا هناك بالعديد من الجزائريين الذين قدموا لنا يد المساعدة.

ثم عدت إلى أوروبا بعد أن أعتنا مطاردة الأمن المغربي لنا ورفضهم إقامتنا عندهم، وحتى في فرنسا فإتأ وجدنا نفس الرّفص، فلا يمكن أن ننسى فرنسا بسهولة ما فعلنا بها في حرب التحرير. كما أن قضيتي مع بومدين حساسة جدًا. بالإضافة إلى أن المخابرات الجزائرية كانت تنشط بفرنسا ومع ذلك زرت خلال هذه الفترة فرنسا مرارا دون أن تلقي السلطات الفرنسية القبض عليّ رغم محاولتها توقيفي، حيث اتصل البوليس الفرنسي بأحمد محساس الذي خرج هو الآخر للمعارضة وسأله عني لكنه لم يخبرهم بأي شيء عني؛ فقد كان محساس أحد الرجال الذين ساعدوني ماديا خلال هذه الفترة العصيبة من حياتي، وكذلك فعل أحد أعضاء ودادية الجزائر بفرنسا.

وخلال تواجلي على التراب الفرنسي لقيت مجددا بكريم بلقاسم، كما قابلت حسين آيت أحمد الذي أخبرني بأنه سيسافر إلى المغرب لزيارة عائلته التي كانت تقيم هناك باستثناء أبنائه الثلاثة الذين كانوا يدرسون في سويسرا، فقلت له:

«أرغب أنا أيضا في الذهاب إلى المغرب ولكنهم ليقبلوا بي»

وامتعض آيت أحمد عندما علم أنّ كريم بلقاسم توسّط لي لدى السلطات المغربية حتّى يقبلوا بي لاجئاً سياسياً على ترابهم، وشعر وكأنني انضمت إلى الحزب الذي أسسه كريم بلقاسم. ومع ذلك فقد عرض علينا أن يستضيفنا في بيته بالمغرب وقال:

«أنا ذاهب إلى العائلة وإذا أردتما الذهاب معي فأنتما وسط العائلة.»

ورغم أنّ أبناء آيت أحمد الثلاثة درسوا كلّهم بسويسرا إلّا أنّ أمّه وأخاه وأخواته البنات كانوا مقيمين جميعاً في المغرب، بل إنّ إحدى أخواته متزوجة بمحام مغربيّ يدعى عبد الهادي بركة.

وبحثت عن معارفي في المغرب فتذكّرت عمّاد محبوب أحرّضان وزير الدفاع الذي استقبلته في الجزائر يوم 5 جويلية 1966 رفقة وفد عسكريّ مغربيّ رفيع المستوى مشكّل من جنرال وعقيدتين؛ زاروا الجزائر يوم استرجعنا جثمان الأمير عبد القادر الذي كان مدفوناً في سوريا، وحضر أحرّضان مراسيم نقل جثمان الأمير من المطار.

قررت الذهاب مع آيت أحمد إلى المغرب وتحريب حظّي مرّة أخرى فلم يكن لي ما أخسر، فالتقينا مجدداً في مدينة جنيف واتّفقنا على موعد السفر إلى مدينة طنجة. وفي اليوم المحدّد قابلت آيت أحمد وكان هذه المرّة

مرفوقا بزوجته وابنيه يوغرطة وصالح وابنته الصغرى بشرى التي لم تكن تتجاوز حينها 12 سنة.

تكفل آيت أحمد بجميع مصاريف السفر، وحجز لنا مقاعد في الطائرة عبر الهاتف، وعندما دخلنا نفق مطار جنيف المؤدي إلى الطائرة تفاجأت عندما لمحت رجل غابرات جزائري يدعى حسناوي يعمل بالخطوط الجوية الجزائرية، وكان مجاهدا بالقاعدة الشرقية. ومن المؤكد أنه تعرّف عليّ ولكن الأمور سارت بسلام ووصلنا إلى مطار طنجة بدون مشاكل، ووجدنا في استقبالنا أفرادا من عائلة آيت أحمد الذين نقلونا في السيارات إلى البيت.

أقمنا في بيت شقيق آيت أحمد المسمّى "محمد أمقران" الذي تكفل بنا بشكل تامّ ولم يكن ينقصنا عنده شيء. وبعد أيام اتّصل آيت أحمد بمحبوب أحرسان الذي لم يعد وزيرا للدفاع بل وزيرا للفلاحة. وجاء لزيارتي في بيت آيت أحمد رفقة الجنرال أوفقيير وزير الداخلية ونائبه محمد بلعالم كاتب الدولة للداخلية.

جلسنا وتبادلنا الآراء حول الوضع في الجزائر، وسألوني عن ملابسات واقعة 14 ديسمبر 1967 وعن وضعيّة الجيش الجزائري بعد هذه الواقعة فقلت لهم: «بومدين أصبح يسيطر على السلطة، وكان أحرسان وأوفقيير يعرفان أنّه كان في دور أساسي في الإطاحة بين بلّة الذي

لر يكونوا يحملون له محبة كبيرة لأنه احتضن المعارضة المغربية في الجزائر ومنح رموزها حق اللجوء السياسي وعلى رأسهم مهدي بن بركة الذي أقام في الجزائر. لكن المغرب من جهته هو الآخر احتضن معارضين جزائريين بارزين وعلى رأسهم محمد بوضياف وآيت أحمد وكريم بلقاسم ولبجاوي (متوفى).

ملحمة محاكمة ضباط حركة 14 ديسمبر

بعد أيام قضيناها في المغرب توجهنا إلى إسبانيا مع آيت أحمد وافترقنا هناك، حيث مكثنا ثلاثة أيام. وفي تلك الفترة (1969) عادت قضية الضباط المشاركين في حركة 14 ديسمبر 1967 إلى واجهة الأحداث بإعلان بداية محاكمتهم، وكان الإعدام الحكم المتوقع في مثل هذه الحالات، ولم يكن بإمكاننا أن أبقى مكتوف الأيدي إزاء هذا الخطر المحدق بأخلص رجالي. ولم يكن من الصدفة أيضا أن تتزامن بداية محاكمتهم مع انطلاق المهرجان الثقافي الإفريقي الذي سعى بومدين من خلاله إلى التغطية على هذه المحاكمة.

اتصلت بأشهر المحامين في المغرب على غرار بوسنة الذي كان وزيرا سابقا للعدل. واتصلت بعلال الفاسي رئيس حزب الاستقلال المغربي، والمحامي معطي بوعبيد، وآخر يسمى "تبر". وتحدثت مع نائب

رئيس اتحاد المحامين العرب وهو مغربي ويسمى يوسف (أصبح فيما بعد رئيسا للحكومة) ووافق لحضور المحاكمة كملاحظ. ولكن السلطات الجزائرية منعتة كما منعت جميع المحامين المغربيين من دخول الجزائر للمرافعة لصالح ضباط حركة 14 ديسمبر باستثناء واحد منهم يدعى "برادة" والذي شغل أيضا منصب مدير جريدة العلم المغربية والذي تمكن من دخول الجزائر ومقابلة الضباط المسجونين. لكن عندما اكتشفوا أمره منعوه من المرافعة لصالح موكله. ورغم أن محمد شبيلة رجع إلى المغرب لتشجيع المحامين المغربيين على حضور المحاكمة إلا أنهم اعتذروا عن المرافعة لصالحهم في ظل هذه الظروف.

وتنقلت إلى لوزان وإلى تونس ووكلت محامين آخرين للدفاع عن ضباط حركة 14 ديسمبر. كما قام أقارب الضباط المعتقلين بتوكيل محامين جزائريين كان من بينهم علي هارون الذي وصل في 1992 إلى منصب عضو في المجلس الأعلى للدولة.

بومدين: لن أضحي بالعباد في العيد الذي يضحي فيه بالكباش
عندما صدر حكم الإعدام في حق أبرز ضباط الحركة من قادة
الفيالق، لم أياس وسعيت بمساعدة الصحفية مارغريت إلن الضغط على
بومدين بكل الوسائل من أجل عدم تنفيذ أحكام الإعدام رغم أنه حكم
عليّ أنا الآخر بالإعدام غايياً، وهي المرة الثانية في حياتي التي يصدر في
حقي حكم بالإعدام بعد ذلك الذي نطقت به محكمة استعمارية في 1955
ولكنني تمكّنت من الفرار حينها من السجن رفقة البطل مصطفى بن
بولعيد و9 مجاهدين آخرين.

قامت مارغريت بكتابة هذه الرسالة، وتبّنت عملية محاولة اغتيال
بومدين رغم أنني لم أكن على علم بها أصلاً. ولكنني تحمّلت المسؤولية
لأفعل أي شيء من شأنه إبعاد جبل المشتقة عن رقاب قادة الفيلق.
وأكدت بأن هؤلاء الضباط ليسوا مسؤولين عن هذه الحركة التي قدتها
لأنهم لم يقوموا سوى بتنفيذ الأوامر التي أعطيت لهم، ولو لم يستجيبوا
لذلك فهذا يعني أنهم ضباط ليسوا في المستوى لأنهم غير ملتزمين بواجب
الطاعة لمن هم أعلى درجة منهم في سلم القيادة.

صوّرنا عشرات النسخ من هذه الرسالة، وجمعناها في كيس وضعناه في السيّارة. ولأنه منع عليّ ممارسة أيّ نشاط سياسيّ في سويسرا فقد اقترحت عليّ مارغريت الذهاب إلى النمسا بالسيّارة لإرسال هذه الرسائل عبر البريد. كنت مصابا حينها بالتهاب الحنجرة واشتدّ عليّ المرض ومع ذلك سقت السيّارة من سويسرا إلى النمسا. كانت مارغريت ترسل كتيّمة من الرسائل في كلّ عطلة وترجع إلى السيّارة إلى أن وصلنا إلى مدينة "سان سبيري" على بعد 15 كيلومترا داخل الحدود النمساوية حينها أنهكني المرض ولريّقي في جسديّ قوّة تستجيب لروحي المتقدّة. فقلت لمارغريت: «لا يمكنني أن أواصل أكثر.»

أخذتني مارغريت إلى فندق قريب وأجرت لنا غرفة، وجاءتني بطبيب، واعتنت بي طيلة أربعة أيّام أكثر من والدتي؛ فقد كانت تحترمني لأنني أمازيغيّ من أصول شاوية، وكانت تحبّ الأمازيغ وسبق لها أن اتّصلت بآيت أحمد عندما كان متحصّنا بجبال القبائل.

أرسلنا هذه الرسالة من لوزان إلى جمال عبد الناصر وإلى العديد من الرّعّاء ووزراء الدّفاع وقادة الأركان في الوطن العربيّ وفي مختلف دول العالم كالاتحاد السوفياتيّ لعلّ فيهم من يضغط على بومدين لتجميد تنفيذ حكم الإعدام. كما أجريت حوارا مع صحفيّ فرنسيّ يعمل في جريدة "لوفيغارو" كان صديقا لمحمّد شبيّلة حيث أقمنا في بيته لمُدّة أسبوع.

واستجاب بومدين لهذا الضَّغط ولم يتنَّذ حكم الإعدام في حق ضبَّاط
حركة 14 ديسمبر. وسمعت أنه بعد سنوات من صدور هذا الحكم جاءه
وزير الدَّاخِلِيَّة في عيد الأضحى وطلب منه أن يرَّخص له بتنفيذ الحكم
الصَّادر في حقِّهم. لكنَّ بومدين أبى ذلك وقال له مستهجنا:

«إذا كان النَّاس يضخَّون بالكباش فلن أضحي بالعباد يوم العيد.»

الفصل الرابع عشر

الشاذلي يخلف بومدين

وأخيرا رأيت أسرتي

فكرت حينها في الذهاب إلى سوريا لعلي أجد فيها الملجأ الذي يمكنني من الاجتماع بأسرتي الصغيرة وتوفير تعليم مستقر لبناتي الثلاث، خاصة وأن رجال بومدين أخرجوا أسرتي من بيتي في العاصمة وعاملوهن بقسوة وشردهن في سوق أهراس والونزة أين أقمن سنوات في بيت أخي الحاج بلقاسم في ظروف صعبة جدا.

وقد أوصيت زوجتي وأنا في المنفى أن لا نفرط مهما كان في تدريس البنات حتى ولو اضطرت للعمل منظفة، إذ أنني تركت بناتي في سن صغيرة أكبرهن لم تتجاوز 12 سنة، وكنت يدرسن في مدرسة خاصة للأباء البيض والتي بقيت بالجزائر حتى بعد الاستقلال، ولكن هذه المدارس ألغيت بعد ذلك.

لم أترك شيئا لأسرتي لتعليمهم في مثل هذه الظروف الصعبة لأنني أصلا لم أكن مهتمة بالمنفى؛ كنت مثل ذلك العليار الذي احترقت طائرته في الجو فجأة فقفز في الهواء فاتحاً مظلته دون أن يدري بأي أرض سينزل. وحتى أجرتي وأنا قائد للأركان كانت متواضعة جدا وقد لا يصدقني أحد اليوم لو قلت إنها لم تتجاوز 3370 دينار جزائري، وكنت أدفع منها 250 دينار أجرة سائقي الخاص. وحتى أجر رئيس الجمهورية لم يكن معتبرا في ذلك الوقت لأننا كنا نؤمن أن الثورة لا يمكنها أن تجتمع مع الثروة، لذلك كان على المجاهدين بعد الاستقلال أن يختار كل طريقه: إما الثورة وإما الثروة.

أجورنا كانت تدفع لنا من الخزينة العمومية وبعد أزمتي مع بومدين أرسلت زوجتي ابن عمّتها لخزينة الدولة ليسحب من حسابي ما قد يكون تبقى من أجرتي الشهرية حتى يستطيعوا إعالة أنفسهم في تلك الظروف الصعبة، وكل ما كنت قد ادّخرته لم يتجاوز 11 ألف دينار. لكن رجال بومدين اعتقلوه وزجّوا به في السجن، فعانت أسرتي الأمرين. كنت أسعى لتهريب أسرتي من الجزائر عبر تونس خاصة وأنها كانت تقيم في الونزة التي لا تبعد عن الحدود التونسية سوى بخمسة عشر كيلومترا. لكن مشكلة تأمين إقامتهم ومعيشتهم في الخارج كانت تؤزّقني ناهيك عن تعليمهم خاصة وأتني لراكن أملك دخلا ثابتا أنقوت منه.

وفي فرنسا لاقيت بالصدفة جعفر بن خليفة الذي ساعدته في الحصول على تعويض عن ثلاث حافلات أتمها بومدين باسم الاشتراكية، وحصل على تعويض بـ125 مليون ستيتم استثمرها في إنشاء مصنع للأسلاك الشائكة، ولم ينس لي هذا الجميل فوقف هو وزوجته إلى جانب أسرتي خلال محنتي.

وطلبت من جعفر أن يبلغ بطريقته رسالة شفوية إلى بومدين الذي قضت محاكمه بإعدام أبرز الضباط الذين شاركوا معي في حركة 14 ديسمبر وقلت له: «الرأس بزواج ولست بعيدا عني، وما ذنب عائلتي حتى تطردهم وتمنع بناتي من الدراسة.» حيث هدّدت بومدين بشكل

صريح بالقضاء على اثنين من رجاله عن كل ضابط يعلمه من رجالي، وأتني يمكنني أن أصل إليه شخصيًا.

وعندما عاد جعفر بن خليفة إلى الجزائر قابل ضابطاً في الأمن العسكري يدعى "عثمان رشيد" وأبلغه رسالتي الشفوية إلى بومدين. ووصلت الرسالة بسرعة إلى بومدين الذي أخذها مأخذ الجد، وجمد حكم الإعدام الصادر في حق 9 ضباط 1969 من حركة 14 ديسمبر، كما سمح لأسرى من العودة إلى العاصمة للإقامة بها.

لقد ساعد رجل الأعمال جعفر بن خليفة أسرتي في الحصول على سكن بالعاصمة. كما أن مديرة مدرسة الأخوات (المسيحيات) وكانت فرنسية وافقت على إعادة بناتي للدراسة مجاناً في مدرستها الخاصة، حيث كانت تعرف قضيتي مع بومدين لذلك تعاطفت مع أسرتي.

بناتي الصغار اشتقن إليّ كثيراً خلاصة بعد مرور سنوات على غيابي الاضطرابي عنهن. ممّا اضطرّ زوجتي إلى اللجوء إلى المحامية مريم بلميهوب التي نصحتها بطلب مساعدة أحمد دراية لتسهيل مهمة مغادرتها الجزائر والالتحاق بي في المنفى. لكنّ دراية قال لها: «نشوف بومدين وأردّ لك الخبر.» لكنّ الرّد كان سلبياً، فنصحتها السيّدة بلميهوب هذه المرّة بمراسلة بومدين شخصياً، وكتبت له رسالة جاء فيها: «أطلب منك أن تسمح لي بمقابلة زوجي

قبناتي ليرىوا والدعم منذ خمس سنوات.» وهذه المرة كان ردّ بومدين إيجابياً وأبلغها بأنه «يمكنها أن تختار البلاد التي تناسبها.»

إلا أن الموافقة الرسمية لم تتم إلا بعد شهر حيث تدخل العقيد صالح زرداني لدى رئاسة الجمهورية لتسريع الإجراءات، فسلموا زوجتي يوم 17 جويلية 1974 رخصة تسمح لها بمغادرة الجزائر رفقة بناتي، وأرسلوا معها رجلا من الأمن العسكري يدعى جمال. وفي المطار لم يسمحوا لأسرتي بالمغادرة فاتصلت زوجتي بوزارة الدفاع التي أعطت أمرا لأمن المطار بالسماح لي بالمغادرة.

وفي أحد الفنادق بسويسرا اتصلت ابنتي الكبرى الزهرة ببيت الدكتور عبد المجيد بن غزال وأخبرته بوصولهم. وفي الغد جاء الدكتور بن غزال وأخذهم ورفض مقابلة رجل الأمن العسكري "جمال". وكانت سعادي لا توصف بلقاء بناتي وزوجتي، وبكىنا بالدموع من شدة الفرح بعد أن عذبنا الشوق ست سنوات كاملة. ووجدت أن بناتي كبرن ونجحن في دراستهن؛ فالزهرة التي تركتها في سن 13 أصبح عمرها يقارب 20 سنة وكانت قد تحصلت حينها على البكالوريا. ونيلة صارت في ربيعها الـ18. أما ابنتي الصغرى نورة فأصبحت في 14 من عمرها بعدما تركتها وهي لا تتجاوز 6 سنوات.

لاقيت بعدها جمال رجل المخابرات الذي رافق عائلتي وأصرّ على رؤيتي وسلمني مبلغا من المال قدر ثلاثة آلاف فرنك سويسري، لكنني رفضت تسلمها وقلت له: «خذها أنت».

كان كلّ همتي حينها كيف أعوض أسرتي الحرمان الذي قاسته طيلة ست سنوات من غيابي، حيث قمت بتأجير شاليه لمدة شهرين، قضينا خلالها أوقاتنا كالحلم، وتجوّلنا خلالها في عدّة مدن ومناطق سياحية بسويسرا. إلّا أنّ هذه المدة انقضت كلمح البصر، وعاد زمن الفراق سريعا، ورحلت فلذات أكبادي إلى الوطن البعيد تاركين يّاي وحيدا مع شوقي.

عام من بعد رخص الأمن الجزائري لزوجتي وبناتي الالتحاق بي عند الدكتور عبد المجيد بن غزال بموافقة قاصدي مرياح الأمين العام لوزارة الدفاع والرّائد "أمير محمّد" الأمين العام لرئاسة الجمهورية وبموافقة بومدين طبعاً. ورافقهم جمال إلى مارسيليا حيث سلّمهم إلى الدكتور بن غزال الذي اتّصلت به وتأكّدت من وصول أسرتي بسلام. وبعدها نقلتهم إلى باريس أين أقمت معهم في فندق صغير في منطقة تدعى "لاباستي" لمدة شهر. وقبل عودة أسرتي مجدداً إلى الوطن تشبّثت ابنتي نبيلة بي وأصرّت على البقاء معي ورفضت العودة مع أمّها وأختيها إلّا بعد أن وعدتها بأنني سأندبّر لنا بيتا وسنعيش معا كما كنّا في السّابق.

الأسد والأتاسي وبوتفليقة

عندما انقلب وزير الدفاع السوري حافظ الأسد في 1970 على نظام الرئيس الأتاسي لجأ هذا الأخير رفقة وزير خارجيته إبراهيم ماحوس ومعهما خوري إلى الجزائر وقد كانوا أصدقاء لوزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي كان له دور في منحهم اللجوء السياسي بالجزائر خاصة وأنهم شاركوا في ثورة التحرير الجزائرية بصفتهم أطباء وعالجوا الكثير من المجاهدين الجرحى على الحدود الجزائرية التونسية.

غير أن النظام الجديد بقيادة حافظ الأسد لم يكن ينظر بعين الرضى لقبول الجزائري إيواء خصومه السياسيين لديها. لذلك حاول الاتصال بي عن طريق عقيد في المخابرات السورية يدعى غازي كنعان (وزير الداخلية الأسبق الذي يقال إنه مات متحرا بسبب ورود اسمه في قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري) لأنه كان يعتقد بأنني أحضر أمرا ما ضد نظام بومدين. وربما كانوا حينها على استعداد لمناقشة تقديم دعم في هذا الخصوص للانتقام من بومدين الذي احتضن المعارضة السورية في الجزائر.

سمع غازي كنعان بأنني موجود في طنجة بالمغرب فطار إليها لعله يلقاني بها وكان ذلك في 1970، وسأل عني هناك ولكنه لم يجدني. إلا أن آيت أحمد أخبرني عن طريق وسيط بأن هذا الضابط أرسله قائد أركان الجيش السوري المدعو أحمد سويداني لمقابلتي في الرباط ولكنه لم يجدني.

لقائي بالرئيس حافظ الأسد

في 1970 زرت لبنان في رحلة البحث عن موطئ قدم أستطيع أن أستقر فيه مع عائلتي، وفي مطعم صغير ببيروت جلست أتناول غدائي وكانت تقابلني في مائدة أخرى سيدة فرنسية، وبالصدفة جاءت وكلمتني وتعرفت عليّ فقلّمت نفسها على أنها صحفية فرنسية. وتبادلنا أطراف الحديث ثم مشينا في الخارج قليلا، فاكشفت بأنها شقيقة سفير فرنسا في الهند، وأخبرتها عن رغبتني في السفر إلى سوريا، فقالت لي: أعرف العقيد غازي كنعان ويمكنك أن آخذك إليه لمساعدتك.

تبيّن لي لحظتها بأن هذه الصحفية تعمل أيضا في مجال التجسس، حيث كانت تعرف جيّدا أين يمكن أن تجد العقيد غازي كنعان أحد ضباط المخابرات السورية البارزين والذي كان له مكتب في بيروت.

أخذتني هذه الصحفية الفرنسية إلى مكتب العقيد كنعان الذي قال لي: «سأخذك إلى دمشق... الرئيس الأسد يريد رؤيتك.»

ثم سألتني إن كان لي أي تنظيم مسلح داخل الجزائر، فقلت له ناعياً:
«تركت كل شيء في الجزائر».

أقمت في فيلا بدمشق 20 يوماً في انتظار مقابلة الرئيس الأسد، ووضعوا امرأة عجوزاً في خدمتي حيث كانت تقوم بشؤون المنزل وتحضر لي الطعام والشاي. كما كان العقيد كنعان يزورني يومياً يأخذني في زيارة لمناطق سياحية بالعاصمة، لكن أن تم تحديد موعد مقابلي للرئيس الأسد.

لكن أعرف في سوريا سوى الرئيس حافظ الأسد الذي لاقيته في 1967 عندما كنت قائداً للركان وكان هو وزيراً للدفاع. وخلال لقائي به مجدداً كنت أرغب في أن أطلب منه سكناً لأقيم فيه مع عائلتي، ولكن حديثنا اقتصر حول ملايات أزمي مع بومدين وكذلك حول انقلابه على الرئيس الأناسي حيث زج به في السجن مع صالح الجديد وزعيم آخر. ولكن الأسد كان متضيقاً جداً من منح الجزائر للدكتور حداد وماخوس اللجوء السياسي. فسألني الأسد عن ماخوس، فقلت له: أعلم بأنه في الجزائر لكن ليس لدي تفاصيل عنه.

جرى لقائي بالرئيس حافظ الأسد في سريّة تامّة ومصادته برودة قاتلة، وقد كان النظام الجديد في سوريا متخوفاً من تأزيم العلاقة مع بومدين رغم استيائه لاستقبال خصومه اللدودين. وشعرت حينها وكأنّ السوريين كانوا يخشون من أن تصل أخبار هذا اللقاء إلى سفير الجزائر

بدمشق والذي من غرائب الصّدف أنّه كان أحد أصدقائي وكنت من اقترحه لهذا المنصب عندما كنت قائدا للأركان.

منحني السّوريّون نحو ألفي ليرة سورّيّة، وعدت إلى بيروت أين لاقيت الصّحفيّة الفرنسيّة مجددا، وقد تعاطفت معي وقررت مساعدتي كي أتمكّن من إحضار أسرتي للإقامة في دمشق حيث تنقلتُ مرارا بين بيروت ودمشق. ولكن رغم البرودة التي كانت تميّز العلاقات بين نظامي بومدين والأسد إلا أنّ هذا الأخير لم يجرؤ على الدّخول في أزمة دبلوماسية مع الجزائر التي كانت تتمتع برصيد تاريخي كبير وهيبة بين الأمم بفضل الزّخم الذي تركته ثورة الجزائر. ولحدّ الآن لم أفهم لماذا لم يساعدني حافظ الأسد؛ أتقدّيرا واحتراما للجزائر أم خوفا من بومدين؟ رغم أنّ إبراهيم ماحوس يتهم نظام الأسد بمحاولة اغتياله خمس مرّات في الجزائر لكن هذه المحاولات باءت بالفشل بفضل الحماية الأمنيّة التي كانت توفرها له الجزائر.

القذافي أراد تحرير بن بلة لكنّه لم يجرؤ على تحدّي بومدين

في الفاتح سبتمبر 1969 وصل العقيد معمر القذافي إلى السلطة في ليبيا بعد أن أطاح بالنّظام الملكيّ السنوسي. وكان القذافي يكرّ احتراماً شديداً لأحمد بن بلة لذلك اتّصل مبعوثوه بأحمد محساس في باريس وسألوه عني؛ إذ أنّهم كانوا يعتقدون بأنني بعد أزمتي مع بومدين

ندمت على مساعدتي إياه في الإطاحة بأحمد بن بلة فرغبوا في الاتصال بي لحاجة في أنفسهم.

لاقيت محساس مجددا في باريس (سنة 1972) وأخبرني أن السلطات الليبية تسأل عني، فقلت له: «قضيتي الآن محصورة في إيجاد محط رحالي لاستقر مع بناتي.»

ولر بطل بي المقام حتى عدت إلى بيروت ومنها توجهت إلى طرابلس واستأجرت غرفة في أحد الفنادق. ثم توجهت مباشرة إلى وزارة الداخلية الليبية، وقلت لهم: «سمعت بأنكم تفتشون عني، وأعطيتهم عنوان الفندق الذي سأقيم فيه، وأبديت لهم رغبتي في مقابلة وزير الداخلية وقائد الثورة العقيد معمر القذافي.»

جاءني وكيل وزارة الداخلية الليبية إلى الفندق وحاول أن يعرف وزني السياسي والعسكري في الجزائر وطبيعة علاقتي بين بلة وعن أزمتي مع بومدين. وقبل أن نفترق طرحت عليه رغبتي في الإقامة في ليبيا مع أسرتي، فقال لي: «سنرى هذا مع قائد ثورة الفاتح سبتمبر... أعطنا رقم هاتفك حتى يمكننا أن نتصل بك لنبحث لك إعانة.»

لرأكن من ذلك الصنف الذي يكذب أو يخادع للوصول إلى مآربه، وهذا ما جعل نظام ثورة الفاتح يرفض إقامتي في طرابلس لأنه لم ير أنني أمثل له ورقة ضغط يمكنه أن يلعب بها ضد نظام بومدين. كما أنني لم أكن صديقاً لبن بلة ولم أندم لتحالفي مع بومدين للإطاحة به لأن ذلك كانت له مسبباته التي شرحتها في هذا الكتاب. ويبدو أن العقيد القذافي كان يرغب في إيجاد طريقة ما لتحرير أحمد بن بلة وإعادته إلى السلطة ولو بتشجيع العسكريين الجزائريين بالانقلاب على بومدين.

قبل أن أغادر ليبيا ألح علي مسؤولوها على كتمان هذا اللقاء حتى لا يتسرب إلى النظام الجزائري. فطلبت منهم حينها أن يأتوني بتذكرة سفر إلى باريس فجاؤوا بها إلي دون إبطاء. وبدل أن يأخذوني إلى مطار طرابلس توجهوا بي في سيارة مرسيديس إلى مطار بنغازي البعيد عن العاصمة بأزيد من ألف كيلومتر. وكان ذلك ليلاً في جو حار وفي شهر رمضان خوفاً من أن يكشف رجال المخابرات الجزائريون المنتشرون في طرابلس تواجدي في ليبيا مما كان قد يسبب أزمة ما بين العقيد بومدين والعقيد القذافي.

لم نصل إلى مطار بنغازي إلا بعد بزوغ الفجر وفي حالة إجهاد شديد بسبب طول الطريق، مما جعلني أشعر بالامتناء وأقسم بعدم العودة إلى هذا البلد، حتى إن سفير ليبيا في الجزائر سألني بعد سنوات طويلة من

عودتي من المنفى عن سبب عدم زيارتي لهم. فقلت له بشكل صريح: «أنا لا أحب السلطات الليبية والتويسرية».

قائد أحمد يلتحق بالمعارضة في الخارج

في 1975 تحركت قضية الصحراء الغربية واشتد التجاذب بين الجزائر والرباط حول هذه القضية خاصة بعد أن قام المغرب باحتلال الصحراء الغربية عبر المسيرة الخضراء، حيث قام المغرب بتحريك مئات الألوف من المغريين وزحف بهم إلى الصحراء الغربية التي كانت خاضعة حينها للاحتلال الإسباني الذي كان يبحث عن صيغة للخروج من الصحراء. وبهذه الطريقة أصبح جزء من الصحراء الغربية تحت حكم المغرب والجزء الآخر استولت عليه موريطانيا بعد اتفاق بينهما. وهذا ما استفز الجزائر التي سبق لها وأن اتفقت مع المغرب وموريطانيا على مطالبة الاحتلال الإسباني بضرورة منح الصحراويين حق تقرير المصير وهو المبدأ الذي تنكر له المغرب بعدها.

في هذا العام توجهت إلى المغرب ولأني لم أكن أملك تكاليف تأجير شقة فقد وافقت على عرض من صديقي المغربي أحرضان للإقامة في بيته بشكل مؤقت قبل أن أنتقل للإقامة في منزل جديد، وفي هذه المرة أصبحت عائلتي تقيم معي بشكل دائم.

وفي المغرب تعرّفت على نور الدين دعاماش وهو رجل أعمال جزائري كان على سابق معرفة بأحمد محساس وقايد أحمد. وقد ساعدني دعاماش في حلّ مشكل السكن حيث إنّه اشترى بيتا لشريكه المغربي بن سلطان، وعندما علم أنّ أسرتي معي وليس لدينا بيت يؤوينا أعطانا هذا البيت لتقيم فيه.

أما رفيقي في المنفى محمد شبيلة فقد تمكّن أحرضان من توفير عمل له في أغادير ويفضل ذلك تمكّن من تأجير بيت صغير في مدينة الدّار البيضاء المغربية.

نظام بومدين تعرّض حينها لهزّة داخلية أخرى عندما انضمّ قايد أحمد أحد رجال جماعة وجدة - التّواة الصّلبة للنّظام - إلى المعارضة في الخارج بسبب خلافات حادّة وقعت بينه وبين بومدين، وأتم هذا الأخير بالدكتاتورية وعدم استشارته في كثير من القضايا. وأطلق قايد أحمد تصريحات شديدة اللّهجة ضدّ بومدين كما نشر بيانات تنتقده بحدّة. وكان قايد أحمد قبل مفارقتة لبومدين مسؤولا عن الحزب وله مقولة مشهورة «الرجال يذهبون لكنّ الثورة متواصلة».

استقرّ قايد أحمد في المغرب الذي فتح أبوابه للمعارضة الجزائرية في الخارج بعد اشتداد أزمته مع الجزائر بسبب الخلاف حول قضية الصحراء الغربية. وعندما سمع قايد أحمد بأنني موجود في المغرب طلب من

صديقه أحرسان الذي كنت أقيم في بيته أن يرتب له لقاء معي، فجاءني أحرسان وقال لي: «قايد أحمد يريد أن يراك وقد ألح علي في الطلب.»
فقلت له: «لا أريد أن ألاقيه لأن كل واحد منا خرج في ظروف مختلفة عن الآخر.»

وبعد إصرار من أحرسان لاقيت قايد أحمد في بيت أحرسان، وقبل أن ينبس قايد أحمد بأية كلمة بادرته بالسؤال معاتبا: «لماذا تفتش عني وقد كنّا في مجلس الثورة كثيرا ما نختلف؟»

وتحدثنا عن الوضع في الجزائر، وكان قايد أحمد مستاء جدا من بومدين وافترقنا دون أن نتفق على شيء محدد.

بوضياف: الجزائر أخذتها أيادي غريبة عن الثورة

أما عن محمد بوضياف فقد أقام لسنوات طويلة في المغرب وأنخله منفاه الطوعي منذ السنوات الأولى للاستقلال، وسمح له ذلك بنسج علاقات حسنة مع بعض المسؤولين الصغار في المغرب. وفي إحدى لقاءاته مع وزير الإعلام المغربي الطيّب بن هيمة (شقيق وزير الداخلية محمد بن هيمة) أمر له عن رغبته في مقابلي.

فأرسل إليّ أحرصان تلکس وأخبرني أنّ وزير الإعلام يريد مقابلتي على عجل. وفي الثامنة صباحا كنت في بيت أحرصان ومنه مشينا إلى بيت الطيّب بن هيمة الذي لم يكن بعيدا عنه.

استقبلني الطيّب بن هيمة استقبالا حسنا وقال لي: «سمعنا بقضيتك وكلّنا إخوة في النضال» وأخبرني بأنّه كان قنصلا في سفارة المغرب بروما، ثمّ أعلمني أنّ محمّد بوضياف يرغب في رؤيتي، فقلت له: «بوضياف كان مسؤولي في الثورة وأنا أيضا أرغب في لقائه».

اتصلت ببوضياف وحددنا موعدا، ثمّ التقينا في بيته بالقنيطرة وشربنا قهوة وتكلّمنا عن الوضع في الجزائر، ولاحظت أنّ بوضياف رغم كلّ هذه السنوات بقي صعب المراس ولا يتزحزح عن مواقفه قيد أنملة في جميع الظروف. قلت له في هذا اللقاء: «الثوار بقوا (يساميو) فقط». أي: إنّ الثوار لم يعودوا ينتقدون الاعوجاج كما في السابق حفاظا على الجزائر.

وفي أحد الأعياد أخذت قايد أحمد ومحساس ونور الدّين دعباش وذهبنا إلى بوضياف قصد توحيد المعارضة، ولكنّه قال لنا يائسا:

«لا أمل في الجزائر لقد أخذتها أيادي غريبة عن الثورة».

"اغتيال" خيضر وكريم وربما قايد أحمد

ثلاثة رجال من رموز الجزائر خلال الثورة وبعد الاستقلال، اختاروا معارضة النظام الذي ساهموا بشكل أو بآخر في بنائه وتأسيسه بل كانوا بعضا من أعمدته قبل أن يختاروا معارضته من الخارج لكن تمّ اغتيالهم بعيدا عن الجزائر. لقد ظلّ سرّ اغتيالهم مجهولا إلى اليوم رغم التهم الجاهزة التي حملت هذا الطرف أو ذاك مسؤولية اغتيالهم دون تقديم أدلة واضحة تثبت صحة ادعائهم.

وبما أنني كنت في فترة من الفترات (1962 - 1967) قريبا جدًا من مصدر صناعة القرار داخل النظام فسأقدم شهادتي حول هذا الملفّ الحساس بكلّ أمانة وصدق بعيدا عن التحيز لهذا أو التحامل على ذلك.

فبالنسبة لمحمد خيضر الذي يعدّ أحد الزعامات الخمسة للثورة الذين اختطف الفرنسيون طائرهم في 1958 فقد اختير ليكون ضمن المكتب السيامي لجهة التحرير الوطني ثم أصبح الأمين العام للحزب وأحد الرجال الأقوياء في الدولة خاصة وأنه كانت تربط بينه وبين الرئيس أحمد بن بلة صداقة متينة. أمّا سبب الخلاف الذي وقع بين الرجلين فكان حول تنظيم المؤتمر الأول للحزب في 1964. فاستولى خيضر على أموال الحزب وقرّبها إلى الخارج ووزّع هذه الأموال على المعارضة. وسمعت مرّة مدير الأمن الوطني أحمد دراية يتوعّد "بالقبض

على خيضر وكريم بلقاسم أحياء أو أمواتاً". وبعد شهور من اغتيال محمد خيضر ظنت أن دراية نقد وعيده، فسألت بومدين إن كانت جماعتنا هي من اغتالت خيضر، فنفى ذلك واتهم جماعة خيضر بتدبير هذا الاغتيال بسبب خلافات بينهم.

لما كريم بلقاسم أحد القادة الستة المفجرين للثورة والذي شغل منصب نائب رئيس الحكومة المؤقتة وقائد القوات المسلحة وأحد الباءات الثلاثة الذين قادوا الثورة إلى الاستقلال وشارك في مفاوضات إيفيان التي عجلت بتحقيق الاستقلال، فوجد نفسه بعيدا عن السلطة بعد إصرار بن بلة وبومدين على إبعاده من المكتب السياسي للجبهة، وكان قد استلم السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد إعلان الاستقلال. وهذا ما جعله يعارض النظام الجديد من الداخل ثم اختار المنفى إراديا وأسس هناك حزبا معارضا. إلا أنه اغتيل في فندق بمدينة شتوتغرت الألمانية في بداية السبعينيات في ظروف غامضة، وكنت حينها في المنفى ولم تردني أية معلومة بهذا الخصوص.

وفيا يتعلق بقايد أحمد فكان عضوا في قيادة الأركان خلال الثورة وواحدا من جماعة وجدة التي أحاط بومدين نفسه بها، وساهم رجالها في الإطاحة بأحمد بن بلة من الحكم. لكن خلاف قايد أحمد مع بومدين دفعه لابتئى المعارضة من الخارج، إلا أنه توفي في بيته بالمغرب. ولم نتأكد إن كان

توفي بشكل طبيعي أم تم قتله بالسّم أم تم خنقه. فكل ما أعرفه هو أن الكتابة التي كانت معه سمعت صوتاً أشبه بالتّخخير قبل أن تجده ميتاً في مكتبه. وقد قامت المصالح الأمنيّة في المغرب بالتّحقيق حول ملابسات وفاته ولكننا لم نطلع على نتائج هذا التّحقيق.

وفاة بومدين وصعود الشاذلي بن جديد

بعد وفاة بومدين في ديسمبر 1978 بانّت لي تباشير الأمل في إمكانيّة العودة إلى الجزائر فأرسلت أسرتي إلى أرض الوطن وبقيت في باريس أنتظر إلّا من سنؤول إليه مقاليد الأمور في البلاد، خاصّة وأنّي سمعت كلاماً حول إمكانيّة اختيار العقيد محمّد الصّالح يحيائيّ خلفاً لبومدين بما أنّه كان على رأس حزب جبهة التّحرير الوطنيّ، فلم أرد أن أضايقه بالدخول إلى الجزائر.

لكن ظهر اسم آخر منافس ليحيائيّ على رئاسة الجمهوريّة هو عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجيّة آنذاك المعروف بذكائه وحنكته، وكان بومدين يرسله للمهمّات الصّعبة.

وفي خضمّ هذا التّنافس على الرّئاسة ظهر اسم لم يخطر على بال أحد؛ إنّهُ "العقيد الشاذلي بن جديد" الذي بدأ نضاله الثوريّ ضابطاً صغيراً في المنطقة الأولى (القالّة) بالقاعدة الشرقيّة. وهو رجل هادئ ومحبوب بين

المجاهدين إلا أنه لم يكن يتميز بالصرامة ولم تظهر عليه تطّاعات للقيادة. وعندما تولّى بومدين قيادة الأركان العامة في الثورة رَقَّاه إلى رتبة أعلى في القيادة الشَّالِيَّة للحدود الشرقيَّة، وبعد الاستقلال وبالضَّبْط في 1965 قام بومدين بترقية الشَّاخِلِي بن جديد مرَّة أخرى إلى رتبة رائد وكلّفه بقيادة النّاحية العسكريَّة الثانية (وهران).

المغرب يتمنّى أن يخلف الإبراهيمي بومدين

في 1978 وبعد عشر سنوات من المنفى تحصّلت على اللّجوء السّياسي في المغرب وكان ذلك قبل وفاة بومدين بأشهر، وتعرّفت خلال إقامتي بالمغرب بزواج ابنة علّال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المغربيّ حيث كان شقيقه زوج أخت حسين آيت أحمد. وكلاهما على صداقة مع مولاي عبد الله شقيق الملك الحسن الثاني.

ودعاني صهر علّال الفاسي وصهر حسين آيت أحمد إلى زيارة مولاي عبد الله شقيق الملك في بيته. وافقت على هذه الدّعوة حيث التقينا جميعا في بيت مولاي عبد الله وكان العقيد هواري بومدين حينها قد توفّي.

كان المغربيّون يرغبون في معرفة من سيخلف بومدين بعد وفاته، حيث سألتني مولاي عبد الله عن خليفة بومدين فقلت له إنّ هناك شخصيّات وطنية ستترشّح وسيجري عليها انتخاب على مستوى

إطارات الدولة الممثلين خاصة في إطارات الجيش والأمن وقيادات الحزب وكذا الولاية والسفراء، وعندما يتم التوافق حول شخصية معينة يتم ترشيحها لانتخابات عامة تكون شكلية.

ثم سألني مولاي عبد الله ثانية من سيترشح لتولي رئاسة الجمهورية في الجزائر، وهل سأكون من بين المرشحين، فقلت له: هناك محمد الصالح يحيوي (الأمين العام للحزب من الأوراس) والشاذلي بن جديد (قائد ناحية عسكرية من الطارف) وعبد الله بلهوشات (قائد ناحية عسكرية من سوق أهراس) والهاشمي هجرس (ضابط قبائلي من قالة يتميز بالهدوء والكفاءة العالية وهو شديد الطيبة).

وأضفت: «أنا بعيد في المنفى ولن يرشحوني في الوقت الحالي»، وقبل أن نفرق سألني مولاي عبد الله سؤالاً غريباً: «لماذا لا ترشحون أحمد طالب الإبراهيمي؟»

واكتشفت فيما بعد أن زوجة أحمد طالب الإبراهيمي اللبنانية تربطها علاقة قرابة شديدة بزوجة مولاي عبد الله (قد تكون أختها).

وفي الحقيقة لم يكن اسم أحمد طالب الإبراهيمي مطروحا لخلافة بومدين لسبب أساسي يتعلّق بكونه ليس من الجيش، وقيادة الجيش هي التي تختار رئيس الدولة. فلا يمكننا أن ننح سلطة لشخص خارج الجيش. ولولا أزمتي مع بومدين في 1967 لكنت المرشح الأول لرئاسة الجمهورية.

كواليس تعيين الشاذلي بن جديد رئيسا

لعب قاصدي مرباح مدير المخابرات والعقيد مصطفى بلوصيف والعقيد أحمد عبد الغني ومقدم دورا أساسيا في منع العقيد يحيوي من الوصول إلى سدة الحكم ودفنوا بمرشحهم الشاذلي بن جديد عن غير رغبة منه كما صرح بذلك بوتفليقة ويحيوي.

وعندما عدت من المنفى لاقيت عبد العزيز بوتفليقة وقلت له معاتبا:

«لم تجددوا سوى الشاذلي بن جديد لتعيّنوه رئيسا؟»

وكان مجلس الثورة عند وفاة بومدين لا يتجاوز عدد أعضائه 8 بعدما كان عددهم يبلغ نحو 40 عند تنحيتنا لبن بلّة في 1965. إلّا أنّ مجلس الثورة بقي يمثل القيادة العليا للدولة، ولم يكن من بين الثمانية سوى شخصيتين لديها القدرة على تحمّل مسؤولية قيادة الدولة وهما بوتفليقة ويحيوي.

وقد ردّ بوتغليقة عليّ قائلاً:

«اتفقنا على أنّ بقاء الجيش بدون رأس أمر خطير لذلك قلنا نضع قيادة مؤقتة للجيش لجمعه لأنّ رأس الجيش مات، وقلنا نعيّن الشاذليّ بن جديد منسقاً للجيش إلى غاية انتخاب رئيس للدولة وهو الذي لديه الحقّ في تعيين وزير الدفاع وقائد الأركان.»

وأضاف بوتغليقة:

«لا أعرف جيّدا هؤلاء الضبّاط لكن مجلس الثورة اقترح الشاذليّ بن جديد منسقاً مؤقتاً للجيش لا أكثر ولا أقلّ وأنا صوتتُ عليه.»

إلا أنّ هناك ثلاثة رجال كان لهم الدور الحاسم في فرض العقيد الشاذليّ بن جديد مرشّحاً للجيش والدولة، وكان لكلّ منهم حساباته، وهؤلاء الرجال هم:

1. قاصدي مرياح: مدير المخابرات من مواليد تيزي وزو، بدأ نشاطه في مخابرات الثورة في المغرب وارتباطه المباشر بعبد الحفيظ بوصوف في مدينة وجدة المغربية ومن بعده العقيد بومدين الذي خلف بوصوف على رأس الولاية التاريخية الخامسة (وهران)، وتولّى مرياح مسؤولية مخابرات الثورة في المغرب، وكان يزيد زرهونيّ تحت قيادته. وبعد الاستقلال أصبح قاصدي مرياح مسؤولاً عن المخابرات برتبة نقيب ولكن دوره في

صناعة القرار كان ثانويًا في عهد بومدين، إلا أنه برز بعد وفاة بومدين بشكل واضح وحصار الشخصية المهابة بالنظر إلى امتلاكه ملفات حول بعض كبار مسؤولي الدولة ورجال المعارضة. بل كان له الدور المحوري في عملية صناعة الرئيس الجديد. والنسبة له فصعود مجيائي أو بوتفليقة للرئاسة لن يخدم طموحاته لأنها لن يعطياه أكثر من حجمه. ولكن الدفع بالشاذلي بن جديد إلى رئاسة الجمهورية من شأنه أن يفتح المجال أمامه لقيادة الدولة من وراء ستار. لذلك لعب كل أوراقه في الكواليس لإقناع كبار الضباط لدعم خيار ترشيح بن جديد لقيادة الدولة.

2 . مصطفى بن توصيف: هو مدير الموارد البشرية في وزارة الدفاع، ينحدر من ولاية الطارف مسقط رأس الشاذلي بن جديد، كان من المجاهدين القلائل الحاملين لشهادة البكالوريا خلال ثورة التحرير، وكان تحت قيادة الشاذلي بن جديد في القاعدة الشرقية ثم في المنطقة الشمالية لجيش الحدود. لذلك كان الشاذلي يحبه ويعطف عليه. وقد كنت أرسلته في 1965 رفقه عمار ملاح للتكوين في الاتحاد السوفياتي. وبعد عودته قام الرائد عبد القادر شابو بتهميشه ولم توكل له أية مهمة بغية دفعه للخروج من الجيش. وعندما بلغتني قضيتته ذهبت إلى شابو ووبخته على إهماله وقلت له: «كيف تترك إطارا مثل هذا بدون منصب، وإن كنتم لا تحتاجون إليه فساحولوه إلى قيادة الأركان.» لكن شابو برّر ذلك بانشغاله ووعد بالتكفل بملفه. وقد

أتى مصطفى بلوصيف دورا كبيرا في دعم ترشيح كبار الضباط للشاذلي بن جديد، وكافاه هذا الأخير بعد أن أصبح رئيسا بترقيته إلى أمين عام لوزارة الدفاع ثم قائدا للأركان برتبة لواء. لكن بلوصيف ارتكب أخطاء كلفته المحاكمة والسجن في عهد صديقه الشاذلي.

3. العقيد عبد الله بلهوشات: كان حينها أكبر الضباط سنا وأقدمهم في جيش التحرير حيث التحق بالثورة في 1955. كما أنه كان عضوا في مجلس الثورة، وعلى هذا الأساس ترأس اجتماعا في مدينة عين طاية (شرقي العاصمة) ضم كبار ضباط الجيش من بينهم العقيد شلوفي قائد الدرك الوطني وقاصدي مرباح مدير المخابرات لمناقشة وضعيّة البلاد بعد وفاة رئيس الدولة العقيد هواري بومدين. وخرج هذا الاجتماع بقرار حاسم اختصره العقيد بلهوشات بقوله: «مرشحنا لرئاسة الدولة هو الشاذلي، لا يحياوي، لا بوتغليقة، لا...»

بهذا التعبير حسيا رواه لي ضابط حضر هذا الاجتماع.

وبعد أن حسم الجيش المنافسة على السلطة لصالح العقيد الشاذلي بن جديد أصبح واضحا أن مجلس الثورة فقد نفوذه وسلطته لصالح كبار الضباط رغم أنّ فيهم من كان عضوا في هذا المجلس. وجرت بعدها انتخابات رئاسيّة شكلية فاز فيها الشاذلي بن جديد.

الفصل الخامس عشر

زروال ... كن أتاتورك الجزائر

العودة إلى أرض الوطن:

شرع الشاذلي بن جديد في التحضير للمؤتمر الرابع للحزب، وفي نفس الوقت اجتمعت مع أبرز المعارضين في الخارج واقرحت عليهم أن تنشر الرسالة التي حررها محساس في 1976 في الصحافة والتي دعونا فيها إلى إعادة تنظيم مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني الذي نظمته بومدين في نفس السنة. كما اقترحت على محساس وأحمد قايد عودة إلى الجزائر للمشاركة في مؤتمر الحزب الذي قرر الشاذلي بن جديد عقده.

وبعد انعقاد مؤتمر الحزب الذي انتخب الشاذلي بن جديد أميناً عاماً له أرسلت رسالة إلى الشاذلي عبر الرائد أوسليمان الذي كان تحت قيادي في الفيلق الثالث بالقاعدة الشرقية، ورسالة أخرى عبر العقيد عبد الله بلهوشات الذي كان مقرباً من الرئيس الجديد أكدت على أنني سأدخل الجزائر في البقاع نوفمبر 1979 وإن أرادوا اعتقالي فليفعلوا. وكتبت له فيها: «أنت تعرف قضيتي جيداً وقد تركتك تنظم المؤتمر وتصبح رئيساً للدولة ولكنني في أول نوفمبر سأدخل إلى الجزائر».

وبعد شهر من وفاة بومدين أطلق سراح جماعتي خاصة المحكوم عليهم بالإعدام بعفو رئاسي من الشاذلي بن جديد الذي بعث لي الهادي الحذيري - الذي أصبح فيما بعد وزيراً للداخلية - لمحاولة نني عن دخول الجزائر في هذا الظرف. كما أرسل إلي مصطفى بلوصيف الذي عينه أميناً

عاملًا لوزارة الدفاع وصهري العياشي حواسنيّة لإقناعي بعدم دخول الجزائر في الفاتح نوفمبر (عيد الثورة) لأنّ الشاذلي يحاول تهدئة الوضع.

وفي ديسمبر 1979 أصدر الشاذلي بن جديد عفوا رئاسيًا عني وعن بن بلّة وأصبح يحقّ لي أن أدخل الجزائر بعد 13 سنة قضيتها ضائعًا في المنفى والحكم بالإعدام يلاحقني. وعندما سمع مقلاتي وجماعته باعتزامي دخول الجزائر أواخر عام 1980 وجّهوا دعوات للنّاس لاستقبالي في المطار. لكنّ الهادي لخديري وزير الدّاخلية والعقيد بلهوشات رفضا هذا الأمر وأرادا أن يتمّ دخولي إلى الجزائر في هدوء وذلك بإيعاز من الشاذلي.

ووضعت قنمي على أرضيّة مطار الجزائر الدّوليّ في نوفمبر 1980، وكان في استقبالي كلّ من الهادي لخديريّ وقنيفذ وعبد الحميد سعايديّ وعبد المجيد بوزيد، ثمّ زارني في البيت الذي أجّره أسرتي بعد طردها من مقرّ إقامتي منذ 1970 بعد خروجي إلى المنفى عدد كبير من الأصدقاء والرّفاق والمسؤولين وإطارات في الدّولة حيث هتّوني بالعودة سالما إلى أرض الوطن بعد نحو 13 سنة في المنفى الاضطرابي.

احتجاجات أكتوبر 1988 واجتماع جماعة ال18

في 5 أكتوبر 1988 وقعت احتجاجات شعبية غير مسبقة في الجزائر وفي عدة مدن وبشكل متزامن أشبه بما وقع في تونس ومصر في جانفي وفبري 2011. مما جعل الوضع الداخلي مضطربا ومهلهلا، والنظام مهددا بالانهيار، بل إن الثورة كلها كانت في خطر.

فالنظام الجزائري هو امتداد للثورة التحريرية التي كان لها جناحان: سياسي وعسكري يمثلان في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني. وهذا التصور بقي حتى بعد الاستقلال، بل مازال إلى اليوم. لذلك دقت عدة شخصيات تاريخية لرتكن في الحكم ناقوس الخطر وتداعت لإنقاذ الثورة (الدولة) من الانهيار.

وبادر كل من شريف بلقاسم ومحمد السعيد ومحمود قنر لدعوة الشخصيات التاريخية للاجتماع لبحث الوضع غير المستقر في البلاد، على أساس أن الرئيس الشاذلي بن جديد لا يمكنه أن ينقذ الثورة وحده في مثل هذه الظروف.

واجتمع 18 شخصية تاريخية في منزل محمد السعيد لبحث هذه القضية. وكان أبرزهم إلى جانب المبادرين الثلاثة إليها: أنا ولخضر بن طوبال، عبد العزيز بوتفليقة، رضا مالك، أمين خان، لخضر بورقعة. واتفقنا جميعا على إيفاد لجنة مصغرة لمقابلة الشاذلي بن جديد ومطالبته

بعقد مؤتمر يجمع إطارات الدولة من أجل إيجاد الحلول لإتقاذ الثورة، وتوحيد النظام والسلطة.

لقاؤنا بالشاذلي بن جديد

أوفدتني مجموعة الشخصيات التاريخية الـ 18 رفقة كل من لخضر بن طوبال ومحمدي السعيد إلى رئاسة الجمهورية للإبلاغ الرئيس الشاذلي بن جديد عن التجاوزات الحاصلة في البلاد والمطالبة بجمع إطارات الدولة لمناقشة مختلف الاقتراحات لبناء "سلطة حقيقية".

وقد وافق الشاذلي على استقبالنا واستمع إلينا، حيث بادره لخضر بن طوبال بقوله: «هناك اضطراب في البلاد، ونحن إطارات الثورة اجتمعنا لخوفنا على الدولة والثورة من الانحلال والاضمحلال، ونحن نطلب منك عقد مؤتمر لإطارات الدولة لمناقشة الوضع.»

أنا ومحمدي السعيد الذي كان خلال الثورة قائد أركان المنطقة الشرقية ومسؤولا عن الشاذلي بن جديد نفسه الذي كان حينها ضابطا في القاعدة الشرقية فأشار إلى عصاء المعقوفة الرأس وخاطب الشاذلي قائلا: «الحالة مهلوكه والسلطة معوجة من الفوق إلى التحت.»

بينما أشرت في حديثي مع الشاذلي إلى وجود: «اضطراب وتسيب وتحلل داخل الدولة.» وأضفت: «الثورة في خطر وأنا أؤيد مؤتمر الإطارات.»

الشاذلي بن جديد الذي كان يجيد الإنصات أمسك لائحة مجموعة
الـ18 وقال لنا: «المعارضة كلّ طرف ينظّم اجتماعات.»

وأضاف: «ستفكر في الأمر.»

ونظّم الشاذلي بن جديد في 1989 اجتماعاً للجنة المركزية
للحزب، ووجّه دعوة لعدد من الشخصيات التاريخية التي شاركت في
اجتماع الـ18، وكنت من بينهم خاصة وأتني عضو في اللجنة المركزية.

في حين لم توجّه الدعوة لشخصيات تاريخية أخرى مثل شريف بلقاسم
ومعمود قنر.

وخلال اجتماع اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني تمت
الموافقة على الانفتاح السياسي والقبول بالتعددية الحزبية، لكن دون أن
يعني ذلك تجاوز جبهة التحرير الوطني، لأنّ الجبهة لا بدّ أن تكون دوماً
فوق الجميع. ولم نكن ننظر إليها كحزب سياسي وإتّما كآلة للتنظيم
والتأطير مثلها مثل الجيش الوطني الشعبي، كما كان الحال خلال الثورة
التحريرية التي كان لها جناحان: سياسي وعسكري.

وفي هذا العام (1989) استفتي الشعب على دستور جديد يقر بفتح
المجال السياسي أمام ما سمي حينها "بالجمعيات ذات الطابع السياسي" في
إشارة إلى الأحزاب السياسية. وحدث انفتاح لاحتواء المعارضة والتي كان

معظمها ولد في الأصل من رحم الثورة على غرار آيت أحمد والولاية الرابعة. غير أنّ هذا الانفتاح حرّر القوى السلبية المولدة لفرنسا والمتمثلة في الانتهازيين الذين لم يشاركوا في الثورة وأعطيت لهم الفرصة من أجل التغيير.

وفي 1990 جرت أول انتخابات تعددية ولم تحقق جبهة التحرير الوطني الأغلبية، وضعفت وبدأت تشيخ، خاصة وأن الشاذلي بن جديد لم يكن في مستوى عظمة الجزائر وثورتها وشهادتها المليون ونصف مليون شهيد. كما أنّ الأخطاء التي وقعت خلال الثورة على غرار قضية ملوزة وقضية الزرق تركت آثارا سلبية لدى فئة من الجزائريين تراكت على مدى عقود وكانت نتيجتها سلبية على حزب جبهة التحرير الوطني.

"استقالة" الشاذلي والاستنجد بالرموز التاريخية

بعد أن تحصّلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 55 بالمئة من الأصوات في المجالس المحلية وسيطرت على معظم البلديات، وهذا ما ساعدها على تزوير الدور الأول من الانتخابات التشريعية، مما جعل الجيش يقرّر إلغاء نتائج هذه الانتخابات. وفي 11 جانفي 1991 أجبر كبار الضباط الرئيس الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته.

كنّا نفكر في كيفية إنقاذ البلاد وحتى الجبهة الإسلامية للإنقاذ المعارضة كانت تسعى لنفس الهدف لأنّ الوضع كان حينها خطيرا جدّا وكنا نخشى أن تنحلّ الدولة وتفكك، وهذا قد يعيدنا إلى مربط الفرس.

وتمّ الاستنجاذ بأول منسّق عامّ للثورة "محمّد بوضياف" من أجل الحفاظ على الدولة، خاصّة وأنّ بوضياف كان مقبولا لدى السّلطة ولدى المعارضة، وعين على رأس المجلس الأعلى للدولة، لكن اغتياله وضع البلاد في مأزق آخر.

ولأننا نتكلّم باسم الثورة فأبّي رئيس للجزائر يعتبر امتدادا للثورة، لأننا مازلنا نحكم باسم الشرعيّة الثوريّة وبدونها لا يكون للسّلطة قيمة. وعلى هذا الأساس تمّ اختيار عليّ كافي الذي كان حينها أميناً عامّاً للمنظمة الوطنيّة للمجاهدين ليخلف بوضياف على رأس المجلس الأعلى للثورة والذي كان عضوا فيه، فضلا عن كونه القائد السابق للولاية الثانية التاريخية خلال الثورة.

ولكن في هذه الفترة ازدادت الأوضاع سوءا على أكثر من صعيد خاصّة من الناحية الأمنيّة سعت فرنسا خلالها للتدخّل في الشؤون الجزائرية خاصّة أنّ اتفاقيّة إيفيان تعطيها امتيازات وأولويّة في الجزائر مقارنة بأيّة دولة أخرى.

بوتفليقة يرفض الرئاسة بدون وزارة الدفاع

وافق عليّ كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة الجديد على فكرة عقد مؤتمر الإطارات الذي سبق وأن اقترحته مجموعة الـ 18 على الرئيس "المستقيل" الشاذلي بن جديد، وشاركت في هذا المؤتمر الذي حضرته شخصيات تاريخية بارزة إلى جانب إطارات سلمية في الجيش.

ولأن الدولة كانت تواجه خطر الاضمحلال ومن أجل إنقاذ الثورة كان يجب تدخل الجيش بحيث يكون الرئيس من وزارة الدفاع. وبحسنا عن الجهة التي يمكنها أن تتوَقَّر على هذه الصفات فطرح الجيش اسم عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية في عهد بومدين والذي كان مرشحا لخلافته بعد وفاته في ديسمبر 1978 ليقود المرحلة الانتقالية الحالية في ظرف كانت الجزائر تمر فيه بمرحلة حرجة على جميع الأصعدة سياسيًا وأمنيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

لكن بوتفليقة اعتذر عن قبول هذه المسؤولية في مثل تلك الظروف، وعندما لاقته خلال اجتماع المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمجاهدين والذي انعقد قبل نحو أسبوع من ندوة الوفاق الوطني التي جمعت مختلف الأطياف السياسية في البلاد، سألت بوتفليقة:

«لماذا لا تحكم الدولة؟»

فقال لي:

«لا أظنّ أنني سأقبل المسؤولية، وإذا كانت السّلمة في يدي فلا بدّ أن تكون وزارة الدّفاع بيدي أيضا. ولكن إذا عيّنا معي نائبا للرئيس (يقصد خالد نزار) وهو ضابط في الجيش ووضعية البلاد أمنيا واقتصاديا واجتماعيا ليست على ما يرام فلا يمكنني القبول بالمسؤولية.»

كان بوتفليقة على حقّ؛ فالجيش بيد خالد نزار وزير الدّفاع السابق وعضو المجلس الأعلى للدولة، وكان مرشحا ليكون نائبا للرئيس، والجزائر كانت تعاني من مديونية خانقة ونقابة العمال كانت "متغولة"، ولو قبل الرّئاسة في مثل تلك الظروف فسيحكم الجزائر بيد ضعيفة. ومقارنة بيومدين لم يمنح بوتفليقة حينها ولو سلطات "ربع رئيس" ليس حتّى "رئيس إاربع".

بومدين كان يشاور في كلّ شيء باستثناء السّلمة... يا زروال

اعتذار عبد العزيز بوتفليقة عن قبول رئاسة الدّولة وضع أصحاب الحلّ والعقد في الجزائر في حيرة مجدّدا حول الشّخصية التي يجب أن تقود البلاد في أحلك مرحلة تمرّ بها منذ الاستقلال. وفي خضمّ ذلك النقاش ظهرت شخصية جديدة قد يمكنها أن تؤدّي دورا محوريّا في هذه المرحلة إنّه اليمين زروال وزير الدّفاع. حيث دعت ندوة الوفاق الوطني في بيانها الختاميّ زروال لتتولّى رئاسة الدّولة.

كان زروال من القيادات العسكرية التّزيهة والمحترمة في الجيش، وحين كان قائدا للقوّات البريّة في عهد الشّاذلي بن جديد وضع استراتيجية جديدة لتسليح الجيش وتنظيمه لكنّه اختلف مع خالد نزار وزير الدّفاع حول هذه الاستراتيجية فحسم الشّاذلي بن جديد الأمر لصالح نزار. ممّا دفع زروال إلى الابتعاد عن الجيش والاختفاء في الظّل قبل أن يستدعى في 1993 ليكون على رأس وزارة الدّفاع.

أنا شخصيّا كنت أؤمن بأنّ الجيش هو المؤسسة الدّستوريّة الوحيدة القادرة على إخراج الجزائر من أزمتها. فمثلما استطاعت هذه المؤسسة بناء وتأطير الدّولة منذ الاستقلال يمكنها اليوم إنقاذ الثورة والدّولة من الانحلال والاضمحلال. لذلك كنت أشجّع وأدفع الأمور من أجل أن يتولّى رئاسة الدّولة شخصيّة قويّة من داخل الجيش تكون بيدها سلطة اتّخاذ القرار وتنفيذه بثقة وحزم وصرامة. وكان اليمين زروال وزير الدّفاع هو رجل هذه المرحلة.

استدعاني اليمين زروال لمقابلته بمكتبه في وزارة الدّفاع وقال لي: «كنا نريد أن نعيّن بوتفليقة (رئيسا للدّولة) لعامين أو ثلاثة لفترة انتقاليّة، وبعدها إذا أراد أن يترشّح فليترشّح، أمّا أنا فرئاسة الدّولة لم أمارسها وبوتفليقة يعرفها أحسن.»

فقلت له بإصرار:

«لكن يجب إنقاذ الدولة، ويجب أن يكون الرئيس وزيرا للدفاع، وفي أديئاتنا "ممنوع تطلب المسؤولية وممنوع ترفضها"، والذي يتحمل مسؤولية رئاسة الدولة لا بد أن يكون من الجيش، ومن وزارة الدفاع بالذات.»

ولما رأيت في نفسه التردد، أضفت بشيء من الحماسة:

«لماذا لا تكون أتاتورك الجزائر؟ فإذا كان أتاتورك ذهب بتركيا إلى العلمانية فأنت تبقى في الإطار العربي الإسلامي.»

فرد علي:

«سأنظر في هذا الأمر مع أصدقائي.»

«من هم؟»

«الضباط السامون.»

لرأى أكن مرتاحا لقرار زروال مشاورة كبار الضباط حول رئاسته للدولة لأن ذلك كان سيفقده شيئا من هيئته أمام الضباط الأعضاء في المجلس الأعلى للأمن، فقلت له محذرا:

«شوف سي لمن! لا تفعل كما يقول المثل "من عينك ملك؟ - وأنت من عينك أمير؟" حتى لا تصبح تتفاوض معهم في كل كبيرة وصغيرة.»

وهذا المثل ضرب عندما حاول أحد الأمراء تذكير ملكه بأنه هو من أوصله إلى الملك، فذكره الملك بأنه هو من عينه أميراً، ولم أكن أتمنى أن تصل الأمور بين زروال وكبار الضباط إلى هذا المستوى.

كنت أخشى على زروال أن تصبح قراراته رهينة في يد كبار الضباط، لذلك طلبت منه أن يتصرف كمسؤول وكقائد وليس كرئيس خاضع. لذلك لا بد أن يفرض سلطته ولا يتفاوض معهم في كل صغيرة وكبيرة: «فبومدين كان يتفاوض في كل شيء إلا السلطة».

لأن ما يقوله المسؤول - كما تربينا عليه في جيش التحرير - يطبق ولا يناقش، وإذا ناقشتني في أمر أصدرته يعني أنك معارض ومتمرد، والتمردات كانت كثيرة وبأشكال مختلفة وأحياناً تكون بشكل صامت.

إعادة بناء مؤسسات الدولة

اتفق أركان الدولة على ترشيح اليمين زروال لرئاسة الجمهورية في رئاسيات 1995 التي فاز فيها أمام الشيخ محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم والدكتور سعيد سعدي رئيس التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ونور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائري.

كما تمّ تعديل الدستور في 1996 وبدأت مرحلة أخرى لاستكمال بناء مؤسسات الدولة حيث بدأت التحضيرات لتنظيم انتخابات تشريعية وولائية وبلدية. وقرّر زروال تشكيل لجنة لمراقبة الانتخابات مشكّلة من شخصيات تاريخية وممثلين عن 47 حزبا من أصل 67 حزبا معتمدا.

وجاءني العقيد صالح بوبنيدر آخر قائد للولاية الثانية التاريخية رفقة الحاج عبد الله أحد مجاهدي الولاية الرابعة إلى البيت واقترح عليّ أن ترأس اللّجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية والمحلية بطلب من الرئيس اليمين زروال شخصيًا ويكون معنا العقيد يوسف الخطيب قائد الولاية التاريخية الرابعة.

ولكنني اعتذرت له لأنني منذ عودتي من المنفى قرّرت أن لا أتولّى أيّة مسؤوليّة خاصّة وأنني كنت مريضاً. غير أنّ بوبنيدر ألح عليّ بقبول هذا العرض وقال لي:

«نحن قادة ثورة ولا يجب أن نترك الثورة تذهب هكذا، لا بدّ لنا أن ننقذ بلدنا وبعد شهر أو شهرين نعود إلى بيوتنا، وزروال يريد أن يكون على رأس هذه اللّجنة شخصيات تاريخية.»

وقبل أن يغادر أخبرني أنّ هناك ممثلين من اللجنة سيأتون لزيارتي لمعرفة ردّي النهائي. أمّاهما فسيوجهان إلى يوسف الخطيب ليقدمّا له نفس العرض. وبعد أيام جاءني إلى البيت صحفيان (من مؤسسات إعلامية عمومية) أرسلهما اليمين زروال، وقالاني:

«الرئيس زروال شكّل لجنة من ممثلي الأحزاب لمراقبة الانتخابات ويريد أن يضع على رأسها شخصيات تاريخية، ولكنه احتفظ لنفسه بحق رفض أي شخصية.»

وتحدّث هذان الصحفيّان عن جهات عرضت على زروال أن يكون الرئيس الأسبق أحمد بن بلّة على رأس هذه اللجنة أو أنيسة بومدين زوجة العقيد هواري بومدين أو عبد الحميد مهريّ ولكنه تحفّظ حول هذه الأسماء. وقد ترأّس لجنة مراقبة الانتخابات صالح بونيلدر وكنت نائبه الأوّل وأشرفنا على مراقبة الانتخابات التشريعية والمحلية في 1997 والتي فاز فيها التّجمّع الوطني الديمقراطيّ بالأغلبية.

وبعد تنصيب المجلس الشعبيّ الوطني استدعاني الرئيس اليمين زروال إلى مكتبه في قصر الرئاسة بالمرادية وقال لي:

«نحن في مرحلة بناء مؤسسات الدولة وقد استكملنا عملية انتخاب نواب البرلمان، وقد اخترتك لتكون عضوا في مجلس الأمة.»

وتمّ تعييني رفقة صالح بونيندر في مجلس الأمة عن الثلث الرئاسي،
وجدّد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الثقة فيّ وأبقى عليّ في مجلس الأمة
ولازلت إلى كتابة هذه الأسطر عضوا في هذا المجلس.

صور و ذكريات



من اليمين إلى اليسار: - الرائد عبد الله ملهوشدت - الطاهر زيري - أحرضان،

قائد أركان الجيش المغربي



بانتة سنة 1962 - عمار أوزقان: أول وزير فلاحية بعد الاستقلال - الطاهر زيري



من اليمين إلى اليسار: أحمد طالب الإبراهيمي وزير التربية، الطاهر وبعري،

بن محمود وزير التربية البدنية



لجنة مراقبة الانتخابات 1997 في الوسط الطاهر زيري وعن يساره

الصالح بونيدر



الرائد زريقي، العقيد زيري، الرائد سعيد عبيد



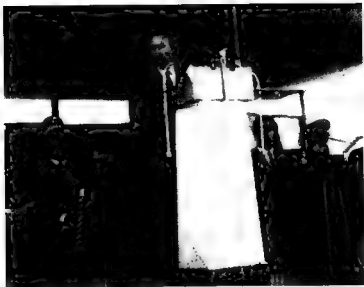
مدرسة ضباط الصف في البلدة

من اليمين إلى اليسار: جلّول خطيب أمين عام الرئاسة، الرائد أحمد عبد الغني قائد

ناحية عسكرية، الرائد السعيد عبيد الطاهر زيري



الرائد الطاهر زيري يحقق مع الأسرى الفرنسيين الذين تم اعتقالهم في جبل واسطة
بالقاعدة الشرقية (الحدود الجزائرية التونسية)، 1958 .
من اليمين إلى اليسار: صالح منشتل (سكرتير)، الطاهر زيري، عبد الكريم
الحمروشي



هوارى بومدين الذي يخطب على المنصة، وعلى يمينه العقيد زيري في احتفالات أول

نوفمبر بشارع جيش التحرير، سنة 1965



عقيد زيري في منفى باريس 1969



العقيد زيري يستقبل الفريق الأول المصري علي علي عامر، الجزائر 1964



هواري مومدين رفقة الطاهر زيري خلال امتحان عسكري



العقيد زيميري لدى استقاله ضابط سامي في الجيش السوفيتي



الطاهر زيري رفقة وفد عسكري سوفييتي



الطاهر وبيري رفقة وفد عسكري سوفياتي، وصاحب الضارات في الخلف

هو العربي بلخير



من اليمين إلى اليسار: العقيد زبيري، ضابط موقفي، العقيد عباس، الرائد سعيد عبيد.



استقبال وفد من الاتحاد السوفياتي



العقيد بومدين والعقيد زيري خلال احتفال رسمي، وعلى يمين الصورة الرائد عبد

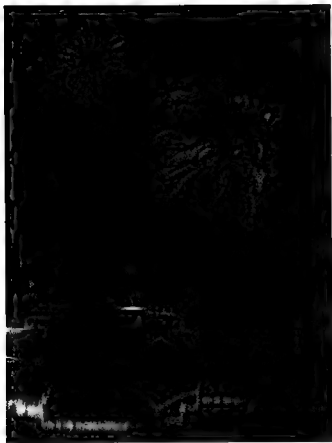
الرحمن بن سائر قائد الحرس الجمهوري



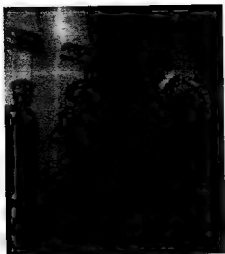
الطاهر زيري رفقة ضابط من الجيش الفرنسي



العقيد زكري بن صامح المريق أول علي علي عمر



احتفالات أول نوفمبر في الأميرالية بالعاصمة



الطاهر زبيري رفقة الفريق علي علي عامر



من اليسار إلى اليمين: جلول الخطيب، العقيد عباس، الوزير بن محمود،

الطاهر زبيري، أحمد طالب الإبراهيمي



من اليسار إلى اليمين: سليمان هوفهان، عبد القدوس شابو، الطاهر زيري، ضبط

صبي، أحمد بن شريف



بن محمود، زيري، الإبراهيمي



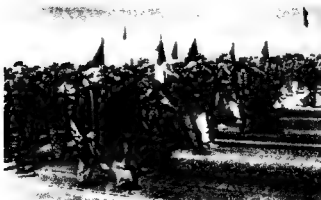
العقيد ربيري يسلم الكأس لإحدى التلميذات المتفوقات في الألبيد المدرسية



استعراضات عمالية ضخمة



استعراضات شبانية في احتفالات عيدي الاستقلال والشباب



استعراضات: مجاهدون بأسلحتهم وليباسهم خلال الثورة



جنود جزائريون بلباس عسكري على الطريقة الصينية



استعراضات عسكرية



دبابات جزائرية صناعات سوفياتية، تابعة للفيلق المدرع بقيادة الملازم الأول العياشي

حواسية



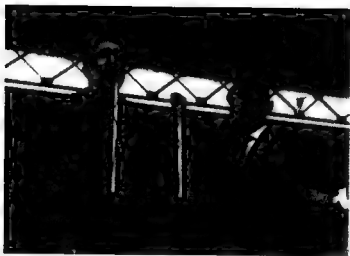
صواريخ سوفياتية الصنع



عائلة زيري في 1965 من اليمين إلى اليسار: نيلة انة زيري، زوجة زيري

وتجلس على حجرها ابنتها نورة، زوجة العياشي حواسنية مع انها،

الزهرة زيري البنت البكر.



الطاهر زيري في تجمع شعبي بباتنة 1962 وإلى جانبه بلقاسم بوزيدي (ضابط)



بنات العقيد زيري من اليمين إلى اليسار: الزهرة، نورة ونبيلة 1965



العقيد زيري في بشار 1997



تشي غيفارا في الجزائر 1963، من اليسار إلى اليمين: سعيد عبيد، جلول خطيب،

جار الله



من اليمين إلى اليسار: جاز الله، تشي غيفارا، سعيد عبيد، جلول خطيب



الطاهر زبيري مع عدد من الرفاق



تشي غيفار مع وفد عسكري



الطاهر زيري مطاردا في الأوراس بعد أزمة 1967 مع بومدين

في منطقة بولغرايس باتنة



من اليسار إلى اليمين: العربي بلخير، العقيد الطاهر زيري، العقيد عباس، أحمد
عبدالغني قائد الناحية العسكرية الخامسة (قسنطينة)



العقيد الطاهر زيري قائد أركان الجيش الجزائري، وعلى يساره
الرائد إسماعيل محفوظ بلباس مدني



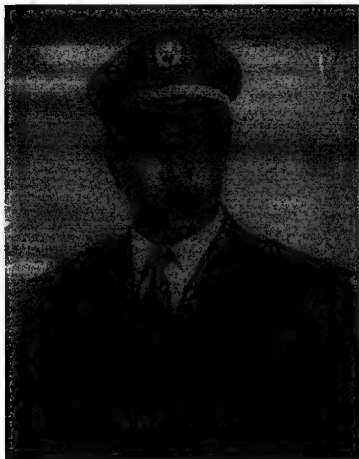
الرئيس الشاذلي بن جديد والعقيد الطاهر زبيري يتعانقان، وعلن يسارهما صالح
بوديندر، وشریف مساعدي، لحضر بن طوبال سنة 1988.



الطاهر زبيري في منفاه الاضطرابي في باريس 1969



الحقيد احمدي السعيد والعقيد الطاهر زيري في استقبال وفد صيني



الطاهر ربيري قائد أركان الجيش الجزائري

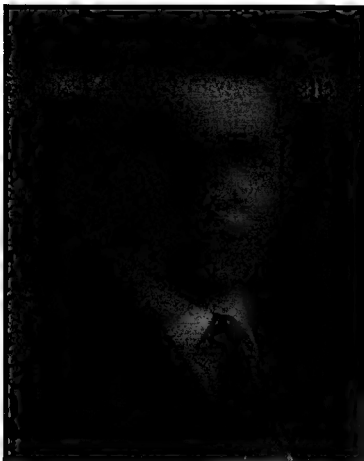


اجتماع تلمسان 1962: المجالسون من اليمين إلى اليسار: فرحات عباس، أحمد بن

بله، محمد خيضر



الرئيس بوتفليقة يعانق الطاهر زيري.



العقيد الطاهر زيري يلبس مدي

س. محمد عبدالرشید ربیع الفجر سنہ ۱۳۸۵ھ

[illegible]

فرزید الطیر علیہ . جلیل غریب
 دہرہ لکھنؤ سے (حضرت لکھنؤ)

وہ میرا مسدود قلم کی جگہ پر بیٹھا تھا۔

[illegible]

وسام استحقاق من الطبقة الأولى منحه الرئيس جمال عبد الناصر للعقيد الطاهر

زيرى قائد الناحية العسكرية الخامسة بعد زيارته الترويجية للجزائر في 1962



من: مصطفى دافع

الطاهر زبيري في حديقة منزله بالعاصمة 2008.



من مصطفى دلع

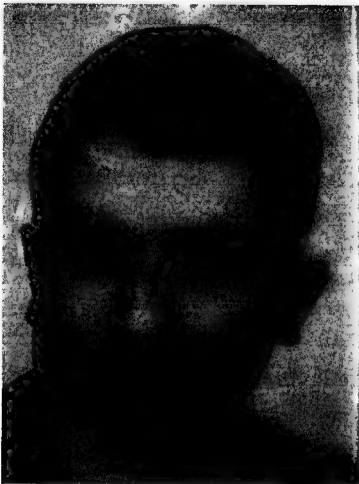
في بيت الملازم الأول العياشي حواسنية قبل وفاته بأسابيع، 2011.

من اليمين إلى اليسار قادة حركة 14 ديسمبر 1967:

- الطاهر زبيري قائد أركان الجيش الجزائري الأسبق

- الملازم الأول معمر قارة قائد فيلق المشاة بالمدينة

- الملازم الأول العياشي حواسنية قائد فيلق المدرعات بالشلف



الملازم الأول موسى حوامسنة أحد الضباط المشاركين في حركة 14 ديسمبر 1967



العقيد زيري رفقة بومدين بلباس مديني



العقيد زيري رفقة العقيد هواري بومدين، الرائد علي منجلي



1962 تجمع للضباط من اليسار إلى اليمين:

- العقيد محمد شهباني - العقيد هواري بومدين - العقيد الطاهر زيري - العقيد

محمد الهادي وزايمية - الرائد عمار ملاح



وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة مع شخصية إقليمية ويظهر العقيد ربري بلباس مدني (الرابع يمين بوتفليقة) وعلى يساره وزير الشباب والرياضة وبن محمود



وفد رسمي في استقبال جثمان الأمير عبد القادر الذي سافر وزير الخارجية عبد
العزیز بوتفليقة لاستعادته من سوريا 1964 .

من اليمين إلى اليسار: محمدي السعيد، علي منجلي، هواري بومدين، الطاهر زيري،
شريف بلقاسم، محمد أولحاج



زيري، بومدين، العقيد عباس، أحمد بن شريف



بومدين يلقي كلمة رسمية والعقيد زيري حالس خلفه



بومدين جالس وفقة زيري وأحمد بن شريف، صالح قوجيل في آخر الصورة على

اليمن في الحلف .



العقيد زيري في كلمة له بياتنة



من اليمين إلى اليسار: المحامي أحمد مومنجل، والعقيد زيري 1962



بومدين وزيري



العقيد زيري يقلد ضابط صف رتبته العسكرية وإلى جانبه عبد القادر كركب.



بومدين والزييري في استعراض عسكري، وعلى يسارهم الرائد محمد زريقي.



يوملين والزيري

J'ai l'honneur de vous adresser le présent document afin de vous informer sur ce qui se passe en Algérie et notamment la dernière semaine du mois de Juillet, ainsi que de vous adresser un urgent appel afin de vous saisir du sort réservé aux militants communistes condamnés à mort qui flèchent l'attention d'un monde à l'autre. Un nouveau procès est prévu pour le 11 AOUT 1967 et 4 autres condamnations à mort seront prononcées.

En conséquence, le 19 Juin 67 nous se qu'affirmait immédiatement "Dans cette phase nouvelle de la révolution, la nation doit connaître une -> la confiance et la sérénité doit être assurée pour la revalorisation de nos institutions, pour la stabilité relative de nos la fraternité retrouvée, pour la consolidation du pouvoir révolutionnaire sur la base d'une juste appréciation du caractère éminemment en ce pour l'édification d'une société véritablement socialiste et il ajoute "Le 19 Juin est une étape nouvelle dans l'histoire de notre révolution. Le 19 Juin a groupé dans ses rangs toutes les forces véritable de ce pays".

Il représentait à l'ex-président une belle d'avoir sué et combattu les forces vives de la nation, célébrer et fixer les hauts faits du pays, ensuite représenter d'une l'engagement de combattre et défendre les systèmes fondamentaux existants dans le programme de Travail et la Charte du Parti, système visant dans l'esprit de la 1ère conférence 1956".

Quatre ans plus tard, ceux qui à l'époque étaient considérés comme des forces authentiquement révolutionnaires, viennent d'être jugés et condamnés lourdement.

L'Algérie qui a vécu d'immenses succès, vit un autre succès cette victoire qu'on appelle "Tribunal révolutionnaire" d'Alger, où 100 militants viennent d'être condamnés à de très lourdes peines, notamment cinq d'entre eux à la peine capitale, et séquestrés des dirigeants les plus éminents de justice.

Parmi ces condamnés à la peine capitale, il y a le Commandant Amar ELKHALIL et le Capitaine Jacques ELKHALIL, deux ans plus brillants officiers de l'ALN, puis ELKHALIL et deux autres ont été condamnés à l'Assemblée Nationale - ELKHALIL, deux et plus de 2 ans, ELKHALIL

comme pour être des militants communistes au sein de l'Armée algérienne, combattent avec les premiers pour la libération du pays.

رسالة موجهة لرؤساء وزعماء العالم والجيش للضغط على بومدين من أجل
عدم إعدام الضباط الذين تحركوا معي خلال أزميتي مع بومدين، 5 أوت 1969.

Tous les hommes qui viennent d'être jugés en "banche d'Oran" ont une dette de la révolution en ce sens qu'ils ont assumé une responsabilité considérable en cours de la lutte révolutionnaire et une importance importante depuis l'indépendance (1962) puisque les uns et les autres ont eu à assumer des responsabilités militaires, politiques et économiques.

Le "Tribunal spécial" a eu 9 jours pour décider du sort de 200 hommes, à qui il est reproché "une rébellion militaire" ou une "tentative de renversement du régime démocratique".

On trouve leur reproche et les juges pour leur dette, là où les a réunis sous ce régime d'Etat démocratique, l'un le 15 JUIN 65 l'autre le 16 JUILLET 67 contre ce que compte l'Algérie comme autres progrès réalisés, lors de la destruction de son régime, Démocratie a pris l'explication du programme de la charte du parti et surtout de notre fin des déviations flagrantes qui caractérisaient à l'époque le régime de l'ancien-président, principes pour lesquels ces hommes s'étaient engagés en ayant conscience que cette action (juin 65) constituait en même temps une libération du pays, que s'allaient élever des charges, mais ils étaient convaincus qu'ils verraient un processus d'émancipation des masses de pays dans le sens de :

- l'unité des révolutionnaires,
- une réelle solidarité entre tous les programmes du Parti,
- une juste répartition et la renforcement du Parti du P.L.R.,
- une liberté d'expression, notamment des élections générales,
- une constitution garantissant les droits fondamentaux du peuple et

quelques temps après le 15 JUIN, un climat s'est effacé et l'on constate qu'on était les forces de progrès et de renouveau, et ce l'autre ceux qui s'étaient intéressés au pouvoir, opérant à des alliances avec les forces les plus rétrogrades. Ce climat laissait aussi bien l'aspect que le Parti et même au Conseil de la révolution et se retrouvaient la plus part des anciens membres du Bureau politique du Parti. Situation qui engendre une profonde crise qui fit que Démocratie fut mise en minorité au sein du Conseil et qu'il ne voulait plus renouer en même temps il engagea l'épreuve de force.

Pour le parti, en tant que membre du Conseil, porte parole de la majorité de nos membres, assumant les fonctions de Chef d'Etat Major de l'Armée, j'ai donné les ordres nécessaires à certaines unités afin de se rendre à Blida (O.A. lors Régional) pour assurer la sécurité de la

réunion du Conseil de la révolution qui était convoquée pour le 19 MAI 1967. Les hommes qui viennent d'être jugés ont été avec Blida avec nous.

Tous les hommes qui viennent d'être jugés ont "pensé d'eux" tout au dire de la révolution en ce sens qu'ils ont assumé une responsabilité considérable au cours de la lutte révolutionnaire et une responsabilité importante depuis l'indépendance (1962) pendant les uns et les autres ont eu à assumer des responsabilités militaires, politiques et

le "tribunal spécial" a été créé pour juger du sort de ces hommes, et qui il est devenu "une institution militaire" en une tentative de renforcement du régime révolutionnaire.

On voit leur présence et les juges pour leur déba, là où ils se réunissent dans des camps d'été militaires, l'un le 10 JUI 66 l'autre le 14 JUI 66 et contre ce que comptait l'Algérie comme autres programmes, tels de la constitution du Parti de la Révolution et l'application du programme de la charte du parti et surtout de mettre fin aux divisions flagrant qui caractérisaient à l'époque le régime de l'ex-président, principes pour lesquels ces hommes s'étaient engagés en ayant conscience que cette action (JUI 66) mettait en cause les principales institutions du pays, qui d'ailleurs étaient corrompues, mais ils étaient convaincus qu'ils entraîneraient en réaction d'assassinat des institutions en place dans le sens de :

- L'unité des révolutionnaires,
- Une totale solidarité entre tous les programmes du Parti,
- Une totale discipline et le renforcement du Parti de l'État,
- Une liberté d'expression, notamment des opinions divergentes,
- Une constitution garantissant l'indépendance fondamentale du peuple algérien.

quelque temps après le 10 JUI, un litige s'est effectué et l'on constate qu'on a été les forces de progrès et de renouveau, et de l'autre côté qui s'étaient interposés que par le pouvoir, agissant à des alliances avec les forces les plus rétrogrades. Ce litige touchait même à l'Armée que le Parti et elle en Conseil de la révolution et se subdivisaient le plus part des anciens membres du Bureau Politique du Parti. Situation qui engendra une profonde crise qui fit que l'indépendance fut mise en danger en tous les sens et qu'il ne voulait plus réintégrer en elle comme il engageait l'Algérie de l'époque.

Pour ce parti, en tant que membre du Conseil, partie majeure de la majorité de ce conseil, affirmant les fonctions du Chef d'État Major de l'Armée, j'ai donné les ordres nécessaires à cette époque afin de se rendre à l'Armée (d. d. l'Armée) pour assurer la sécurité de la

réunion du Conseil de la révolution qui était convoqué pour le 13 JUI 1967. Les hommes qui viennent d'être jugés ont été allés sur l'Armée avec

Quant à la question qui se pose et à laquelle le "tribunal" n'a pas répondu, c'est une question de principe. Le 12 JUILLET 1963, par ordre de bonapartisme et de mal-être ont mené une action bonapartiste plus grave, puisque à ce moment il s'agissait de destituer un Président de la République et, par cette action ils faisaient du même l'ensemble des institutions du pays et particulièrement le Parti et son Comité Central. Ceci pour bonapartisme est une action révolutionnaire, et il est évident qu'il s'agit de lui rappeler ses engagements et la situation du pays depuis le 12 JUILLET 1963, à la lumière de ces événements.

Cela rappelle-t-il qu'une "rébellion" qui réussit est une révolution, par contre celle qui échoue n'est qu'une aventure" dont il faut exprimer les responsabilités.

L'action du 14 MARS 1963 avait pour but de mettre fin aux erreurs, à la décadence et la persécution du pouvoir de bonapartisme en mettant en présence de normalisation de la situation du pays, de ses institutions et ses institutions.

Aujourd'hui les forces socialistes, progressistes en Algérie, ont une conscience des motivations pour combattre le socialisme et lutter contre le néo-colonialisme et l'imperialisme dans le monde, nous sommes, dévoués et il en va de même.

Il est, particulièrement votre attention sur cette grave situation qui ne peut laisser indifférents les forces de progrès dans le monde. En réalité, actuellement le régime dictatorial policier et fétide de bonapartisme dans la "Liberté" est une catastrophe à long terme qui ne partage pas son point de vue, et nous voyons que la dernière source vient de votre une, assise de justice.

Les problèmes qui se posent au pays depuis quinze ans, ont jamais été résolus (Parti indistinct, par la Constitution et l'Assemblée Nationale) et le pouvoir veut éliminer l'opposition de l'opposition au moment de l'union, même des décisions de complète, de nouveau, et autre sur le pays et la révolution.

Il est temps que les forces de progrès qui ont soutenu le peuple algérien dans sa lutte pour l'indépendance, les alliés naturels de la révolution algérienne, de l'intervention aux graves

problèmes qui se posent au peuple marocain d'Algérie, particulièrement à ce moment la plus grave, problèmes d'une gravité

telle qu'elle touchent à la dignité des uns et au droit de
tous les autres de vivre libre et souverain.

Les forces anti-impérialistes et de progrès ne peuvent
respecter l'indivisibilité de ce qui ne passe actuellement en Algérie.
Je pense que les uns et autres, socialistes et de progrès dé-
vont commencer de s'unir au moment où les uns réclament la
réalisation de l'indivisibilité, et que les autres réclament la
réalisation de l'indivisibilité. Je ne vois pas
de différence avec le régime des Colonies de la France.

Je ne pense, donc, en vous adressant le présent
appel, afin que la solidarité socialiste puisse se manifester
et l'un des deux qui ont été condamnés à la peine de mort
pour empêcher leur mouvement par le régime de l'indivisibilité.

Une dernière note en leur faveur, sera publiée.
J'en ai une dernière, mais elle sera sous cette signature.

PARIS LE 3 AOÛT 1959

COLONEL TARIK EL I

A la fin de ses fonctions, il réussit à s'évader de la prison de Constantine et s'enfuit de cette dernière dans les montagnes de la zone du 11 NOVEMBRE 1957, dans des circonstances insoupçonnées, évitant l'occupation de la prison française en Algérie de l'ALGERIE LIBRE, ALGERIE DE L'ALGERIE, notamment qui fut dans la révolution.

On se souvient, ensuite, dans les années où son activité est sous l'égide de l'Organisation lui vient des responsabilités de plus en plus lourdes.

Chef de la zone à Boukharra de 1957 à fin 1958 puis Commandant membre du Comité de la Zone Est (qui a rang de Wilaya). A la fin de 1959 le Général de Trévisi le nomme Chef d'Etat Major Général des toutes Frontières.

COCHET succède à la Wilaya 1 de 1959 à 1962 et il participe à tous les moments de l'Année Française, il se va comporter avec ses jeunes Algériens.

Après l'indépendance, il est successivement chef de la zone des Algériens Directeur du 1^{er} Académie de Cherchell et en 1960 il est nommé Chef d'Etat Major Général de l'A.R.F.

Au Congrès du Parti en 1960 il est nommé du BUREAU POLITIQUE de l'A.R.F.

Du fait de la position où se trouvait de par-tout les 19 JUIL 1963 fut décisive, dans la zone où il devient membre du BUREAU IL -- REVOLUTIONS et de jusqu'en la fin de 1967.

H. G.

السيرة الذاتية للعقيد الطاهر زيري 02

D E C L A R A T I O N

Bien, j'ai appris ces condamnations prononcées à
Oran.

Elles sont indignes de ceux qui portent la respon-
sabilité, ceux qui en Juin 1965 ont été à nos côtés pour dé-
fendre M.H. M.H. dans le but essentiel de réinstaller les
libertés politiques et de recréer les institutions légales
et sages régimes.

Ces condamnations sont une atteinte flagrante aux
droits de l'homme. Ce soit disant Tribunal spécial n'a aucun
cadre juridique. C'est une création factice pour donner une
apparence de légalité à un acte de vengeance politique.

Créé après les faits et motifs dans le but de dis-
créditer sinon d'éliminer certains de ceux qui, bouillants
et soucieux, considéraient même des arguments les plus effrayants
et pour raison parce que ses décrets sont des hommes
dont le patriotisme est irréprochable.

C'est une atteinte pour flétrir davantage l'opinion
publique de déjà déprimée depuis son départ de toute expression
libre dans les institutions politiques, dans la presse ou
ailleurs.

Ce "tribunal" est absolument incompetent de propo-
ser un jugement qui, comme par ces tribunaux dont certains
ont des millions de premiers heures de notre lutte pour
l'indépendance.

Je dis simplement ceci : ces hommes sont innocents
des charges portées contre eux et le dévouement de ce soit
disant procès n'a apporté aucune preuve au contraire.

Les officiers, sous-officiers et hommes de troupe
qui ont été traduits devant le "tribunal" sont parmi les
meilleurs éléments de notre résistance et ont apporté une
contribution sans faille à notre révolution.

Ils n'ont rien à se reprocher.

Je ne félicite de leur comportement sages, coura-
geux et francs devant leurs indignes accusateurs.

Quand ils disent qu'ils ont obéi à nos ordres, c'est
un fait normal, ils sont des hommes qui ont servi dans l'A.L.N
et l'A.S.F.

En ce qui concerne les décrets du 14 MARCH 67
je suis le porte parole de la majorité des membres du Conseil
de la Révolution et en tant que tel j'assume toutes res-
ponsabilités. Ainsi leur condamnation n'est pas valable même
dans le cadre de ce "tribunal spécial", mais parler de la
justice même spéciale et plus universelle.

Le "tribunal" a créé les interrogatoires à une vi-
tesse vertigineuse et cela pour des raisons qu'on peut bien
comprendre. Les accusateurs ne voulaient à aucun prix aborder
le fond du problème, c'est-à-dire éliminer ces lois de
urgence judiciaire cache les grands problèmes politiques
qui étaient en discussion, puis en conflit entre révolutionnaires
et moi et tant de nos compatriotes pendant des semaines
avant le 14 MARCH 1967.

Ces problèmes concernaient l'avenir de notre pays et
les raisons de notre action de Juin 1965.

En bref j'explique : la Proclamation du 29 JUIN 65
a déposé le pouvoir personnel et donné au peuple les moyens
pour la restitution de la Constitution et les institutions
normales du pays. La période transitoire ne devait pas durer

les qu'elles avaient. Mais bien après un an, Boumedienne refusait de convoquer le Conseil de la révolution en séance plénière, il était en train d'empêcher d'exercer tous les pouvoirs dans les propres mains, ce qui était évidemment la définition même de l'autoritarisme. On a pu le constater en juin 1966.

Après ce problème resté à toujours posé, l'ar de "trois" boumedienne a pris un chemin ~~ambigu~~ car lui et son peuple, voulait éliminer le problème. Il se posait au pays de supprimer les problèmes qui sont liés à ces problèmes, ceux de notre révolution, et en même temps à la liberté pour lesquelles nous avons lutté sans cesse depuis 1954 et pour lesquelles tant de frères ont sacrifié leur vie. Les problèmes concernant notre existence sont des problèmes de démocratie.

Dans le sens où il était prôné par le F.L.N. en 1954, à la Moudjah en 1956, à TRIPOLI en 1958 et le charte d'Alger de 1964 principes restent toujours valides pour le peuple Algérien.

Je répète ce que j'ai toujours déclaré dans les discussions de 1967 : en tant que responsable fidèle à ces principes, je n'accepterai jamais la corruption dans l'Algérie nouvelle, la fraude et la débauche même si les opposants ont essayé d'Algeriens. Ma propre expérience pendant ces longues années de lutte m'a donné la conviction inébranlable que notre peuple, malgré le silence imposé sur lui, sentira la menace et fera sur la moindre expression, portera cette conception de la liberté.

Il est trop que tous les responsables de notre révolution ne tiennent compte des véritables besoins de notre peuple, de la voix de la liberté de s'exprimer, de son droit de rendre la place qui est la sienne en relation d'égalité, et non celle d'une petite dictature africaine, dans le cadre d'une Nation.

Je réserve mes jugements et mes commentaires dans une déclaration ultérieure sur les détails soulevés dans le présent document.

Mais je ne puis pas ne pas mentionner les remarques de l'ANC : "ont-ils atteint à la courbe de l'état ?" et "ont-ils atteint à la courbe de l'état ?" ou est l'état ? Devrait-ce être considéré par nous ?

Moukharrem : Le 15 mai 1955 avec 4 frères mequisme et traduit au tribunal militaire français dans des circonstances très "spéciales", état d'urgence, jour et expéditif, il a fallu 5 jours pour nous condamner à mort. Le "tribunal spécial" d'Oran est arrivé à juger 192 hommes dans moins de 5 jours, avec 6 condamnations à mort. C'est un record qui dépasse les pratiques colonialistes de très loin.

En bref ce "proche d'Oran" défigure boumedienne et vicie le notre Algérie indépendante.

En tant que militant et responsable depuis le premier jour, je n'attendrai jamais la lutte pour servir à mon peuple des institutions démocratiques dont il a si grand besoin en ce moment et les libertés pour lesquelles notre peuple a précédemment lutté après tant de souffrances.

- 3 -

Ce "procès" démontre le mépris dans lequel cette clique d'assureurs de pouvoir, irresponsables, aventuriers, prétentieux, égoïstes et dernièrement criminels a plongé le pays.

Je dis ceci, Boumedienne, seul responsable pour la vie de ces condamnés, doit savoir que ces hommes n'ont pas été jugés par le Peuple Algérien, mais par lui-même et c'est une vengeance pure et simple.
LE SANG DE CES VICTIMES REJAILLIT SUR LUI (proverbe arabe)

FAIT A PARIS LE 24 JUILLET 1969


LY COHEN, PARAR ABRI

رسالة مفتوحة إلى السلطة الجزائرية أرسلها زيري عقب محاكمة الضباط الذين

شاركوا في حركة 14 ديسمبر 1967.

secondes au tout des **SAUTY**, j'ai été de ceux qui ont confié certains de leurs pouvoirs au Conseil de la Révolution (non à l'immediat), afin de légiférer pour une période très limitée. Il n'est pas de jour que chaque fois qu'une ordonnance ou décret est signé, c'est cette révolution qui est visée, notamment celles édictées en "tribunal" et le code pénal en vertu d'un tel pouvoir.

Troisième mesure justice est "exceptionnelle" soit elle ne peut **CONSTITUTIONNELLE** est juger des députés pour des délits politiques et délits d'opinion ce qui est le cas, avant que l'Assemblée Nationale ne se réunisse et lève l'immunité parlementaire, et si la Commission je n'ai reçu aucune convocation du président de l'Assemblée m'invitant à siéger et en débattre du problème avec mes collègues. Ceci fut simplement pour signaler aux députés JULI 65, le pays vit sous l'illégalité totale de la Constitution, de l'Assemblée, de Comité Central dont je suis membre n'existent, alors une Commission après s'être engagée sur la proposition de JULI 65 à renforcer les instances légales du pays, maintenant il fait mieux, il les libère en éliminant les obstacles.

Au cours de ce "process" on a parlé de "coup d'Etat", de "coup de main", de tentative de coup d'Etat". Je dis et j'affirme que si il y a bien eu un coup d'Etat fomenté par le pouvoir actuel contre une partie des centres du pays à tous les niveaux. Contre les militaires de l'intérieur, ceux qui ont été ceux le 19 JULI 65, c'est véritablement le acte de changement, le retour aux principes de la révolution de 1964, à l'Unité des Révolutionnaires, à la démocratie et à la défense des intérêts fondamentaux du peuple. Rien sur, rien n'a été condamné parce que nous avons cru en ces principes, parce que nous avons cru que le chartre du Parti et son programme sera respectés et appliqués, ce nous rappelle que le 19 JULI n'est que l'aboutissement de grands combats fomentés par l'insurrection et non pas en dehors des frontières de l'Algérie, loin des combats.

Notre position était connue à Alger, et notre combat à tout le temps était politique, ce n'est certainement pas une question de "reconversion" bien au contraire ce sont les Bourgeois qui ont été les seuls leur reconversion et rentrer dans les rangs, plus grave ils étaient la chose à tous ceux qui se

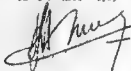
- 4 -

partageant pas leurs idées, la politique de vengeance ne fait l'objet d'aucun doute, le verdict le prouve clairement.

Il est indéniable que le "procès" d'Oran a consacré l'arbitraire, désormais les Colonels d'Alger n'ont rien à envier à ceux d'Athènes qu'ils s'efforcent de démentir par ailleurs.

En tout état de cause, ce "procès" n'a pas résolu les problèmes qui se posent au pays et je suis convaincu qu'il y aura d'autres forcenés qui se lèveront un jour pour démanteler ce régime d'arbitraire qui se maintient par la force des polices et les jugements hâtifs des "tribunaux d'exception".

LE 1er AOUT 1964



الفهرس

الصفحة	العناوين
06	توطئة
20	الفصل الأول: تعييني قائدًا للأركان
39	الفصل الثاني: حرب الرمال
51	الفصل الثالث: إعدام العقيد شعباني
71	الفصل الرابع: المعارضة المسلحة لحسين آيت أحمد
86	الفصل الخامس: زيارة ساخنة إلى موسكو
97	الفصل السادس: بن بلة يحضر لإزاحة يومدين
116	الفصل السابع: تنحية بن بلة
140	الفصل الثامن: الجزائر وحرب 1967
168	الفصل التاسع: خلافي مع يومدين
200	الفصل العاشر: انفجار الأزمة
231	الفصل الحادي عشر: حركة 14 ديسمبر 1967

254	الفصل الثاني عشر: مطاردتي في الأوراس
287	الفصل الثالث عشر: رحلة العذاب في المنفى
318	الفصل الرابع عشر: الشاذلي يخلف بومدين
343	الفصل الخامس عشر: زروال ... كن أناتورك الجزائر
359	صور وذكريات
426	الفهرس

هذا الكتاب

محطات عديدة لازالت غامضة في تاريخ الجزائر خاصة تلك التي تلت مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية المستقلة، ولعل أحد أسباب هذه الغموض التي تلت هذه المرحلة تحسن العديد من الشخصيات الفاعلة في الدولة خاصة العسكرية منها بالصمت. رافضة الكشف عما تختزنه ذاقتهم من أحداث ووقائع هي في الأصل "مادة الأمة الجزائرية" تكفيها ذات يوم المرحوم العقيد بن طوبال العقيد الطاهر زبيري الذي يعد أحد أبطال ثورة التحرير الجزائرية. وقائد أركان الجيش الوطني الشعبي في الفترة ما بين 1963 و 1967. قرر أخيرا أن يكسر هذه القاعدة ويفرق ما في جعبته من أسرار لإمالة اللثام عن الكثير من الحقائق وحل شفرة العديد من الألغاز التي بقيت لوقت قريب محجول جدل وتخمين جانب الصواب مرارا لاكتشاف هؤلاء هؤلاء للمعلومة الصحيحة.

وتكمن أهمية منشورات العقيد الطاهر زبيري التي تغطي المرحلة من 1962 إلى غاية اليوم (2011) في تكون صاحبها بعد من انقلاب النظام الجزائري الذي أسسوا الدولة الجزائرية المستقلة ووضعوها رضاءها. بل صان العقيد زبيري أحد الماعطين الرئيسيين داخل العلبة السوداء للنظام وعن صناع القرار البارزين خاصة في الفترة التي صان فيها قائدا للأركان. صتيف لا وهو الذي قاد رفقة العقيد بومدين ما سمي بالتصحيح النوري في 1965 ضد الرئيس أحمد بن بلة. قبل أن يخوض مواجهة حاسمة مع العقيد هواري بومدين في 14 ديسمبر 1967 لم تكن لصالحه.

وسيكشف القارئ في هذا الكتاب حقائق منطلة نشر لأول مرة وبأسلوب مثير ومشوق وسيطلع على أسرار وتفاصيل بعضها لم يبق من الأحياء سوى العقيد

الناشر

قناة الجزائر
algeriachannel.net

1200 دج



الشروق
إلى الأبد

جميع حقوق الطبع محفوظة

الإيداع القانوني : 3676 - 2011

ر.م.ك : 0 - 5 - 9951 - 978 ISBN :